في عمق الثورة المصرية



حسام سعد

دار ليلى
كيان كورب
للنشر والتوزيع

عيون الثورة

(في عمق الثورة المصرية)

حسام سعد

الكتاب:
عيون الثورة
المؤلف:
حسام سعد
رقم الإيداع:
23305/2012
الترقيم الدولي:
978.977.5238.60.3
☆☆☆
الغلاف:
ف. محمد محمود
التنفيذ الفني:
أ. حسام سليمان
التدقيق اللغوي:
عبد العزيز السباعي
☆☆☆
التوزيع:
أ. عبد الله شلبي
الإشراف العام:
أ. محمد سامي
☆☆☆

كيان كورب للنشر والتوزيع والطباعة
دار ليلى

المهندسين-23 شارع السودان-تقاطع مصدق-الدور الرابع-مكتب 11
هاتف: 33370042 (02) (002) - 3885295 (012) (002)
البريد الإليكتروني: mail@darlila.com الموقع الرسمي: www.darlila.com

حسام سعد

عيون الثورة

(في عمق الثورة المصرية)

دار ليلى
كيان كورب
للنشر والتوزيع



إلى من يستحقون أن يُهدَى إليهم أكبر من هذا بكثير:

– شهداء ومصابي الثورة..

ستظلون بالقلب، ولولاكم ما كانت الثورة..

– أجيال شاركت في الحركة الوطنية وتوفاها الله قبل الثورة..

لن ننساكم، وكم تمنينا أن تكونوا معنا.

– الكتلة الحرجة التي نزلت للشارع قبل ويوم 25 يناير..

أنتم وقود الثورة الحقيقي.

– كتاب ومثقفين تحرروا من خوفهم قبل الثورة..

شكرًا لكم، تعلمنا منكم وسنظل نتعلم..

– الشعب المصري العظيم..

الذي يستحق حياة أفضل.



إهداء خاص جدًا

إلى:

- روح والدتي رحمها الله..

(الوفاء والاشتياق).

- والدي العزيز..

(العون والسند).

- أخوَيَّ الغاليين..

(القدوة والمثل والمحبة الصادقة).



مقدمة

كنت أنتوي أن يرتكز هذا الكتاب لمى أحداث الـ18 يومًا التي سبقت تنحي مبارك، والأحداث التي سبقت 25 يناير بما تخللها من زخم وحراك سياسي ونضال وطني في الشارع وصولاً للحالة الثورية في ثورة يناير، لكني اكتشفت أن «تنحي مبارك لم يكن من أجل إسقاط النظام، لكن كان من أجل الحفاظ على النظام!»؛ فالثورة لم تنتهِ بتنحي مبارك.

ولهذا يرتكز الكتاب على ثلاثة أجزاء رئيسية، هي:

- أسباب الثورة، وأحداث ما قبل الثورة والمحاولات الجادة للمعارضة من أجل التغيير، والتحضير لظاهرات 25 يناير.

- أحداث الـ18 يومًا التي سبقت تنحي مبارك بشكل وصفي تحليلي شامل.

- الأحداث التي تلت تنحي مبارك وقيادة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية وبداية حكم محمد مرسي بشكل وصفي وتحليلي شامل.

يمكن تلخيص أحداث الثورة المصرية في جملتين، هما:

يوم 25 يناير 2011 كان الهتاف: «يسقط يسقط حسني مبارك»!

يوم 25 يناير 2012 كان الهتاف: «يسقط يسقط حكم العسكر»!

أرى أن أهمية هذا الكتاب وتحليل كل مجريات الثورة والعناصر المؤثرة والفاعلة فيها، تنبع من أهمية الثورة المصرية وما سوف تحدثه من تغييرات على الأصعدة المحلية والإقليمية والدولية، وستغير تلك الثورة خريطة التوازنات والتحالفات الاستراتيجية بالعالم.. كما تُعد الثورة في عظمتها وعبقريتها درسًا وتحريضًا مهمًّا لكل الشعوب والأجيال المتعاقبة الطامحة إلى التغيير في ظل أنظمة مستبدة، ودرسًا لكل حاكم مستبد ظالم حتى يعلم أن لكل ظلمات نورًا، وكل قمع نهايته التحرر، وكل إفساد نهايته التطهير، وكل جمود وسكون نهايتهما ثورة!

ويتطلب هذا ليس فقط السرد التاريخي الشامل المحايد مصحوبًا بمعلومات وتفاصيل جديدة لمجريات الثورة، وهو مهم، لكن الأهم هو تحليل شامل لكل المواقف والأحداث والقرارات التي حدثت، من أجل الفهم الأفضل للثورة المصرية وقراءة التاريخ بشكل محايد منصف، والاستفادة من أحداث الثورة، فالكتاب لا يجيب فقط على تساؤل «ماذا حدث؟» ولكن يجيب عن تساؤل مهم هو: «لماذا حدث؟».. والقراءة المحايدة لا تعني الحياد السلبي

وعدم الانحياز لأي طرف أو أي فكرة.. لكن الحياد يتطلب عرض الحقيقة ووجهات النظر المختلفة والانحياز للحق كما يراه الكاتب.

يقول الناشط الثوري مالك مصطفى عن الثورة: «الثورة دين جديد.. دين يفرق بين المرء وزوجه، والوالد وولده». وهنا أتساءل: «هل اعتناق هذا الدين كفر أم إيمان بمذهب جديد؟».. وأجيب بأن «الثورة كفر بالسكوت والرضوخ للاستبداد، وإيمان بالتغيير ومبادئ الثورة من عيش وحرية وعدالة اجتماعية وكرامة إنسانية واستقلال القرار الوطني»، والثورة حقيقةً قسمت الكثير من الأسر ما بين مؤيد ومعارض للثورة.. فالثورة عمل شاق نادر الحدوث، خاصة إذا كان بروعة الثورة المصرية، وإذا كانت الثورة قد فرّقت بين الوالد وولده فهي لن تفرقنا عن أمنا الغالية «مصر»، ونحن مُصرون وماضون حتى آخر نفس في سبيل إكمال الثورة وتحقيق أهدافها. هذه الثورة ستنجح وتحقق أهدافها حتمًا، تلك حقيقة راسخة في ذهني، فعلى الرغم مما وجدته البداية من الإحباطات والمخاوف، ورهبة أمن الدولة، والغاز المطاطي، ورصاص القناصة، ودهس المدرعات، والإعلام المضلل، والجمال والخيول والبلطجية، والقيادات الفاسدة، والخطط المدبرة من أجهزة استخباراتية محلية وصهيونية لإجهاض الثورة، وعلى الرغم من التخوين

وحبس الثوار وقتلهم، وإفقادهم نور أبصارهم، وعلى الرغم من كشوف العذرية، وسحل البنات وتعريتهم، وعلى الرغم من افتعال فتن طائفية والانفلات الأمني، وتخويف الشعب من مشارف الجوع... ففي الأحوال كلها ستنجح الثورة المصرية لأنها ثورة شعبية باركها الله – سبحانه وتعالى – ولأن مصر لا تخلو من الشرفاء والشباب الواعي الذي لن يتوانى عن تقديم المزيد من التضحيات والدماء، فقد تخلّص الشعب من خوفه، وهذا أول إنجاز للثورة؛ فلا عودة للوراء، ولأن الإعلام المضلل لن يُجدي ما دام هناك إعلام بديل يكشف عن الحقائق وقادر على الحشد بسهولة، وهو إعلام الإنترنت، إعلام «فيس بوك» و«تويتر» و«يوتيوب»..

من يعتقد أن أحداث هذا الكتاب تخص الثورة المصرية فحسب فهو مخطئ؛ لأن الثورات – خاصة الكبرى منها – تكاد تكون متوافقة في الأحداث والمواقف.. والخلاف يكمن في بعض التفاصيل فقط؛ لأن الاستبداد وسماته واحدة، وتمسك المستبد بالكرسي يصل لدرجة العبادة في الدول المستبدة كلها.. ولأن الحرية مبتغى كل الشعوب الحرة..

حسام سعد

نوفمبر 2012

الفصل الأول

ما قبل البركان

المكان: ميدان التحرير..

الزمان: ليلة 12 فبراير 2011..

دار هذا الحوار بين شابين الأول اسمه مجدي الطيب، والثاني اسمه أدهم عزمي..

مجدي الطيب: يااه يا أدهم أنا لحد دلوقتي مش مصدق نفسي، معقولة اتخلصنا من مبارك؟!

أدهم عزمي: الحمد لله ده كان حلم، وبقالنا سنين بنحلم باليوم اللي نتخلص فيه من مبارك المستبد ونظامه..

الطيب: بس أنا شايفك قلقان شوية.. مالك؟ افرح يا أدهم.

عزمي: لا، أنا مبسوط جدا بس فعلاً قلقان من القادم، والمرحلة الجاية صعبة جدًا.

– لا إزاي، الصعب خلص خلاص وتفاءل إن شاء الله خير.

– أنا متفائل ما دام الشعب المصري تخلص من خوفه، بس موضوع تكليف السلطة للمجلس العسكري لا أتفق معه بالمرة.

– ليه بس ده حتى الجيش رفض يضرب نار علينا.

– لو فعلاً الجيش حمى الثورة، فليه محماش الثورة والثوار والميدان في «موقعة الجمل» وكانت الأوامر ليهم بالوقوف على الحياد وعدم منع البلطجية على الرغم من أن دورهم كان حماية الميدان والثوار؟!

– أمّال إنت شايف إيه؟

– أنا شايف إن المجلس العسكري جزء من نظام مبارك، وإن الجيش مضربش نار مش اقتناعًا بالثورة ولكن لأن أفراد الجيش المصري مكانوش هيلتزموا بقرار ضرب النار على الشعب..

– بلاش النوايا السيئة والتشاؤم، وحتى لو كلامك صح إيه الحل؟

– لازم نفضل في الميدان حتى تشكيل مجلس رئاسي من الثوار ويكون في المجلس برضو عضو أو اتنين من الجيش..

– إزاي والغالبية بتجهز نفسها لفض الاعتصام؟

- أنا ضد فض الاعتصام ولازم نستمر بالاعتصام حتى تنفيذ استحقاقات الثورة، ولا أظن المجلس العسكري التابع لمبارك سينفذ استحقاقات الثورة وإحنا قاعدين في البيت.

- أنا باحترم رأيك، بس لو فضلنا معتصمين الناس البسيطة هتقول لك «هو مش خلاص مبارك اتنحى قاعدين ليه تاني؟» وهيقولوا إن إحنا مش عاجبنا حاجة وهدفنا تخريب البلد...

- دي المشكلة، بس متنساش إن الناس البسيطة كتير منها كان ضد الثورة من بدايتها، فلو مشينا وراهم هنضيع.

- خلينا يا راجل نفرح النهارده وزي ما قلت ما دام الشعب تحرر من خوفه يبقى مفيش خوف على ثورتنا.

- إن شاء الله هنحافظ على الثورة وإحنا مش أقل من شهداء الثورة أبدًا.. إيه إنت سرحت في إيه يا مجدي؟

- سرحت في الحلم اللي إحنا فيه، وإزاي تعبنا لحد ما اتحقق..

(في تلك اللحظات يُطلق الاثنان لخيالهما العنان، ويتذكران ما حدث قبل وبعد 25 يناير 2011 ويفكران في القادم)..

* * *

مصر قبل الثورة

يمكن تشبيه وضع مصر السياسي قبل الثورة بهذه الجملة المقتضبة:
«غالبية نشطاء الساسة ترى الحل في حدوث ثورة، وغالبية الشعب ترى أن حدوث ثورة شيء صعب أو مستحيل أو غير مُجدٍ؛ حيث إن الأوضاع كانت سيئة للغاية والأهم أنها تزداد سوءًا يومًا بعد يوم وليست في تحسن، فالحياة السياسية متجمدة، والأوضاع الاقتصادية سيئة بالمقارنة ببقية دول العالم، والفوارق الاجتماعية كبيرة حيث توجد قلة قليلة تسيطر على غالبية موارد الدولة وغالبية المصريين يعانون الفقر أو تحت خط الفقر، وازدياد العاطلين والتضخم وانتشار الفساد بصورة هائلة... إلخ». وتبعًا لذلك كان كثير من المصريين يتوقعون حدوث انفجار أو ثورة جياع.. كما أن الكثير يعزو هذا الفشل في كل المجالات إلى الطبيعة الاستبدادية للنظام المصري وبالتالي هذا النظام بحاجة إلى تغيير، وليس إلى إصلاح؛ لأن تجارب الإصلاح التي قام بها نظام مبارك لا تعدو عن كونها إصلاحًا بهدف تجهيز وإعداد الساحة للوريث (جمال مبارك)!

إذن، الكثيرون –وأقصد هنا المهتمين بالشأن السياسي ومن يمتلكون وعيًا سياسيًا– يرون الحل في تغيير جذري، فيرون الحل في ثورة. ولكن

التشاؤم كان يسود غالبية المصريين بإمكانية حدوث ثورة، لأسباب كثيرة أهمها الخوف؛ حيث زرع نظام عبد الناصر الخوف في نفوس المصريين من مجرد الحديث في أمور السياسة حيث الكلمة الشائعة: «اسكت أحسن تروح ورا الشمس»، فكان الجهاز القمعي المتمثل في وزارة الداخلية والأمن المركزي وأمن الدولة يُحكم سيطرته على تطلعات المصريين في حياة أفضل.. كذلك الإحباط الذي كان يتولد للشباب والنخبة من أعداد المتظاهرين الهزيلة في المظاهرات التي كانت تتم؛ فأعداد الأمن المركزي كانت تزيد على المتظاهرين بأضعاف كثيرة... كما أن هناك سببًا آخر لاستحالة حدوث ثورة، كما يعتقد البعض، وهو الجهل السياسي الشديد الذي يعاني منه المصريون، فالكل مجمع على أن هناك فسادًا ونهبًا للثروات وغيابًا للعدالة وخلافه لكن ليس الكل مجمعًا على أن الثورة هي الحل أو أن الديمقراطية وتغيير النظام السياسي هو الحل.. وهذا اعتبره خطأ؛ فزيادة الوعي السياسي للمصريين سيتحقق بالثورة والتغيير وتحقيق الديمقراطية وليس العكس؛ فالثورات تقوم للقضاء على الجهل كأحد الأهداف، كما أن الثورات لا تتطلب من كل الشعب أن يمتلك وعيًا سياسيًا وإنما تتطلب نخبة وطليعة ثورية قادرة على التأثير في وعي غالبية الناس في لحظة معينة بما يؤدي لحالة ثورية.. وأحد الأسباب أيضا كما يعتقد البعض هو سلبية المصريين حيث يعرفون العِلّة وعلى

الرغم من هذا هم صامتون ساكنون لا يتحركون طيلة عقود ماضية! وأضيف لهذا سببًا مهمًا وهو غياب الأمل لدى الشباب المصري في وضع أفضل حيث ساد اليأس والسلبية من التغيير وأقصى طموح الشباب هو السفر للخارج حتى لو كان عن طريق هجرة غير شرعية ومركب ربما يغرق به في عرض البحر! كذلك غاب المشروع القومي الذي يستطيع أن يوحّد ويُجمّع المصريين لتحقيقه، كذلك كثرت الكتابات بخصوص نقص الانتماء لدى الشباب المصري فقد سادت السلبية واللامبالاة لدى قطاع عريض من الشباب دفعت البعض للاتجاه إلى المخدرات أو الاتجاه إلى الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.. إذن هو وضع معقد؛ فأسباب الثورة حاضرة لكن الزخم والقدرة على خلق حالة ثورية غير موجودين!

أسباب الثورة

(تلك الأسباب التي سيتم سردها مجتمعة تقع تحت مظلة الاستبداد والقمع، فالاستبداد هو سبب جميع المشكلات والتخلف الذي عانت منه مصر لعقود طويلة).

حقيقةً الأسباب كثيرة، لكن يمكن إيجازها في خمسة أسباب أساسية، أرى أنها الأهم، وهي:

أولاً: الأوضاع الاقتصادية المزرية، والفساد الذي أكل خيرات المصريين.

ثانيًا: الثورة التونسية التي خلقت أملاً لدى الشعب المصري في إمكانية حدوث ثورة.

ثالثًا: سياسة الاستبداد واحتكار الحياة السياسية وتزوير الانتخابات، والتعديلات الدستورية الصورية التي هدفها توريث الحكم لجمال مبارك.

رابعًا: سياسة خارجية سيئة قائمة على الخنوع لإسرائيل وأمريكا وغياب الدور المصري في القضايا العربية والإقليمية.

خامسًا: مقتل الشاب المصري «خالد سعيد» بصورة مفزعة بيد أجهزة الأمن.

وينبثق من تلك الأسباب الرئيسية الكثير من الأسباب، أهمها:

- زيادة البطالة بمعدلات كبيرة، والارتفاع المستمر للأسعار، والتفاوت الشديد في الأجور، فهناك من يحصل على 200 جنيه شهريًا وآخرون يحصلون على نصف مليون أو مليون جنيه شهريًا!! وعدم تطبيق حكم القضاء الإداري الذي ألزم الحكومة بـ1200 جنيه حدًا أدنى للأجور.

- الفساد الذي أكل خيرات المصريين ونهب أراضي الدولة بأبخس الأثمان، فلم تخلُ أي مؤسسة في مصر من الفساد الممنهج، فمصر كانت تعوم على بحر من الفساد والإفساد، والفساد ليس فسادًا ماليًا وحسب لكنه فساد فكري وتزييف للعقول، وكان اختيار القيادات ليس بحكم الكفاءة أو بالانتخاب ولكن بمدى نفاق الشخص للحاكم وسكوته وتنفيذه للتعليمات العليا..

- وجود قضاء مُسيَّس غير مستقل وأحكامه لا تُنفَّذ ما دامت على غير هوى النظام مثل قضية الحد الأدنى للأجور، واستعانة النظام بالقضاء للتخلص من المعارضين (هناك قاضٍ يُدعى عادل عبد السلام جمعة قام بالحكم في عدة قضايا سياسية للمعارضين ومنها قضية أيمن نور، والحكم في قضية مجدي حسين، والحكم على خيرت الشاطر، وتبرئة صاحب العبارة الغارقة «السلام 98» والحكم على سعد الدين إبراهيم، والحكم على الصحفيين!!)، كذلك الهيئات الرقابية كانت مُسيَّسة، وتلك الهيئات التي تراقب على الرئاسة والحكومة كانت تابعة للرئاسة والحكومة!!

- افتقاد المصري كرامته سواء داخل مصر أو خارجها، حيث يُهان في أقسام الشرطة وغيرها، وافتقاد المصري كرامته بالخارج بسبب تقصير المسئولين بوزارة الخارجية والسياسة المخجلة للنظام المصري تجاه قضايا أمته في فلسطين وغيرها..

– التزوير المخجل للانتخابات النيابية والمحلية.

– انتشار العشوائيات والفقر.. وليس المقصود بالعشوائيات المناطق المكتظة بالسكان وعديمة الخدمات والآيلة للسقوط فقط، ولكن نقصد كذلك عشوائية التفكير واتخاذ القرارات حيث كان يتم كل هذا دون دراسات أو أسلوب علمي فالقيادات تُختار على حسب درجة نفاقها وسكوتها وليس على حسب درجة إبداعها وكفاءتها..

– سياسات الخصخصة تنفيذًا لتعليمات صندوق النقد الدولي حيث بيع شركات رابحة بأرقام أقل حتى من ثمن الأرض وحدها!! وتشريد العمال بالمعاش المبكر..

– غياب الشفافية ونقص المعلومات المتعمد في كل شيء حتى في التعديلات الوزارية فلا نعرف سبب إقالة الوزير ومعايير اختياره.

– سياسة الخنوع والخضوع للكيان الصهيوني ولأمريكا من أجل البقاء بالحكم والحصول على الضوء الأخضر لتمرير مشروع التوريث؛ حيث بناء جدار فولاذي لمحاصرة أشقائنا في غزة وحرمانهم من التبادل التجاري ومحاصرتهم وتجويعهم.. وتصدير الغاز بأبخس الأثمان للكيان الصهيوني حتى يستخدم الغاز المصري لإنارة شوارع تل أبيب واستخدامه في مصانع

تصنيع السلاح التي تفتك بالفلسطينيين (لم يتم تنفيذ حكم القضاء الإداري بوقف التصدير)، وكذلك استقبال المسئولين الإسرائيليين بالأحضان، ووصلت الدرجة لحد زيارة ليفني وزيرة خارجية إسرائيل لمصر قبل ساعات من ضرب غزة عام 2008 فبدا الأمر كما لو أنها حصلت على الضوء الأخضر لضرب غزة من مصر! ولمَ لا وقد أدان وزير خارجية مصر، وقتها، أحمد أبو الغيط إطلاق صواريخ من حماس خلال زيارة ليفني!

– غياب الدور الحيوي المؤثر لمصر تجاه القضايا العربية والإقليمية حيث الفشل، ربما المتعمد، في تحقيق المصالحة بين «حماس» و«فتح»، وغياب دور مصر في امتدادها الاستراتيجي والتاريخي في السودان لدرجة أن اتفاق المصالحة في السودان يتم في الدولة الصغيرة قطر! وكذلك الغياب عن لبنان والعراق... وغيرها؛ مما أفقد مصر مكانتها التاريخية والسياسية تجاه القضايا العربية وبروز أدوار أهم لتركيا وقطر..

– مشروع التوريث الذي ربما عجّل بنهاية نظام مبارك؛ حيث كانت كل المؤشرات تنم عن السعي الحثيث لتوريث حكم مصر لجمال مبارك وكأن مصر مملكة وليست جمهورية! وتمثلت المؤشرات في بروز نجم جمال مبارك في مطلع الألفية الثالثة، وتدخله في اختيارات الوزراء ورؤساء البنوك ورؤساء

مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية.. وصداقته لكثير من أصحاب المال كأحمد عز وإبراهيم كامل وغيرهما، كذلك تكوين «أمانة السياسات» بالحزب الوطني التي كانت تتحكم في الحياة السياسية والاقتصادية في مصر، كذلك تخصيص صفحات في الصحف الحكومية لزيارات جمال مبارك للقرى لمحاولة خلق شعبية في الشارع المصري ولكن الشعب المصري كان رافضًا لوجوده فهو لا يتمتع بكاريزما، ولم يشعر الشعب بأنه منه، كذلك بسبب كره غالبية الشعب لمبارك الأب..

- سياسات التعليم الفاشلة والقضاء على البحث العلمي على الرغم من توافر الأفكار والعقول التي إما تجمدت وارتضت بالأمر الواقع أو هاجرت للخارج، كذلك الدروس الخصوصية التي أثقلت كاهل الأسرة المصرية، ونتاج هذا التعليم الذي يعتمد على الحفظ والتلقين كان وجود خريجين غير مؤهلين لسوق العمل بالمقارنة مع خريجين دول أخرى وبالتالي عدم وجود ابتكار في سوق العمل أو توافر مهارات قادرة على تحقيق إنتاجية عالية، وينبغي أن نُدرك أن النظام المستبد يهمه بشكل كبير أن يكون التعليم فاشلاً حتى لا يكون الناتج عقولاً واعية مدركة لحقوقها المسلوبة، وبالتالي تثور على الحاكم المستبد، إذن هي سياسة ممنهجة حيث إن الموازنة المخصصة للتعليم ضئيلة

جدًا بينما الإنفاق ببذخ لحماية العروش وسفر المسئولين بالخارج للعلاج وخلافه، والسيارات الباهظة وأطقم الحراسات المكلفة والقصور المكلفة والهدايا الثمينة وغيرها.

– لم تكن الصحة أحسن حالاً فالمستشفيات الحكومية ربما لا تمثل علاجًا ولكن قد تُزيد الاكتئاب نظرًا للمعاملة السيئة بها وعدم توافر الإمكانات اللازمة، ولمَ لا وقد خَصصت الدولة المليارات لعلاج وزير المالية الملياردير بطرس غالي بالخارج وغيره في عمليات بسيطة من خلال العلاج على نفقة الدولة الذي كان يمثل بوابة للفساد وكان آخرها فضائح نواب مجلس الشعب ووزير الصحة في عام 2009، ولا يخفى علينا انتشار الكثير من الأمراض مثل فيروس «سي» والسرطانات وأمراض القلب والسكري حيث إن مصر بها أعلى المعدلات لتلك الأمراض في العالم بسبب المبيدات المسرطنة والتلوث البيئي ومياه الشرب والري المخلوطة بمياه الصرف الصحي.

الجمهورية المَلَكية!

«كيف كانت تُدار مصر قبل الثورة؟»..

في ظل أي نظام قمعي لا بد أن يتوافر له أدوات تمكنه من السيطرة والبطش بالشعب حتى يظل الشعب خانعًا خائفًا راضيًا، وتتمثل تلك الأدوات

في الآتي:

1- نظام أمني قمعي

لم تكن الداخلية وسيلة لحماية الشعب في المقام الأول لكنها استخدمت لحماية الحاكم، فكانت السجون تمتلئ دائمًا بالنشطاء السياسيين سواء إسلاميين أو غيرهم، وتستخدَم معهم طرق عدة للتعذيب لترهيبهم، ومن يفكر في أن يعارض النظام. وكانت الذراع الأساسية للداخلية في هذا «أمن الدولة» وهو ليس اسمًا على مسمى فهو ليس أمنًا للدولة ولكنه أمن للحاكم، وأمن الدولة في ظل مبارك كان متوغلاً بشكل كبير في مفاصل الدولة حيث تتدخل تقارير أمن الدولة في الترقيات والتعيين بالجامعة أو أي مكان مؤثر، ولتقارير أمن الدولة دور كبير في تعيينات الوزراء والمحافظين وكل المناصب المؤثرة.. وكان ضابط أمن الدولة له هيبة كبيرة ويخاف منه الكل حتى لو ضابط برتبة أعلى في بقية أجهزة وزارة الداخلية! وبسبب الخوف من رجال الدين لأن لهم تأثيرًا كبيرًا على الناس كان لأصحاب التيار الإسلامي نصيب كبير من الاعتقالات، وكان هناك شيء روتيني وهو اعتقال أي شاب يتم ضبطه وهو يترك للحيته العنان وكأنها جريمة! فكان مصيره الاعتقال الفوري بمقرات أمن الدولة وتعذيبه وتهديده بعدم الكلام في السياسة وعدم الوجود في

تجمعات مع الناس.. وكان للمعارضة نصيب؛ حيث التنصت والمراقبة وزرع أعوان أمن الدولة في الأحزاب والتنظيمات.. ولكل هذا تربى الشعب على الخوف والرعب من أمن الدولة، فكان غالبية الشعب يخاف أن يتكلم في السياسة حتى لا يكون مصيره غياهب الظلمات بسجون أمن الدولة أو الحرمان من التوظيف.. وأمن الدولة له حكاوي عدة ربما من أهمها ما تعرض له الكاتب الكبير عبد الحليم قنديل الذي يعد من أوائل من عارضوا مبارك بشكل مباشر وزوجته سوزان والوريث جمال وكان مصير قنديل الاختطاف وإلقاءه عاريًا كيوم ولدته أمه بالصحراء وإهدار كرامته حتى يكف عن انتقاد الرئيس ويخاف غيره! وهناك موقف عجيب يوضح مدى الخوف والقبضة الأمنية في هذا الوقت، فعند تصوير فيلم «ناصر 56» كان أحمد زكي يصور بعض المشاهد في هيئة قناة السويس وكان مفترضًا استبدال صورة مبارك حتى تظهر صورة عبد الناصر بدلاً منها لكن رئيس الهيئة (عبد المأمور) رفض وخاف من الإقدام على استبدال الصورة، إلا حينما أخذ الأوامر من زكريا عزمي رئيس ديوان رئيس الجمهورية!!

2- الحزب الوطني

أسس الحزب الوطني الرئيس الراحل أنور السادات عام 1978

كممثل لتيار الوسط في مسرحية هزلية اسمها التعددية الحزبية والديمقراطية الزائفة، وهذا بالتزامن مع تأسيس حزب الأحرار ممثلاً لليمين وحزب التجمع ممثلاً لليسار، وحقيقة الأمر لم يكن هذا الحزب الوطني حزبًا حقيقيًا، فالحزب ينشأ من أسفل من خلال الانتشار الشعبي والقواعد الجماهيرية وطرح الرؤى والأفكار وتقديم بديل سياسي للنظام الحاكم، ومن ثم السعي للوصول للحكم، ولكن ما حدث مع هذا الحزب كان العكس تمامًا فقد نشأ من أعلى فمن أسسه رئيس الجمهورية! والتفّ حول الحزب الانتهازيون والمنافقون وأصحاب المصالح للتقرب من السلطة والاستفادة من مزايا النظام والاحتماء به، والغريب أن أحزاب المعارضة في عهد مبارك كذلك لم تكن أحزابًا بالمعنى الحقيقي فلم يكن لها أي صدى بالشارع أو قواعد حزبية شعبية، والمدهش أن جماعة الإخوان المسلمين، وهي ما يجب أن يُطلق عليها اسم حزب لأن لديها برنامجاً وبديلاً سياسيًا ولديها كوادر وقواعد شعبية بكل المحافظات، وعلى الرغم من هذا لم تكن الجماعة حزبًا وإنما كانت جماعة محظورة!

في الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين لم يكن للحزب الوطني الحاكم التأثير الكبير في الحياة السياسية فلم يكن للحزب حضور طاغٍ ولكن الحضور كان للرئيس والحكومة، لكن مع مطلع الألفية الثالثة وفي ظل الصعود

المتنامي لجمال مبارك، الذي اختار أن تكون بدايته وطموحه السياسي من خلال الحزب الوطني الحاكم وتم تصعيده بصورة سريعة للغاية حتى وصل لمنصب أمين لجنة السياسات، وهي اللجنة التي كانت تتحكم في أواخر عهد مبارك بأغلب مفاصل الدولة فكانت لجنة السياسات تختار الوزراء والمحافظين ورؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية وتضع السياسة الاقتصادية للدولة وغيرها، وقد نجح الحزب الوطني وأمين التنظيم، سواء كمال الشاذلي أو أحمد عز، في جذب الأعضاء للحزب حتى قيل إن عدد من انضموا للحزب قارب 3 ملايين عضو قبل الثورة وكانوا يفتخرون بهذا، ولكن حقيقة هذا العدد وهمي لأن غالبية أعضاء الوطني انضموا من أجل أهداف شخصية وقتية مثل الاشتراك في الرحلات أو الدورات التدريبية أو للافتخار بحمل كارنيه الحزب الحاكم لرُبما يتم استخدامه في لجنة أمنية أو ما شابه، أو للتملق لأعضاء مجلس الشعب لقاء الحصول على وظيفة.. إلخ، والدليل على ذلك عندما قامت الثورة لماذا لم نرَ الـ3 ملايين عضو (أعضاء الوطني) يؤيدون مبارك بالشارع؟ فأين ذهبوا؟!

3- الإعلام

الإعلام له تأثير كبير في تكوين وعي الناس، ويمكن تقسيم الإعلام

الخادم لمبارك إلى قسمين:

الأول إعلام حكومي، والثاني إعلام خاص. أما عن الإعلام الحكومي الذي تمثل في التليفزيون الرسمي والصحافة القومية أو الحكومية فكان شغلهم الشاغل التسبيح بحمد مبارك القائد المحنك الذي يمتلك خبرات لا مثيل لها والذي لولاه ما انتصرنا في حرب أكتوبر لأنه صاحب الضربة الجوية الأولى.. وإلى غير ذلك من الأكاذيب.. وكانت أبواق السلطة تتبارى في الحديث عن حكمة الرئيس وخبرة الرئيس، وكان للنَيْل من المعارضين والتنكيل بهم نصيب كبير في هذا الإعلام المنافق، فكان الشرفاء يُمنعون من الظهور التليفزيوني، كذلك كان يُمنع أعضاء جماعة «الإخوان» بشكل كامل من الظهور بداعي أنها جماعة محظورة!

أما الإعلام الخاص فكان أكثر تحررًا وكان انتقاد الحكومة شيئًا أساسيًا، ولكن الانتقاد كان له «خطوط حمراء»، وهي مبارك وعائلته وتزوير الانتخابات والتعذيب والاستبداد.. فلا تتعجب عندما يقولون كل شيء في البلد فاسد لكن الرئيس حكيم وعظيم! وكان المعارضون الأكثر جرأة مثل علاء الأسواني وإبراهيم عيسى وبلال فضل وعبد الحليم قنديل ممنوعين من الظهور وإن ظهروا فللحديث عن السينما والفن والكرة! وكان البعض من أقطاب الحزب الحاكم يرى أن تلك القنوات أداة مهمة للتنفيس عن كبت المصريين

بأن نتركهم «يسمعون مشاكل الحكومة وَهو كله كلام وبس لكن فعل مفيش»، ولكن رأيي أن عرض مشاكل الحكومة بالإعلام كان يزيد من الغضب عند المصريين بفضح الحكومة الفاسدة المتواطئة.. وليس بخافٍ على أحد أن أمن الدولة كان يتدخل في تلك القنوات والصحف الخاصة ويَمنع برامجَ أو ضيوفًا من الظهور ويعطي التعليمات، فعلى سبيل المثال لا أنسى ما حدث في المرحلة الثالثة من الانتخابات البرلمانية عام 2005، التي كان بها تزوير فج ومَنْع للناس من التصويت ففي هذا اليوم طالعتنا الإعلامية منى الشاذلي على قناة «دريم» لمالكها رجل الأعمال أحمد بهجت وخيبت آمالنا فكنا متوقعين أن تُعري وتَفضح تزوير النظام لكنها قالت نصًا: «لن نتعرض للانتخابات البرلمانية حتى نكون على الحياد!».. أيُّ حياد هذا وهل هذا حياد أم نفاق وتدليس؟

كما قام الإعلام بتزييف وعي المصريين، فقد مارس هذا الدور كذلك مثقفو النظام، وهم ليسوا بمثقفين ولكنهم أصحاب مصالح وخادمين لمبارك فالمثقف الحقيقي هو من يعبر عن الشعب وهمومه لا أن يعبر عن الحاكم ويبرر خطاياه، ومن هؤلاء السيد ياسين، ومحمد سلماوي، وأحمد عبد المعطي حجازي، وجابر عصفور، وجمال الغيطاني، وصلاح عيسى، وإبراهيم سعده، وأنيس منصور، وإبراهيم نافع، وممتاز القط، وأسامة سرايا، وعبد المنعم

سعيد، وممدوح الليثي، ومكرم محمد أحمد... وغيرهم، وعلى النقيض من هؤلاء كان هناك مثقفون حقيقيون عبروا عن معاناة الشعب وآلامه وتحدوا النظام وحُرموا من جوائز مبارك مثل عبد الوهاب المسيري وجلال أمين، وصنع الله إبراهيم (الذي رفض تسلم جائزة الرواية العربية عام 2003 والتي يمنحها المجلس الأعلى للثقافة)، وعلاء الأسواني (الذي كُرِّم في دول عدة ليس من بينها مصر)، وبهاء طاهر الذي تنازل عن جائزة مبارك في الأدب أثناء الثورة وقال إنه لا يستطيع حمل جائزة ممن تلطخت يده بدماء المصريين.. ولمبارك مواقف مخجلة مع المثقفين ومنها ما يرويه بلال فضل: «إنه عام 1998 في لقاء جمع المثقفين والرئيس، عندما اقترح عليه د. عبد العال الباقوري - الذي كان يشغل منصب رئيس تحرير جريدة «الأهالي» - التخلي عن التحالف مع أمريكا، وأن يفتح علاقات مع الصين، فرد عليه مبارك بحركة خارجة وكلام سفيه»، فكان مبارك يسخر من الكاتب ومن دولة الصين، فهو جهل كبير ففي هذا الوقت كانت الصين في نمو مطرد ويا ليتنا اتبعنا نهج الصين.. وهل ننسى الموقف الذي تعرض له الدكتور المفكر محمد السيد سعيد في لقاء مبارك مع المثقفين في معرض الكتاب في 16 يناير 2005، وكما يروي الصحفي خالد البلشي نقلاً عن المفكر محمد السيد

سعيد، فقد فاجأ «سعيد» مبارك بعدد من الانتقادات واجهها مبارك بكلام وعبارات لا تليق، فعندما قال السعيد «إنه من شهرين ألقي القبض على أعداد تتراوح بين 2000 و5000 مصري من أبناء العريش بعد تفجيرات طابا»، رد عليه مبارك: «كيف تقول خمسة آلاف اعتقلوا دي سينا كلها ما تجيش خمستلاف»، وحينما كان النقاش عن ضرورة تعديل الدستور وأن السعيد لديه تصور حول تعديل الدستور في ورقة مكتوبة، كان رد مبارك: «الورقة دي حطها في (جيبك) وأنت متطرف، وعلى فكرة بقى أنا بفهم أحسن منك». ومنذ هذا الوقت ومبارك يختار فقط مثقفي السلطة للالتقاء معهم!

4- معارضة صنيعة النظام (سنتحدث عنها في المقال القادم).

5- التزوير واحتكار السلطة..

أي نظام مستبد يحتاج لتزوير إرادة الشعب حتى يبقى في الحكم، حتى إنه كانت هناك دعابة بأن الانتخابات الوحيدة التي لا تزور في مصر هي انتخابات النوادي! والتزوير له عدة أشكال منها تزوير النتيجة على غير الحقيقة أو منع الناس من الانتخاب أو تزوير من المنبع كما حدث في انتخابات الرئاسة الأولى في عهد مبارك 2005 حيث تم وضع شروط تعجيزية للترشح واقتصر الترشح على عدد من الكومبارس لإكمال المسرحية.

والنظام كان يحتكر الحياة السياسية بالكامل فكل مناصب الدولة لأعضاء الحزب الوطني، ولجنة شئون الأحزاب كان يديرها رئيس مجلس الشورى صفوت الشريف، وهي لجنة توافق على تأسيس أحزاب أمن الدولة ولا توافق على تأسيس الأحزاب المعارضة الحقيقية كحزب الكرامة أو حزب الوسط اللذين ظلا لسنوات طويلة دون تأسيس حتى جاءت الثورة.

المعارضة..

من سقوط خورشيد حتى سقوط مبارك

يمكن تقسيم المعارضة قبل الثورة إلى 3 أنواع:

أولاً: معارضة صنيعة أمن الدولة

وهي مجموعة من الأحزاب الصغيرة أو «دكاكين سياسية» صنعها أمن الدولة كجزء من المسرحية لادعاء وجود ديمقراطية تضفي شرعية على النظام الحاكم، ولا تعتبر تلك الأحزاب معارضة بأي شكل من الأشكال بل كانت تؤيد مبارك بل وأصدرت بيانًا أثناء الثورة لتأييد مبارك! فعلى سبيل المثال استخدم أمن الدولة موسى مصطفى موسى ورجب حميدة من قيادات حزب الغد لمؤسسه أيمن نور من أجل تقسيم الحزب وتمزيقه داخليًا وإضعافه حتى ينشغلوا بالخلافات بينهم ويبتعد نور وحزبه عن الساحة السياسية،

والوريث جمال؛ لأن أيمن نور استطاع من خلال مشاركته في انتخابات 2005 الرئاسية تجميع عدد من نشطاء الشباب السياسيين حوله، وأبرز نشطاء ثورة يناير بدأوا العمل بالسياسة من خلال أيمن نور أو حركة «كفاية»، ومن ثم تكونت جبهتان للحزب (جبهة نور وجبهة موسى مصطفى)!

ثانيًا: معارضة إصلاحية

وهي معارضة وطنية لها تاريخ لكنها كانت تترنح بين الوطنية والصفقات! وهي تمثل أحزاب الوفد والتجمع والناصري وجماعة الإخوان المسلمين (سنتحدث تفصيلاً عن الإخوان لاحقًا) ونحن لا نُخوّن تلك المعارضة ولكنها خَذلت الشعب ولم تقف معه بشكل كامل ولم تواجه مبارك بشكل مباشر ومؤثر، فشاركت في انتخاباته وتم هذا في كثير من الأحيان بتنسيق على الدوائر وعدد المرشحين مع الأمن! وأسهَم هذا في إضفاء شرعية على النظام المستبد، فقد ارتضت تلك المعارضة بالفتات في مجلس الشعب، واكتفت بانتقاد سياسات الحكومة دون النزول للشارع ومواجهة مبارك، ودائمًا ما كانت تلك الأحزاب محل انتقاد الكثير من الشباب والحركات الثورية، ولم تدعُ تلك الأحزاب للتظاهر يوم 25 يناير 2011، وهذه الأحزاب –عدا

الإخوان- أحزاب ضعيفة لم يكن لها أي وجود بالشارع فهي مجرد نخبة تظهر بالإعلام فقط.

ثالثًا: معارضة ثورية

وهي التي يمكن اعتبارها معارضة حقيقية، فقد تجرأت وواجهت النظام في الشارع قبل الثورة ولم تخَف منه وكانت تنتقد النظام بشكل مباشر ودعت لثورة يناير، وهي تمثل: حركة كفاية، و6 أبريل، وشباب من أجل العدالة والحرية، وأحزاب العمل والغد والجبهة الديمقراطية، وحزبي الوسط والكرامة تحت التأسيس، وحملة دعم البرادعي وحملة دعم حمدين صباحي، والجمعية الوطنية للتغيير، وحركة الاشتراكيون الثوريون، وحركة حشد، وصفحة كلنا خالد سعيد، وعدد من الكتاب والصحفيين ورجال السياسة.

والآن استعراض تاريخي لحركات التحرر الوطني ضد الاحتلال واستبداد الحكام حتى ثورة يناير، ليدرك الشعب المصري تاريخه الحقيقي ضد استبداد الحكام دون مبالغة أو تهميش لمواقف البعض..

المصريون تاريخهم مليء بالتظاهر ضد الحاكم والنضال ضد الاستعمار، ولمَ لا فمصر لها موقع استراتيجي مؤثر في العالم وتمتلك موارد طبيعية عظيمة فكانت مطمعًا دائمًا للقوى الأجنبية بدءًا من الهكسوس انتهاءً

بإسرائيل وأمريكا التي تقف وراءها. والتاريخ ملىء وحافل، ونتذكر منه كفاح المصريين بقيادة الشيخ عمر مكرم ومحمد كريم والشعب المصري الذي فقد آلاف القتلى ضد الحملة الفرنسية بقيادة نابليون عام 1789 والتي اس مرت حتى عام 1801.. وتلي هذا عام 1805 الكفاح ضد الوالي العثماني خورشيد باشا والتظاهر ضده وإسقاطه والإتيان بمحمد علي باشا زعيمًا لمصر، الذي حقق نهضة حقيقية لكنه كرّس توريث الحكم لعائلته دون مشاركة من الشعب المصري.. ثم أتى الإنجليز لاحتلال مصر ولا ننسى نضال المصريين بقيادة الفلاح أحمد عرابي ضد الاحتلال والثورة العرابية والذي بدأ بوقوف عرابي أمام الخديو توفيق من أجل تحقيق إصلاحات في الجيش وزيادة عدده وحدثت المواجهة الشهيرة عام 1881 في قصر عابدين كالتالي:

– الخديو توفيق: «كل هذه الطلبات لا حق لكم فيها، وأنا ورثت ملك هذه البلاد عن آبائي وأجدادي، وما أنتم إلا عبيد إحساناتنا».

عرابي: «لقد خلقنا الله أحرارًا، ولم يخلقنا تراثًا أو عقارًا، فوالله الذي لا إله إلا هو، لن نُورّث، ولن نُستعبَد بعد اليوم».. واستجاب الخديو لعرابي بعد التفاف الشعب حوله.. وقاد عرابي ورفيقه عبد الله النديم مقاومة دخول الاحتلال الإنجليزي مصر عام 1882، لكن نجح الإنجليز في احتلال مصر

واستمر هذا الاحتلال 74 عامًا حتى عام 1956. وكان للفلاح المصري انتفاضة ضد نظام السخرة والقمع في حفر قناة السويس عام 1862 واستعمال القسوة والعنف في الإتيان بهم للحفر ووصل الأمر إلى ربط بعضهم إلى بعض كالجمال أو مثل قطعان العبيد، مما كان له الأثر في الإضراب والهروب حتى تمت الاستجابة وتحديد أجر لهم.

تلي هذا نضال عدد من المناضلين ضد الاحتلال الإنجليزي ومن بينهم مصطفى كامل ومحمد فريد، إلى أن جاءت ثورة 1919 بقيادة سعد زغلول وكان سببها معاملة الاحتلال القاسية للمصريين والأحكام العرفية ورغبة المصريين في الاستقلال؛ حيث خطرت للزعيم سعد زغلول فكرة تأليف الوفد المصري للدفاع عن قضية مصر سنة 1918 وتم جمع توقيعات من المصريين لتفويض سعد زغلول في التعبير عنهم، وحدثت هذه الثورة نتيجة مطالبة زغلول بالسماح للوفد المصري بالمشاركة في مؤتمر الصلح في باريس، وعندما رفضت بريطانيا هذه المشاركة وأمام إصرار سعد زغلول على المشاركة اضطرت إلى نفيه هو ورفاقه محمد محمود وحمد الباسل وإسماعيل صدقي إلى جزيرة مالطة، فانفجرت الثورة في كل أنحاء مصر واشترك فيها الكثير من المصريين، وكانت أول ثورة تشترك فيها النساء في مصر بقيادة صفية زغلول، مطالبين بالإفراج عن سعد زغلول، وحدث إضراب عام في كل مفاصل الدولة من سكك

حديد (تم قطع خطوطها) والترام وسائقي التاكسي وعمال البريد والكهرباء والجمارك، تلي ذلك إضراب عمال المطابع وعمال الفنارات والورش الحكومية ومصلحة الجمارك بالإسكندرية (فقد عرف المصريون الإضراب والعصيان المدني منذ القرن الماضي) فاضطرت السلطات البريطانية إلى الرضوخ للمطلب الشعبي وأفرجت عن سعد زغلول وزملائه وعادوا من المنفى إلى مصر، وتم عزل الحاكم البريطاني، وسمحت إنجلترا للوفد المصري برئاسة سعد زغلول بالسفر إلي مؤتمر الصلح في باريس، ليعرض على المؤتمر قضية استقلال مصر. ولم يستجب أعضاء مؤتمر الصلح بباريس لمطالب الوفد المصري، فعاد المصريون إلى الثورة وازداد حماسهم، وقاطع الشعب البضائع الإنجليزية، فألقى الإنجليز القبض على سعد زغلول مرة أخرى، ونفوه مرة أخرى إلى جزيرة سيشل في المحيط الهندي، فازدادت الثورة اشتعالاً، وحاولت إنجلترا القضاء على الثورة بالقوة، ولكنها فشلت.. هذه الثورة أعطت للبريطانيين الضوء الأحمر والحذر والتي جعلت البريطانيين مضطرين لإلغاء الأحكام العرفية، وتم وعد المصريين بالحصول على الاستقلال بعد ثلاث سنوات مقابل إبقاء قوات بريطانية في مصر عند قناة السويس، وصدر أول دستور حقيقي لمصر عام 1923. وكان في خضم هذا إعلان الفلاحين والمثقفين الوطنيين بزفتى بمحافظة الغربية، أثناء ثورة 1919، الاستقلال عن السلطة وشكلوا مجلسًا وطنيًا لحكم الإقليم وتسيير أموره وحمايته من القوات الإنجليزية

والسلطة التابعة، واستمر هذا لمدة ولكن لم تطُل. وكان من قادة الحركة الوطنية بعد ذلك مصطفى النحاس وطلعت حرب وحسن البنا وعزيز المصري..

قبل عام 52 كانت الساحة السياسية تعج بالأحزاب والنشاط السياسي ولكن لم يخلُ الأمر من المنغصات وخلافات الملك فاروق مع الأحزاب وحل البرلمان.. وكان الجيش المصري ضعيفاً، مما كان له الأثر في تكوين حركة «الضباط الأحرار» لتطهير الجيش، وكان ذلك من خلال الانقلاب العسكري في 23 يوليو عام 1952 الذي سُمّي في البداية «الحركة المباركة»، ثم تحول إلى «ثورة 23 يوليو» بقيادة عبد الناصر الذي نجح في إجبار الملك على مغادرة مصر، وجاءت لحظة فارقة في عمر الوطن حيث اختلف الضباط فيما بينهم هل نحقق ديمقراطية ونُسلم السلطة أم نصبح سلطة مستبدة تسعى لتحقيق أهداف ومبادئ الثورة واختاروا الخيار الثاني الذي غير مسار مصر لعقود وكرس للاستبداد! وكانت أهداف الثورة: «القضاء على الإقطاع – القضاء على الاستعمار – القضاء على سيطرة رأس المال على الحكم – إقامة حياة ديمقراطية سليمة – إقامة جيش وطني قوي – إقامة عدالة اجتماعية». وكان من أبرز مؤيدي اتباع نهج الديمقراطية بمجلس قيادة الثورة محمد نجيب وخالد محيي الدين ويوسف صديق ولكن مجلس قيادة الثورة تخلص منهم بفرض إقامة جبرية على

الرئيس آنذاك محمد نجيب! وتعيين محيي الدين سفيرا بالخارج واستقالة «صديق» من مجلس قيادة الثورة.. وعلى الرغم من إنجازات ما سمّي بـ«ثورة 52» من تأميم قناة السويس وقوانين الإصلاح الزراعي والتعليم المجاني وإحياء الصناعة وفكرة القومية العربية ورفض هيمنة الأمريكان واستقلال القرار الوطني، فإن كل هذا لم يكتمل ويتحقق بفعل الاستبداد واحتكار السلطة والقمع والاعتقالات وتعذيب المعارضين.. فالديمقراطية هي الضمانة لتحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية واستقلال القرار الوطني، وكانت الكارثة عام 67 في نكسة احتلال سيناء من العدو الإسرائيلي.

بدأ السادات فترته عام 1970 بمشكلتين، الأولى مظاهرات الطلبة والكثير من النشطاء لاتخاذ قرار الحرب واسترداد سيناء وانتهت الأزمة بحرب سيناء العظيمة عام 1973، والثانية أزمة مراكز القوى عام 1971 التي كانت تَرغب أن تنازعه السلطة وتسقطه ولكنه تخلص منهم فيما سمي «ثورة التصحيح»؛ حيث تم اعتقالهم بعد استقالتهم من مناصبهم لإحراج الرئيس وخلق فراغ دستوري في الحكم.. موقف الديمقراطية لم يكن أفضل حالاً من عبد الناصر كثيرًا فظل احتكار السلطة وتكميم الأفواه وحبس المعارضين. وفي عام 1977 وفي ثنايا الانفتاح الاقتصادي اتخذت الحكومة قرارًا برفع الأسعار ورفع الدعم مما كان له الأثر في حدوث انتفاضة شعبية

سميت «انتفاضة يناير» ضد تلك القرارات وسمّاها السادات «انتفاضة الحرامية»! وكان لتيارات اليسار دور كبير فيها، وكانت احتجاجات واسعة لم تنتهِ إلا بتدخل الجيش واعتقال الكثيرين. وقد حاول السادات في نهاية السبعينات إحداث انفتاح سياسي بالسماح بإنشاء بعض الأحزاب، ولكنه كان انفتاحًا شكليًا وليس جوهريًا وظل النظام على استبداده محتكرًا للسلطة والحياة السياسية...

تولى مبارك الحكم بعد اغتيال السادات عام 1981 وأراد أن يكسب الشارع فأفرج عن معتقلي سبتمبر 1981 الذين اعتقلهم السادات قبل اغتياله، والكثير استبشر خيرًا بحكم مبارك بعد إفراجه عن المعتقلين وتصريحاته بأن «الكفن ملوش جيوب» وأنه لن يستمر في الحكم غير فترة واحدة. ولكن تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن فالنظام الاستبدادي يظل يتوغل في السلطة ويحتكرها إلى أبعد حد.. في الثمانينات والتسعينات كان هناك شبه ركود في حركات الاحتجاج السياسي ولا نستطيع أن نتجاهل انتفاضة الأمن المركزي عام 1986 (سنتحدث عن تلك الانتفاضة لاحقًا في مقال «فرص ثورية ضائعة»)، وكان هناك القليل من الاحتجاجات والإضرابات العمالية مثل إضراب آلاف العمال في مصنع الحديد والصلب عام 1989 احتجاجا على خفض الحافز، وتم فض الإضراب بالقوة، وفي ظلال هذا استشهد العامل عبد الحي محمد سيد

وأصيب العشرات ومنهم بعض المتضامنين مع العمال ومنهم المهندس كمال خليل، ود. محمد السيد سعيد، وكمال عباس، وأمير سالم.. كذلك نذكر انتفاضة الفلاحين عام 1997 حيث اعتصم الفلاحون بأراضيهم - التي نتج عنها استشهاد الفلاحة آمال العشري دفاعًا عن الأرض - وشارك في تلك الاحتجاجات بعض قوى اليسار ومن أبرزهم حمدين صباحي وكمال خليل اعتراضًا على قانون المالك والمستأجر الذي يطرد الفلاحين من أراضي الملاك وتم فيها اعتقال حمدين ورفاقه وتم التنكيل بهم وتعذيبهم بقسوة.

مع أوائل الألفية الجديدة وفي ظل تنامي مشروع التوريث وذيوعه بكل الأوساط الشعبية مع تصعيد الوريث جمال مبارك بسرعة داخل الحزب الوطني حتى تولى رئاسة لجنة السياسات بالحزب الوطني التي كانت تتحكم فعليًا في مصر في أواخر عهد مبارك الأب.. ومع تنامي أحداث إقليمية، ساعد هذا في إحياء حركات النضال الوطني، ففي عامي 2000 و2001 كانت انتفاضة الأقصى ومقتل الشهيد الطفل محمد الدرة الذي قُتل غدرًا بجوار والده أمام الكاميرات ونتيجة ذلك ازداد السخط والغضب الشعبي المصري وامتلأت الجامعات والمدارس بالمظاهرات بكل المحافظات وكان تعامل الأمن قاسيًا مع المتظاهرين... ومع سقوط بغداد في عام 2003 على يد الاحتلال الأمريكي، تحرك الشارع المصري رفضا لهذا الأمر المشين ووجدنا تظاهرات بعشرات

الآلاف ومنها مظاهرة تمت في ميدان التحرير وتم اعتقال المئات وإحالة العشرات منهم للمحاكمات بتهمة محاولة قلب نظام الحكم والإساءة لدولة صديقة! ويقول الناشط زياد العليمي: «إن تقارير الطب الشرعي أثبتت إصابة كل من: جمال عيد المحامي الحقوقي بكدمات وسحجات في مناطق متفرقة من الجسم، ومنال خالد (مخرجة) بنزيف بقاع العين وكدمات بمناطق متفرقة، ومحمد زكي (مخرج) بكسر في الترقوة وكدمات بمناطق متفرقة، وحمدين صباحي (عضو مجلس الشعب آنذاك) بجرح قطعي بالرأس وكدمات بالظهر، ومحمد فريد حسنين بارتجاج في المخ وكدمات بالوجه والعين، ونورهان ثروت (باحثة) إصابة بالبطن كادت تؤدي للإجهاض، وياسر فراج (محام) بكدمات وسحجات بمناطق متفرقة من الجسم، وزياد العليمي (محام) بكسر في الساعد الأيسر وإصابة أدت لالتهاب أعصاب بأصابع اليد اليمنى وجرح قطعي بالرقبة وتهتك بالعضلة الفخذية المستقيمة بالساق اليمنى».. في تلك الأثناء استحضرت الحركة الوطنية النضال الوطني وصاحَب هذا وجود جرأة غير مسبوقة في الصحافة بانتقاد الرئيس مبارك بشكل مباشر، ولأول مرة، وقام بهذا الدور العظيم الكتاب عبد الحليم قنديل وعلاء الأسواني وإبراهيم عيسى، فلا ننسى جملة عبد الحليم قنديل: «أشعر بالعار لأنك الرئيس»، ووصفه لسوزان مبارك بأنها «شجرة الضر»، وكتابه «كارت أحمر للرئيس» الذي مُنع من النشر داخل مصر، وقنديل يلقب بـ«قديس

الثورة المصرية»؛ لأنه توقع تقريبًا ما حدث بسيناريو الثورة وتوقع حصول الإخوان على السلطة في أول انتخابات عقب الثورة! وقال: «إن مصر ستدفع الثمن مرتين مرة في عهد مبارك ومرة بإسقاط مبارك»! وتبع هؤلاء الكتاب عدد آخر من الكتاب منهم بلال فضل، وعبد الله السناوي، وحسن نافعة، وجلال عامر، ومحمد السيد سعيد، وخالد البلشي، ومجدي مهنا، وعمار علي حسن، وأسامة غريب، وسلامة أحمد سلامة، وغيرهم، وأسهَم هؤلاء في زيادة سقف الحرية بالصحافة بشكل كبير، والصحف التي قامت بهذا الدور كانت تضم صحيفة «الدستور» القديمة، وجريدة «البديل»، وجريدة «صوت الأمة»، وجريدة «الكرامة»..

وبداية النضال الحقيقي كانت عام 2004 حيث دعا المحامي والمناضل أحمد نبيل الهلالي الشخصيات السياسية للتوقيع على بيان يطالب مبارك بالرحيل، وبأن تكون الولاية الحالية آخر ولاية له مع تعديلات دستورية، ووقع عليه ما يقارب 200 شخصية معارضة. ومن أجل إنصاف تلك الشخصيات أعرض للقارئ هذا البيان والشخصيات الموقعة عليه؛ حتى تعرف كل الأجيال تاريخ شخصيات عظيمة بدأت النضال الحقيقي:

«الحملة الشعبية من أجل التغيير، لا للتجديد.. لا للتوريث.. نعم لانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، بيان إلى شعب مصر

(الخميس 9 سبتمبر 2004)..

الموقعون على هذا البيان من أحزاب وقوى وطنية من مختلف الاتجاهات السياسية، ومنظمات مدنية وأعضاء نقابات عمالية ومهنية ومثقفين وفنانين ومواطنين من مختلف فئات الشعب المصري، يرون أن النظام الذي يقوم على اختيار مجلس الشعب لمرشح واحد لرئاسة الجمهورية يتم استفتاء الشعب عليه، والحق في تكرار توليه السلطة لعدد لا نهائي من المرات، بالإضافة إلى السلطات المطلقة التي يمنحها الدستور لرئيس الجمهورية، فضلا عن استمرار تزوير الانتخابات والاستفتاءات مما أدى إلى عزوف المصريين عن المشاركة.. كل ذلك قد أصاب النظام السياسي في بلادنا بحالة من الجمود إلى الحد الذي أصبح يدور الحديث فيه في الأوساط السياسية والشعبية عن إمكانية توريث الحكم في مصر! لقد أصبح واضحا بعد 24 سنة من حكم الرئيس مبارك، أن هذا النظام يقف عقبة أمام فرص التغيير والتطوير الذي تحتاجه بلادنا لمواجهة التحديات التي تواجهها من مشكلات اقتصادية واجتماعية أدت إلى استشراء الفساد وتدهور المرافق والخدمات وانفجار غول الأسعار وتردي مستوى معيشة المواطنين وتفاقم مشكلة البطالة، في الوقت نفسه الذي تواجه فيه تحديات خارجية تهدد أمنها الوطني تتمثل

في استمرار السياسات العدوانية للدولة الصهيونية والاحتلال الأمريكي للعراق. الموقعون على هذا البيان يعلنون عن عزمهم على العمل من أجل إجراء تعديل عاجل للدستور قبل انتهاء الدورة الحالية لرئاسة الجمهورية في أكتوبر 2005، وعلى أن تكون الدورة الحالية هي الأخيرة للرئيس مبارك. ويؤكدون أن التعديل المقترح يجب أن يتم في أسرع وقت ممكن حتى تتاح لكافة القوى الوطنية فرصة المشاركة الحقيقية في الانتخابات القادمة حول منصب رئيس الجمهورية ولكي يستعيد الشعب المصري حقه في اختيار حكامه ومحاسبتهم، وحقه في حياة حرة وكريمة وآدمية لكافة مواطنيه، خالية من البطالة والفساد وتكميم للأفواه والتعذيب في السجون وأقسام الشرطة. إن الحرية والديمقراطية حق أصيل لكل إنسان.. وقد خلقنا الله أحرارًا ولن نورث أو نستعبد بعد اليوم.. عليه فنحن – الموقعين أدناه – نطالب بما يلي:

1- تعديل الدستور بما يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح، على ألا تتجاوز فترة رئاسته دورتين، وتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية بما يضمن الفصل الحقيقي ما بين السلطات

2- إلغاء حالة الطوارئ، وكافة القوانين المقيدة للحريات والإفراج عن

جميع المعتقلين والمسجونين في قضايا الرأي.

3- تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية بما يكفل الإشراف القضائي الكامل على جميع مراحل الانتخابات.

القاهرة في 9 سبتمبر 2004

الموقعون: (حسب الترتيب الأبجدي)

القوى والأحزاب السياسية:

1- الاشتراكيون الثوريون 2- جماعة الإخوان المسلمين 3- حركة 20 مارس من أجل التغيير 4- حزب الشعب الاشتراكي 5- الحزب الشيوعي المصري 6- حزب العمل 7- حزب الغد (تحت التأسيس) 8- حزب حركة الكرامة (تحت التأسيس) 9- المركز المصري الاجتماعي الديمقراطي.

منظمات المجتمع المدني واللجان الشعبية:

1- البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان 2- الجمعية المصرية لدعم حق العمل 3- الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والتنمية البشرية 4- جمعية تضامن المرأة العربية 5- اللجنة التنسيقية للدفاع عن الحقوق

والحريات النقابية والعمالية 6- لجنة الدفاع عن حقوق المواطن بشمال سيناء 7- المرصد الإعلامي الإسلامي، لندن 8- مركز العدالة للدراسات السياسية والاجتماعية 9- مركز الفجر لحقوق الإنسان 10- المركز المصري لحق السكن 11- مركز هشام مبارك للقانون.

التوقيعات الشخصية (أبجديًا ومع حفظ الألقاب):

1- إبراهيم الدسوقي 2- إبراهيم السيد حسن 3- إبراهيم الصحاري 4- إبراهيم بيومي 5- إبراهيم عبد الحي عثمان 6- إبراهيم عبد الراضي محمد 7- إبراهيم منصور 8- أبو العلا ماضي 9- أحمد الأهواني 10- أحمد الخميسي 11- أحمد السيد حسن 12- أحمد النجار 13- أحمد ثابت 14- أحمد ثابت 15- أحمد حسان 16- أحمد راغب 17- أحمد سيف الإسلام حمد 18- أحمد شرف الدين 19- أحمد عبد القوي 20- أحمد عكاشة 21- أحمد محمد عبد المعطي 22- أحمد مختار 23- أحمد نبيل الهلالي 24- أحمد هشام عبد القادر 25- أسامة السيد إبراهيم 26- أشرف إبراهيم 27- أشرف العناني 28- أشرف زيتون 29- أشرف عباس عفيفي 30- إلهام عيداروس 31- إلهامي الميرغني 32- آمال طنطاوي 33- آمال عبد الهادي 34- أمينة رشيد 35- أمينة طلعت 36- أيمن نور 37- إيهاب زقزوق 38- بيا كوندي 39- بسمة

عبد العزيز 40- بهيج نصار 41- بهيجة حسين 42- بيير سيوفي 43- تـامر السعيد 44- جابر عطية سركيس 45- جمـال البنـا 46- جمـال فهمـي 47- حاتم عبد الله 48- حسام الحمـلاوي 49- حـسام بهجـت 50- حلمـي الـراوي 51- حلمي شعراوي 52- حمادة أحمد فؤاد 53- حمدي حـسين 55- حـنين حسن حنفي 56- خالد علي 57- خالد فهمـي 58- دينـا الغريـب 59- دينـا حشمت 60- دينا سمك 61- دينا عمر الفـاروق 62- راجيـة الجيـزاوي 63- رضا عبد المنعم محمـود 64- زينـات العـسكري 65- سـامح كمـال 66- سـامح نجيب 67- سامر سليمان 68- سعيد محمد عمر 69- سلوى محمد علي 70- سليمان الحكيم 71- سمير فاضل إبراهيم 72- سوزان فياض 73- سيد أبو زيد 74- سيد البحراوي 75- سيد محمود إمام 76- شريف حتاتـة 77- شـكري مصطفى 78- شوقي عقل 79- صابر بركات 80- صفاء زكي مـراد 81- صـلاح زكي مراد 82- صلاح عدلي عبد الحـافظ 83- صـلاح محمـد الـزين 84- طـارق النعمان 85- طارق خاطر 86- طارق سيد أحمـد 87- طـاهر أبـو النـصر 88- طلعت فهمي 89- طه العجب 90- عـادل المـشد 91- عـادل بـدر 92- عاصـم الدسوقي 93- عاصم شرف 94- عاطف الجبالي 95- عايدة سيف الدولة 96- عبد الجليل مصطفى 97- عبـد الحكـم سـليمان 98- عبـد الـرؤوف أحمـد بطـيخ 99- عبد السلام عبد الحميد الفرغلي 100- عبـد العزيـز سـلامة 101- عبـد

الغفار مغاوري عبد الغفار 102- عبد الله منصور 103- يسري مصطفى 104- عصام حسن 105- عصام حنفي 106- عصام عبد الحميد 107- علاء الدين سليمان 108- علي سعيد 109- عماد عطية 110- عماد مبارك 111- عمار علي حسن 112- عمر محمد عبد العاطي 113- عمرو سليم 114- عمرو سيد أحمد 115- عويس أحمد محمد 116- عيد إسماعيل عبد الله 117- فاطمة رمضان 118- فتحية العسال 119- فوزي حبشي 120- قدري أحمد حسن 121- كارم محمود 122- كارم يحيى 123- كمال خليل 124- ليس النقاش 125- لويس جريس 126- ليلى سويف 127- ماجدة عدلي 128- مجدي عبد الحميد 129- مجدي محمد نصر الدين 130- محسن شاشه 131- محمد إبراهيم 132- محمد أبو الغار 133- محمد أحمد 134- محمد أحمد، عامل، الحديد والصلب 35- أكرم عبد الرحمن نوح 136- محمد الجندي 137- محمد الحسيني 138- محمد حمزاوي 139- محمد زكي مراد 140- محمد عبد الرحمن 141- محمد عبد السلام 142- محمد عبد العزيز عبد الله 143- محمد عبد العظيم إسماعيل 144- محمد عبد القدوس 145- محمد مورو 146- محمد نسيم 147- محمود أمين العالم 148- محمود خير الله 149- محمود شكري مراد 150- محمود قنديل 151- مدحت الزاهد 152- مديحة دوس 153- يوسف درويش 154- يحيى

الرفاعي 155- مصطفى البسيوني 156- مصطفى حمادة حمد 157- مصطفى كامل السيد 158- مصطفى محمد فودة 159- مصطفى محمد مصطفى 160- معتز الحفناوي 161- ممدوح حبشي 162- منار حسين 163- منى حامد 164- نادين شمس 165- نبيل نصر القط 166- نرمين خفاجي 167- نهاد أبو العينين 168- نوله درويش 169- هالة كمال 170- هاني حلمي عبد الملاك 171- هبة حلمي 172- هشام فؤاد 173- هنا أبو الغار 174- وائل نوارة 175- وحيد خليل 176- ياسر عبد اللطيف 177- يحيى فكري 178- يسري زكي 179».

تطورت تلك الحركة في أواخر 2004 إلى الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) وكان شعارها «لا للتوريث ولا للتمديد»، وتُعد تلك الحركة هي البداية الحقيقية للثورة؛ فقد حركت المياه الراكدة بشكل كبير لأنه لأول مرة نرى مظاهرات بالشارع ضد مبارك والتوريث، وكان هذا حدثًا جللاً ومؤثرًا واستقبله الكثير من المهتمين بالشأن السياسي بالكثير من الاهتمام والتفاؤل حيث أحيت الأمل في نفوس الكثيرين بأن هناك أملاً في التغيير، وقطعًا كانت تُمنع المظاهرات من العرض بالتليفزيون غير أنها كانت تعرض على قناة الجزيرة القطرية، كان عدد المتظاهرين يقدر بالمئات وكانت تُحاصَر المظاهرات بالأمن المركزي بأضعاف أعداد للمتظاهرين وأحيانًا كثيرة يُستخدم

العنف مع المتظاهرين لمنع تحـركهم، ويـتم أحيانًـا أخـرى اعتقـال الكـثيرين وسحل الآخرين. كانت أول مظاهرة لكفاية في 12 ديسمبر 2004 أمام دار القضاء العالي، وللتوثيق هؤلاء أبرز مؤسسي الحركة: جـورج إسـحاق، عبـد الوهاب المسيري، عبد الحليم قنديل، هاني عنان، كمال خليـل، محمـد عبـد القدوس، حمدين صباحي، أمـين إسـكندر، أبـو العـلا ماضـي، عبـد العزيـز مخيون، أحمد بهاء الدين شعبان، محمـد أبـو الغـار، حـسن نافعـة، محمـد الأشـقر، جمـال فهمـي، الـسيد عبـد الـستار، حنـا جـريس، عبـد الجليـل مصطفى، عبد الخالق فـاروق، عبـد الـرحمن يوسـف، عـصام سـلطان، هـشام السلاموني، وائل نوارة، أحمـد دراج، محمـد الـسعيد إدريـس، أسـعد عبـد الملاك، يحيى القزاز، مجدي قرقر، مجدي أحمد حسين، محسن درديـري، عبد العظيم المغربي، كمال سعيد، يحيى حسين عبد الهادي... وآخرون.

ولتوثيق أهم مظاهرات كفاية فقد كانت كالتالي:

12 ديسمبر 2004: أمام دار القضاء العالي بالقاهرة

4 فبراير 2005: في معرض القاهرة للكتاب

21 مارس 2005: في ميدان التحرير بالقاهرة

30 مارس 2005: في ثلاث محافظات

27 أبريل 2005: في 15 محافظة

25 مايو 2005: يوم الاستفتاء على الدستور

1 يونيو 2005: في نقابة الصحفيين

8 يونيو 2005: أمام ضريح سعد زغلول

6 أبريل 2008: ضمن دعوة الإضراب العام في مصر

كذلك أقام شباب «كفاية» مظاهرات بشبرا وبولاق وغيرها. وفي إحدى مظاهرات الحركة عام 2008 أمام مسجد السيدة زينب تم اختطاف المفكر الكبير عبد الوهاب المسيري والذي كان مريضًا آنذاك، هو وزوجته ثم إلقاؤهم في مكان مهجور بالتجمع الخامس! وقد أدى انتشار «كفاية» (الحركة المصرية من أجل التغيير) لظهور حركات نوعية وفئوية خاصة مثل «شباب من أجل التغيير»، «عمال من أجل التغيير»، «صحفيون من أجل التغيير»، «طلاب من أجل التغيير».. ولم تستمر «كفاية» بنفس الزخم السياسي الذي حدث في بدايتها، وذلك إما لتسلل الإحباط للنشطاء لقلة المشاركين بالتظاهرات، وكذلك لوجود خلافات نابعة من اختلاف الأيديولوجيات بين أعضاء الحركة. وفي 25 مايو 2005 كان الاستفتاء على تعديل المادة 76 بالدستور؛ حيث سابقًا كان يتم الاستفتاء على شخص واحد كرئيس، لكن أتاحت تلك المادة

تعددًا شكليًا بإتاحة الفرصة أمام ممثلي الأحزاب للترشح، وفرض قيود مستحيلة على المستقلين! ومعلوم أن الأحزاب في تلك الفترة كانت أحزابًا ضعيفة وأغلبها يعقد صفقات مع النظام.. وهذا التعديل كان هدفه خلق تعددية وهمية حتى يتم التوريث بالانتخابات! في هذا اليوم وعلى سلالم نقابة الصحفيين كانت مظاهرة لرفض هذا الاستفتاء المخجل، في هذا الوقت توجهت الصحفية الشابة نوال علي (رحمها الله) إلى نقابة الصحفيين لحضور دورة لغة إنجليزية، وفي لحظات تم التعدي عليها من قبل بلطجية أمن الدولة وتم التحرش بها وتمزيق ملابسها.. في فضيحة كبيرة لنظام غبي متسلط، كذلك تم في الوقت نفسه اختطاف الناشط محمد الشرقاوي!

وفي مارس عام 2006 في مبادرة جريئة وقع عليها أكثر من مائة شخصية مصرية تجمع ألوان الطيف السياسي والوطني المصري من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار؛ حيث طالب المثقفون والساسة والحقوقيون المصريون القيادة السياسية بضرورة التدخل الحاسم والناجز لإنهاء مأساة المعتقلين السياسيين في السجون المصرية والإفراج عن المعتقلين السياسيين واحترام أحكام القضاء وإلغاء قانون الطوارئ. ولا ننسى اعتصام القضاة للمطالبة باستقلال القضاء في 2006 بنادي القضاة وساندهم عدد من الحركات السياسية واعتقل الكثير من النشطاء في خضم تلك الأحداث.. كما تعرض عدد

من قضاة تيار الاستقلال للتحقيق، كما تعرض القاضي محمود حمـزة للسحل من قبل الشرطة! وكان لنادي القضاة وعدد من قـضاة الاسـتقلال الـشرفاء مثـل نهى الزيني، وهشام البسطويسي، وزكريا عبد العزيز، وأحمد مكي، وهشام جنينـة، وأشـرف البـارودي وغيرهـم دور في فـضح تزويـر الانتخابـات في 2005 و2010.

جاء عام 2008 وهو تاريخ مهم في الحركـة الوطنيـة المصرية فمـع تنامي استخدام الشباب لمواقع التواصل الاجتماعي من «فيس بـوك» و«تـويتر» وموقع «يوتيوب»، وانتشار المدونات الإلكترونية وخلافه، تكونت مجموعات شبابية معارضة من خلال العـالم الافتراضـي، حتـى جـاءت الـشرارة بـدعوة عمال المحلة للإضراب يوم 6 أبريـل اعتراضًـا علـى تـدني الأجـور وظـروف العمل، وهي الدعوة التي تلقفها شباب الفيس بوك واستجابوا لـدعوة الكاتـب مجدي أحمد حسين بأن يكون الإضراب عامًا في كل مصر، وبـدأ نـشر الـدعوة على مجموعات الفيس بوك بالإضراب العام في كل مصر تحت شعار «خليك في البيت» واستجاب لها الكثيرون وجاء يوم «6 أبريل» الذي شهد شرارة عمـال غزل المحلة وأهل المحلة الذين نزلوا لميـدان الـشون بـالآلاف، ومـع تـصاعد الأمور وتحطيم أكبر صورة لمبارك بالميدان التهبت الأمور، ولجأ الأمن لإطلاق

الرصاص في الهواء والغاز المسيل للدموع واستعان الأمن برجال أمن كفر الشيخ والمحافظات المجاورة من أجل إحكام السيطرة على المدينة التي بدأت الأمور فيها تخرج عن السيطرة، وبالتالي كان لا بد من التعامل الحاسم وتصعيد مستوى المواجهة، وتم غلق الطرق المؤدية للمحلة واعتقل الكثيرون.. ويرى الكثيرون أن تلك الأحداث كانت فرصة لأن تتحول لثورة لولا أن المظاهرات في القاهرة كانت رمزية تضم المئات فقط على سلالم نقابة الصحفيين! وعلى أثر تلك الأحداث اعتقلت الناشطة إسراء عبد الفتاح (من الداعين للتظاهر يوم 6 أبريل 2008)، وكنتيجة لتلك الأحداث قرر بعض الشباب، ومن بينهم شباب نشط بـ«كفاية»، تأسيس حركة شبابية تحمل اسم «حركة شباب 6 أبريل»، وتم تأسيس الحركة بقيادة أحمد ماهر بنقابة الصحفيين في يوليو 2008، وأعاد هؤلاء الشباب الحراك السياسي مرة أخرى وشاركوا في مظاهرات كثيرة ضد النظام كان يشارك فيها العشرات والمئات بالقاهرة والإسكندرية، وزادت تلك المظاهرات في عام 2010، وغيرت الحركة استراتيجيتها في هذا العام بأنهم أرادوا أن يستقطبوا قاطني المناطق الشعبية بشعارات اجتماعية مثل غلاء الأسعار والفساد والظلم الاجتماعي والبطالة وانقطاع الكهرباء، وتم تنظيم عدة تظاهرات بشبرا وإمبابة، وكانوا يَعقدون

مؤتمرات مواكبة لمؤتمر الحزب الوطني السنوي، وأحد تلك المؤتمرات كان بعنوان «القلة المندسة» حيث كان يتهمهم نظام مبارك بأنهم قلة مندسة عميلة تسعى لتخريب البلاد!

تميزت تلك الحركة بحيويتها وشبابها وجرأتها، فهي تضم الشباب فقط، وتتخلص الحركة من عيوب النخبة وترهلها والاختلاف حول أيديولوجيات سياسية وصراعات شخصية ليس وقتها.. ومن أبرز نشطاء الحركة محمد عادل وعمر علي وأسماء محفوظ وإنجي حمدي وأحمد النديم ومحمد علم وأمل شرف وبسمة فوزي ومحمود سامي وعمرو عز وآخرون. واكب كل هذا عدد من الاعتصامات والإضرابات العمالية أمام مجلس الوزراء ومجلس الشعب للمطالبة بتحسين الأوضاع وعلاج تدني المرتبات وإيقاف نزيف الخصخصة، وكان من أشهر وأول تلك الإضرابات إضراب موظفي الضرائب العقارية، وكل هذا الزخم كان يسهم في تأجيج وتنشيط النضال السياسي والشارع المصري ضد النظام المستبد. وفي الطريق أيضًا ظهرت حركات وطنية كالحملة الوطنية ضد التوريث بمنسقها الكاتب حسن نافعة ومشاركة عدد من الشخصيات السياسية من مختلف الاتجاهات، كذلك تأسيس أيمن نور لحملة «مايحكمشي» في إشارة لمبارك الابن، وتأسيس حركة 9 مارس بقيادة الدكتور محمد أبو الغار من أجل استقلال الجامعات.

وفي نوفمبر 2009 يقرر محمد البرادعي العودة لمصر وإبداء استعداده للترشح للرئاسة إذا عُدّل الدستور، وأحدث هذا ضجة كبيرة في الأوساط السياسية المصرية المعارضة والرسمية، وأحدث زخمًا سياسيًا مع عودته في مارس 2010 مع تنظيم استقبال شعبي حاشد له، وانضمام عدد ليس بقليل من الشباب غير المُسيَّس إلى حملة دعم البرادعي، ونجح البرادعي في تجميع الشخصيات السياسية الثورية من خلال الجمعية الوطنية للتغيير التي كان أول منسق لها حسن نافعة. بدأ البرادعي يزور المحافظات يوم الجمعة ونجح في تجميع حشود كبيرة في تلك الزيارات مثل زيارته للفيوم وللمنصورة والإسكندرية، ولكن سفره المتكرر وافتقاده الحس والمشاركة الشعبية على الأرض لم يجعل الزخم الشعبي حوله متناميًا بالقدر المطلوب وساعد في هذا تشويه النظام الممنهج له بطريقة غير مسبوقة، وكان البرادعي صاحب رؤية متميزة فقد كان يتكلم دائمًا عن الشباب وأن الشباب هو الأمل وأنه يريد أن يشارك في مظاهرات ولكن عندما تكون مظاهرات مليونية، وتحدث عن فكرة «كرة الثلج» حيث بمرور الوقت يزداد الزخم الشعبي للمطالبة بالتغيير أو ما يسمى سياسة «النفس الطويل» وهي تصعيد الغضب الشعبي وحجم المشاركة الشعبية تدريجيًا بتغلب المصريين على الخوف بمرور الوقت، ولهذا فكر البرادعي في بيان التغيير الذي يطالب بإلغاء قانون الطوارئ وإجراء إصلاحات سياسية تختص بإتاحة الفرصة للترشح

لانتخابات الرئاسة وتحديد مدد الرئاسة بمدتين فقط وإشراف القضاء على الانتخابات، وشهد البيان عشرات الآلاف من التوقيعات وانضمت جماعة الإخوان لحملة التوقيعات لاحقًا ووصلت التوقيعات لمليون توقيع أو يزيد. ومن أبرز نشطاء حملة دعم البرادعي: عبد الرحمن يوسف ومصطفى النجار وحازم عبد العظيم وسالي توما وناصر عبد الحميد وشادي الغزالي حرب ومحمود الحتة وعبد الرحمن سمير وصفوان محمد وعبد المنعم إمام وطارق ثروت... وآخرون.

هناك أدوار لا يمكن إغفالها، على سبيل المثال الناشط وائل عباس الذي اعتقله وحبسه النظام وهو من أشهر المدونين في العالم وأول من فضح تعذيب الشرطة للمواطنين بالسجون بفيديوهات موثقة. وهناك أيضًا عدد من النشطاء الذين صُدرت بحقهم أحكام بالسجن لعدد من السنوات قبل الثورة في قضايا الرأي أو الاشتراك في المظاهرات ومنهم أحمد دومة، كريم عامر، ومسعد أبو فجر... ناهيك عن مئات الشباب وآلاف الإسلاميين الذين كانوا يعتقلون بموجب قانون الطوارئ. وهناك الناشط محمد عبد المجيد، المقيم بالنرويج الذي كان له مقالات وفيديوهات جريئة تطالب المصريين بالثورة. وهناك عدد من الشعراء الشباب لا يمكن إغفال دورهم في انتقاد النظام بشكل مباشر مثل الشاعر الجريء عبد الرحمن يوسف ومن أشعاره الجريئة قبل

الثورة قصيدة «لا شفاعة»، ومنها:

«يا من رضعت الكذب في كل الظروف رضاعة

ناورِ بتعديل القوانين البغيضة زاعمًا أن الخضوع شجاعة

يا من قتلت بشعبنا إبداعه

ما زال كرشك حجمه متضخمُ وعشيرتي بمجاعة

صل الفريضة نحو واشنطن ليلاً مفردًا وجماعة

يا مَن منعتَ شروق شمس تحرري

حتى ظننتُ أن شروق الشمس في بلدي العظيم إشاعة».

وهناك كذلك الشاعر هشام الجخ، ومن أشعاره قبل الثورة قصيدة «جحا»، ومنها:

«أنا اللي صاحب البيت عايش بدون لازمة

ولما مرة شكيت إدوني بالجزمة

أنا اللي زارعِك دهب بتأكليني سباخ

إن كان ده تقل ودلع بزيادة دلعك باخ

لا شفت فيكِ هنا ولا شفت فيكِ ترف

كل اللي فيكِ قرف

كرامتنا متهانة واللقمة بإهانة

بتخلفينا ليه لما انتِ كارهانا».

كذلك كانت تُمنَع برامج المعارضين للنظام من القنوات الخاصة، مثل مَنع برنامج «قلم رصاص» للإعلامي الكبير حمدي قنديل من التليفزيون الحكومي وعدد من القنوات العربية، كذلك مَنع برنامج لإبراهيم عيسى من قناة «أون تي في» لمالكها نجيب ساويرس، ومَنع برنامج «صفحة رأي» لعبد الرحمن يوسف في قناة «الرأي».. وهناك عدد آخر من النشطاء الذين كان لهم دور في الحركات الاحتجاجية مثل نوارة نجم وعبد الرحمن فارس ومحمد عواد وعبد الرحمن عز ومنى سيف ووائل عبد الفتاح ورشا عزب وراجية عمران وأحمد عيد ووائل خليل وياسر الهواري ووائل نوارة وأحمد بدوي وعمرو جيفارا ومحمد عبد العزيز وخالد تليمة وعبد المنعم محمود... وآخرين.

ولا يمكن إغفال دور السينما والفن والأدب (أتحدث عن بعض الأعمال الهادفة وليس كل الأعمال) في تنمية وعي لمصريين بجرأة واضحة وهذا ظهر جليًا من فترات طويلة سبقت ثورة يناير، وكانت تتبلور قضية الحرية في أعمال الكثير من المبدعين بشكل مباشر أو غير مباشر ومن هؤلاء المبدعين بيرم التونسي ويوسف شاهين ومحمد منير وخالد يوسف وأحمد فؤاد نجم وصلاح جاهين وسيد حجاب وداوود عبد السيد وحلمي سالم وعبد الرحمن

الأبنودي، وإبراهيم عبد المجيد ووحيد حامد وعلاء الأسواني وإبراهيم عيسى وعبد الحليم قنديل وعمار علي حسن وعبد الرحمن يوسف ومحمد عفيفي مطر وعبد الرحمن الخميسي وحافظ إبراهيم وأمل دنقل ونجيب سرور ومحمود سامي البارودي وبلال فضل وأسامة غريب ومحمد السيد سعيد وعبد الوهاب المسيري وعلي بد خان وبهاء طاهر وصنع الله إبراهيم... وآخرون.

ومن أبرز الأعمال السينمائية التي حرضت على الثورة وفضحت النظام وطالبت بالحرية: «دكان شحاتة»، «هي فوضى»، «حين ميسرة»، «عمارة يعقوبيان»، «ميكروفون»، «جنينة الأسماك»، «اللعب مع الكبار»، «النوم في العسل»، «الإرهاب والكباب»، «البريء»، «الكرنك»، «إحنا بتوع الأوتوبيس»، «البداية»، «ليلة سقوط بغداد»... وغيرها.. كذلك على نفس الدرب كان هناك عدد من المسرحيات مثل «إنت حر»، و«قهوة سادة»، و«الزعيم»، و«سكة السلامة 2000»، و«الخديو»، و«على الرصيف»، و«الملك هو الملك»..

فرص ثورية ضائعة

1- أحداث الأمن المركزي عام 1986

في دراسة للكاتب إبراهيم الصحاري يتحدث فيها عن انتفاضة جنود

الأمن المركزي، يقول: بدأ الأمر بتوارد أنباء عن وجود نية لزيادة مدة التجنيد لـ4 سنوات بدلاً من 3 سنوات، وتخفيض راتب الجنود كمشاركة في سداد ديون مصر! انتفض جنود الأمن المركزي وكانت البداية بمعسكرين، الأول على طريق القاهرة الفيوم والآخر على طريق القاهرة الإسكندرية، امتدت إلى ستة معسكرات مختلفة من الجمهورية (القاهرة، والجيزة، والقليوبية، وسوهاج، وأسيوط، والإسماعيلية). وجدير بالذكر أن الدولة كانت تختار الفقراء والمعدومين الذين لا يجيدون القراءة والكتابة في الأمن المركزي حتى يضمنوا منهم الجهل والولاء التام في حماية الحاكم ضد «أعداء الوطن»!

ويضيف الصحاري: «وفي حوالي السادسة صباحًا انتشرت قوات الجيش واحتلت عددًا من المواقع التي يوجد فيها الجنود المتمردون، وبدأوا في حصار الجنود، وبعد معارك ضارية استطاعت قوات الجيش أن تسيطر على المنطقة، وحتى ذلك الحين لم يكن ما يجري في منطقة الأهرام قد امتد إلي بقية العاصمة، وما كادت ساعات صباح الأربعاء الأول تمر حتى بدأت الانتفاضة في أغلب معسكرات الأمن المركزي الأخرى في العاصمة، في شمالها وشرقها وجنوبها الغربي، وتعالت أصوات اشتباكات الرصاص مع قوات الجيش التي كُلِّفت بسحب السلاح من جنود الأمن المركزي في جميع المعسكرات، بعد أن تزايدت الشكوك من اختراق سياسي واسع داخل جهاز الأمن المركزي. وقعت

أول هـذه الأحـداث في معـسكر «الهايكـستب» القريـب مـن مطـار القـاهرة. وفي الثامنة والنصف تجمهر جنود الأمن المركزي بمعسكر لهم يقع في شـارع جـسر السويس، وحـين وصـلت القـوات المـسلحة إلى المعـسكر اشـتبك معهـم الجنـود وتحول الاشتباك إلى مطاردة في الشوارع الجانبية المتفرعة مـن جـسر الـسويس، وشوهدت آثار الدماء على أرض الشارع، واحترقت إحدى سيارات الجيش علـى الأقـل، وتم إغـلاق شـارع جـسر الـسويس وتعزيـز قـوات الجـيش. وفي منطقـة «الدرّاسة»، حيث يقـع معـسكر ضـخم لقـوات الأمـن المركـزي، تبـادل الجنـود المحتشدون النار مع قوات الجيش، ولجأ بعض جنود الأمن المركزي إلى البيوت المحيطة بالمعسكر ومنطقة المقابر بعد نفاد ذخيرتهم. أما في معـسكر شـبرا فقـد رفض الجنود الاستسلام للجـيش وانتـشروا في المنطقـة المحيطـة بهـم، وكـادوا ينجحون في تحطيم أكبر محطة للكهرباء في القاهرة. ويعد تحرك الأمن المركزي في منطقة طره أخطر التحركات جميعًا، فأثناء محاولـة الجـيش تـسلم المعـسكر واجهـهم الجنود بإطلاق النـار، وبـدأت طـائرات الجـيش الهليكـوبتر بقـذفهم بالرصاص. وخرج جنـود المعـسكر بـالآلاف فـارين إلى الـشوارع حـاملين معهـم أسـلحتهم وتوجهـوا إلى سـجن طـره واسـتطاعوا أن يقتحمـوا الـسجن ومـساعدة السجناء على الهرب وبحثوا عن الضباط كي يقتلوهم.

وقد بدأ الوضع يأخذ منحى آخر في شارع الهرم؛ حيث انحازت كتلـة

من «الفواعلية» وعمال «التراحيل» والشحاذين والطلاب والعاطلين عن العمل، الذين يسكنون في أفقر منطقة في الهرم، وهي الطالبية، إلى جنود الأمن المركزي، وبدأوا يشتركون معهم في تحطيم الكباريهات والفنادق الموجودة في المنطقة (كازينو الليل، والأهرام، وأوبرج الهرم، والأريزونا، وغيرها). عند هذا الحد انتاب الذعر الطبقة الحاكمة وتم إعلان حظر التجول في جميع مناطق العاصمة، وتم تحذير المواطنين من البقاء في شوارع المدينة بعد ساعتين من قرار الحظر، خوفًا من أن تشجع حركة الجنود فئات أخرى على التحرك ضد النظام، خاصة أن عناصر من المهمشين والعاطلين بدأت تشارك جنود الأمن المركزي الفارين في الهجوم على السيارات والمحلات التجارية في منطقة الدقي. كان الوضع خارج القاهرة أقل حدة بكثير؛ حيث انحصرت انتفاضة الجنود في القليوبية والإسماعيلية وسوهاج داخل المعسكرات، واستطاعت قوات الجيش أن تحاصرهم وتنزع أسلحتهم بسهولة. وكان الاستثناء الوحيد في أسيوط حيث كانت الأحداث أشد عنفًا.. ويقال إن محافظ أسيوط آنذاك زكي بدر (الذي أصبح وزيرًا للداخلية مكافأة له على دوره في مواجهة الأحداث) قد فتح الهويس (القناطر) في أسيوط للحيلولة دون وصول جنود الأمن المركزي من معسكرهم في البر الشرقي الذي أحرقوه وخرجوا منه، وذلك على غرار حادثة كوبري عباس الشهيرة. واستخدم الجيش الطائرات لضرب جنود الأمن

المركزي، ويوضح ما حدث في أسيوط خوف السلطة من تكرار ما حدث عام 1981 عندما استطاعت الجماعات الإسلامية المسلحة الاستيلاء على القسم والسيطرة على المدينة، فالجماعات الإسلامية كانت لا تزال موجودة بكثافة في أسيوط آنذاك.

كانت حصيلة انتفاضة الأمن المركزي أكثر من 107 قتلى معظمهم من الجنود (104 في القاهرة و3 في أسيوط) و719 جريحاً. وبعد استعادة الجيش السيطرة على الأوضاع، تم القبض على آلاف من الجنود من مواقع الأحداث.

ويتضح من هذا العرض مدى أهمية هذا الحدث الجلل الذي ربما كاد يتطور لثورة حقيقية غير أن القوى السياسية لم تكن تبلورت رؤيتها كاملة تجاه نظام مبارك ولم تكن في هذا الوقت منظمة بالقدر الكافي الذي يؤهلها لتحويل تلك الانتفاضة من انتفاضة جنود أمن مركزي إلى انتفاضة شعبية تطيح بالنظام.

2- مظاهرات «كفاية» في 2005

كان عام 2005 حدثًا فريدًا في النضال الوطني المصري؛ فلأول مرة نرى هتافات بالشارع تنادي بإسقاط مبارك ومشروع التوريث من خلال حركة

«كفاية» مما أحدث رواجًا في الحركة السياسية الشعبية، لكن أعداد المتظاهرين كانت تقدر بالمئات، وكان من الممكن أن تتحول تلك المظاهرات إلى ثورة شعبية لو شارك فيها الفصيل الأكثر تنظيمًا والأكثر قدرة على الحشد وهو فصيل الإخوان المسلمين، وكانت تلك المشاركة المأمولة ستحول تلك المظاهرات لثورة شعبية لأن الظروف الاقتصادية كانت تُرهق كاهل الأسرة المصرية بشكل كبير، غير أن حسابات التوازن الخاصة بالإخوان منعتهم من المشاركة بتظاهرات «كفاية» على الرغم من طلب الكثيرين منهم النزول للشارع في هذا الوقت.

3- إضراب 6 أبريل 2008

وقد تحدثنا عنه سابقًا، ففي هذا اليوم اشتعلت المحلة بعمالها ومواطنيها ونزلوا بالآلاف للشوارع اعتراضًا على أوضاع العمال والأوضاع الاقتصادية عمومًا واستجابة لدعوات الإضراب في هذا اليوم، وتم إسقاط مبارك في هذا اليوم بشكل رمزي بتدمير أكبر لافتة له بميدان الشون بالمحلة، واستعان النظام بقوات الأمن بمحافظات الوجه البحري لقمع وتحجيم المظاهرات.. والمشكلة تكمن في أن المحلة فقط هي التي استجابت بينما القاهرة وبقية المحافظات لم تستجب بأي شكل مؤثر، ففي هذا اليوم كادت تتحول دعوات الإضراب إلى ثورة شعبية لو كان تم الحشد الكافي للمظاهرات بالقاهرة

كما حدث بالمحلة.

4- المقدم أيمن سالم يدعو لإسقاط النظام في 2010

أيمن سالم، ضابط مخابرات مصري، فاجأ كل الأوساط عبر موقعه الشخصي على الإنترنت في 3 ديسمبر 2010 بدعوة الشعب للعصيان المدني وللخروج يوم الجمعة 10 ديسمبر من كل المساجد والكنائس والاتجاه للقصر الرئاسي لإسقاط مبارك، وذلك في مقال مطول كتب فيه بعض فضائح النظام المصري وجهاز المخابرات! ودعا لمجلس رئاسي مكون من: د. محمد البرادعي، ود. أحمد زويل، ود. فاروق الباز، ود. أحمد أبو النور، ود. ميلاد حنا، ود. عمرو خالد، ود. أيمن التاجر ممثلاً للجيش. وكتب أنه يعلم أن حياته ربما تنتهي بعد تلك الدعوة.. وبعدها اختفى في ظروف غامضة وقيل إن الجيش قام باحتجازه بمصحة للصحة النفسية!

هذه الدعوة لم تلقَ أي اهتمام لعدة أسباب، أهمها: أن الكثير لم يعلم بتلك الدعوة لأنها لم تصدر من قيادة سياسية معلومة فلم يكن لها أي دعاية إعلامية كبيرة على الإنترنت، كما أن الفارق الزمني بين وقت الدعوة ووقت العصيان المدني غير كافٍ لنشر الدعوة والحشد، ولكن العبقرية هنا أنه دعا للتظاهر يوم الجمعة وهو نفس يوم جمعة الغضب التي سقط فيها نظام مبارك

الأمني فعليًا، كذلك لم يفقد سالم الأمل في إمكانية إسقاط نظام مبارك من قبل الشعب في وقت توقع فيه الكثير من النشطاء استحالة حدوث ثورة في هذا الوقت، وتلك الدعوة كانت قبل ثورة يناير بنحو شهرين!

إذا أردنا أن نلقي القدر الأكبر من اللوم على الفرص الثورية الضائعة فقطعًا سيكون للإخوان المسلمين؛ لأنهم كانوا القوة الأكثر تنظيمًا والأكثر قدرة على الحشد، فهم قادرون على حشد عشرات الآلاف للتظاهر، ولكن حساباتهم مع النظام منعتهم من هذا، كذلك ألقي باللوم على بعض الدعاة الذين كانت لهم شعبية جارفة عند الشعب فلم أرَهم ينطقون بالحق في وجه سلطان جائر أو يدعون الشعب للانتفاضة ضد الظلم والاستبداد، وهؤلاء الدعاة كان لهم رصيد كبير لدى الناس كالشيخ محمد حسان أو محمد حسين يعقوب.

ثوّار افتراضيون

ذاعت شهرة مواقع التواصل الاجتماعي وأشهرها «فيس بوك» و«تويتر» بعد أحداث 6 أبريل 2008 التي تمت الدعوة لها من خلال الفيس بوك، فلجأ الشباب إلى عالم الإنترنت والتدوين ومواقع التواصل الاجتماعي بعيدًا عن زيف الإعلام والنظام الظالم، فبحث الشباب عن «وطن بديل» يعبِّرون فيه عما يموج بداخلهم، بديلاً عن نظام يخفي الحقائق ويزيف الأمور ويزور التاريخ ووعي المواطن، فنشط الكثير من الشباب على مواقع

التواصل الاجتماعي التي وجدوا فيها ضالتهم وعبروا فيها عن آرائهم بجرأة واضحة كنتاج للحراك السياسي الذي خلقته «كفاية» و«6 أبريل» وعودة البرادعي وغيرها، ولا يمكن القول إن غالبية الشباب على الفيس بوك كانت تتحدث عن السياسة والاستبداد فكانت الغالبية ما زالت تخاف من مجرد التحدث في السياسة سواء في الشارع أو الإنترنت الذي يخشون من مراقبته من خلال أمن الدولة بأن يتم تتبعهم والقبض عليهم، إلا أنه قد حدث حادث جلل غيّر المسار بشكل كبير ألا وهو مقتل الشاب خالد سعيد، وهو شاب سكندري ومدون سياسي، فلسوء حظه أو لحسن حظه، استطاع الحصول على فيديو لضابط شرطة وهو يقوم بتوزيع الغنائم (المال والحشيش) مع أفراد الشرطة داخل أحد أقسام الشرطة! وقام بنشر هذا الفيديو بين أصدقائه، وكان ينوي عمل مدونة وفضح ضابط الشرطة ومعاونيه، ولكنهم علموا بالأمر، وفي تاريخ 6 يونيو 2010 أمر الضابط مخبرين من الشرطة بتأديب خالد أو قتله، وقام هذان المخبران بتفتيشه عند دخوله إلى مقهى إنترنت بالقرب من منزله، فقد فوجئ خالد سعيد بشخصين يهاجمانه فجأة، أحدهما أمسكه وقيد حركته من الخلف والآخر من الأمام وعندما حاول تخليص نفسه منهم قاما بضربه وصدم رأسه برف رخام موجود بالمقهى وعندها أتى صاحب المقهى وأمرهما بالتوقف والخروج فورًا فأخذوا خالد سعيد معهم إلى مدخل عمارة مجاورة للمقهى وقاما بضربه بعنف شديد في باب حديدي حتى الموت

أمام الكثير من شهود العيان في منطقة سيدي جابر، ثم بعدها ألقيا به في سيارة الشرطة وابتعدوا لمدة عشر دقائق، قبل أن تعود السيارة محملة بعدد من أفراد الشرطة وتلقي المجني عليه في الشارع!!

إلى هنا لم يحدث أي رد فعل قوي، ولكن بعد ساعات كانت الصدمة في تسريب صورته على مواقع التواصل الاجتماعي وهو بالمشرحة، وأظهرت الصورة عنفًا مفرطًا أدى لتهشم وجهه بشكل مخيف؛ فتغيرت ملامحه الوديعة الجميلة.. وأثارت الصورة ردود فعل قوية، التقط الناشط وائل غنيم تلك الصورة سريعًا وأنشأ صفحة على الفيس بوك تحمل عنوان «كلنا خالد سعيد»، وكان العدد المنضم للصفحة يتزايد بصورة كبيرة جدًا لم نعهدها في الفيس بوك حيث تجاوزت حاجز الـ4000 عضو خلال أقل من ساعة واحدة و184000 خلال 10 أيام!!

لم يكن «غنيم» وحده المسئول عن الصفحة لكن كان معه كذلك الشاب عبد الرحمن منصور الذي استُدعي للتجنيد في يوم 17 يناير 2011، أي قبل الثورة بأيام، كذلك هناك الناشط أحمد صالح.

كانت إدارة الصفحة من الذكاء لدرجة أنها نجحت في استقطاب الكثير من الشباب الذي انفعل بالقضية وتمثل ذلك في أنهم في البداية لم

يستغلوا الصفحة سياسيًا لانتقاد النظام والمطالبة بإسقاطه، حتى ينضم للصفحة أكبر قدر ممكن ثم يتم الاعتراض في الشارع بشكل تدريجي في صورة دعوة الصفحة لوقفات صامتة بالرداء الأسود في جميع المدن المصرية اعتراضًا منهم على التعذيب الذي تمارسه وزارة الداخلية، وشارك في تلك الوقفات لأول مرة عدد من الشباب غير المُسيَّس، بمعنى أن كرة الثلج بدأت تكبر... انتهاءً بالدعوة للتظاهر يوم 25 يناير 2011 والتي تحولت لثورة.

للتدليل على ذلك دعنا نرَ ماذا كتب «أدمن» الصفحة الذي هو من مؤيدي البرادعي، على سبيل المثال كتب: «كلنا خالد سعيد

30 يونيو 2010.. للإخوة مؤيدي الدكتور البرادعي.. مع كامل احترامنا وتقديرنا للدكتور الذي حضر الوقفة وتفاعل معانا.. مينفعش كل ما نحط أي حاجة على الصفحة تدخلوا وتقعدوا تروجوا للجروبات بتاعتكم.. الصفحة دي لقضية خالد سعيد وكل الشهداء والمعذبين.. مينفعش نستغلها لأغراض سياسية.. كلكم ناس محترمين وفوق راسي.. بس لو سمحتم مش عايزين الحكومة تيجي تقول: دول شوية عالم بيستغلوا أحداث جنائية بطريقة سياسية.. يا ريت تحترموا رغبتنا».

وهذه كانت بعض التعليقات على هذا البوست:

Mohammed Safwat Orabi: التغيير هو القضية الأساسية وهو هدفنا كلنا.. قضيتنا مش محصورة في خالد، عايزين اللي حصل لخالد ميحصلش تاني؛ يبقى لازم نلغي قانون الطوارئ اللي خالد اتسمى باسمه وده مش هيحصل غير لو اتبنينا فكرة التغيير واللي هي مش مرتبطة بالبرادعي ولا غيره ده مطلب شعبي للمصريين كلهم كلنا هدفنا واحد وهو التغيير هو اللي هيرجع حق خالد وكل خالد. يا ريت الأدمن يعمل استفتاء علشان نشوف رأي الأعضاء في الجروب ورأي الأغلبية هو اللي يمشي.

Sabry Khlel Sabry Khlel: مع احترامي ولكن السياسة والفساد هو سبب ما حدث لخالد سعيد وإذا لم نستغل تلك الحوادث في المطالبة بالتغيير فما الدافع إذن لكي نغير؟

Alaa Araby: دافنينو سوا هههههههههههههه.

ونستنتج من هذا وجود الكثير من الشباب الواعي الذي يدرك أن ما حدث لخالد سعيد ليس من قبيل الصدفة ولكنه ممنهج من نظام مستبد أرعن يركز جل هدفه على حماية العرش وليس حماية الشعب. تجسد غباء النظام في التعامل مع قضية خالد سعيد؛ فبدلاً من تهدئة الرأي العام ومحاكمة المخبرين ككبش فداء، رأينا مصلحة الطب الشرعي تعلن أن سبب وفاة خالد سعيد نتيجة «إسفكسيا الاختناق» بانسداد المسالك الهوائية بجسم غريب عبارة عن لفافة بلاستيكية تحوي نبات البانجو المخدر! فكيف ينطلي هذا

على الناس بعد رؤيتهم صورة وجهه وهو مهشم تمامًا! ثم أخذ الإعلام الحكومي يتهم «سعيد» بأنه شاب مدمن حشاش! وحتى لو كان مدمنًا فهل جزاء المدمن القتل بتلك الصورة البشعة؟

في تلك الأثناء زاد الضغط الحقوقي في تلك القضية التي شهدت إدانات واسعة محليًا وعالميًا. وللتضامن مع قضية خالد سعيد خرج عشرات الآلاف من المصريين في 25 يونيو في مظاهرة احتجاج في مدينة الإسكندرية المصرية، ومن بينهم محمد البرادعي، وحمدين صباحي، وأيمن نور، والمستشار محمود الخضيري، وجورج إسحاق.. تنديدًا بما وصفوه «بعمليات تعذيب منظمة» للمعتقلين في أقسام الشرطة، وشارك بالمظاهرة عدد من قيادات جماعة الإخوان المسلمين وحركة «6 أبريل» وحزب الغد والجمعية الوطنية للتغيير، بجانب عدد من المتظاهرين يمثلون اتجاهات وتيارات متنوعة، رافعين لافتات عليها شعارات مثل: «تسقط الدولة البوليسية، يسقط قانون الطوارئ، كلنا خالد سعيد، يسقط نظام الاستبداد».

وقد تسبب استشهاد خالد سعيد في زيادة الفورة والحماس والزخم الشعبي ضد نظام مستبد غبي، لم تكن حادثة سعيد هي الأولى ولا الأخيرة؛ فالتعذيب في أقسام الشرطة ممنهج والكثيرون يلقون حتفهم من جراء هذا التعذيب، ولكن قضية خالد سعيد شهدت زخمًا إعلاميًا وسياسيًا بسبب

الصورة المفزعة التي ظهرت له بالمشرحة والتغطية الإعلامية المصاحبة لها والصفحة المنشأة على الفيس بوك، وجدير بالذكر أنه قد حدثت قضية مماثلة وهي مقتل الشاب السلفي سيد بلال بالتعذيب على أثر اتهامه الباطل في قضية تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية ليلة رأس السنة، وقد شهدت كذلك رد فعل قوي.. والعجيب أننا لم نرَ تظاهرات سلفية تضامنًا مع الشهيد سيد بلال فقد كان التيار السلفي بعيدًا عن ممارسة السياسة تماما!! وللإنصاف فقد تعرضوا لظلم واضح من الدولة واعتقالات أمن الدولة خوفًا من تأثيرهم على البسطاء. وسيظل هذا الشاب خالد سعيد الشهيد «خالدًا» في تاريخ مصر و«سعيدًا» بانتفاضة وثورة الشعب المصري ضد النظام القمعي.

الفصل الثاني

البركان يثور بغضب

يناير.. خطط وتحضيرات

«هل ثورة 25 يناير كانت مخططة؟».

لا نستطيع أن نقول «نعم» أو «لا» في المطلق، لكن يمكن أن نقول «نعم» بشكل نسبي فأي ثورة تكون بها عشوائية وفوضوية واحتجاج بشكل قوي غير منظم إلى حد كبير على نظام قائم مصحوب بعصيان مدني على نطاق واسع، ولكن ما حدث أنه تم ولأول مرة تحديد موعد للثورة وتحديد خطة للتحرك.. ولكن كيف؟

في بداية شهر يناير 2011 حدد «أدمن خالد سعيد» يوم 25 يناير، وهو يوم عيد الشرطة، يومًا للتظاهر ضد التعذيب، في إشارة لقمع الأمن وحمايته للحاكم وليس للشعب، والمطالبة بإلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين، وإقالة وزير الداخلية ثم لاحقًا إضافة مطالب أخرى منها حد أدنى للأجور 1200 جنيه الصادر به حكم من القضاء الإداري ولم ينفذ، وصرف بدل للعاطلين عن العمل، ومطالب بتعديلات دستورية للمواد الخاصة

بالإشراف القضائي وتحديد مدد للرئاسة وتعديل شروط الترشح بما يمكن رجال السياسة من الترشح دون قيود، وحل مجلس الشعب وإعادة الانتخابات مع ضمان نزاهتها، وقصر مدة الترشح للرئاسة لدورتين فقط، وكان هذا من خلال مناسبة على الفيس بوك حملت عنوان «يوم الثورة على التعذيب والفقر والفساد والبطالة» انضم لها عشرات الآلاف ووصلت الدعوة لمئات الآلاف. وسخر الكثير من هذا وقالوا «هل هناك ثورة لها موعد مسبق؟!».

وفي رأيي تحديد موعد مسبق كان ميزة وليس عيبًا لأن تحديد موعد مبكر أسهم في زيادة الحشد حتى وصلنا ليوم 24 يناير كان غالبية الشعب يدرك أن الغد سيكون به مظاهرات مختلفة عن أي مظاهرات أخرى، وأرسل الكثير من أعضاء صفحة «كلنا خالد سعيد» بمبادرات منها صورهم وهم يحملون لافتة «أنا مصري ونازل يوم 25 يناير» وأخرى «أنا مسيحي ونازل يوم 25 يناير»، وآخر «أنا اسمي أحمد ونازل يوم 25»، وآخر يكتب «عشان خاطر مصر نازل يوم 25»، وطفلة تحمل لافتة «أنا نازلة يوم 25 مع بابا»... إلخ، وفاجأت الشابة أسماء محفوظ العضو في حركة «6 أبريل» الجميع بفيديو لها تدعو فيه الشعب للنزول، وتعمدت في الفيديو تحريك نخوة الرجال من خلال فتاة لم تخَف وهي تدعو الجميع للنزول، وانتشر هذا الفيديو كثيرًا على الإنترنت وكان له صدى كبير وتأثير واضح.

كان الكثير من نشطاء السياسة المتفائلين يظنون أنها ستكون مظاهرات بأعداد كبيرة نسبيًا والبعض كان يتمنى أن تصل لـ10000 أو 20000 مشارك، والمتشائمون قالوا سيشارك فقط المئات كما كان يحدث عادة في المظاهرات. والبعض توقع حدوث ثورة خاصة بعد نجاح الشعب التونسي في إجبار «زين العابدين بن علي» على الهروب للسعودية في 14 يناير 2011، وكانت الاستراتيجية أنه في حالة تحول اليوم لثورة فهذا هو المأمول، وإذا كانت مظاهرة كبيرة ولم تتحول لثورة فإن هذا جزء من خطة كرة الثلج والحشد التدريجي للناس، بمعنى أنه بمرور الوقت وزيادة المظاهرات يتجرأ الناس أكثر ويتحررون من الخوف، وينضمون للتظاهر ويَزيد الزخم الشعبي فيتحول الأمر لثورة عند توريث جمال مبارك في الانتخابات المقررة في آخر 2011.

يمكن اختصار خطة «25 يناير» في كلمة التمويه أو الخداع الاستراتيجي، فكان الهدف تشتيت الأمن في أكثر من مكان متفق عليه ومعلن، ولكن غير المعلن هو أن وقود المظاهرات سيتحرك من المناطق العشوائية بعيدًا عن الأمن! تلك السياسة تكلم عنها العقيد المستقيل من الشرطة عمر عفيفي والذي ألف كتابًا جريئًا اسمه «علشان ماتنضربش على قفاك» ينصح فيه المواطن بكيفية التعامل مع الشرطة عند الاعتقال أو التفتيش وخلافه، فقد نصح عفيفي شباب «6 أبريل» قبل الثورة بشهور بأن تتركز مظاهراتهم في

العشوائيات والحواري بمطالب اجتماعية يفهمها المواطن، وحيث البعد عن تشكيلات الأمن المركزي التي تحاصر المظاهرات بوسط البلد وتمنع تحركها.. وفعلاً أخذوا بنصيحة عفيفي في عدد من مظاهرات عام 2010. وبعد هروب «بن علي» في 14 يناير فاجأنا عمر عفيفي المقيم بأمريكا بفيديو جريء جدًا يدعو فيه إلى تحول يوم 25 يناير لثورة وليس «مظاهرة والسلام» كما قال، فالحقيقة إذا كانت صفحة «خالد سعيد» أ ل من دعا للتظاهر يوم 25 يناير فعمر عفيفي هو أول من دعا لتحويل اليوم لثورة، ونصح المتظاهرين بعدم الرجوع مطلقا لبيوتهم إلا بتحقق المطالب، أي أنه دعا لاعتصام مفتوح، وأكد أن الخروج لن يكون من وسط البلد لكن من «الحواري والعشوائيات» حيث عدم قدرة الأمن المركزي على الدخول بتشكيلاته داخل الحواري الضيقة، ونصح بعدم الخروج لوسط البلد إلا بعد زيادة عدد المتظاهرين، ونصح بتحرك المظاهرة وألا تكون متوقفة لصرف أعين الأمن عنها وانضمام أكبر عدد من المتظاهرين، وقال عفيفي إن المظاهرات مخططة بدقة ويوجد في كل منطقة قيادات للمظاهرة يدركون كيفية التعامل مع المظاهرة باقتدار.. ولا أدرك هل فعلاً ما قاله في هذا السياق حقيقي أم أنه يبالغ لتحفيز الناس على المشاركة! وكان لكلام عفيفي قيمة كبيرة لأنه ضابط سابق بالأمن المركزي وفاجأنا بأن عدد المتظاهرين سيكون أكبر من الأمن لأن الأمن المركزي لا يمتلك قوات كافية؛ حيث كان متداولاً في تلك الفترة أن عدد قوات الأمن المركزي يفوق

المليون وهو ما ثبت عدم صحته في الثورة، وأكد عفيفي أن المظاهرات ستنطلق من كل محافظات مصر.

وتفاصيل خطة التمويه كانت في تحديد أماكن بعينها من قبل صفحة كلنا خالد سعيد للتظاهر، وهي: دوران شبرا، وشارع جامعة الدول العربية، ودوران المطرية، كما دعا بعض المهنيين لمظاهرات أمام جامعة القاهرة، وبعض رجال السياسة ونواب مجلس الشعب السابق دعوا لوقفة أمام دار القضاء العالي، ولكن شباب النشطاء اتفقوا على عدم الذهاب لتلك الأماكن ولكن التوجه لمناطق شعبية غير معلن عنها حتى يحشدوا سكان تلك المناطق بعيدًا عن الأمن وحتى تكبر كرة الثلج ومن ثم النزول للتحرير، وبالفعل اتفق نشطاء «6 أبريل» و«كفاية» وحملة دعم البرادعي وحملة دعم حمدين صباحي و«شباب من أجل الحرية والعدالة» وبعض شباب الإخوان وشباب حزب الجبهة الديمقراطية وشباب حزب الغد وحركة «حشد»، وهي الحركات التي دعت للتظاهر يوم 25 يناير، حيث خططوا للتوجه لأماكن شعبية مثل ناهيا ببولاق وميت عقبة وإمبابة وشبرا.. وتمت معاينة أماكن التظاهر قبل يوم 25 يناير! وكجزء من التمويه فإنه كان محددًا التظاهر بدءًا من الساعة 2 ظهرًا لكن تلك المجموعات الشبابية اتفقت على التحرك الساعة 12 ظهرًا!

وقامت تلك المجموعات بتوزيع منشورات في كل المحافظات لدعوة الناس للتظاهر يوم 25 بمطالب اجتماعية تهم عامة الناس. ويقول الناشط زياد العليمي، أحد المنظمين وقائد مظاهرة ناهيا: «وفي أحد الاجتماعات التي عقدت قبل يومين أو ثلاثة من الموعد المرتقب، أتذكر نقاشًا دار بين عدد من شباب الحركات الأربع حول سلمية المظاهرات، واتفقنا جميعًا على سلميتها، مع الاحتفاظ بحقنا في الدفاع عن أنفسنا، وصنعنا دروعًا من براميل، ووضعناها في مكان سري»! كما قرر عدد من «ألتراس» نادي الأهلي والزمالك المشاركة على الرغم من الإعلان على الفيس بوك بعدم المشاركة كجزء من خطة التمويه! وتم الاتفاق على عدم وجود أي أعلام دعائية أو لافتات حزبية وإنما يكون فقط علم مصر. وفي رسالة جريئة عبر الفيديو وقبل ثلاثة أيام من يوم 25 يناير وجه المعارض أيمن نور رسالة لمبارك من خلال مقر البرلمان الموازي الذي قال مبارك عن أعضائه «خليهم يتسلوا» حيث طالب مبارك بالرحيل بشكل مباشر لما أفسده خلال 30 عامًا!

بعد هروب بن علي كتب الشاعر أحمد بخيت على صفحته على الفيس بوك أبياتًا شعرية رائعة لتحريض الشعب المصري على أن يثور ضد النظام القابع على صدورنا لعشرات السنين وكان نصها:

«ستنجو أمة من حوت يونس وأول شاطئ الأحرار تونس

وأمّ تكره الطغيان أمي وأجمل أمهات الأرض تونس

سنهتف بالرصاصة حين تعوي نحب الله ثم نحب تونس

يبدل صانع الشعر القوافي وما بـدلت قافية بتونس

أنا هو أحمد الشعراء لكن أعز من القصيد عليّ تونس

وأرتجل الدموع ولو دعتني سأرتجل الدماء لأجل تونس

كأن الله يغفر كل ذنب سوى شرك به أو كره تونس

معاذ الله ما شبهت لكن ملائكة السماء تحب تونس

وأشهد حين تمتحن الخطايا لـقد برئت أمام الله تونس

يدي بيضاء والدم عبقري فخذ قلبي وضمد جرح تونس

سينتحر الطغاة غدًا جميعًا إذا زأر الرجال زئير تونس

أأخطئ في اسم أولادي لأني أناديهم جميعًا باسم تونس؟».

كما كتب الشاعر عبد الرحمن يوسف عشية هـروب بـن علـي قـصيدة بعنوان «الطريدة» لا أنسى أبياتها، ومنها:

«مَاذَا بِربِّكَ تَنْتَظِرْ...؟ أَنْ يَكْسِرَ الثُّوَّارُ بَابَكَ؟

حينَهَا هَيْهَاتَ تَقْدِرُ أَنْ تُمَثِّلَ فَوْقَ شَاشَاتِ القِيَادَة

دَوْرَ غَلابِ العِبَادِ الُمْنْتَصِرْ..!

لَو حَاصَرَ الثُّوَّارُ قَصْرَكَ في الظَّلامِ فَسَوْفَ تَخْذُلُكَ الحِرَاسَةَ والحَرَسْ..

سَتَصِيرُ قِطًّا عَلَّقَ الفِئْرَان فَوْقَ قَفَاه في الليلِ الجَرَسْ..

لاحِظْ فإن هُنَاكَ بَعْضَ مَمَالِك

لم يَنْفَعِ السُّلْطَان فيها كُلُّ أَسْوَارٍ وأَجْنَادٍ فَغَادَرَ وانْتَكَسْ..

هِيَ سُنَّةُ اللهِ تَصْدُقُ دَائِمًا يَتَكَلَّمُ الثُّوَّارُ بالحَقِّ الُمبِين

تَرَى البَنَادِقَ قَدْ أصيبتْ بالخَرَسْ..!».

وانتشرت الدعوة للتظاهر على الفيس بوك بطريقة هائلة، ومن ثم انتقلت للشارع حتى علم بها غالبية الشعب المصري قبيل اللحظة الحاسمة، وحتى يعيش القارئ داخل الحدث فيما يلي بعض تعليقات الشباب على صفحة «كلنا خالد سعيد» بعد الدعوة للتظاهر يوم 25 يناير، وفيها قدر كبير من التفاؤل والأمل وقدر من الإحباط والخبث لدى البعض:

***Mohamed Hemdan**: إن شاء الله كلنا هنقول للحكومة واللي ناهبين ثروات مصر ارحمونا بقى لحد إمتى الشعب هيفضل على الحال ده.. مصر طول عمرها عمار وهتفضل عمار لما نقف كلنا مع بعض إيد واحدة.. عمااااار يا مصر.*

***Mohammed Harras**: يا شباب.. وضع مصر يختلف عن تونس*

10000 مرة... إحنا على حدودنا عدو صهيوني غدار ما هيصدق فرصة زي دي.. فووووقوا بلاش العصبية تودينا في داهية.

Elyes Jlassi: يا توانسة يا اللي غبنوكم يا توانسة يا اللي عذبوكم، يا توانسة يا اللي قهروكم، يا توانسة يا اللي سرقوكم تنفسوا الحرية، شعب تونس هدالنا الحرية، يحيا شعب تونس، تحيا تونس العظيمة، المجد للشهداء، يا توانسة ما عادش خوف، المجرم هرب.. بن علي هرب. شعب تونس حر. الشعب هو اللي يحكم.. يا شعبنا يا عظيم.. يا شعبنا يا باهي.. يا شعبنا يا غالي.. يا شعبنا يا سمح. تنفس الحرية.. العظمة لتونس.. البقاء للشعب التونسي.. رانا تحررنا، وبن علي هرب.

Magdy Youssef: يا ريت نوحد المطالب لكل الناس اللي طالعة وعشان تكون ثورة وتجيب نتيجة لازم تكون الطلبات محددة وهي تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم وحل الوزارات ومحاسبة المسئولين وحل مجلس الشعب ومجلس الشورى وتطبيق قرار المحكمة الإدارية بعدم شرعيتهما... وإعادة انتخابات مجلس الشعب ورئاسة الجمهورية وتغيير الدستور.. تشتيت المطالب مش هيوصلنا لحاجة.. استقالة وزير أو اتنين أو توفير وظايف مش هتحل المشكلة.. غيّر المطالب يا أدمن.

محمد المجدوب: إن شاء الله التغيير جاي وإن ماكنش النهارده هيكون

بكره.

Mohamed AbdelHakim: أحب أقول لكل كلب من كلاب الحزب الواطي قولوا لأسيادكم يا كلاب هننزل رغم أنف أي كلب فيكم هننزل علشان نفسنا بلدنا تكون أحسن، هننزل نطالب بحقوقنا لأن الساكت عن الحق شيطان أخرس.

Ahmed Shemes: عاجل: أعلنت الحكومة المصرية أن اليوم الاثنين 24 هو المتمم لشهر يناير وأن غدًا الثلاثاء هو غرة شهر فبراير وعليه مفيش 25 الشهر ده.

لا للطوارئ: نداء عاجل إلى كل شباب مصر: لو شفت أي شرطي أو مدني بيتعدى على متظاهر إياك وإياك تسيبه لوحده.. كلنا إيد واحدة، كلنا بنقول لا، لازم يعرفوا إننا مش رخاص وأن من النهارده مينفعش حد يضربنا ونسكت. الله أكبر تحيا مصر.

Hany Saad: إن شاء الله هيعملوها الوحوش.

Ali Yehea: الملاحظ أن الناس خايفة جدًا إن كان على الفيس أو في الشارع لازم يحصل تغيير ونخرج من الخوف ده.. نعم للتغيير.

Mohammed Aatef: ابقوا افرحوا لما يدخلوا بلدنا بحجة ضبط الأمن أو محاربة الديكتاتورية زي ما عملوا في العراق.. يا عالم بقر.

أحمد خنفور: يا ريت كل الشباب تدخل تعمل ريبورت لكلاب الحزب

الوطني اللي بيهاجموا يوم 25 يناير.

http:

&//www.facebook.com/group.php?gid=367632830142

v=wall

Noha Nagy: يا رب يطلع فيه وقفة بجد يوم 25 يناير.

Nana Moustafa: قوم يا مصري مصر دايما بتناديك.

Azmy Abd El Aziz: يسقط يسقط حكم العسكر.

أما النظام فبعد نجاح ثورة تونس، بدأ الخوف يتسلل إلى النظام القمعي فأعلن عن بعض الأشياء التي ربما تقلل الغضب الشعبي مثل التراجع عن قرار إلغاء درجات الرأفة في الجامعات، والإعلان عن مدبري تفجير كنيسة القديسين في احتفال عيد الشرطة في 25 يناير، والإعلان عن وجود مظاهرة لدعم الشرطة في عيدها.. وحذرت الداخلية المواطنين من التظاهر في أماكن من دون تصريح، وهدد إسماعيل الشاعر، مدير أمن القاهرة، باعتقال كل من يخالف الشرعية والقانون! ورأينا القيادات السياسية تصرح بأن «مصر ليست تونس ومصر تختلف عن تونس، ومصر بها حرية رأي عكس تونس»، على الرغم من أن القبضة الأمنية في تونس أشد من الحالة المصرية ولا يوجد أي معارضة بالداخل عكس مصر. كما أسس أمن الدولة جروبات مضادة مثل جروب «25 يناير يومًا

للوفاء» وتخلل الجروب تحريض للشعب لكل من سينزل للتظاهر.. وعلى طريقة البوعزيزي الذي أشعل الثورة في تونس حينما أحرق نفسه منتحرًا احتجاجًا على مصادرة السلطات البلدية في مدينة سيدي بوزيد لعربة كان يبيع عليها الخضار والفواكه لكسب رزقه، وللتنديد برفض سلطات المحافظة قبول شكوى أراد تقديمها في حق الشرطية فادية حمدي التي صفعته أمام الملأ وقالت له بالفرنسية «Dégage» أي ارحل، فأصبحت هذه الكلمة شعار الثورة للإطاحة بالرئيس وكذلك شعار الثورات العربية المتلاحقة، وعلى أثر ذلك قام عدد من المواطنين في مصر بمحاولة إحراق أنفسهم والانتحار أمام مجلس الشعب احتجاجًا على سوء الأوضاع المعيشية..

قبل ساعات من الخامس والعشرين من يناير فوجئنا بإعلان حزب الوفد عزمه المشاركة بالتظاهرات وهو الحزب الإصلاحي الذي له توازنات مع السلطة، فما بالنا بالحركات الثورية والشعب المطحون؟ أما حزب التجمع فرفض دعوات المشاركة بدعوى أن اليوم غير مناسب لأنه احتفال وطني بالشرطة المصرية! أما الفصيل الإصلاحي الآخر وهو جماعة الإخوان ففي البداية رفضوا المشاركة بحجة أن الدعوة للتظاهر غير واضحة المعالم ولا تحظى بتوافق القوى السياسية! على الرغم من أن كل قوى المعارضة الحقيقية عزمت على المشاركة ودعوة الشعب للمشاركة، إلا أن الإخوان في النهاية

أحسوا بإمكانية حدوث زخم شعبي فآثروا مسك العصا من المنتصف وأعلن القيادي عصام العريان يوم 23 يناير أن نواب الإخوان السابقين في مجلس الشعب وبعض الشخصيات سيشاركون مشاركة رمزية أمام دار القضاء العالي وأعلن عدم منع أي من شباب الإخوان من المشاركة بمحافظاتهم، ولكن لم يدعُ العريان الإخوان للمشاركة بأوامر واضحة كما فعلوا قبل «جمعة الغضب».

الثورة في 18 يومًا

صرخة شعب

في صباح الخامس والعشرين من يناير 2011 لم تكن توجد أي مظاهر بالشارع توحي بأن هذا اليوم سيصبح يومًا خالدًا في التاريخ، الإعلام المحلي منشغل بمؤتمر وزير الداخلية للكشف عن مرتكبي تفجير كنيسة القديسين، ويَدّعي وزير الداخلية أن تنظيم «جيش الإسلام الفلسطيني» وراء الحادث الذي تسبب في مقتل ما يزيد على 20 مواطنًا، وأنكر تنظيم جيش الإسلام هذا الاتهام، ويبدو أن الغرض هو إلقاء الاتهام على أي جهة للتغطية على مظاهرات 25 يناير وحتى يقال إن الداخلية تقوم بدورها وتلاحق الإرهابيين، والغريب أن بعد الثورة تم الكشف عن وثائق تُظهر تَزعم حبيب العادلي، وزير الداخلية، تنظيمًا سريًا يضم إرهابيين ومسجلين خطر للقيام بعمليات وتفجيرات من شأنها تحقيق أهداف سياسية حتى يظل الداخل

منشغلاً بالحفاظ على الاستقرار المزعوم والحفاظ على «الوحدة الوطنية»، وأكدت الوثائق أن العادلي هو المرتكب الحقيقي لتفجيرات كنيسة القديسين! أما الإعلام العربي فكان منشغلاً بالتوترات السياسية على الصعيد الداخلي في لبنان، ولا يوجد أدنى اهتمام بالمظاهرات المتفق عليها من فترة يوم 25 يناير، ويبدو أن هاجس الثورة التونسية كان يسيطر على الجميع.. وهناك شبه حالة رعب من تكرار حدوث الثورة في مصر.

عزيزي القارئ.. أجد صعوبة في سرد هذا الجزء ولا أعلم من أين أبدأ، فهذه الثورة طالما حلمت بها ومن فرط هذا الحلم والرغبة توقعت أن يوم 25 يناير سيتحول ليوم تاريخي والثورة ستشتد يوم الجمعة، وهو ما حدث، وكنت حينما أحكي لبعض الأصدقاء لم يكن يصدقني أي شخص بالمرة ولكن شاءت إرادة الله وإرادة هذا الشعب أن تأبى أن تُحكَم مصر بالاستبداد والقمع والإفساد.. كل المؤشرات لدى النشطاء كانت توحي بأن هذا اليوم سيكون مختلفاً، ففي ظهيرة يوم الثلاثاء 25 يناير ولأول مرة نرى عدة تظاهرات في أماكن مختلفة وأكثر من محافظة، والسمة العامة للتظاهرات قبل الخوض في التفاصيل أنها تبدأ صغيرة ثم تكبر تدريجيًا، والأمن في قليل من الأحيان كان يترك المظاهرات للمرور، وفي أحيان كثيرة كان يمنع تحرك المظاهرات بالعنف أو الكردون الأمني، ولكن لكبر حجم التظاهرات وحماس المتظاهرين

كان يفشل الأمن في إعاقة المظاهرات، فالأمن لم يكن مستعدًا الاستعداد الكافي ولم يكن متوقعًا تلك الحشود، ولأول مرة في تاريخ المظاهرات المعارضة لنظام مبارك نرى المتظاهرين أكثر من الأمن المركزي. تحركت المظاهرات من كل منطقة بالقاهرة تقريبًا، فالأماكن المعلن عنها وهي دوران شبرا وميدان المطرية (حيث قام المتظاهرون بكسر الحاجز الأمني في ميدان المطرية واشتبكوا مع الأمن)، ودار القضاء العالي وجامعة القاهرة وشارع جامعة الدول العربية، شهدت تلك الأماكن تظاهرات بأعداد ليست بقليلة، ومظاهرة القضاء العالي – التي ضمت بعض الشخصيات العامة وعددًا من نواب الإخوان السابقين ومن بينهم محمد البلتاجي– شهدت اقتحام الكردون الأمني والوصول للتحرير. أما عن المظاهرات التي كانت مجهولة للأمن وغير معلنة فتمثلت في مظاهرة دار الحكمة بنقابة الأطباء بشارع قصر العيني، وكما ذكر عبد الرحمن يوسف أن المكان تم الاتفاق عليه صباح الثلاثاء وحينما ذهبوا لدار الحكمة لم يجدوا الأمن والذي تجمع بعد اشتراك المئات في الوقفة، وشهدت تلك الوقفة عددًا من الشباب وعددًا من الشخصيات العامة مثل عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد أبو الغار وبلال فضل وحمزة نمرة والسيناريست محمد دياب والمخرج عمرو سلامة ووائل غنيم، وتم كسر الحصار الأمني وحدث اشتباك مع الأمن وحدثت بعض الإصابات ومنها تعرض المخرج عمرو سلامة لضرب شديد

العنف من قبل الأمن في مدخل إحدى العمارات، وجرى المتظاهرون صوب ميدان التحرير، أما في بولاق الدكرور فكان الأمر مختلفًا حيث اتفق كثير من شباب النشطاء الذين شكلوا فيما بعد «ائتلاف شباب الثورة» على التجمع بمنطقة ناهيا، وبدأت المظاهرة بالمئات بهتافات تخص العدالة الاجتماعية وضد الغلاء والبطالة والفساد وقمع وزارة الداخلية، ثم لأول مرة يفاجأ النشطاء بتحول أعداد المظاهرة إلى الآلاف بمشاركة شباب ومواطنين غير مسيَّسين ناقمين على النظام، ولأول مرة يشاركون بتظاهرات ضد النظام.. وواجههم الأمن عند الخروج من شارع ناهيا ولكن استطاعوا الخروج، وتم التحرك لميدان مصطفى محمود نحو الساعة الثانية ظهرًا ووجدوا آلافًا أخرى في انتظارهم، واتجه الجميع صوب التحرير في مسيرة تقدر بعشرات الآلاف ووصلوا للتحرير عصرًا، وحينها أدرك الشباب أن هذا اليوم ليس يومًا عاديًا ولكنه باكورة مولد ثورة حقيقية.. ولكن «ما سر التوجه للتحرير؟».

ميدان التحرير له عدة مزايا؛ فهو الميدان الأكبر مساحة في القاهرة، ومناسب لاعتصامات مليونية، كما أن الميدان يقع في وسط البلد وهي المنطقة التي كانت تتضمن غالبية مظاهرات «كفاية» و«6 أبريل» قبل الثورة سواء عند دار القضاء العالي أو نقابة الصحفيين وغيرها، وموقعه الجغرافي متميز جدًا فهو في قلب القاهرة وله عدة مداخل مثل مدخل عبد المنعم رياض وشارع قصر

العيني وشارع طلعت حرب وقصر النيل وشارع محمد محمود، وشارع التحرير، وشارع الفلكي، وشارع شامبليون.. كما أن الميدان يُحيط به عدد من المؤسسات المهمة والفنادق ومجلسا الشعب والشورى ومجمع التحرير والجامعة الأمريكية والمتحف المصري ووزارة الداخلية وجامعة الدول العربية، وفندق النيل هيلتون... وغيرها من المؤسسات، كما أن التحرير كان ممنوعًا وحلمًا صعب الوصول إليه في تظاهرات ما قبل 25 يناير، فكان بالنسبة للنشطاء تحديًا كبيرًا. وقاد الدكتور أيمن نور، مؤسس حزب الغد، مسيرة ضخمة تضم المئات من شباب الغد والمواطنين، وانطلقت المسيرة من درب السماكين بمنطقة باب الشعرية حتى وصلت إلى ميدان التحرير، وردد المتظاهرون هتافا واحدا: «ارحل ارحل.. باطل باطل» وقال نور إن الأمن أغلق باب العمارة الكائن بها مقر حزب الغد وحاصره بكردون أمني ضخم. وشهد ميدان روكسي مظاهرة أخرى وقام الأمن بوقف شاهندة مقلد وكريمة الحفناوي ونور الهدي بميدان روكسي، وقام بمنعهن من الحركة بالتاكسي، واتجهت ثلاث مسيرات في المنيرة وكوبري الجامعة ومجري العيون إلى شارع قصر العيني، وحدثت مظاهرات أمام مبنى مؤسسة «الأهرام»، وجرت اشتباكات واسعة بين المتظاهرين وقوات الشرطة في شارع رمسيس بجوار جريدة الجمهورية، وقامت حملة دعم البرادعي ومطالب التغيير بتطبيق ما

طرحه الكاتب إبراهيم عيسى في مقال سابق له عن مواجهة الرئيس، وذلك من خلال طبع الكثير من الكروت الحمراء المكتوب عليها «ارحل» في رسالة واضحة للرئيس مبارك، وقام أعضاء الحملة بتوزيع هذه الكروت أثناء مظاهرة 25 يناير. كذلك شهدت مناطق السبتية وشبرا وأرض اللواء ومصر القديمة وحلوان ومصر القديمة والمعادي وميدان سفنكس والدقي وإمبابة ودار السلام وغيرها، مظاهرات كثيرة في مشهد تاريخي غير متوقع لدى الكثيرين.. واتجهت غالبية المظاهرات صوب ميدان التحرير حتى وصل للميدان عشرات الآلاف من المتظاهرين، وجنبًا إلى جنب مع المثقفين والصحفيين ومنهم علاء الأسواني وإبراهيم عيسى وغيرهم، وقبل الوصول للتحرير كانت الهتافات تتركز حول مطالب اجتماعية لحشد المواطنين للتظاهر، وبرز هتاف «عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية»، وكذلك هتاف «يا أهالينا انضموا لينا قبل بلدنا ما تغرق بينا»، وهتاف «واحد.. اتنين.. الشعب المصري فين؟».. وبعد أن وصلت التظاهرات للتحرير لم يصدق المتظاهرون أنفسهم؛ فلأول مرة يتم احتلال ميدان التحرير دون وجود للشرطة التي انسحبت لمقر وزارة الداخلية، وكان الفرح الشديد يعم أرجاء المكان والكل يهنئ بعضه، ويتغنى الشباب بأغاني أحمد فؤاد نجم والشيخ إمام ومحمد منير، ويتغنون بالنشيد الوطني، والجميع يتساءل: «ماذا بعد؟».. وكان رأى

الجميع هو الاعتصام، وكان الهتاف الأساسي: «الشعب يريد إسقاط النظام»، و«يسقط يسقط حسني مبارك».. على الرغم من أن بعض الباحثين قالوا إن هتاف «الشعب يريد إسقاط النظام» لم يظهر إلا في جمعة الغضب ولكن هذا الكلام غير صحيح بالمرة حيث ظهر هذا الهتاف في ميدان التحرير مساء 25 من يناير والفيديوهات متاحة لمن يرغب في التأكد.

أما بقية المحافظات فشهدت أغلبها مظاهرات مشابهة ومن أبرز المحافظات المشاركة: الإسكندرية ومدينة المنصورة والمحلة والزقازيق والسويس والإسماعيلية وبورسعيد ودمياط وأسيوط ودمنهور والعريش ومحافظة كفر الشيخ وغيرها، أما عن الإسكندرية فكانت تشبه القاهرة إلى حد كبير فشهدت المناطق الشعبية والحواري مظاهرات بدأت صغيرة ثم كبرت مع الوقت ومن أهم المناطق الشعبية كانت العصافرة وقبلي وش 30 والقائد وحي باكوس وسيدي بشر والمنشية، كذلك مناطق سموحة وسيدي جابر وشارع الإسكندراني ومحرم بك.. واشتبك الأمن مع الشباب بالعصافرة وكسر الشباب الطوق الأمني واضطر الأمن للتراجع والانسحاب، واعتدى الأمن بعنف على المتظاهرين في شارع فؤاد مما اضطر المتظاهرين للاحتشاد بشارع السلطان حسين، وتم تفريق أكثر من 20 ألف متظاهر وأصبحت المظاهرات صغيرة في جميع المناطق بالإسكندرية، وربات البيوت يلقين

بالأواني الفخارية والأكواب الزجاجية والأحذية على رؤوس الأمن المركـزي، وتخرج ربات البيوت للمظاهرات في العصافرة، وتـدور حـرب عـصابات بـين الأمن وبين الشباب المتظاهر في الحواري ويـتم كـسر كـردون الأمـن في محطـة مـصر.. وفي «المنـشية» الأمـن يتوقـف عـن الاشـتباك ويستـسلم للمتظـاهرين، ويتجمع المتظاهرون مرة أخرى، ويتوجه المتظاهرون لمنطقة سيدي بـشر وسـط غياب أمني ووصول عـدد المتظـاهرين إلى أكثـر مـن عـشرة آلاف متظـاهر. وفي المحلة يخرج عـشرات الآلاف لميـدان الـشون بالمحلـة الـذي شـهد انتفاضـة المحلـة في 2008، والأمـن يعتـدي علـى المتظـاهرين، والمتظـاهرون يلقـون الحجارة على قوات الأمن في ميدان الـشون، ويـسيطرون علـى الميـدان وعلقـوا لافتة كبيرة في الميدان مكتوبًا عليها «ارحل يا مبـارك»، وأطلقـوا اسـم «ميـدان الثـورة» علـى الميـدان. وفي الـسويس يخـرج الآلاف ويقابـل الأمـن المظـاهرات بالرصاص الحي ويسقط أول شـهيد بالـسويس برصاصـة بالقلـب وهـو الـشاب مصطفى رضا محمود عبد الفتاح، ويليه سـقوط شـهيدين آخـرين بيـد الأمـن، وتصل تلك الأخبار لكل الميادين ويسهم هذا في زيادة الحماس واشتعال الغضب لدى المتظاهرين وليس إخماد الحماس والغضب الثـوري كمـا يتـصور الأمـن.. ويصاب المئات بالسويس... وفي المنصورة يخرج الآلاف والأمن يعتـدي بعنـف على المتظاهرين، والمتظاهرون يتجهـون لمبنـى المحافظـة ويـتم تمزيـق صـور

مبارك وابنه. وفي كفر الشيخ، وتحديدًا البرلس، يقود المناضل حمدين صباحي مظاهرة كبيرة ويقتحم الكردون الأمني بكل بسالة ويصاب في شفتيه جراء هذا الاقتحام. وفي دمياط يقرر الآلاف الاعتصام بميدان الساعة. وفي أسيوط يواجه الأمن المتظاهرين بالعنف المفرط وملاحقة الشباب الذي يهرب للشوارع الجانبية.. وفي هذا اليوم يصاب المئات.. بكل تأكيد كانت ملحمة ثورية رائعة يصعب وصفها تخلّص فيها قطاع عريض من الشعب من خوفه. وتم في هذا اليوم الاعتداء على عدد من الصحفيين والمصورين، وشهدت التظاهرات مشاهد رائعة، فلا يمكن أن ننسى مشهد تصدي أحد الشباب لمدرعة بشارع قصر العيني تتحرك صوب المتظاهرين لرش الماء عليهم لتفريقهم فيقف الشاب أمام المدرعة لمنعها من التحرك فتتوقف المدرعة أمام جسد الشاب الذي وقف حائلاً دون عبورها وسط هتافات حارة، وفيما بعد أصر هذا الشاب على ألا يُعرّف نفسه للإعلام والناس، ولا ننسى مشاهد اقتحام الشباب للكردونات الأمنية بكل بسالة وحماس منقطع النظير.

ونعود لميدان التحرير الذي قرر الثوار الاعتصام به، واقترح الشاعر عبد الرحمن يوسف إنشاء «إذاعة التغيير» لتكون صوت الميدان، وبالفعل تم إحضار السماعات والتجهيزات من منطقة باب اللوق، وهدى المهندس ممدوح حمزة تفكيره إلى التوجه لمنطقة بولاق من أجل شراء بطاطين وبعض الأطعمة

ومنها العجوة التي تحقق الشبع وتناسب الاعتصام.. ويبدو أن الأمن حينما فشل في إعاقة المظاهرات من التجمع والوصول للتحرير، قرر استخدام خطة بديلة، وهي أن يصطاد المتظاهرين في مكان واحد ويتم تفريق المظاهرة، وفعلاً مع منتصف الليل بدأ الأمن في إلقاء الغاز المسيل للدموع على المعتصمين الذي لم ينجح في فض الاعتصام، فلجأوا لاقتحام الميدان بالمدرعات من كل اتجاه مع تكثيف الرصاص الحي والرصاص الصوتي والمطاطي مع ترك بعض الشوارع مفتوحة حتى يغادر الثوار الميدان من خلالها، وأصيب جراء هذا الاقتحام المئات وتم اختطاف العشرات، ونجح الاقتحام في تفريق المظاهرة وفض الاعتصام، وعلى الرغم من التعب والإرهاق منذ بداية اليوم فإن حماس الثوار أبى أن يسيطر اليأس عليهم وحدث كر وفر وتجمع المتظاهرون في عدة أماكن وشوارع محيطة بالميدان ومنها مبنى الإذاعة والتليفزيون وشارع رمسيس وشارع الجلاء...

ولم يكن الإعلام على مستوى الحدث، فـ«الجزيرة» ملاذ المعارضة ركزت حتى المغرب على الأزمة اللبنانية، و«الجزيرة مباشر» تعرض لقاءات قديمة أثناء الأحداث! ويبدو أن زيارة مبارك لقطر قبل الأحداث بأيام شهدت ضغوطًا مصرية على قطر لتخفيف عرض «الجزيرة» للأحداث السياسية المصرية المعارضة، واضطرت «الجزيرة» مساءً لتغطية الأحداث بعد أن زادت

حدتها وتم عرضها من قبل قنوات أخرى، وبعد ضغط الشباب على موقع الجزيرة على الفيس بوك ومطالبة الجَزيرة بعرض الأحداث، أما الإعلام الحكومي والخاص فلم يلتفت للتظاهرات بالشكل المناسب فبرامج «التوك شو» تتحدث عن مظاهرات عادية ضد سياسات الحكومة!

وجدير بالذكر أنه في المساء كان إلقاء أول بيان في الثورة من خلال الجمعية الوطنية للتغيير وبعض الرموز السياسية، وألقى البيان المنسق العام للجمعية عبد الجليل مصطفى وألقاه في ميدان التحرير، ثم ألقاه مرة أخرى في مقر البرلمان الموازي، وكان هذا نص البيان:

«بسم الله الرحمن الرحيم.. في هذه اللحظات الفارقة من تاريخ الوطن يرى العالم تصميم الشعب المصري المناضل على نيل حقوقه في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية لكل فئات الشعب وفاءً بحقها في حياة حرة كريمة.. هذه المطالب نعتبرها ترجمة دقيقة لما يعتمل في صدور المصريين من آمال دفعهم إليها ما نالهم طوال عقود كثيرة من آلام ومعاناة.. هذا الشعب يعلن اليوم بأعلى صوت وبلا تردد ولا وجل ما يلي:

أولاً: أن يعلن الرئيس مبارك عدم ترشحه لفترة أخرى وامتناع ابنه عن الترشح أيضًا.

ثانيًا: حل البرلمان بمجلسيه (الشعب والشورى)، وكذلك المجالس

المحلية المزورة.

ثالثًا: إلغاء حالة الطوارئ.

رابعًا: تشكيل حكومة إنقاذ وطني لفترة انتقالية.

خامسًا: الإفراج الفوري عن المعتقلين السياسيين وفي مقدمتهم الذين اعتقلوا في الانتفاضة الراهنة المنتصرة بإذن الله.

هذا ما نقر به وسوف نستمر في المطالبة وبذل كل غالٍ ونفيس وفاءً لهذه المطالب التي نصر عليها».

وفي رأيي هذا البيان يناسب حركة إصلاحية أكثر من كونها انتفاضة يتوقع الكثيرون أن تتحول لثورة عظيمة خلال أيام، فلم نرَ مطلبًا جريئًا بالرحيل ضمن المطالب، كما أن نفس تلك المطالب كانت المعارضة تطالب بها قبل الثورة.

ويمكن تقدير الأعداد التي نزلت يوم 25 يناير في كل المحافظات بما يقارب 350 ألف متظاهر، وهو رقم كبير جدًا لم نشهد نصفه ولا ربعه في أي مظاهرة ضد النظام سابقًا.

وينتهي يوم 25 يناير وسط تفاؤل كبير، والكثير يؤكد أن مصر على وشك ثورة عظيمة، يتفق النشطاء على أن تكون الجمعة القادمة (28 من

يناير) هي «جمعة للغضب» حيث يخرج المصريون من كل مساجد وكنائس مصر والتجمع في كل ميادين مصر والاعتصام حتى إسقاط النظام، وكذلك انتشرت الدعوات باستمرار التظاهر يومي الأربعاء والخميس في أماكن متفرقة من أجل إنهاك قوى الأمن وحرمانهم من الراحة تمهيدًا للمعركة الفاصلة (معركة جمعة الغضب،) فتدور حرب شوارع وكر وفر بالمناطق المحيطة بميدان التحرير ورمسيس وماسبيرو ويصاب ويعتقل المئات، وتم إنهاك الأمن المركزي فضعفت قوتهم لاستمرارهم بالشوارع لثلاثة أيام متواصلة، ويتظاهر الصحفيون ضد اعتقال الصحفيين بالأمس، وضد نقيبهم مكرم محمد أحمد الذي انتقد المظاهرات، ونرى مشهدًا مؤلمًا وهو سحل الكاتب الكبير محمد عبد القدوس بالشارع، وعبد القدوس مناضل كبير ومن إصلاحيي جماعة الإخوان وعضو في مجلس إدارة نقابة الصحفيين ولم يترك أي مظاهرة قبل الثورة إلا وشارك بها وتميز بحمله لعلم مصر أثناء التظاهرات، وتزداد حدة المظاهرات بالسويس بمشاركة المناضل الشيخ حافظ سلامة (أحد قادة المقاومة الشعبية بالسويس في حرب أكتوبر عام 1973)، خاصة مع تشييع جثامين شهداء أول أيام الثورة بالسويس، وكذلك شهدت الإسكندرية والإسماعيلية وطنطا وغيرها مظاهرات مماثلة.. لم تكن مفاجأة أن يكون المانشيت الأساسي لجريدة «الأهرام» صباح الأربعاء يتحدث عن تحديد هوية مرتكبي حادث

كنيسة القديسين، وتتحدث الجريدة عن تبادل الورود والشيكولاتة بين المواطنين ورجال الشرطة! وهذا ما اعتدناه من جريدة «الأهرام» (التعبيرية) ومن الصحافة القومية الخادمة لمبارك، كذلك نشرت الصحف عن مكالمة مبارك لملك البحرين للنقاش حول قضايا لبنان وفلسطين!! ومع تناثر الشائعات حول هروب عدد من قيادات الحزب الوطني خوفًا من نجاح الانتفاضة الشعبية يطالعنا صفوت الشريف أمين الحزب الوطني بمؤتمر صحفي شديد البرود ويقول: «الحزب الوطني لا يعرف الهروب ونحن نحمي الوطن عن إيمان راسخ وسنقف شامخين من أجل الوطن ونؤكد مجددًا أن مطالب الناس فوق رؤوسنا»، ودون اتخاذ أي إجراءات من قبل الحكومة لتهدئة الشارع في غباء شديد من النظام ويبدو أنهم انتعشوا بعد فض اعتصام التحرير وتصوروا أن لا أحد قادرًا على مواجهة الأمن، ويقرر الإخوان المسلمون المشاركة بكامل قوتهم في جمعة الغضب، ويعتقل الأمن المئات من أعضاء جماعة الإخوان ومن بينهم محمد مرسي الذي أصبح رئيسًا لمصر فيما بعد، ويقطع محمد البرادعي سفره بالخارج ويعود الخميس ليلاً للمشاركة في جمعة الغضب في مسجد الاستقامة بميدان الجيزة، ويجتمع البرادعي ليلاً بمنزله بعدد من الشخصيات من بينهم أعضاء حملته وهم عبد الرحمن يوسف ومصطفى النجار وعبد المنعم إمام، وكذلك اجتمع بعبد الجليل مصطفى، واجتمع معه كذلك من جماعة

الإخوان الدكتور عصام العريان والدكتور محمد سعد الكتاتني اللذان اعتقلـهما الأمن لدى خروجهما من منزل البرادعي، في تلك الأثناء كان النظـام يرتعـد، وبدأ في حظر موقع تويتر ثم فيس بـوك ولكـن الـشباب اسـتخدم بـرامج لفـك الحظر.. وشباب تونس يرسل نصائح للثوار المـصريين بـسبل مواجهـة الغـاز بالخل والمياه الغازية.. وتمت السيطرة على موقع جريـدة «الدسـتور الأصـلي» وجريدة «البديل» الإلكترونية، ويضطر النظام الغبي إلى قطع الإنترنـت تمامًـا قبل جمعة الغضب، وكذلك يصدر أوامر واضحة لكل شركات المحمـول بقطـع الخدمة تمامًا وتستجيب الشركات! وتصبح مصر مـن دون إنترنـت أو خدمـة الهاتف النقال فتعود مصر لقرن مضى!

مفتي مبارك علي جمعة يفتي بإباحة عدم صلاة الجمعة بالمسجد حالـة وجود خطر! ويوم الخميس يصرح أمـين الفتـوى سـعيد عـامر في الأزهـر بـأن: «المظاهرات حرام شرعًا»، وتصدر الأوامر للخطباء بالمساجد بضرورة التحـدث في الخطبة عن الاستقرار ورفض المظاهرات لأنها تـؤدي للتخريـب! ! وهـذا لـيس غريبًا فمؤسسة الأزهر لم تكن بمنـأى عـن الفـساد الـذي اخـترق كـل مؤسـسات الدولة، كذلك كانت الكنيسة مخترقة من نظام مبارك فأصدرت تعليمـات بعـدم المشاركة في التظاهرات.. ويتم وقف العمل بالبورصة بسبب الانخفاض الـهائل في قيمة الأسهم. ويوم الأربعاء يرفض الإعلامي محمـود سـعد الظهـور في برنـامج

«مصر النهارده» وهو البرنامج الأشهر في مصر بالتليفزيون المصري حتى لا يكذب على المشاهدين بأن من يتظاهرون لهم أجندات سياسية خاصة وحتى لا يضفي شرعية على نظام يتهاوى.. أما عن أمريكا (الحليف لمبارك) فتصرح هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية بأن النظام في مصر مستقر، فأمريكا لن تتخلى عن مبارك حليفها الاستراتيجي بتلك السهولة.

ويكتب أدمن كلنا خالد سعيد على صفحته يوم الخميس: «بكره إحنا هننزل بغض النظر هيقولوا إيه.. هننزل لأن كرامتنا وحريتنا وحقوقنا لازم نحارب عشانها.. مستعد أموت شهيد بكره عشان حقي.. مش هاتراجع»، وكذلك يكتب «زمان كنت بأقول إحنا الأقوى والناس بتتريق عليّ.. دلوقتي لو قلت إحنا الأقوى هتصدقوا ولا لسه هتتريقوا؟»، وكذلك يكتب الأدمن «رسالة ونداء واستغاثة إلى الرئيس حسني مبارك.. أرجوك شارك في صنع التاريخ.. أرجوك استجب لمطالب الشعب.. أرجوك احقن الدماء.. أرجوك بيدك الآن أن تنقذ بلادنا.. أرجوك اخرج إلى التليفزيون وأعلن احترام رغبات الشعب وحل مجلس الشعب وإعلان عدم نيتك للترشح للرئاسة.. النفق المظلم اللي داخلينه المسئول عنه هو الرئيس والحزب الوطني.. لازم دلوقتي يثبتوا وطنيتهم ويغيروا مواقفهم».

نفكر في حل منطقي بدل اللي بتفكروا فيه ده مفيش أحسن من الحوار.

Amr Asdya: والله يا عمر يا مسي انتو شوية تونسيين خونة أعداء لمصر زي باقي العرب بتستغلوا المشكلة اللي إحنا فيها وعمالين تولعوها وتشعللوا فيها مشكلتنا غير مشكلتكو ويا ريت كل واحد مش مصري يخليه بره الوضوع ده.

جمعة الغضب

إذا كان عدد المتظاهرين يوم 25 يناير كان يقترب من 350 ألف متظاهر، فلا نبالغ حينما نقول إن العدد كان بالملايين يوم جمعة الغضب، وإذا كانت تظاهرات 25 يناير تمثل انتفاضة شعبية فبكل تأكيد تظاهرات جمعة الغضب تمثل ثورة شعبية غير مسبوقة، فكان يوم الثلاثاء له فعل السحر على الشباب؛ حيث حفز كل المحبطين واليائسين من التغيير فخرجت الملايين.. واتفق الشباب على عدة أماكن بالقاهرة للصلاة والتجمع بالمساجد الكبيرة والكنائس. رفع الأمن جميع درجات الاستعداد، وتناثرت إشاعات حول إغلاق مداخل القاهرة لمنع توافد متظاهرين من المحافظات، وتم قطع الإنترنت والاتصالات تمامًا، وتم تكثيف الوجود الأمني بكل مداخل التحرير، وتكثيف الوجود أمام المساجد التي تم الاتفاق على التجمع من خلالها، وتم استخدام خراطيم المياه والغاز المسيل للدموع الذي كان أشد من الغاز في 25 يناير (فقد

كان منتهي الصلاحية في جمعة الغضب) لتفريق المتظاهرين، وتطور الأمر بعد ذلك للرصاص الحي، أما الشباب فواجه انقطاع الاتصال بأساليب منها الاتفاق مع أحد الشباب على البقاء بمنزله وتلقي الاتصالات عبر التليفون الأرضي للاستفسار عن آخر الأخبار والتطورات وإرسال المعلومات والتعليمات.. التزم أغلب خطباء المساجد بالتعليمات المرسلة من أمن الدولة بتحريم التظاهر ضد الحاكم! ولم يعبأ المتظاهرون بكل هذا، ففي كل المحافظات تقريبًا وفي المساجد الرئيسية خرج المتظاهرون عقب الصلاة مباشرة يهتفون: «الله أكبر، ويسقط يسقط حسني مبارك، والشعب يريد إسقاط النظام». ويخرجون لمواجهة الأمن المركزي ومدرعاته والغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه لتفريقهم، وكانت مواجهات عنيفة للغاية أشبه بحروب الشوارع، فيتخللها تقدم للمتظاهرين يعقبه تقدم للأمن المركزي فهي معركة النفس الطويل والأخير، وفي ظني استطاع الثوار التغلب على الأمن المركزي بسبب العدد الكبير للثوار كما أن الثوار لديهم حماس شديد وإيمان قوي بما يقومون به، لكن الأمن المركزي مضطر لهذا الفعل ليس عن اقتناع وعزيمة راسخة ولكن لتنفيذ التعليمات والبعض كان مقتنعًا بمطالب الثوار ولا يعتدي على الثوار إلا حينما يكون رؤساؤه حاضرين ويأمرونهم بالضرب، وكان هتاف الثوار الدائم هو: «سلمية.. سلمية»، ورفض التخريب والتدمير، وهذا أحد روائع الثورة المصرية، وأثبت

موقعة «الجحش»

(اخترت هذا العنوان بديلاً لعنوان «موقعة الجمل»؛ لأن الجحش يطلق في بلادنا -وإن اختلفنا مع التشبيه- على الإنسان الغبي؛ مع أن الحمار من أذكى الحيوانات، ولكن مبارك ونظامه أظهروا غباءً كبيرًا، فبعد تعاطف الكثير من المواطنين مع خطابه الثاني، فقد زال جزء كبير من التعاطف بعد موقعة الجحش أو الجمل).

ففي مساء الثلاثاء بعد المليونية الناجحة، يَظهر مبارك على الشاشات بخطاب جديد وتنازلات جديدة لعلها تُنهي الغضب الثوري، وأعلن عزمه عدم الترشح لولاية جديدة والتي يحل موعدها آخر 2011، ودعا مجلس الشعب لتعديل المادة 76 بما يسهل شروط الترشح للرئاسة وتعديل المادة 77 بما يحدد مدتين للرئاسة فقط، وهي مطالب القوى الثورية قبل الثورة، ولكن -كما قلنا- السقف ارتفع ولم يعد الأمر حركة إصلاحية ولكن أصبحت ثورة شعبية وكل هذا لن يُجدي، وهذه المرة يستغل مبارك طيبة المصريين وعاطفتهم الجياشة ويخاطبهم بكلام عاطفي فيقول: «إن حسني مبارك الذي يتحدث إليكم اليوم.. يعتز بما قضاه من سنين طويلة في خدمة مصر وشعبها.. إن هذا الوطن العزيز هو وطني.. مثلما هو وطن كل مصري ومصرية.. فيه عشت.. وحاربت من أجله.. ودافعت عن أرضه وسيادته ومصالحه.. وعلى

أرضه أموت.. وسيحكم التاريخ عليّ وعلى غيري بما لنا أو علينا»، وفعلا قطاع عريض من الشعب المصري يتأثر بتلك الكلمات والبعض يبكي والبعض يسب في الثوار ويقول: «سيبوا الراجل يموت في مصر بكرامة كفاية إهانة لحد كده حرام عليكم، خلاص حقق كل المطالب»، ولكن أين كرامة المصريين من هذا المجرم الطاغية الفاسد طوال ثلاثين عامًا وأين حقوق الشهداء والمصابين؟

أظهر هذا الخطاب وجود قطاع عريض من الشعب غير منحاز للثورة أو غير مستعد لدفع ثمن الثورة ولا يدرك أن لكل ثورة ثمن غالٍ، وقد كتبت على الفيس بوك آنذاك تلك الكلمات ردًا على تعاطف الكثيرين مع مبارك: «إذا كان الرئيس بدأ مرحلة جديدة مع شعبه كما يتخيل البعض فمن سيحاسب ويحاكم من يضرب المتظاهرين المصريين برصاص حي؟ مشكلة بعضنا أننا شعب يسمع ويصدق من دون تفكير لأن الجهل مخطط من قبل نظام مستبد وتعليم فاشل وثقافة معدومة، والمشكلة الثانية أننا لا نقرأ تجارب الآخرين وثورات بقية الشعوب فلا نعلم أن لكل ثوره ثمنًا ولكن بعضنا عاطفي تخيل أنه لا بديل إلا الاستقرار المزعوم لمبارك أو التخريب... وأتساءل أين هذا الاستقرار ونحن من فشل لفشل وكلنا نشعر بالأوضاع المخجلة التي تمر بها مصر وبقية الدول الأقل موارد تتقدم، ومن سبب التخريب أليس الأمن الذي ترك السجون وهرّب المساجين لإحداث ذعر وخوف للناس حتى يترحموا على أيام مبارك (وتناسوا أن هذا حدث في عهد مبارك وهو المسئول

جمال هذا الشعب العظيم الطيب الذي صبر كثيرًا على نظام فاسد.. في القاهرة كانت المعارك ضارية بشبرا ومدينة نصر وإمبابة (حيث صلى هناك المجموعة التي ذهبت لناهيا يوم الثلاثاء) ورمسيس والجيزة وغيرها، وأصبح لدى الثوار خبرة أكثر بالتعامل مع الغاز بالاستفادة من نصائح شباب ثورة تونس فواجهوا الغاز بالخل والبصل والمياه الغازية والكمامات أو النظارات الطبية، والبعض كان يُمسك بالقنابل المسيلة للدموع ويلقيها بعيدًا أو باتجاه الأمن، فهي معركة حقيقية، والبعض يلقي بالغاز أو المولوتوف صوب المدرعات، وكان الشباب حينما يتعب من الجري والغاز أو يُصاب يُعالَج ويرتاح قليلاً ثم يعود مرة أخرى للمعركة، وحدث هذا خاصة في معركة كوبري قصر النيل فيمكن تسميتها «أم المعارك»، فكانت معركة فاصلة، عشرات الآلاف من المتظاهرين في بداية الكوبري والأمن المركزي يغلق الكوبري في آخره ويقطع الطريق على عبور المتظاهرين لمنع وصولهم للتحرير، وتشهد المعركة سُحب دخان من الغاز بكميات لا توصف، وواجه المتظاهرون هذا بإلقاء قنابل الغاز في النيل أو صوب الأمن المركزي، ونشاهد تقدم المدرعات صوب الثوار ودهسهم بلا رحمة، ونشاهد الثوار يصلون على الكوبري ولا يمنعهم هذا من أخذ نصيبهم من الغاز وخراطيم المياه والقتل أثناء الصلاة، الأمن يتقدم قليلاً ثم ما يلبث أن يعاود الثوار تقدمهم... وهكذا دواليك، حتى يُنهَك الأمن ولا يقدر على مقاومة أبطال

لا يهابون الموت، وينجح الثوار أخيرًا في عبور كوبري قصر النيل إلى ميدان التحرير، وشهدت تلك المعركة عشرات القتلى وآلاف المصابين ومنهم الشاب مصعب أكرم الشاعر الذي دخل جسده نحو 360 جسمًا صلبًا! ويصل المتظاهرون إلى التحرير من كل مكان بالقاهرة، أما في جسر الجلاء فقد شهد معركة بين نحو 30 ألف متظاهر قادمين من الجيزة؛ حيث حدثت اشتباكات عنيفة مع الأمن ولكن لم يصمدوا وسيطر الأمن على الجسر ولكن جاء لهم المدد من مظاهرة إمبابة التي كان عددها كبيرًا جدًا يقترب من الـ80 ألف متظاهر ونجحوا في عبور جسر الجلاء، وكان هذا المشهد يتكرر كثيرًا حيث الثوار والمدد يأتي من كل مكان وكل اتجاه.. لم يكن تعامل الثوار مع أفراد الأمن قاسيًا، فهم يدركون أن العساكر لا حول لهم ولا قوة، وأحيانا كان يقوم الثوار بحماية جنود الأمن المركزي، وقد شهدت تلك المعارك، ولا أبالغ حين أقول معارك فهي معركة بين شعب عانى كثيرًا طوال عشرات السنين من الفقر والفساد والقمع وبين نظام له مصالح كثيرة في البقاء، فلأول مرة نرى مشهدًا عجيبًا وهو سيطرة الثوار على المدرعات وقيادتها رافعين علامة النصر! ونرى رجال الأمن يخلعون ملابسهم الرسمية خوفًا من بطش الثوار! في هذه اللحظة تحديدًا أدرك الثوار أن الثورة انتصرت وأن إرادة الشعب لا يَقدر عليها أي ظالم متجبر أيًا كانت قوته، وتم حرق مقر الحزب الوطني الرئيسي بالقاهرة

وهو رمز لدولة الظلم والاستبداد، وفي المحافظات لم يكن المشهد أقل روعة فخرج مئات الآلاف بكل المحافظات تقريبًا، وواجههم الأمن بكل قسوة نتصورها بالقتل والاعتقال وإحداث عاهات مستديمة، ولكن صَمد الثوار وانتصروا على الأمن في كل المحافظات لما يملكونه من إرادة وإيمان بالمبادئ والأفكار التي نزلوا لأجلها، ففي الإسكندرية خرج مئات الآلاف من المتظاهرين من كل مكان بالمدينة والتي ملأت شارع الجيش والكورنيش في مشهد عظيم لن تنساه الإسكندرية أبدًا بعد أن واجهوا الأمن بكل بسالة، وفي السويس سَيطرَ المتظاهرون على أسلحة قسم شرطة الأربعين، واستخدموا القنابل المُسيلة للدموع ضد رجال الأمن! وفي بقية المحافظات تم اقتحام مقرات الحزب الوطني وحرق صور مبارك، وسجلت الكاميرات مشاهد مؤلمة منها مشهد دهس عشرات المتظاهرين بالقاهرة عن طريق سيارة دبلوماسية مما نتج عنه مقتل وإصابة العشرات.. وقد قتل في جمعة الغضب المئات وأصيب الآلاف مع وجود مئات المفقودين الذين أما اختطفوا أو قتلوا، ومنهم من قتل أمام أقسام الشرطة، واتخذ أعداء الثورة هذا ذريعة للادعاء بأن الشهداء بلطجية لأنهم يقتحمون أقسام الشرطة، وفي هذا افتراء كبير؛ لأن من الظلم التعميم فالبعض فعلاً قُتل أمام أقسام الشرطة لأنه يرغب في تهريب المساجين، ولكن الكثيرين كانوا يتظاهرون أمام الأقسام باعتبارها رمزًا لدولة مبارك البوليسية القمعية،

والكثيرون كانوا يتظاهرون اعتراضًا على مقتل الثوار من قبل أجهزة الأمن، والدليل على ذلك أن هناك الكثير من الأطفال والبنات قتلوا وهم في شرفات منازلهم المجاورة للأقسام لأنهم يصورون الأحداث، والبعض قتل وهو يعبر الشارع على الرغم من أنه غير مشارك بالتظاهرات، ومع انتهاء النهار انهار الأمن تمامًا وانسحب بشكل كامل، وبانهيار الأمن تنهار الدولة البوليسية القمعية التي انتهكت كرامة وعرض المصريين على مدار عشرات السنين ويتحقق حلم أجيال كاملة طالما حلمت بالتخلص من النظام القمعي المستبد الغاشم، ويسقط حاجز الخوف لدى المصريين وهو يعد أول إنجاز للثورة... ويصدر مبارك بصفته الحاكم العسكري قرارًا بنزول قوات الجيش للشارع لحفظ الأمن ومعاونة الداخلية مع قرار بحظر التجول ويتم فرض حظر التجول من السادسة مساءً حتى السابعة صباحًا، وهذه أول مرة ينزل الجيش للشارع منذ أحداث الأمن المركزي عام 1986، ويقطع رئيس أركان الجيش المصري سامي عنان زيارته إلى أمريكا ويعود للقاهرة.. وفي البداية نزلت قوات الحرس الجمهوري، وبعض المدرعات كان قد تم حرقها لأنها كانت تحمل ذخيرة وغازًا مسيلاً للدموع للأمن! غير أن الثوار واجهوا نزول الجيش بالترحاب، ولمَ لا، فالجيش دائما رمز للوطنية والعزة ولم يتورط الجيش في قمع الشعب أو اعتقاله وتعذيبه كما كانت تفعل الداخلية، وبذكاء شديد كتب الثوار على

مدرعات الجيش: «يسقط مبارك» حتى يظهر أن الجيش مؤيد للثورة وحتى يتم إحراج الجيش بالانحياز للشعب والثورة، في تلك الليلة تَعرض المتحف المصري للسلب والنهب مما دعا المخرج خالد يوسف لنشر دعوات عبر الفضائيات لحماية المتحف، وفعلاً تم تشكيل دروع بشرية لحماية المتحف المصري من السرقة والنهب، والأمن انسحب تمامًا وتوجه صوب وزارة الداخلية والبرلمان، في تلك الليلة لم يبت الكثير بالتحرير لأن الكل كان متعبًا ومنهكًا طوال اليوم ولكن من دخلوا الميدان هذا اليوم كانوا شديدي الفرحة بسيطرتهم على الميدان وكأنهم في «فتح عظيم» لدولة احتلت على مدار السنين من نظام غاشم متعجرف قمعي. ولا يجب أن نغفل تظاهرات المصريين بالخارج في عدد من السفارات المصرية دعمًا ومساندة لثورة الشعب المصري العظيم على نظام مبارك.

انتظر الشعب المصري خطاب مبارك وطال الانتظار، إلى أن طل علينا مبارك منتصف الليل بخطاب أجوف، فهو يتهم المتظاهرين بالتخريب ويتشدق علينا بحرية التعبير، ويتحدث عن استمرار خطوات الإصلاح السياسي، ويبدو أنه لم يفهم الدرس بعد.. وملخص الخطاب أنه يريد أن تصل رسالة معينة وهي «إما أنا أو الفوضى»، فلو استمر التظاهر يعني هذا تحول البلد لفوضى وبالتالي لن يتحقق الاستقرار إلا بمبارك وترك الميادين! ويتخذ مبارك قرارًا

بإقالة حكومة «نظيف» وتكليف أحمد شفيق، وزير الطيران، بتشكيل حكومة جديدة، وقرار بتعيين عمر سليمان رئيس المخابرات نائبًا لرئيس الجمهورية، في إشارة للثوار بأن مشروع التوريث انتهى! ولكن مشروع التوريث لم ينتهِ بقرار تعيين نائب للرئيس لكنه انتهى تمامًا بنزول الملايين في جمعة الغضب وعبور كوبري قصر النيل، وقد تأخر مبارك في تلك القرارات، فربما لو أخذ تلك القرارات قبل جمعة الغضب لهدأ الأمر أما الآن فسقف المطالب ارتفع ومطالبة صريحة واضحة بإسقاط النظام في ظل قوة الثوار، وتفشل تلك القرارات في تهدئة الثوار، فالأمر تحول لثورة واعتصام وليس مظاهرة لوقت محدد. وبعد أن فشل نظام مبارك الأمني في قمع مظاهرات جمعة الغضب جاءت الخطة البديلة وهي نشر الفوضى وإشاعة الذعر لدى المواطنين، من خلال خطة فتح السجون المنهجة مع سحب كل عناصر الشرطة من الشارع بما فيها المرور.. وفي هذا السياق قُتل اللواء محمد البطران رئيس قطاع مصلحة السجون بسجن القناطر، والذي تمت تصفيته بسبب اعتراضه على إطلاق المساجين، وتم إلصاق تهمة قتله بالمساجين! وكل هذا لإعطاء إيحاء بأن المصريين غير آمنين وأن المساجين الهاربين سيقتحمون البيوت والمتاجر لنهبها، وساعد في تلك الخطة إعلام مبارك والإعلام الخاص فهوّل كثيرا من الأمر وبالغ في خلق تخوفات لدى المصريين بوجود الهاربين في الشوارع ونهب البيوت.. ويعرض الإعلام الموالي

للنظام مقاطع استغاثات من المواطنين باقتحام بيوتهم من قبل بلطجية هاربين من السجون، ولكن الشعب المصري الرائع غير المشارك بالثورة أو حتى غير المقتنع بالثورة أو الطامح في فرض سطوته على الشارع مقلدًا رجال الداخلية، استطاع أن يُشكل ما سمي «اللجان الشعبية» بكل الشوارع والمداخل، ويحمي نفسه بنفسه، فكوّن المتاريس والكمائن لتفتيش السيارات والتحقق من شخصيات المارة، ونجحت تلك اللجان الشعبية في الحفاظ على الأمن فتقمص الشعب المصري دور وزارة الداخلية وأدى الدور باقتدار وكفاءة، فمبارك كان يريد من المواطنين غير المشاركين بالثورة أن يستخدمهم ويتاجر بخوفهم وذعرهم في خلق فوضى مزعومة تؤدي لعودة الثوار لبيوتهم لحمايتها، ولكن السحر ينقلب على السحرة ويظل الثوار بالميادين، وأهاليهم بالشوارع باللجان الشعبية!

مع حلول نهار السبت 30 يناير يحل نهار جديد على جمهورية مصر العربية وشعبها الحر الأبي الذي تخلص من خوفه وهو أهم وأول إنجاز للثورة في تصوري، تزايدت أعداد المتظاهرين بشكل مطرد والجميع رافض لقرارات مبارك الصادمة المتأخرة.. يتم في هذا اليوم إقالة أحمد عز من الحزب الوطني لتهدئة الشارع ولكن دون جدوى، ولا تتوقف شرارة الأحداث، وينتقل مسرح الأحداث إلى وزارة الداخلية رمز القمع والتزوير والاستبداد

والتعذيب وسط تظاهر الآلاف السلمي الذي يُقابَل بالعنف الشديد والقتل عبر القناصة الذين تم تصويرهم في أعلى مبنى وزارة الداخلية، وقُتل وأصيب المئات في مواجهات شرسة. أما عن الموقف الأمريكي فقد تغير قليلاً، فبعد أن تحدثت هيلاري كلينتون عقب أحداث 25 يناير بأن مصر مستقرة، أحس الأمريكان أنها فعلاً ثورة جادة ستطيح بمبارك فأرادوا أن يمسكوا العصا من المنتصف، فحث الرئيس الأمريكي باراك أوباما على «انتقال منظم» إلى الديمقراطية في مصر، دون أن يطالب مبارك بالتنحي..

يوم الأحد يتم التضييق على فريق قناة الجزيرة ويتم التشويش على القناة عبر الأقمار الصناعية، تواكب هذا مع خطة إعلامية ممنهجة لتشويه الثورة والثوار، فيتم استضافة شباب يدعون أنهم من الثوار ويدعون وجود أجانب بالتحرير وكأن تلك سبة، فما المشكلة في وجود بعض السياح للاطلاع على الأحداث في محيط التحرير؟ والبعض يدعي أنه يتم توزيع مخدرات بالميدان! والبعض يدعي أنه رأى أفغانًا وأعضاء من حماس بالتحرير! المهم أن يصل لأذهان البسطاء والمترددين في انحيازهم للثورة أن الثورة مخطط أجنبي لتدمير مصر، ويدعي الإعلام الحكومي أن الثوار يأكلون وجبات الكنتاكي مقابل مشاركتهم في المظاهرات! تحول الأمر بالميدان إلى اعتصام كامل وبالتالي معيشة كاملة بالميدان فمن يأتي للميدان يأتي ومعه طعام يوزعه على من

كان وائل غنيم، أدمن صفحة كلنا خالد سعيد، الذي اعتقل يوم الخميس (في هذا الوقت لم يكن معلومًا من هو أدمن صفحة كلنا خالد سعيد)، قد أنشأ مناسبة على الفيس بوك لدعوة الشعب المصري للاشتراك بجمعة الغضب والاعتصام بالميادين وأكد الحضور عشرات الآلاف، وكتب الأدمن: «لن ترهبنا عصيانكم ولا رصاصاتكم المطاطية ولا رصاصكم الحي.. كلنا سنموت لتحيا مصر».

وفيما يلي بعض التعليقات على صفحة كلنا خالد سعيد قبيل ساعات من جمعة الغضب:

Wael Ahmed: إخواننا اللي بيقولوا إن أمن مصر سيهتز من المظاهرات أقول لهم عاجلاً أم آجلاً سيترك الرئيس الحكم ولكن الأفضل أن يتركه الآن لاختيار الشعب بدلاً من أن يتركه بعد ذلك لعصابة تنهب خير مصر.

Sama Semsem: لازم نبقي إيد واحدة ومحدش يخاف.. كفاية كده بقى.

Mustapha Mohamed: يسقط حسني مبارك يسقط الحزب الوطني وتحيا مصر.

Abdalla Sami: لا للظلم لا للفساد لا للبطالة لا للفقر.. جايين

ناخد نقول بأعلى صوت.. لو فاكرين إن انتو لما تقتلوا شوية بتخوفونا تبقوا غلطانين لا ، لا ، لا ، كل واحد بيموت بيطلع وراه مليون بياخدوا بتاره والبادي أظلم.

Mohamed AbdAlla: لازم كلنا يا جماعة نعرف أن يوم الجمعة يوم حاسم في تاريخ الثورة إذا نجحنا لازم الكل يتشجع وينزل لازم كلنا نفكر في شبابنا اللي انضربوا في التحرير وشبابنا اللي استشهدوا في السويس وأن دمهم مش هايروح هدر، الثورة لازم تستمر وماتموتش وإلا الشعب المصري كله هييأس ويرجع زي الأول.. مش هامه غير الكورة وبس.. لازززم نفووووق.

ولم يخلُ الأمر من بعض اليائسين أو الجهلة أو اللجان الإلكترونية للحزب الوطني وأمن الدولة وكانت تلك بعض التعليقات:

Mina Naguib: ليه عايزين تحرقوها اهدوا الأول وانتو تصلحوها لكن لما تهدوها ولا 100 سنة عشان ترجعوا تبنوها.

أبو تريكة: إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.. إحنا شعب غير الشعوب العربية، أنا عاوز أعرف الإخوان أو أي حزب سياسي في مصر عمل إيه للشعب عمل إيه للغلابة.. كله بيجري خلف الكراسي.

Anas Naguib: ده غلط يا جماعة إحنا كده بنخسر بلدنا لازم

يعرفه أو لا يعرفه بالميدان، مع توزيع البطاطين وتكوين لجان شعبية في مداخل الميدان لمنع دخول أي بلطجية (فمارس الثوار دور وزارة الداخلية)، وفي كثير من الأحيان كانت قوات الجيش تمنع وصول الطعام وتصادر الأغذية! ولاحقًا رأينا «حلاق الثورة» وتم إنشاء حمامات بالميدان لقضاء الحاجة.. ورأينا حفل زفاف داخل الميدان، ورأينا «زارًا رمزيًا» من أجل التخلص من مبارك، في تحدٍ واضح من الثوار بأن نفسهم طويل وأنهم مستمرون لآخر نفس حتى تتحقق مطالبهم، وفي المساء كان هناك حلقات نقاش وزيارات بين مختلف المجموعات داخل الميدان للاتفاق ومناقشة الخطوات التصعيدية القادمة، وفي يوم الأحد 30 يناير، حلق فوق الميدان تشكيل (إف 16) مكون من طائرتين، وكان تحليقًا منخفضًا، ربما حتى يخاف الثوار، ولمعرفة عدد الموجودين بالميدان.

الاثنين 31 يناير يقول المتحدث باسم القوات المسلحة اللواء إسماعيل عتمان أن القوات المسلحة لن تستخدم القوة ضد المحتجين، وأن حرية التعبير مكفولة لكل المواطنين الذين يستخدمون الوسائل السلمية، وطمأن هذا الثوار كثيرًا، وعمر سليمان يقول إن مبارك كلفه ببدء حوار مع كل القوى السياسية بشأن إصلاحات دستورية وتشريعية، وللأسف استجاب لتلك الحوارات بعض رؤساء الأحزاب الصغيرة مع رئيس حزب الوفد السيد البدوي،

واشترك كذلك الإخوان المسلمون، كذلك عدد من شباب الثورة من بينهم مصطفى النجار وعبد الرحمن يوسف وياسر الهواري في تلك الحوارات التي لا طائل منها وتم ذلك في 6 فبراير (ويجب أن نشير إلى أن هؤلاء الشباب في اجتماعهم مع سليمان أصروا على مطلب الرحيل فكان رد سليمان هو: «إذا أصررتم على هذا الطلب، سيرحل الرجل، وسوف يسلم البلد لإدارة عسكرية، وسنعود إلى نقطة البدء التي كانت في عام 1952»!)، وحظي هذا الحوار بانتقاد الكثير من القوى الثورية لأن المطالب واضحة لا تقبل أي حوار أو أنصاف حلول، فالمطلب هو الرحيل ولا يوجد تفاوض عليه، وقال البرادعي وحمدين صباحي وغيرهم من الشخصيات إنه لا حوار إلا بعد الرحيل، فقال صباحي إن ما يحدث هو حلحلة للأمور وليس حلاً للأمور، كما أن النظام الغبي لم يفهم أن تلك الثورة بلا قائد بل قادها شباب ثائر متحمس فحتى لو تحاورت كل النخبة فلن يستجيب الثوار لتلك النخبة العاجزة المتكلسة. في تلك الأثناء استحدث الثوار طريقة جديدة لمواكبة الأحداث حتى لا يقل الزخم الثوري بسبب عدم قدرة البعض على التظاهر اليومي، فقرروا القيام بعمل مليونية يوم الثلاثاء للمطالبة برحيل مبارك، وكانت المليونيات تكون في أيام الثلاثاء والجمعة، وبالفعل كانت مليونية الثلاثاء الأول من فبراير مليونية حاشدة شارك فيها بالتحرير ما يقارب مليوني متظاهر، في إشارة لإصرار الثوار على تحقيق المطالب المشروعة.

الأول عن هذا) وبلطجية الأمن وبلطجية رجال الأعمال الذين يعتدون على الشباب والعائلات المسالمة التي تعبر عن رأيها بالقنابل اليدوية والرصاص الحي.. استفيقوا يا شعب مصر وحكّموا عقولكم وضمائركم وفكروا في دماء الشهداء الغالية التي سالت لأنهم طالبوا بمستقبل أفضل لنا ولأولادنا لأن مصر أكبر منا جميعًا وبمواردها الكبيرة تستحق أن تكون في مصاف الدول المتقدمة ولا نستحق هذا التخلف والركوع لإسرائيل وأمريكا.. (يا أيها الذين أمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم)»، لكن الثوار الحقيقيون فهموا الخديعة ولم يتعاطفوا بالمرة مع هذا الخطاب الماكر، فهم يدركون أن تلك ثورة وليست نصف ثورة، ولا يوجد ثورات حقيقية يقوم الطاغية فيها بالاستجابة للثوار وتحقيق أهداف الثورة، وأن الأمر لا يعدو عن كونه كسبًا للوقت وإخلاءً للميدان وبعدها لكل حادث حديث، الخطة كانت مدبرة من المساء فالنظام فشل في كثير من الخطط التي بدأها بعنف الأمن في جمعة الغضب وفشل، ثم سيناريو تهريب المساجين ونشر الفوضى والفزع وفشل، وسيناريو الإعلام الموجه ضد الثورة وتشويه الثوار وفشل، فلجأوا أخيرًا إلى الشارع، فبعد الخطاب بدأ النظام وقيادات الحزب الوطني في حشد الشارع والبلطجية للنزول يوم الأربعاء الدامي، بدأت موقعة الجمل في ليلة الأربعاء بهجوم من البلطجية على الثوار المعتصمين بالإسكندرية، ويقول البعض إن الميدان صباح الأربعاء انخفضت به الأعداد كثيرًا تأثرًا بالخطاب، ولا أرى ذلك صحيحًا؛

لأن الميدان عادة كان يمتلئ في المليونيات وفي الصباح تقل الأعداد بشكل طبيعي، ولا أنكر أن هناك من اقتنع بالخطاب من المعتصمين ولكن لم يكن عددهم كبيرًا كما يبالغ البعض، في ليلة الأربعاء حذر الكاتب بلال فضل من وجود معلومات لديه بوجود هجوم من البلطجية على الميدان صباح الأربعاء. صباح الأربعاء كانت السيارات تطوف المحافظات تحمل صور مبارك ولافتات تأييد مبارك، وهتافات ضد الثورة وضد البرادعي وهتفوا ضده: «عميل الأمريكان»، ومظاهرة شارك بها الآلاف في ميدان مصطفى محمود ضمت بعض الرياضيين والفنانين المنافقين أو الجهلاء أو المستفيدين من النظام أو المتعاطفين مع النظام ومنهم حسن شحاتة والجهاز الفني لمنتخب مصر آنذاك وحسام وإبراهيم حسن ونقيب الممثلين أشرف زكي وزوجته روجينا وغادة عبد الرازق وآخرون.. وفي هذا السياق تم إصدار الأوامر للموظفين بالحكومة ومنهم شركات البترول بالنزول والمشاركة بتظاهرات تأييد مبارك.. بدأ الهجوم على ميدان التحرير من عدد كبير من البلطجية المأجورين وعدد من رجال الأمن بزي مدني وعدد من المؤيدين لمبارك وكان العدد الإجمالي يقدر بعشرات الآلاف، وبدأ الهجوم من مدخل عبد المنعم رياض، وعندها تبدأ السيدات والبنات بالتحرير في الدق على أسوار الحديد معلنات دق طبول الحرب للتنبيه وشحذ الهمم! هي حرب فعلاً ومعركة فاصلة فإما يفض الاعتصام وربما تنتهي الثورة تمامًا أو يحافظ الثوار على الميدان رمز الثورة ويستمر

الاعتصام حتـى إسـقاط مبـارك، في تلـك المعركـة وقفـت قـوات الجـيش علـى الحياد! علـى الـرغم مـن أنهـا مُكلفـة بحمايـة الميـدان والثـوار، لكـن كانـت التعليمات بعدم التدخل في تواطؤ واضح من قيـادات الجـيش الموالية لمبـارك، وجدير بالذكر أن أحد الضباط لم يـستجب للأوامـر وهـو المقـدم ماجـد بـولس وواجه البلطجية بإطلاق النار في مدخل «طلعت حرب» ومنع دخول البلطجيـة من تلك المنطقة، وفي مشهد يعيدنا للقرون الوسطى نرى رجالاً يمتطون الجِمال والخيول ويهجمون بها على المتظـاهرين لتفـريقهم وهـم يلوحـون بالـسيوف والعصي والسياط.. وقد شارك في الإعـداد للموقعـة أيـضا مـسئولون كبـار مـن الدولة حيث شارك وزير الصحة وأخرج سيارات الإسعاف لنقل الحجـارة إلى البلطجية، وأيـضًا شـارك عـدد مـن العـاملين بـوزارة الإعـلام ومـوظفي وزارة الإنتاج الحربي وموظفي الإدارة المحلية وكذلك سيارات نقـل صـحف تابعـة لجريدة «الأهرام» وموظفي الاتحاد العام للعمال ووزارة القوى العاملة وكـذلك أفراد شرطة بملابس مدنية بعضهم برتب كبيرة تصل إلى رؤساء مباحث.

أما عن مواجهـة هذا الهجـوم البربـري مـن قبـل المعتـصمين فيـصعب وصف المشهد ويحتاج لمخرج عبقـري لتجـسيده بكـاميرا سينمائية، فكانـت ملحمة بطولية رائعة أسهم فيها بدور مهم ألتراس الأهلي والزمالـك وشـباب الإخوان بقيادة محمد البلتاجي وعـدد آخـر مـن شـباب الثـورة الـذين تقـدموا الصفوف، ففي ظل تلك الفوضى كانت المواجهـة منظمـة مـن قبـل الثـوار علـى

الرغم من المفاجأة وعدم الاستعداد ولكنها إرادة الله أن يَنصر تلك الثورة، فقسم الثوار أنفسهم لمجموعات مكانية ونوعية، فهناك مجموعات منتشرة بكل المداخل خاصة المداخل التي يأتي منها الهجوم، ومجموعات نوعية منها مجموعة خاصة بإنشاء المتاريس، ومجموعة خاصة بتكسير الخرسانات والرخام لإلقائها صوب البلطجية في معركة إلقاء الحجارة، ومجموعة تحمل تلك الحجارة وتذهب بها إلى المقاتلين لاستخدامها، ومجموعة خاصة بقذف الحجارة تجاه البلطجية، ومجموعة خاصة بعلاج المصابين، ومجموعة تستخرج ألواح الخشب والحديد لتكوين دروع يستخدمها الشباب لحماية أنفسهم من الحجارة، ومجموعة من البنات يحملن الماء والطعام للشباب الذين يواجهون بلطجية مبارك في الصفوف الأولى.. كان الضرب شديدًا في ثلاثة أماكن وهي مدخل عبد المنعم رياض وعمر مكرم وكوبري قصر النيل، وكان البلطجية يتقدمون ويكسبون أرضًا تارة وتارة أخرى يتقدم الثوار... وهكذا لساعات متواصلة، ويحكي ممدوح حمزة أن «منطقة عبد المنعم رياض كانت الأصعب لأن البلطجية كانوا في ورديات ويتناوبون الهجوم مقابل أموال، لكن في عمر مكرم وكوبري قصر النيل لم يصمد البلطجية كثيرًا بسبب انتهاء الساعات المتفق عليها مقابل الأجر!». ومن المشاهد الرائعة أن البعض كان يصاب بالمعركة ويتجه للمستشفى الميداني ويحصل على عدة غرز ثم يعود مرة أخرى للمعركة... وهكذا، وهذا يوضح سبب انتصار الثوار في النهاية لأنهم

يملكون الإرادة القوية والعزيمة لتحقيق هدفهم ولديهم استعداد للموت من أجل الثورة، عكس البلطجية الذين يتقاضون أموالاً مقابل هذا وهم ليسوا على استعداد لتضييع حياتهم هباءً، تركز الهجوم نهارًا على إلقاء الحجارة وهجوم الجمال والخيول، وبعد نجاح الثوار في صد الهجوم والقبض على عدد من البلطجية ورجال الأمن الذين يحملون كارنيهات أمنية وتم تسليمهم للجيش (ولا أدري أين ذهب هؤلاء البلطجية الذين تم تسليمهم للجيش فيما بعد؟ ولمَ لم يكونوا ضمن المتهمين -أو حتى الشهود- في قضية موقعة الجمل، كما لا أدري أين ذهبت التسجيلات أثناء الثورة لكاميرات المتحف المصري التي تعمل 24 ساعة في اليوم والمسئول عن تلك التسجيلات هو جهاز المخابرات العامة؟! الذي وقف متفرجًا على المشهد!).. تغيرت الخطة ليلاً، واعتلى البلطجية والقناصة أسقف المباني المحيطة بالميدان وتم إلقاء قنابل المولوتوف على الثوار وتم قنص الكثير من الثوار واستشهد في تلك المعركة التي استمرت على مدار يومين أكثر من 10 شهداء، وخلفت أكثر من ألف مصاب وجريح!

قبل موقعة الجمل بساعات رأينا رئيس الوزراء أحمد شفيق يعلن عن أن أمن المتظاهرين برقبته! ولكنه أثناء معركة الجمل لم يفعل أي شيء أو حتى يستقيل.. فقد النظام الغبي الكثير من التعاطف بعد تلك المذبحة وزاد الزخم الثوري، ومن وثق في خطاب مبارك عرف أن تلك خديعة ولا إصلاح أو

تغيير من قبل نظام يقتل شعبه، وتردد هتاف: «الشعب يريد إعدام الرئيس»! وقد استمرت موقعة الجمل عدة أيام أخرى.

على صعيد آخر وعلى مدار يومي الأربعاء والخميس عاد الإنترنت للخدمة مرة أخرى، واتخذ النظام إجراءات تصعيدية ضد بعض القيادات ككبش فداء لتهدئة الثوار، فقرر النائب العام المستشار عبد المجيد محمود (الذي عيّنه مبارك) منع كل من: حبيب العادلي وزير الداخلية السابق، وأحمد المغربي وزير الإسكان، وزهير جرانة وزير السياحة السابق، إضافة إلى أحمد عز أمين التنظيم السابق في الحزب الوطني، وآخرين، من السفر، وتجميد حساباتهم في البنوك.. بسبب جرائم الاستيلاء وتسهيل الاستيلاء على المال العام والإضرار العمدي به والتربح، وقد قرر النائب العام فتح تحقيق مع حبيب العادلي بشأن ما جرى من أحداث، وفي صباح الخميس تكتب الصحافة المباركية أن الملايين نزلت لتأييد مبارك!

على صعيد آخر يترك المتحدث الرسمي باسم مشيخة الأزهر منصبه وينضم إلى المتظاهرين في ميدان التحرير، ويُفتي الشيخ يوسف القرضاوي، المُبعَد منذ عشرات السنين عن القاهرة لمعارضته مبارك، بوجوب الخروج على مبارك.. أما مؤسسة الأزهر وشيخها الطيب الذي كان عضوًا بلجنة السياسات فكان متفرجًا على الأحداث من منزله!

نأتي لجمعة 4 فبراير وسميت «جمعة الرحيل» وكانت مليونية حاشدة تندد بما حدث في الأربعاء الدامي وتهتف برحيل مبارك وتهتف: «مش هنمشي.. هو يمشي»، في المقابل أقام مؤيدو مبارك جمعة «الاستقرار والوفاء»! ورئيس الوزراء أحمد شفيق يستبعد تنحي مبارك أو تسليم سلطاته لنائبه عمر سليمان ويقول إن بقاء مبارك رئيسًا أمان لمصر ومهم من الناحية التشريعية!

ويتم تشكيل لجنة حكماء من عواجيز السياسة وعدد من المنافقين، الذين لم نرَهم يقفون ضد مبارك قبل الثورة وبعضهم تقلد مناصب في عهد مبارك، وكان هدف تلك اللجنة إخلاء الميدان وترك فرصة لمبارك للإصلاح في الأشهر الستة المقبلة، ومن أعضاء تلك اللجنة: عمرو موسى وأحمد كمال أبو المجد ونجيب ساويرس ونبيل العربي وإبراهيم المعلم وغيرهم، ويَطلب عمر سليمان من عمرو موسى أن ينزل للميدان لتهدئة الثوار! فيهتف الثوار ضد موسى، وينزل مصطفى الفقي للميدان ويتم طرده، والفقي كان يقوم بدور المعارض الداخلي للحزب الوطني ولكنها معارضة صورية فكان ينتقد بعض السياسات ولكن في الوقت نفسه يدافع عن مبارك وابنه.. ومارس معه نفس الدور حسام بدراوي الذي بذل جهدًا للإفراج عن الناشط وائل غنيم مسئول صفحة كلنا خالد سعيد. ولا يمكن أن نغفل أن بقية المحافظات شهدت كذلك

مظاهرات خاصة وقت المليونيات، وكان بعض المتظاهرين يأتون من المحافظات للمشاركة في الزخم الثوري الأكثر تأثيرًا بالتحرير.

أسبوع الصمود

في تلك الأثناء وفي فترة اشتعال الزخم الثوري، صاحَب هذا عدد من الأغنيات الثورية أبرزها أغنية «إزاي» لمحمد منير التي ألهبت حماس الثوار والتي منعها التليفزيون المصري قبل الثورة بشهور وظهرت للجمهور أثناء الثورة ومن كلماتها للشاعر نصر الدين ناجي:

«إزاي ترضي لي حبيبتي أتمعشق اسمك وانتِ

عمالة تزيدي في حيرتي وما انتيش حاسة بطيبتي إزاي؟

مش لاقي فـ عشقك دافع ولا صدق فـ حبك شافع

إزاي أنا رافع راسك وانتِ بتحني في راسي إزاي؟

أنا أقدم شارع فيكِ وآمالك م اللي باليكِ

أنا طفل اتعلق بيكِ في نص السكة وتوهتيه

أنا لو عاشقك متخير كان قلبي زمانه اتغير

وحياتك لفضل أغيّر فيكِ لحد ما ترضي عليّه».

كذلك رأينا كثيرًا من الكتاب يخرجون بكتابات قمة في الثورية

والانحياز للثورة على الرغم من أنهم كانوا أنصاف معارضين أو خائفين من معارضة مبارك قبل الثورة.. وكتب الشاعر عبد الرحمن الأبنودي القصيدة الرائعة «الميدان» ومن أبياتها:

«أيادي مصرية سمرا ليها في التمييز

ممدودة وسط الزئير بتكسر البراويز

سطوع لصوت الجموع شوف مصر تحت الشمس

آن الأوان ترحلي يا دولة العواجيز

عواجيز شداد مسعورين أكلوا بلدنا أكل

ويشبهوا بعضهم نهم وخسة وشكل

طلع الشباب البديع قلبوا خريفها ربيع

وحققوا المعجزة صحوا القتيل من القتل

اقتلني قتلي ما هيعيد دولتك تاني

باكتب بدمي حياة تانية لأوطاني..

أولنا في الجولة لسه جولة ورا جولة

ده سوس بينخر يا أبويا في جسد دولة

أيوه الملك صار كتابة إنما أبدا لو غفلت عنيا لحظة حيقلبوا العملة».

نأتي لبداية الأسبوع الذي سمّي «أسبوع الصمود»، ويجب أن نشير إلى أن ميدان التحرير على الرغم من أنه تضمن مسرح الأحداث إلا أنه كان المكان الأكثر أمنًا في مصر على الرغم من انسحاب الداخلية المتعمد، كذلك قامت قوات الجيش المحيطة بالميدان بالاقتراب لداخل الميدان للتضييق على المتظاهرين ولكن الثوار واجهوا هذا بالنوم أسفل المدرعات والدبابات لإعاقة دخول الدبابات داخل الميدان في مشهد رائع.. في السبت 5 فبراير يوضع وزير الداخلية السابق العادلي مع 3 من قياداته تحت الإقامة الجبرية، ويعلن الإخوان أنهم لن يترشحوا إلا على 30٪ من مقاعد مجلس الشعب، ولن يرشحوا أحدًا من الإخوان للرئاسة، وهذا موقف وطني جدًا، ففيه طمأنة للغرب والداخل بما يقطع الشك حول هيمنة الإخوان على الثورة.. وحسن الرويني قائد المنطقة المركزي في الجيش المصري يزور ميدان التحرير ويدعو المتظاهرين إلى أن يرحلوا من الميدان ويحدثهم بطريقة مستفزة قائلاً «فيه ناس بتستغلكم والناس مش عارفة تاخد مرتباتها»، فرد عليه المتظاهرون بهتافات تطالب مبارك بالرحيل «ارحل امشي.. مش هنمشي هو يمشي»..

ونشرت في توقيت مهم صحيفة «جارديان» البريطانية أن خبراء اقتصاديين من الشرق الأوسط قدروا ثروة عائلة الرئيس المصري حسني مبارك

بنحو 70 مليار دولار أمريكي، تتركز غالبيتها في أرصدة في بنوك بريطانية وسويسرية وعقارات في لندن ونيويورك ولوس أنجلوس.. هذا الخبر كان مؤثرًا إلى حد ما لدى المواطن العادي فبعد التعاطف مع مبارك تحول إلى كره واستغراب من كم الأموال التي نهبها مبارك، والمواطن العادي أو «حزب الكنبة» لم يكن له تأثير في تلك الأحداث فهو متفرج عادي كبقية شعوب العالم التي تشاهد الأحداث، بل كثير منهم كان ضد الثورة وناقمًا عليها ومتعاطفًا مع مبارك لأنهم تعودوا على الذل وغير مستعدين لدفع ثمن الثورة ويسألون سؤالاً غبيًا وهو: «هنسيب البلد لمين لو مبارك مشي؟»، وكأن مصر عزبة لمبارك وهو الوحيد القادر على قيادتها، ولا يدركون أن مصر بما تملكه من موارد طبيعية وبشرية تستحق الأفضل إذا ما استغلت مواردها.. ولكن هؤلاء المواطنين ينصب تأثيرهم فقط في صندوق الانتخابات..

وتظهر تقارير حول محاولة اغتيال عمر سليمان ولكن مصدرًا أمنيًا ينفي تلك التقارير والبعض رجح أنه لو صحت تلك التقارير فسيكون جمال مبارك هو من وراء الحادث في صراع على السلطة بين جمال الوريث ونائب رئيس الجمهورية..

الأحد 6 فبراير يتم الإفراج عن وائل غنيم، فقبل التعرف على هوية

مؤسس صفحة كلنا خالد سعيد، تناثرت شائعات قوية بطريقة كبيرة من قبل اللجان الإلكترونية لأمن الدولة تتحدث عن أن أدمن خالد سعيد ليس مصريًا وهو أجنبي بما يؤدي إلى كون الثورة مؤامرة أجنبية لأن الأدمن لم يفصح عن شخصيته، وقالت تلك اللجان إن صفحة خالد سعيد نشرت بوستات على الصفحة وقت قطع النت في كل مصر وهذا يعني أن الأدمن يكتب من خارج مصر، وهم يتناسون أن الصفحة يكون لها أكثر من أدمن وربما يوجد ضمن «الأدمنز» أحد النشطاء خارج مصر وهو ما تبين بعد ذلك، وبسبب تلك الشائعات المغرضة اعتقد بعض المترددين أن الثورة مخطط أجنبي، لكن بعد ظهور غنيم ومعرفة أنه أدمن خالد سعيد مع زملائه عبد الرحمن منصور وأحمد صالح.. اكتسب الزخم الثوري نقاط قوة بتلاشي ونفي أي شائعة عن كون الثورة مخططًا أجنبيًا، ويظهر غنيم مساء الاثنين في برنامج «العاشرة مساء»، وبمجرد رؤيته لصور الشهداء يبكي ويقول: «والله العظيم ما هي غلطتنا دي غلطة كل واحد في السلطة ومتبِّت فيها»، ويترك غنيم البرنامج، يتأثر الكثيرون بالمشهد ويتذكرون الشهداء في الوقت الذي يستفز ويستخف فيه شفيق بالثوار ويقول إنه مستعد لتحويل التحرير لـ«هايد بارك» ومستعد لتقديم وجبات وبونبوني للثوار! فيزيد الزخم الثوري في مليونية الثلاثاء، وقبلها يتم تشكيل ائتلاف شباب الثورة من مجموعة الشباب التي حضرت

وخططت للتظاهر قبل 25 يناير وهم من حركات مختلفة منها 6 أبريل، والعدالة والحرية، وحملة دعم البرادعي، وحملة دعم حمدين صباحي، وشباب الإخوان.. سميت مليونية الثلاثاء بمليونية الصمود لإعطاء رسالة بأن الثوار صبرهم طويل وصامدون حتى النهاية.. والشباب يطلقون مبادرة لإنقاذ البورصة ويدعون كل مواطن لشراء أسهم بـ100 جنيه، وذلك لحماية البورصة من الانهيار المتوقع.

على مدار الثلاثاء والأربعاء والخميس أخذت الثورة منحى مختلفًا، فلم يقتصر الأمر على الاعتصام بالميادين ولكن جاء دور العمال والموظفين، فحدث عصيان مدني ومظاهرات واعتصامات على نطاق واسع بكثير من الهيئات والشركات والمرافق ومنها: ظهور بعض الإضرابات بعدد من المؤسسات منها روز اليوسف والعاملون بالتليفزيون المصري، فالصحفيون والإداريون والعمال في روز اليوسف يرفضون ما طرحه كرم جبر رئيس مجلس الإدارة من مكافآت ويطالبون برحيل رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير عبد الله كمال الذي يهرب من المواجهة ويترك مكتبه، كما حاصر الآلاف مقر محافظة كفر الشيخ وأحرقوا مقر القوى العاملة، كذلك دخل عمال المصانع البترولية مثل «بترو تريد» و«بترو منت» و«إبيسكو» و«التعاون» و«أنابيب البترول» في إضراب وذلك للتعبير عن مطالبهم ورفضهم لاستمرار

المهندس سامح فهمي وزيرًا للبترول، وقطع موظفو الهلال الأحمر في رمسيس الشارع محتجين على عدم تعيينهم على الرغم من عملهم لمدة تتجاوز العشرين عامًا، وشارك أيضا في الإضرابات عمال ورش بولاق وورش كوم أبو راضي وعمال شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالقاهرة وهيئة النظافة. وحدثت اضطرابات في نقابة الصحفيين؛ حيث عقد بعضهم مداولات لسحب الثقة من نقيب الصحفيين مكرم محمد أحمد بسبب مواقفه الموالية للنظام وهجومه على الثورة، وقد تظاهر بعض الصحفيين بمقر النقابة وطردوه، وفي صحيفة «الأهرام» أصدر عدد من الشباب الصحفيين العدد الأول من ملحق «شباب التحرير» معبرين عن رفضهم لسياسة إدارة التحرير المناهضة للثورة. وموظفو البريد المتظاهرون في العتبة يطالبون بإقالة هاني محمود رئيس الهيئة وتعيين نائبه خالد عباس بدلاً منه، وكذلك زيادة المرتبات وتثبيت المؤقتين، كما تم إغلاق مركز الحركة الرئيسي في رمسيس ومُنع خروج أو دخول أي شخص إليه، كما طالب الموظفون بإقالة جميع المستشارين الذين عُينوا في الهيئة بمعرفة علاء فهمي، وتجمع الموظفون تحت شعار «البريد للبريديين»، وعمال ورش بولاق يدخلون إضرابًا ويجلسون على القضبان لمنع مرور القطارات، ويتم إخلاء مقر مجلس الوزراء والانتقال لمقر آخر مع تواصل الاعتصامات حوله. كذلك عمال النقل العام يدخلون في اعتصام مفتوح في جراجات الهيئة تضامنًا مع مطالب المعتصمين في ميدان التحرير واحتجاجًا

على عدم صرف حوافزهم، وعدد من العاملين في شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالجيزة يتظاهرون أمام مقر الشركة، ويحدث اعتصام مفتوح في مستشفى كفر الزيات بسبب تأخر صرف الحوافز للعاملين، وأكثر من 2000 من عمال ورش كوم أبو راضي التابعة للسكة الحديد يدخلون في إضراب عام تضامنًا مع المعتصمين في ميدان التحرير واحتجاجًا على تجاهل إدارة الهيئة لمطالبهم، ومنها التحقيق مع الرئيس السابق للشركة المشرفة على الورش، ويهددون بالانضمام إلى المعتصمين في ميدان التحرير إذا لم يتفاوض معهم وزير النقل. وآلاف من عمال النظافة يتظاهرون في شارع السودان تضامنًا مع مطالب ثورة 25 يناير بالإضافة إلى مطالبهم الخاصة المتعلقة بأجورهم وتحسين أوضاعهم، وعمال مصنع فحم الكوك يبدأون إضرابًا احتجاجًا على تدني أحوالهم..

وفي يوم الخميس 10 فبراير وبعد هذا الضغط الكبير واستمرار الاعتصام بالتحرير، يعقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة اجتماعًا برئاسة المشير حسين طنطاوي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع وبدون وجود القائد الأعلى مبارك (في إشارة لدى البعض لوجود خلافات بين المجلس العسكري ومبارك حول التنحي) لبحث ما قالوا إنه «الإجراءات والتدابير اللازمة للحفاظ على الوطن ومكتسبات وطموحات شعب مصر العظيم».. وأصدر

المجلس البيان رقم «1»، قال فيه إن المجلس في انعقاد مستمر لمواجهة تداعيات الأزمة الحالية.. ويبدو أن تصاعد وتيرة الاعتصامات والإضرابات بكل مفاصل الدولة أربك النظام وعَجل بتنحي مبارك. في هذا اليوم نرى ضابطًا شجاعًا بالتحرير اسمه الرائد أحمد شومان يتحدث على شاشة «الجزيرة مباشر» مطالبًا مبارك وقادة الجيش بأسلوب شديد أن يستجيبوا لمطالب الثوار والرحيل، وقال كلماته التي كانت كالرصاص: «ارحل أنت أيضا أيها المشير.. أنت أيضًا جزء من النظام.. الجيش موجود لحماية الشعب وليس حماية النظام.. يا سيادة رئيس الأركان قم بما يجب عليك.. يا سيادة الفريق عنان قم بدورك.. يا قائد المنطقة المركزية قم بدورك.. حسني مبارك عمل إيه للبلد؟!!».

انتظر الثوار بشغف البيان رقم 2 الذي توقعوا فيه خبرًا سارًا، وقال عدد من وكالات الأنباء نقلاً عن حسام بدراوي إن مبارك سيلقي خطابًا في المساء يعلن فيه التنحي، فيتنفس الثوار الصعداء، ولكن يبدو أن الأمر ليس سهلاً، يظهر مبارك متأخرًا كالعادة ويلقي خطابًا سقيمًا بلا معنى، ولأول مرة يقول مبارك إن دماء الشهداء لن تضيع هدرًا! (الآن تذكرت الشهداء أيها المجرم؟!) الجميع ينتظر قرار التنحي ولكن يفاجئنا بقوله: «فقد رأيتُ تفويض نائب رئيس الجمهورية في اختصاصات رئيس الجمهورية على النحو

الذي يحدده الدستور»، يواجه الثوار الخطاب بإحباط كبير فبعد الأمل في الانتصار يأتي لهم مبارك وكأنه يقول سأظل رئيسًا يا ولاد الـ...! أثناء الخطاب يواجه الثوار كلمات مبارك برفع الأحذية، وبعد انتهاء الخطاب يقرر الثوار بشكل عشوائي التصعيد والذهاب لقصر العروبة الرئاسي فقد بلغ السيل الزبى وكذلك ثوار الإسكندرية ذهبوا إلى قصر رأس التين وحاصروه، ومن كواليس الخطاب كما قال البعض أنه حدث انقسام على الخطاب، فالبعض نصح الرئيس بالتنحي، في المقابل جمال مبارك قيل إنه عدل الخطاب بأن يكون تفويضًا فقط للنائب انتظارًا لرد الفعل على الخطاب الذي أنهاه مبارك بكلام عاطفي.

هنا يقرر الثوار أن الجمعة ستكون مليونية الزحف نحو القصور الرئاسية ودعوة لمشاركة 10 ملايين متظاهر بالقاهرة وحدها! في هذا الوقت تظهر شائعات هدفها الترويع بوجود أسطول أمريكي في قناة السويس لاحتلال مصر! وهو ما ثبت عدم صحته والأمر لا يعدو عن كونه حملة إعلامية ممنهجة لإجهاض الثورة، ويوم الخميس يتوفى الفريق سعد الدين الشاذلي رئيس أركان حرب القوات المسلحة الأسبق بالمركز الطبي العالمي التابع للقوات المسلحة عن عمر يناهز 89 عامًا بعد صراع طويل مع المرض، وبالسخرية القدر؛ فسعد الشاذلي رئيس الأركان في حرب أكتوبر والعقلية العسكرية المتميزة والذي عانى

من الاضطهاد من نظام مبارك والسادات فالسادات نفاه بالخارج بوظيفة دبلوماسية، ومبارك سجنه بتهمة تأليف كتاب عن حرب أكتوبر وإفشاء أسرار عسكرية! وهذا الرجل الذي كان يحقد عليه مبارك، كان هناك تعتيم إعلامي كبير حوله ولا يعرفه كثير من المصريين، ووصل الأمر أن يستبدل مبارك صورته بصورة الشاذلي في غرفة عمليات حرب أكتوبر حتى يظهر للشعب أن مبارك له دور كبير في الحرب ولولا الضربة الجوية ما قامت الحرب، وتبين بعد ذلك أن مبارك لم يكن المخطط للضربة الجوية!

نأتي للجمعة الأخيرة (جمعة الزحف) والحسم والتي تشهد حضورًا جماهيريًا كبيرًا ويتوجه فعلاً الثوار للقصر الرئاسي غير مبالين ولا خائفين من التحذيرات بخطورة التوجه للقصر الرئاسي وإمكانية قتلهم من قبل الحرس الجمهوري، والبعض يتجه ناحية ماسبيرو (مبنى الإذاعة والتليفزيون). كان المجلس العسكري قد أصدر بيانه رقم 2 صباح الجمعة والذي جاء مخيبًا للآمال حيث استند لتفويض مبارك لسليمان، وتعهد الجيش بإجراء انتخابات نزيهة وإلغاء حالة الطوارئ!

في هذا اليوم تتم صياغة بيان مهم من القوى الوطنية وبموافقة عشرات من الشخصيات الوطنية، ومنهم الإعلامي أحمد منصور، والمستشار محمد

فـؤاد جـاد الله، والـدكتور جمـال زهـران، والمستـشار محمـود الخـضيري، والدكتور عبد الجليل مصطفى، والدكتور محمد البلتـاجي، والـدكتور هـاني حنا، والأستاذ محسن راضي، والإعلامي حسين عبد الغني وغيرهم، وبسبب ضيق الوقت، لم يطبع البيان ويوزع على الإعلام حتى إعـلان التنحـي، وبعـد التنحي قرأ المستشار محمود مكي البيان بالميدان، وكان نص البيان:

«بيان رقم 1

جماهير ثوره 25 يناير 2011..

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن جماهير شعب مصر صاحب السيادة على أرضه ومصيره ومقدراتـه التي استردها كاملة باندلاع ثـورة 25 ينـاير الـشعبية، المدنيـة، الديمقراطيـة وتضحيات شهدائها الأبرار، نعلن استمرار هـذه الثـورة الـسلمية حتـى النـصر وتحقيق قراراتها التالية كاملة:

أولاً: عزل رئيس الجمهورية ونائبه والحكومة.

ثانيًا: إلغاء حالة الطوارئ فورًا.

ثالثًا: الإفراج الفوري عن جميع المعتقلين السياسيين.

رابعًا: إلغاء الدستور الحالي وتعديلاته.

خامسًا: حل مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية.

سادسًا: إنشاء مجلس حكم رئاسي انتقالي يضم خمسة أعضاء من بينهم شخصية عسكرية وأربعة رموز مدنية مشهود لهم بالوطنية ومتفق عليهم.. على ألا يحق لأي عضو منهم الترشح لأول انتخابات رئاسية مقبلة.

سابعًا: تشكيل حكومة انتقالية تضم كفاءات وطنية مستقلة لا تضم تيارات سياسية أو حزبية تتولى إدارة شئون البلاد وتهيئ لإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة في نهاية هذه الفترة الانتقالية في مدة لا تزيد على 9 أشهر. ولا يجوز لأعضاء الحكومة الانتقالية الترشح لأول انتخابات رئاسية أو برلمانية.

ثامنًا: تشكيل جمعية تأسيسية لوضع دستور ديمقراطي جديد يتوافق مع أعرق الدساتير الديمقراطية والمواثيق والعهود الدولية لحقوق الإنسان ويستفتى عليه الشعب خلال ثلاثة أشهر من إعلان تشكيل الجمعية.

تاسعًا: إطلاق حرية تكوين الأحزاب على أسس مدنية وديمقراطية وسلمية دون قيد أو شرط وبمجرد الإخطار.

عاشرًا: إطلاق حرية الإعلام وتداول المعلومات.

حادي عشر: إطلاق حرية التنظيم النقابي وتكوين منظمات المجتمع المدني.

ثاني عشر: إلغاء جميع المحاكم العسكرية والاستثنائية وكل الأحكام التي صدرت بحق مدنيين من خلال هذه المحاكم.

أخيرًا: نهيب بجيش مصر الوطني البار ابن هذا الشعب العظيم الذي صان دماء الشعب وحفظ أمن الوطن في هذه الثورة العظيمة أن يعلن تبنيه الكامل لكل هذه القرارات ومطالب الثورة وانحيازه التام إلى الشعب».

عند المغرب يفاجأ الشعب المصري ببيان مهم لعمر سليمان (الذي قال من أيام إن الشعب المصري غير مؤهل للديمقراطية وأن النظام لم ولن ينهار) قال فيه: «أيها المواطنون.. في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها البلاد قرر الرئيس محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية وكلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شئون البلاد.. والله الموفق والمستعان»، فتعم أفراح جارفة في الشارع المصري حتى من تعاطف مع مبارك بحس بديهي يفرح بالتنحي وبنجاح الثورة! والملايين تهتف «ارفع راسك فوق إنت مصري». في هذا الوقت شهد الميدان خلافًا كبيرًا حول استمرار الاعتصام، فالكثير ترك الميدان لإعطاء الفرصة للمجلس العسكري، والبعض بقي غير واثق في المجلس العسكري وضاغطًا عليه لتحقيق أهداف الثورة كاملة والبعض مطالبًا بمجلس رئاسي، وتثبت صحة وجهة نظر القلة وخطأ الغالبية، وهذا كان الخطأ الاستراتيجي للثوار بالتخلي عن الميدان بعد التنحي ظنًا منهم أن الثورة انتهت بتنحي مبارك!

هنا قد يثار تساؤل وهو لماذا لم يهرب مبارك مثل بن علي؟

يمكن القول إن الثورة التونسية لم تنجح بشكل كبير إلا بعد هروب بن علي إلى السعودية، أما عن مبارك فهو لم يهرب، ليس لأنه شجاع أو لأنه يريد أن يموت في مصر، ولكن في رأيي هو لم يهرب حتى لا تنجح الثورة! فهروب مبارك معناه أمام كل الشعب المصري أنه مذنب ومدان وجبان وكاذب، بالتالي سيفقد كل التعاطف الشعبي معه وينحاز الشعب للثورة خاصة أنه أكد في خطابه الثاني أنه سيعيش ويموت على أرض مصر، لكنه بقي حتى يتفتت الشعب المصري وينقسم ما بين مؤيد ومعارض للثورة وبالتالي لا يصبح كل الشعب خلف الثورة فلا تنجح الثورة.. فبقاؤه جعل بعض البسطاء يقولون إن مبارك بريء وشجاع فهو لم يهرب مثل زين العابدين. ولكني أقول إن الثورات لا تحتاج لدعم كل الشعب فهذا مستحيل لاختلاف درجات الوعي لدى عموم المواطنين بأهمية الثورة ومعناها وفهم أن لكل ثورة ثمنًا، ولوجود أصحاب المصالح من بقاء النظام المستبد، فالثورة تحتاج لأقلية مخاطرة تلقي حجرًا في بحيرة التغيير الراكدة ومن ثم يلتف الشعب حول تلك القلة فيتحول الأمر لثورة.

غباء النظام «يلهب» الثورة

ساعد غباء النظام وارتباكه والتأخر في القرارات في إشعال الثورة المصرية وليس إخمادها، وتمثل ذلك في عدة مواقف، أبرزها:

1- كان التعامل مع قضية خالد سعيد قاصرًا للغاية ويوضح أن النظام متمسك بكل أدواته القمعية وغير مستعد للتضحية بفردي أمن مقابل تهدئة الشارع، وبدلاً من تقديم الجناة للمحاكمة ككبش فداء يتم اتهام خالد سعيد بأنه بلطجي وحشاش وأنه توفي إثر ابتلاعه لفافة بانجو! وتلك القضية أسهمت في زيادة السخط الشعبي على النظام القمعي الغبي مرورًا بصفحة كلنا خالد سعيد والوقفات الصامتة التي نظمتها الصفحة انتهاءً بقيام الثورة التي أسهمت في إشعالها قضية خالد سعيد، وصفحة خالد سعيد هي من حددت يوم 25 يناير للتظاهرات.

2- لم يفهم النظام الغبي أن نزول عشرات الآلاف يوم 25 يناير للشارع ضد النظام لأول مرة هو مقدمة لثورة حقيقية، فلو كان مبارك خرج للشعب عقب يوم الثلاثاء مباشرة وأقال الحكومة وتعهد بتعديل المادة 76 و77 وألغى الطوارئ.. لربما قضى على الثورة في مهدها، ولكن التعجرف وفض الاعتصام بالتحرير منتصف ليل الثلاثاء أعمى قلوبهم وعقولهم عن التفكير السليم ومواجهة الأمر، فتصوروا أن الداخلية وجهازها الأمني القمعي قادر على ردع أي مظاهرة، ولم يفكروا أن من نزل يوم 25 يناير كانت الأقلية الحرجة الواعية الجريئة، وأن هذا سيكون مقدمة لنزول الملايين الأخرى في

جمعة الغضب لكنهم لم يفهموا.. وكان رد الفعل الوحيد هو ظهور صفوت الشريف بمؤتمر صحفي يتحدث: «إننا سنظل واقفين شامخين»!

3- مساء يوم جمعة الغضب أعادنا هذا النظام الرجعي للعصور الوسطى فقطع الإنترنت وقطع الاتصالات عبر المحمول، فأظهر هذا للشباب أن النظام بدأ في الانهيار وأنه يرتعد ويخاف من جمعة الغضب مما شجع الكثيرين على النزول، وآخرون نزلوا لمتابعة الأحداث على أرض الواقع؛ لأن خدمة الإنترنت والموبايل معطلة..

4- أدلى مبارك بخطاب عاطفي مساء الثلاثاء 1 فبراير كرد فعل على مليونية الثلاثاء الحاشدة، وتنازل عن بعض المطالب كتعديل المواد 76 و77، وأنهى الخطاب بكلام عاطفي بأنه سيعيش ويموت على أرض مصر، مما كان له عظيم الأثر لدى الكثير والتعاطف من قطاع كبير من الشعب مع مبارك متناسين ما فعله بالمصريين طوال 30 سنة من الفقر والفساد والاستبداد وافتقاد المصري لكرامته، ونزل فعلاً الكثيرون لتأييد مبارك، وهذا التأييد ربما كان سيزعزع عزيمة بعض الثوار ويرتضون ببعض المكاسب الوهمية التي يقدمها مبارك بما يؤدي إلى انخفاض الزخم الثوري وإجهاض الثورة، ولكن إرادة الله شاءت أن يتصرف النظام الغبي بغباء منقطع النظير

فيتفق مع جيش من البلطجية على النزول للتحرير والاعتداء على الثوار وفض الاعتصام بالقوة، فيفشل البلطجية في هذا، وفي الوقت نفسه يختفي التعاطف من الكثيرين مع مبارك بفعل الهجمة التترية الشرسة في موقعة الجمال والبغال، فشباب الثورة يتعامل من خلال ثورة التكنولوجيا الحديثة واستخدام الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، في المقابل نظام مبارك يواجههم بالجمال والخيول!!

«كنتاكي تي في»

أي نظام حكم في العالم يحتاج لأدوات تساعده، خاصة الأنظمة القمعية التي تعاون الحاكم في السيطرة على شعبه وخلق الأكاذيب عن المعارضين بأنهم ممولون من الأجانب أعداء الوطن ولهم أجندات سياسية خاصة وهدفهم التخريب.. ويحتاج النظام لإعلام ينافقه ويطبل له بأنه الحكيم والعظيم والعادل والخبير والمقاتل والمضحي والعليم ببواطن الأمور والمدرك لمصلحة شعبه، وفي القرن المنصرم هناك مقولة شهيرة لوزير إعلام هتلر جوزيف جوبلز مخاطبًا هتلر «أعطني إعلامًا بلا ضمير أُعطِك شعبًا بلا وعي». في الحالة المصرية يشمل هذا الإعلام الصحافة القومية والإعلام الحكومي غير المستقل وعددًا من القنوات والصحف الخاصة التي كانت تدار من خلال أمن الدولة! مارس هذا الإعلام الدعارة والعهر الإعلامي، فأي

شخصية سياسية أو تنظيم سياسي يعارض الرئيس لا بد أن يتم تشويهه بكل السبل، وحدث هذا مع أيمن نور حينما تجرأ وترشح أمام مبارك في أول انتخابات تعددية عام 2005 وكانت مسرحية هزلية وليست انتخابات، فكيف ينتقد نور مبارك ويطلب مناظرته؟ أحس النظام بخطر من وجود نور خاصة أنه في نفس عمر جمال مبارك خاصة مع التفاف الكثير من الشباب حول نور، فأخذ النظام يشوه في نور كثيرًا ويتهمه بالعمالة لأمريكا وتقاضي أموال، ثم لاحقًا يتهمه بتزوير توكيلات حزب الغد، هذا التشويه نفسه حدث مع محمد البرادعي حينما قرر العودة لمصر وطرح نفسه كبديل لمبارك بشرط تعديل الدستور حتى يستطيع الترشح وتنقية الأجواء السياسية؛ حيث طرح فكرة التغيير والتف حوله آلاف الشباب.. فواجه البرادعي حملة شرسة لم يواجهها أي معارض بالسابق لأنهم يدركون خطورة البرادعي خاصة أنه وجه معروف دوليًا وحائز على جائزة نوبل، فاتهموه بالتسبب في احتلال أمريكا للعراق، واتهموه بالحصول على الجنسية الأمريكية وأنه عميل لأمريكا وكلها أكاذيب، ونشروا صورًا خاصة لابنته! وهذه الحملة نجحت بشكل كبير في التأثير على المواطن البسيط وصدقوا تلك الأكاذيب.. بعد الثورة لم يتوقف التشويه بل زاد وانصب التشويه على أيقونات الثورة سواء البرادعي أو «6 أبريل» أو الاشتراكيين الثوريين أو الإخوان وغيرهم، فاتهموا «6 أبريل» بالعمالة للغرب واتهموا الاشتراكيين الثوريين بالسعي لإسقاط

الدولة، في تحريف واضح لبعض تصريحات الناشط الثوري سامح نجيب التي كان يقصد منها هدم النظام الفاسد ودولة القمع وليس هدم الدولة.. واتهموا الإخوان ببيع قناة السويس... وغيرها من الأكاذيب التي لا تهدف إلا لتشويه الثوار وإجهاض الثورة المصرية.

كان لهذا الإعلام دور سيئ للغاية أثناء الثورة ففي البداية كان التجاهل كبيرًا للأحداث وتصوير الأحداث على أنها مظاهرات ضد الحكومة فقط. في الأيام الأولى كانت الثورة تطمح للمساندة من القنوات الخاصة التي يقال إنها مستقلة لكنها حقيقة تدار من أمن الدولة، فبدلاً من استضافة الثوار والداعين للثورة يتم استضافة أنصاف المعارضين وذوي الحسابات الخاصة أمثال مجدي الجلاد وخالد صلاح فكانوا يتنقلون من قنوات «الحياة» لـ«دريم» و«المحور» لتصوير المظاهرات على أنها ضد الحكومة ولا بد من إقالة الحكومة! كذلك كانت تلك القنوات تبالغ في تصوير الفوضى والنهب جراء تهريب السجون وعرض كثير من استغاثات المواطنين ضد النهب والفوضى، حتى يحن الشعب لأمان مبارك المزعوم، وحتى يترك الثوار الميدان للدفاع عن أهاليهم من الهاربين من السجون، وتستضيف تلك القنوات ومنها قناة «المحور» لصاحبها حسن راتب رجل الأعمال المستفيد في نظام مبارك فتاة تدّعي أنها من الثوار وأنها قبل الثورة سافرت إلى أمريكا

وتقاضت أموالاً مقابل التدريب على معارضة مبارك! وفيما بعد عُرف أنها صحفية بالصحافة الحكومية!

أما الإعلام الحكومي فحدّث ولا حرج، فتهم بوجود أجندات أجنبية وراء الأحداث، وأن الإخوان ومعهم حماس مسئولون عن تهريب السجون ويسعون للسيطرة على الحكم والتخريب، واتهامات للثوار بتقاضي أموال ووجبات كنتاكي مقابل التظاهر! ناهيك عن التغطية المخزية للأحداث فبدلاً من توجيه الكاميرات للميدان يتم توجيه الكاميرات لكوبري قصر النيل وحوله النيل كدليل على خفوت التظاهرات، وكأن المتظاهرين مطلوب منهم التظاهر في النيل!

دعا ذلك المواطن إلى الاتجاه إلى قنوات «الجزيرة» و«العربية» و«بي بي سي» و«الحرة».. من أجل رؤية الواقع ومتابعة الأحداث، وكان لتلك القنوات دور في الثورة لا يمكن إنكاره، وهناك بعض القنوات العربية التابعة لحزب الله كـ«المنار»، وقناة «العالم» التابعة لإيران، كان لها دور كبير وكانت تبالغ في تصوير أعداد المتظاهرين ومنحازة كليًا للثورة وهذا ليس خطأ ولا ينافي الحياد الإعلامي؛ لأن في تلك اللحظات التاريخية مطلوب تكاتف كل الجهود الشعبية والعربية والتضامن مع الثورة المصرية والسعي من أجل إنجاحها، والإعلام هدفه عرض الحقيقة والتحريض على الحق وكشف الباطل.

وصوّر إعلام الثورة المضادة التظاهرات بطريقة عجيبة، ففي يوم 25 يناير قالوا إن من نزل عصرًا نزل لأهداف سياسية كالإخوان وأن الثوار الحقيقيين هم من نزلوا صباحًا وظهرًا! وبعد جمعة الغضب قالوا إن الثوار الأصليين نزلوا يوم 25 يناير وعادوا لبيوتهم، أما ثوار جمعة الغضب فلديهم أجندات سياسية وأجنبية! وفي موقعة الجمل بعد خطاب مبارك الثاني العاطفي قالوا إن الثوار الأصليين هم من نزلوا حتى 28 يناير (جمعة الغضب) أما من نزلوا بعد خطاب مبارك الثاني فهم بلطجية يهدفون لإسقاط الدولة! وبعد تنحي مبارك انتقدوا من ينزل للميادين فقالوا إن الثوار الأصليين نزلوا طوال الـ18 يومًا السابقة لتنحي مبارك أما من ينزل الآن فمتظاهرون آخرون هدفهم إسقاط الجيش والداخلية! وفي أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء قالوا يجب على هؤلاء المشاركين بتلك الأحداث أن يعودوا للتحرير مثل المظاهرات السابقة! وفي أحداث العباسية الثانية قالوا إن الثوار الأصليين هم من كانوا في أحداث محمد محمود ومجلس الوزراء أما من يتظاهر أمام وزارة الدفاع فهدفه إسقاط الجيش!!

بعد تنحي مبارك ظهرت القوائم السوداء لفضح عدد من الإعلاميين والفنانين الذين كانوا ضد الثورة، على الرغم من أن المبدع الحقيقي مفترض أن يدافع عن الحرية والحقوق التي سلبها النظام من الشعب الذي يدفع التذكرة لمشاهدة أعمال هؤلاء النجوم. ولكن قبل أن نتناول الفنانين الذين كانوا ضد

الثورة يجب أن نذكر الفنانين والإعلاميين الذين كانوا مع الثورة ودعموها من اللحظة الأولى، ومنهم: *خالد الصاوي، وعبد العزيز مخيون، وخالد أبو النجا، وخالد النبوي، وخالد صالح، وعمرو واكد، وبسمة، ومحسنة توفيق، وفتحي عبد الوهاب، وجيهان فاضل، وآسر ياسين، وأحمد وفيق، وعمر الشريف، وتوفيق عبد الحميد، ومنى هلا، وفرح يوسف، وزكي فطين عبد الوهاب، وأحمد عيد، ويسرا اللوزي، ونهى العمروسي، وسهير المرشدي، وشيريهان، وتيسير فهمي، وحنان مطاوع، وصبري فواز، وعباس أبو الحسن، وسلوى محمد علي، وأحمد عبد العزيز، وهاني رمزي، وسامح الصريطي، وعمرو رمزي، والسيناريست محمد دياب، والمخرجون محمد ياسين وهاني خليفة وخالد يوسف، وعلي بدرخان، وعمرو سلامة، وداوود عبد السيد، ومجدي أحمد علي، ويسري نصر الله، ومحمد القليوبي، وكاملة أبو زكري، وأحمد ماهر، ومحمد علي، والمنتجة ماريان خوري، والإعلاميون محمود سعد ويسري فودة وباسم يوسف، والمغني حمادة هلال وحمزة نمرة ورامي عصام وعلي الحجار...* وغيرهم.

أما القوائم السوداء لفناني السلطة والجهل والنفاق الذين هاجموا الثورة فحدّث ولا حرج، ومن بينهم: *أشرف زكي، وروجينا، ويسرا، وأحمد عز، ومحمد فؤاد، ورامز جلال، وسماح أنور، وهالة فاخر، وإلهام شاهين، وهالة صدقي، وأحمد عزمي، وتامر عبد المنعم، وعفاف شعيب، وحاتم ذو الفقار، وعزت أبو عوف، ونهال عنبر، وماجدة الصباحي، ويوسف شعبان، وعبير صبري، ووفاء*

عامر، وماجدة زكي، وحسن يوسف، وشمس البارودي، وغادة عبد الرازق، وصابرين، ومي كساب، ومحمد رياض، وداليا البحيري، ونادية الجندي، وأحمد راتب، وزينة، ودلال عبد العزيز، وسوسن بدر، ولميس جابر، ورامز جلال، ومجدي كامل، ومها أحمد، والراقصة دينا، وفيفي عبده، ومن المغنين: إيهاب توفيق، مصطفى قمر، حكيم، محمد نور، شذا، عمرو مصطفى.. ومن الإعلاميين: عمرو أديب، ومنى الشاذلي، لميس الحديدي، خيري رمضان، وتوفيق عكاشة، تامر أمين، هناء سمري، سيد علي، لبنى عسل، شريف عامر، مفيد فوزي، رولا خرسا، عماد الدين أديب، مي الشربيني، أحمد شوبير، مدحت شلبي، مصطفى يونس، مجدي عبد الغني، وخالد الغندور..

وهناك من دافعوا عن مبارك بشدة ثم حاولوا اللحاق بالثورة وركوب الموجة، ومنهم عادل أمام ومحمد صبحي وأحمد بدير، ومنهم من طردوا أو تم الاعتداء عليهم حينما ذهبوا للتحرير، ومنهم تامر حسني وأحمد حلمي وأحمد السقا.

وهناك من سكتوا تماما ولم ينصروا الثورة انتظارًا لمعرفة الرابح من الثورة، ومن بينهم: نور الشريف، ويحيى الفخراني، ومحمود عبد العزيز، ومحمد هنيدي، ومحمد سعد، وكريم عبد العزيز، وعمرو دياب... وغيرهم.

روائع الثورة

تفردت وتميزت الثورة المصرية عن غيرها من الثورات بالكثير من المواقف والأحداث، وهذا يتضح جليًا في تصريحات عدد من القيادات السياسية بالعالم بعد تنحي مبارك ومنها:

باراك أوباما: يجب أن نربي أبناءنا ليصبحوا كأبناء مصر.

رئيس وزراء إيطاليا: لا جديد في مصر؛ فقد صنع المصريون التاريخ كالعادة.

رئيس وزراء النرويج: اليوم كلنا مصريون.

هاينز فيتشر رئيس النمسا: شعب مصر أعظم شعوب الأرض ويستحق جائزة نوبل للسلام.

رئيس وزراء بريطانيا: يجب أن ندرس الثورة المصرية في المدارس.

وبعض وسائل الإعلام العالمية قالت:

سي إن إن: لأول مرة في التاريخ نرى شعبًا يقوم بثورة، ثم يقوم بتنظيف الشوارع بعدها.

صحيفة الجارديان البريطانية: إنها أعظم ثورة في التاريخ البشري بأكمله، أعظم من الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية.

وأذكر للقارئ عددًا من الروائع بالثورة المصرية:

1- تعد ثورة 25 يناير أول ثورة في التاريخ يتم تحديد موعد مسبق لها، والدعوة لها من خلال مناسبة عبر الفيس بوك، وقبل 25 يناير سخر الكثير من المحبطين أو المنتمين لنظام مبارك من الدعوة للتظاهر يوم 25 يناير، وتساءلوا هل هناك ثورة تقوم ويحدد ميعاد لها؟ والحقيقة أن تحديد موعد مسبق كان له ميزة كبيرة وأسهم في الحشد الشعبي لهذا اليوم.

2- تميزت الثورة المصرية بأنها كانت سلمية من جانب الثوار، فلم نشهد تخريبًا ممنهجًا أو تدميرًا للمؤسسات، وأي تخريب حدث كان على نطاق ضيق جدًا سواء بأقسام الشرطة اعتراضًا على قتل الأمن للثوار، أو بحرق مقرات الحزب الوطني رمز دولة الاستبداد (ومن يتحدث عن ثورة خالية تمامًا من أي تجاوزات فهذا ضرب من ضروب الخيال)، وكان المتظاهرون يقابلون عنف الأمن بهتاف «سلمية سلمية»، وعلى الرغم من أن الثوار سنحت لهم عدة فرص لضرب جنود الأمن المركزي أو الضباط فإنهم لم يتعرضوا لهم وتمت حمايتهم في أغلب الأحيان؛ لأنهم يدركون أنهم مجبرون على هذا الفعل، أو تم حشو عقولهم بأن الثوار مخربون ولهم أجندات أجنبية وأعداء للوطن!

3- استخدم النظام أساليب بدائية أعادت مصر للعصور الوسطى،

ففي ليلة جمعة الغضب تم قطع الاتصالات والإنترنت لعزل الثوار عن بعضهم، ولأنهم يدركون قيمة الإنترنت ومواقع الفيس بوك وتويتر واليوتيوب في حشد الشارع وإظهار الحقائق بدلاً من أكاذيب الإعلام الرسمي أو الإعلام الخاص الذي يديره أمن الدولة، وتجسد هذا جليًا أيضًا في استعانة بلطجية الحزب الوطني بالجمال والخيول في اقتحام ميدان التحرير يوم الأربعاء الأسود (2 فبراير) والذي سمي بعد ذلك بموقعة الجمل!

4- يمكن اعتبار ميدان التحرير طوال الـ18 يومًا دولة للمحبة والتآلف الشعبي والتعاون، فلم نرَ حوادث تحرش على الرغم من الزحام، ولم نرَ حوادث فتن طائفية على الرغم من تعدد الطوائف، فلا فرق بين مسلم ومسيحي أو ملحد، ولا فرق بين إخواني وسلفي وليبرالي ويساري وناصري أو مستقل، فلم نرَ اختلافات بين الثوار على الرغم من تعدد الأيديولوجيات، فكان الكل متعاونًا بشكل مميز للغاية وهذا سر نجاح الثورة، فلا تستغرب حينما تجد أشخاصًا لا تعرفهم يقدمون لك الطعام والشراب أو البطاطين بالميدان.. تلك الروح تحتاجها مصر من أجل بناء مصر الحديثة الديمقراطية المتقدمة.

5- هذه أول ثورة في التاريخ يقوم فيها الثوار بتنظيف الميادين عقب سقوط الطاغية، وهذا يدل على المعدن الأصيل للشعب وطيبة هذا الشعب العظيم الذي بنى الأهرامات.

6– يتميز الشعب المصري بأنه «ابن نكتة»، وعلى الرغم من الأزمة والثورة المصرية فلم تغِب روح الكوميديا بالثورة المصرية، فوجدنا حلاقًا للميدان، ووجدنا «حفلة زار» من أجل إسقاط مبارك، وأنشأ الثوار دورات مياه داخل الميدان حتى تصبح حياة كاملة ولا يعوقهم شيء عن الاعتصام حتى إسقاط النظام، ورأينا لافتات كوميدية للغاية يحملها الثوار، منها:

– لو ماستحمتش النهارده في بيتنا هاستحمى يوم الجمعة في قصر الرئاسة.

– ارحل بقى خطيبتي وحشتني منك لله يا ظالم.

– انجز عشان أحلق.

– ارحل الولية عايزة تولد والولد مش عايز يشوفك.

– ده لو كان عفريت كان طلع.

– الكذب حصري ع التليفزيون المصري.

– ارحل يا بارد يا رخم يا تنح.. ارحل خلي عندك دم.

– اللهم ارفع عنا الغلاء والبلاء والوباء وأبو علاء.

– طبيب أسنان جاي أخلع مبارك.

– مبارك بعد ما مات قابل عبد الناصر والسادات وقالوا له: «سم ولا

منصة؟»، قال لهم: «لأ، فيس بوك».

– الصعايدة يتمنون براءة مبارك ليقتلوه.

– فيه كنتاكي المرة دي ولا أروّح.

– إنت زعلت يا ريس؟ إحنا كنا بنهزر معاك.. دي الكاميرا الخفية.

وبعد التنحي كتب بعض النشطاء عبر الفيس بوك بعض «الألشات» والطرائف على الثورة، ومنها:

– آخر مباراة كان يفترض أن تقام في الدوري الممتاز كانت بين (الشرطة والأهلي) وكانت في نفس يوم جمعة الغضب 28 يناير، وفي يوم الخميس مساء صدر قرار بتأجيل مباريات الدوري إلى أجل غير محدود.

– من عجائب يوم سقوط مبارك أنك تستطيع قراءة التاريخ من اليمين أو اليسار هكذا (1102011).

– ومن المصادفات أن يوم إسقاط مبارك شهد جنازة الفريق سعد الشاذلي بطل حرب أكتوبر والذي ظلمه واضطهده وحبسه مبارك! كذلك سقوط الشاه في إيران في الثورة الإيرانية.

– تم تداول صورة عن تقويم مصري جاءت فيه الحكمة (حكمة اليوم) بمصادفة غريبة في يوم رحيل مبارك 11 فبراير: «من كثر ظلمه واعتداؤه

قرب هلاكه وفناؤه».

- أمنية واحد مصري: يا ريت مبارك كان ضربنا إحنا الضربة الجوية، وراح حكم إسرائيل 30 سنة، كان زمانهم بيشحتوا دلوقتي.

- يعني إيه كوكاكولا زيرو: يعني إحنا نعمل ثورة، والمساجين هما اللي يتحرروا.

- إبراهيم حسن: ما يحدث الآن في ميدان التحرير.. هو مؤامرة إجرامية من قيادات في النادي الأهلي هدفها إلغاء الدوري العام وإفساد مئوية نادي الزمالك.

- يعني إيه كوك زيرو... يعني تبقى واقف في اللجنة الشعبية بتحشش وبيجي البوكس تقوم مفتشه.

- رسالة من تلميذ مصري: إلى أعزائي المتظاهرين في ميدان التحرير.. بخصوص الثورة اللي شغالة عندكم متنسوش إنها هتدخل في مادة التاريخ وإحنا اللي بنحفظ!! فاختصروا من فضلكم.

7- كما كانت الثورة المصرية رائعة وعظيمة ومتميزة في حدوثها، كانت متميزة كذلك في محاولات إجهاضها، فلم يلجأ المجلس العسكري ونظام مبارك إلى الطرق التقليدية في إجهاض الثورة سواء بالقتل المنظم

الوحشي من خلال قوات الجيش كما حدث في ثورتي ليبيا وسوريا أو في الثورة الإيرانية، ولم يلجأوا إلى تزوير الانتخابات ووصول ممثل لنظام مبارك للسلطة كما حدث في الثورة الرومانية، ولم يلجأ المجلس العسكري للانقلاب العسكري لأن الجيش المصري لن يقف معهم، بل لجأوا لطريقة مبتكرة كأحد البدائل والخيارات المتاحة لإجهاض الثورة ألا وهي الانقلاب الدستوري والقانوني على السلطة، فبدلاً من إعداد دستور جديد للبلاد فاجأنا المجلس العسكري بتعديلات دستورية كان قد اقترحها مبارك قبل التنحي حتى يهدأ الثوار ويعودوا لبيوتهم، تلك التعديلات أدت إلى نتيجتين كادتا أن تجهضا الثورة تمامًا، النتيجة الأولى انقسام القوى الثورية التي اتحدت لخلع مبارك إلى قسمين (قسم الإسلاميين وهم من قالوا «نعم» في الاستفتاء، وقسم غير الإسلاميين وهم من قالوا «لا»)، وهذا الانقسام أضعف الزخم الثوري ضد المجلس العسكري والجرائم والتقاعس المتعمد الذي ارتكب في عهده، والنتيجة الثانية أن هذا الاستفتاء هو الذي أدى إلى التخبط الحادث سواء بعدم دستورية قانون الانتخابات والجدل المثار حول حل مجلس الشعب، كذلك الجدل حول قانون العزل السياسي إبان الانتخابات الرئاسية، والجدل المثار حول إعادة الانتخابات الرئاسية بعد الدستور أم لا... الخ، ولجأ المجلس العسكري إلى ظهير قانوني له وهو المحكمة الدستورية العليا

وأعضاؤها المعينون من قبل مبارك، فقامت المحكمة بحل مجلس الشعب المنتخب وهذا ليس من اختصاصها كما أن قانون الانتخابات محصن في الإعلان الدستوري! وقامت المحكمة نفسها بإقرار عدم دستورية قانون العزل السياسي بما يمكن شفيق من البقاء في الانتخابات الرئاسية وبذل محاولات لإنجاحه، وقامت الدستورية العليا كذلك بالتعقيب على قرار رئيس الجمهورية محمد مرسي بخصوص قراره بعودة مجلس الشعب ووقف قرار الحل من قبل المجلس العسكري على الرغم من أن الدستورية العليا لا تملك حق التعقيب على القرارات الجمهورية.

8– تعد الثورة المصرية الأكبر من حيث نسبة المشاركة الشعبية من إجمالي عدد السكان، ويقدر البعض عدد من شاركوا في الثورة المصرية بـ20 مليون مواطن، وأرى أن هذا الرقم مبالغ فيه كثيرًا، وفي تقديري عدد من شارك من المصريين في الثورة خلال الـ18 يومًا يقترب من 8 ملايين مواطن بكل المحافظات، وهو عدد ليس بقليل، فعدد سكان مصر في هذا الوقت نحو 80 مليون مواطن ولكن ضمن الـ80 مليون مواطن أطفالاً وشيوخًا ومصريين بالخارج وفتيات ورجال لم يستطيعوا المشاركة لأسباب متعددة، ويمكن أن نقول إن مؤيدي الثورة لا يقلون عن 4 أضعاف من شاركوا فعليًا بالشارع.

9- لم تكن الثورة المصرية ثورة جياع أو ثورة للفقراء فقط، بل شارك فيها كل طوائف الشعب بكل اتجاهاته وميوله، فشارك المثقفون والفنانون والأغنياء بل شارك بعض أبناء رجال الأعمال الفاسدين والأعضاء بالحزب الوطني.. فالشباب كان له الدور الأكبر وهذا شيء طبيعي لما يملكه الشباب من حماسة ورغبة في مستقبل أفضل، فكانت الثورة المصرية ثورة حرية للتحرر من نظام مستبد فاسد راكع لأمريكا وإسرائيل.

محمد البرادعي.. ضمير الثورة

كتب الشاعر والناشط السياسي عبد الرحمن يوسف بتاريخ 5 نوفمبر 2009 عبر صفحته على «فيس بوك» مقالاً يحمل عنوان: «البرادعي رئيسًا.. لماذا وكيف؟»، معددًا عشرة أسباب لتفضيل البرادعي رئيسًا لمصر، ومنها أنه رجل دولة، ويحظى بقبول دولي ومحلي وقادر على إحراج النظام لأنه حائز على جائزة نوبل، وابتعاده عن مصر لفترة طويلة وبالتالي لم يتنجَّسْ بخطايا هذا العهد، وأنه على الوسط والحياد من كل التيارات ولديه خبرة في العمل السياسي والقانوني... الخ، وكان هدف عبد الرحمن يوسف هو إلقاء حجر في بحيرة التغيير الراكدة وإحداث حراك شعبي وضغط على النظام من أجل قبول الإصلاحات السياسية، أو من أجل إزاحة كرة الثلج للوصول إلى حالة شعبية ثورية تطيح بالنظام في النهاية!

وقد أثار هذا المقال صخبًا واهتمامًا شديدين من الشباب ومَن كان مترددًا في تقبل البرادعي اقتنع كثيرًا بفحوى المقال وأسباب الالتفاف حول البرادعي كرمز سياسي للتغيير، وتم تكوين «جروب» على «فيس بوك» لدعم ترشيح البرادعي رئيسًا، وكان هذا الجروب مزارًا وملجأً لكل الشباب من النشطاء الذين وجدوا ضالتهم في البرادعي واقتنعوا به، وشهد هذا الجروب حراكًا ومناقشات سياسية مهمة من مجموعة من الشباب المتحمس، الذي أجزم أنه كان الوقود لثورة يناير مع نشطاء «كفاية» و«6 أبريل» و«كلنا خالد سعيد»، في تلك الأثناء وقبيل أيام من انتهاء ولاية البرادعي الثالثة والأخيرة له كمدير لوكالة الطاقة الذرية فجّر البرادعي مفاجأة كبيرة في لقاء أجراه مع شبكة «سي إن إن» الإخبارية الأمريكية بإعلانه الاستعداد للترشح للانتخابات الرئاسية القادمة بشرط إحداث إصلاحات وتعديلات دستورية تتيح له الترشح للانتخابات، ووجود ضمانات لنزاهة الانتخابات، وأثار هذا الإعلان ترحيبًا كبيرًا من القوى السياسية المعارضة، والتف عدد من الشباب غير المُسيَّس الذي كوَّن فيما بعد «حملة دعم البرادعي»، فالتفوا حول البرادعي ورأوا فيه الأمل والخلاص.

ونظم مؤيدو البرادعي في 19 فبراير 2010 استقبالاً حاشدًا له بمطار القاهرة شهد حضور آلاف الشباب من عدة محافظات حاملين أعلام مصر ولافتات تأييد للبرادعي ولافتات تطالب بالتغيير، وبحضور عدد من

الشخصيات العامة، ومنها: الدكتور محمد أبو الغار، والدكتور حسن نافعة، وحمدي قنديل، والأديب علاء الأسواني، والدكتور عبد الجليل مصطفى، وجورج إسحاق، والفنان خالد أبو النجا... وغيرهم، وكان هذا الاستقبال الحاشد بمثابة إلقاء الضوء ولفت الانتباه إلى محمد البرادعي وإلى أن حركة التغيير ما زالت خصبة وتستعد لجولات أخرى قادمة وحاسمة مع النظام.

الدكتور محمد البرادعي من مواليد عام 1942 وهو خريج كلية الحقوق وتدرج في المناصب محليًا حتى وصل إلى منصب مساعد وزير الخارجية في عهد السادات، وقد استقال من منصبه مع وزير الخارجية إسماعيل فهمي اعتراضًا على زيارة السادات لإسرائيل، ووالده مصطفى البرادعي نقيب المحامين الأسبق وصاحب المواقف الوطنية في العمل النقابي حيث واجه نظام عبد الناصر بسبب حرصه على تكوين نقابة قوية في صورة ديمقراطية سليمة، وقد تدرج محمد البرادعي في المناصب الدولية حتى وصل لمنصب مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بالانتخاب لثلاث دورات، وقد حصل على جائزة نوبل للسلام مناصفة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2005.

يمكن تحديد المؤثرات والعوامل والسمات الشخصية التي أثرت في المواقف السياسية للبرادعي بالعناصر الآتية:

- البرادعي صادق مع نفسه ومع غيره، وتفكيره نابع من ضميره الحي، وهو مِثالي إلى حد كبير في السياسة، فلا يعرف التلون أو النفاق أو الكذب..

- البرادعي يقدس القانون ويدعو دائمًا لسيادة وإعلاء دولة القانون، وهو في ذلك متأثر بدراسته في كلية الحقوق وعمله في المجال القانوني والدبلوماسي بوكالة الطاقة الذرية، ودعوته الدائمة لاحترام القانون والمعاهدات، ويتضح هذا في مواقف عدة سنوردها لاحقًا.

- البرادعي يمكن اعتباره مفكرًا كبيرًا، لديه القدرة على قراءة الواقع واستقراء المستقبل، وعادةً آراؤه وأفكاره ومقترحاته تكون عين الصواب؛ فهو صاحب خبرة واسعة ومُطلع بشكل كبير على التجارب الدولية في النهضة والنمو ومر بمواقف سياسية صعبة أكسبته خبرة واسعة، وفي هذا الصدد يقول البرادعي قبل الثورة: «قوتي هي فكرتي، وهي فكرة لا بد أن تحدث وهي التغيير الذي حان وقته الآن».

- يبدو أن البرادعي تأثر بالمناصب وحياة المكاتب فأفقدته القدرة أو الرغبة في التواصل الشعبي والنزول للأرض بالقدر المأمول، فكان مطلوبًا منه قبل الثورة أن ينزل للشارع أكثر ويدعو لتظاهرات ويشارك فيها بنفسه بشكل أكثر، لكنه لم يفعل ذلك وكان دائم السفر، وهذا يعد من أهم الانتقادات التي

وجهت للبرادعي حتى قال عنه الكاتب وائل قنديل: «كنا ننتظر من البرادعي أن يكون جيفارا لكنه اختار أن يكون غاندي».

- ويتسم البرادعي بالصبر والقدرة على التحمل والذكاء والتفكير المنهج وامتلاكه لرؤى واضحة.

تظهر تلك العناصر السابق ذكرها في المواقف التي سنتناولها الآن بشكل مرتب:

عاد البرادعي إلى مصر في فبراير 2010 ليتصدر المشهد السياسي على الساحة المصرية ويرى فيه الكثيرون الأمل، ويدعو لاجتماع في بيته بحضور الكثير من ممثلي القوى السياسية والشخصيات العامة فحضر سعد الكتاتني ممثلاً عن الإخوان، وحضر الأديب علاء الأسواني، والمناضل حمدين صباحي، والإعلامي حمدي قنديل، والمحامي عصام سلطان، والكاتب حسن نافعة، ومؤسس حركة «6 أبريل» أحمد ماهر، والدكتور أيمن نور، والدكتور جمال زهران، وجورج إسحاق، والصحفي محمد عبد القدوس، واليساري أمين إسكندر... وغيرهم، ووجود كل هؤلاء معًا هو إنجاز في حد ذاته، وانتهى الاجتماع بتأسيس «الجمعية الوطنية للتغيير» بمنسقها حسن نافعة وزعيمها البرادعي، بعد ذلك بدأ البرادعي عدة زيارات جماهيرية تخللتها مسيرات ومؤتمرات شعبية بعدة محافظات منها الفيوم والإسكندرية

والمنصورة، كذلك قامت الجمعية الوطنية للتغيير بعدة مؤتمرات في عدد من المحافظات وكان الكثير ينتظر من البرادعي استمرار تلك الزيارات الشعبية للمحافظات وأن يدعو لوقفات احتجاجية، لكنه لم يفعل، وتعددت زياراته وسفرياته للخارج لحضور تكريمات له أو لإلقاء محاضرات في عدد من الجامعات، وكانت تلك النقطة هي محل الانتقاد الدائم للبرادعي، وأدى هذا لخلافات وانتقادات بالجمعية الوطنية للتغيير خاصة من قبل حمدي قنديل وعصام سلطان.. كانت رؤية البرادعي ورفاقه أن التغيير لن يحدث إلا بزيادة الضغط والحشد الشعبي وهذا لن يتم إلا تدريجيًا فيما عرف بـ«كرة الثلج» التي تظل تكبر حتى تتضخم وتحدث انتفاضة شعبية تُجبر النظام على الاستجابة للمطالب أو حدوث ثورة، وفي هذا السياق صاغ البرادعي بيان التغيير الذي حمل عنوان «معًا سنغير» الذي تضمن 7 مطالب، هي:

«1- إنهاء حالة الطوارئ.

2- تمكين القضاء المصري من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية برمتها.

3- الرقابة من قبل منظمات المجتمع المدني المحلي والدولي.

4- توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين خاصة في الانتخابات الرئاسية.

5- تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.

6- كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية اتساقًا مع التزامات مصر طبقًا للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر مدة الرئاسة على فترتين متتاليتين.

7- إجراء الانتخابات عن طريق الرقم القومي.

ويستلزم تحقيق بعض تلك الإجراءات والضمانات تعديل المواد 76 و77 و88 من الدستور في أقرب وقت ممكن».

وتم تجميع عشرات الآلاف من التوكيلات على الرغم من أن اسم الشخص الموقع على التوكيل كان يظهر على الموقع الإلكتروني، وهو مؤشر على التخلص التدريجي من الخوف وبطش النظام، وظهرت حملات شعبية لطرق الأبواب لأخذ التوقيعات اليدوية على بيان التغيير، وفي البداية قاطع الإخوان تلك التوكيلات! ولكن بعد فترة انضم الإخوان لحملة جمع التوكيلات وأسسوا موقعًا لجمع التوكيلات حتى وصل إجمالي التوكيلات لما يقارب المليون توكيل، وهو رقم هائل، وبدأت تكبر كرة الثلج...

في تلك الأثناء كان النظام يرتعد من البرادعي لأنه وجه دولي مقبول

وحاصل على جائزة نوبل ويصعب تلفيق تهم جنائية له كما فعلوا مع أيمن نور، ويصعب اعتقاله كما يفعلون مع النشطاء، كما أنه ليس بالمعارض الليّن؛ فهو لا يقبل بالمساومات ولا يتسم بالانتهازية، فشنّ النظام بكل أجهزته حملة ضارية وشعواء على البرادعي، وتلك الحملة المنهجة لم أرَ لها مثيلاً في تاريخ الحياة السياسية المصرية تجاه أي شخصية معارضة، وهذا يوضح رعب النظام من البرادعي، تمثلت الحملة في عدة اتهامات وشائعات لا أساس لها من الصحة من خلال الصحافة والإعلام الرسمي أو بعض الشخصيات المأجورة، ومن أبرز تلك الاتهامات اتهامه بأنه يحمل الجنسية الأمريكية، وأنه سبب خراب العراق واحتلالها من قبل أمريكا، وأنه عميل لأمريكا (على الرغم من أن تقرير البرادعي قبل غزو العراق بأيام أكد خلو العراق من أسلحة الدمار الشامل وبالتالي فشلت أمريكا في الحصول على غطاء دولي وموافقة رسمية من مجلس الأمن لاحتلال العراق بدعوى وجود أسلحة دمار شامل وكل هذا بفضل تقرير البرادعي، وبعدها وقفت الأمريكان بشدة تجاه ترشيح البرادعي لولاية جديدة كمدير لوكالة الطاقة الذرية وتنصتوا على مكالماته الهاتفية)، كذلك اتهموه بعدم التفتيش في إسرائيل على الأسلحة النووية (والحقيقة أنه طالب العرب بعدم الاشتراك في معاهدة حظر الانتشار النووي إلا حينما تشارك إسرائيل، لكن العرب رفضوا وشاركوا، كما لا يمكن أن

ننسى موقف البرادعي حينما رفض اللقاء مع الـ«بـي بـي سـي» لرفضها بـث نداء غزة، كما حـدث تلاسـن بـين البرادعـي ومنـدوب إسـرائيل في اجتمـاع محافظي الوكالة الذرية، كما دعت إسرائيل لطرد البرادعي من منصبه بسبب موقفه من إيران، فقد حذر البرادعي «إسرائيل» من شن أي هجوم على إيران، كما طالب البرادعـي إسـرائيل بـالتخلي عـن أسـلحة الـدمار الـشامل في إطـار ترتيبات أمنية وسلمية بالشرق الأوسط، وشنت إسرائيل حملة كبيرة ضـده)، كما اتهموا زوج ابنته بأنه يهودي تارة ومسيحي تارة أخرى! (على الرغم من نفي ذلك من قبل السفير المصري بالسويد الذي حضر عقد القران الذي تم علـى الشريعة الإسلامية بعد إعلان زوج ابنته إسلامه)، ووصلت سـفالة النظـام إلى حد نشر صور خاصة بابنته داخل بيتها لتـشويه صـورة البرادعـي وعائلتـه! ووصل الأمر إلى حد قيام أحد مشايخ أمن الدولة (الشيخ محمود عامر) بإباحـة دم البرادعي باعتباره داعيًا للفوضى والفتن!

كان للبرادعـي كلمـات سـاحرة ومواقـف تـدل علـى ذكائـه الـسياسي ودرايته بالأمور، فكان دائمًا يتجه صوب الشباب وليس النخبة؛ فهو يرى أن الأمل في الشباب، وللبرادعي دور كبير في استقطاب الكثير مـن الـشباب غـير المُسيَّس الطامح إلى التغيير والمشاركة في الفعاليات السياسية المعارضة، ومـنهم وائـل غنـيم (مؤسـس صـفحة كلنـا خالـد سـعيد).. والبرادعـي تحـدث عـن

التظاهرات المليونية وقال سأنزل للشارع حينما يكون هناك مظاهرة مليونيـة، وهو ما حدث في جمعة الغضب، وكان واضحًا قبل الثـورة بقولـه: «علـى هـذا النظام أن يرحل»، وطالـب البرادعـي الإخـوان المـسلمين وحـزب الوفـد بعـدم المشاركة في انتخابات مجلس الشعب 2010 ومقاطعتها حتى لا يـتم إضـفاء شرعية علـى مـسرحية هزليـة يـسمونها انتخابـات، ولم يـستجِب الإخـوان والوفد! وكانت حملة دعم البرادعي من أوائل الحركات الداعية للتظـاهر يـوم 25 يناير.. ويـوم 25 ينـاير كـان البرادعـي بالخـارج فقـد أخطـأ في تقـدير الموقف ولم يتوقع أن تنزل تلك الحشود، وفي رأيي أن البرادعي كان يمكـن أن يكون قائدًا للثورة لو كان كثف جهوده قبل الثورة ونزل للشارع بـصورة أكـبر ودعا لتظاهرات ووقفات احتجاجيـة مـستمرة، ولـو كـان دعـا بنفـسه ولـيس حملته فقط للتظاهر يوم 25 يناير مباشرة ونزل بنفسه وظل معتصمًا بالميدان طوال الـ18 يومًا.. ولكن لم يتحقق كل هذا، ولكن يظل البرادعي أحد فرسان التغيير الذين أثروا كثيرا في وصول مصر لثورة يناير العظيمة.

تأتي الثورة ويقطع البرادعي زيارته للخـارج ويعـود الخمـيس (27 يناير) ليلة جمعة الغضب ويلتقي في بيته ليلاً عددًا من النـشطاء، وبالـدكتور سعد الكتاتني والدكتور عصام العريان، اللـذين يعـتقلان بعـد خروجهمـا مـن منزله، ويقرر البرادعي المشاركة في جمعة الغضب بمسجد الاستقامة بالجيزة الذي يشهد حشودًا أمنية غير مسبوقة أمام المسجد، ويذهب البرادعي مع عدد

من الشباب والشخصيات مثل إبراهيم عيسى، ود. محمد أبو الغار، ود. أسامة الغزالي حرب، ود. عبد الجليل مصطفى وغيرهم، ويفشل البرادعي في دخول المسجد لشدة الزحام ويصلي خارج المسجد، وعقب الصلاة تهتف الحشود بإسقاط مبارك ويُقابَل هذا بخراطيم المياه الكبريتية تجاه البرادعي والمتظاهرين مصحوبة بالغاز المسيل للدموع..

كان البرادعي هو الأكثر نضجًا في التعامل مع معطيات الثورة المصرية؛ فهو أول من تكلم عن أنه «لا تفاوض إلا بعد الرحيل»، ورفض التفاوض مع نظام فاقد لشرعيته عكس البعض الذي لهث لموائد عمر سليمان وأحمد شفيق قبل تنحي مبارك!

عقب موقعة الجمل يذهب عدد من الشباب لمنزل البرادعي لتحديد ماهية الخطوات المقبلة، ويتفق معهم على ضرورة الاستمرار حتى الرحيل، ويتم القبض على عدد من هؤلاء الشباب عقب اللقاء ومنهم محمد عرفات وعمرو عز وناصر عبد الحميد، ويصرح رئيس الوزراء أحمد شفيق في التليفزيون في إشارة للبرادعي: «رجل يسبب القلق وتتعقبه أجهزة الأمن حاليًا»! فكيف لهذا الشفيق أن يتهم الحائز على جائزة نوبل والسياسي المرموق بأنه كالبلطجي حتى تتعقبه أجهزة الأمن، دون أن يتحرك كرئيس وزراء لحماية الثوار من بلطجية موقعة الجمل!

بعد تنحي مبارك يقول البرادعي في فبراير 2011: «إن تشكيل مجلس رئاسي يتم تمثيل القوى الوطنية فيه إضافة للقوات المسلحة من شأنه خلق إطار مؤسسي وديمقراطي يسمح لقوى الشعب بالإعداد الجيد والمتأني لمستقبل مصر خلال المرحلة الانتقالية دون تسرع؛ حيث إن قصر الفترة الانتقالية على عدة شهور يهدد بإلقاء البلاد في أحضان قوى النظام القديم، وإطالة الفترة الانتقالية دون مشاركة شعبية يهدد بإلقائها مرة أخرى في أحضان الديكتاتورية».

وعقب تنحي مبارك يتصدى البرادعي لمحاولات ترقيع الدستور في استفتاء مارس ويصر على البدء بوضع دستور جديد ينقي الأجواء السياسية قبل الانتخابات، وهو ما ثبت صحته فيما بعد، وأن رؤيته كانت ثاقبة، ويتعرض البرادعي أثناء قيامه بالإدلاء بصوته في 19 مارس في الاستفتاء بمنطقة المقطم لاعتداء مخجل من قبل بعض البلطجية وألقوا عليه الحجارة، ففلول مبارك يرون أن البرادعي هو عدوهم الأول، لذا كان هتاف أنصار مبارك في الشارع عقب خطاب مبارك الثاني العاطفي: «يسقط البرادعي العميل».

بعد إقرار الاستفتاء، ظل البرادعي مصرًا على «الدستور أولاً»، وكتب وثيقة جيدة توضح المبادئ الأساسية التي يجب أن يتضمنها الدستور، ومنها المادة التي استحدثها بأن الكرامة الإنسانية حق لكل مواطن.

كان البرادعي قد أعلن في البداية عن عزمه عدم الترشح للانتخابات الرئاسية وفضل إتاحة الفرصة للشباب، ولكن مع ضغط الشباب أعلن في 9 مارس 2011 عزمه الترشح للانتخابات، ولكنه أعلن في 14 يناير 2012 عن انسحابه من الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في شهر مايو 2012، وذلك لما وصفه بالتخبط في الفترة الانتقالية وغياب أجواء الديمقراطية في مصر تحت قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعدم قناعته بإجراء انتخابات رئاسية قبل الدستور، وانتخاب رئيس دون معرفة صلاحياته، مما دعا المجلس العسكري لاحقًا لإصدار إعلان دستوري مكمل كان بمثابة انقلاب كامل على الثورة، والكثير انتقد هذا الانسحاب وقتها، ولكن ثبتت صحة وجهة نظره فيما بعد ذلك بعد المهازل التي حدثت في الانتخابات وعدم تطبيق العزل السياسي على أحمد شفيق، وعلى الرغم من نجاح مرسي إلا أنه يثار الجدل حتى الآن حول إكمال مرسي مدته أم إجراء انتخابات رئاسية جديدة عقب الدستور الجديد. وقد قال البرادعي في 14 يونيو قبيل إعلان نتيجة الانتخابات الرئاسية: «انتخاب رئيس في غياب دستور وبرلمان هو انتخاب رئيس له سلطات لم تعرفها أعتى النظم الديكتاتورية».

كان البرادعي دائما يرى أن قيادة المرحلة الانتقالية أهم من رئاسة الجمهورية، فأبدى استعداده لقيادة المرحلة الانتقالية مع مجلس رئاسي بدلاً من المجلس العسكري على ألا يترشح للانتخابات الرئاسية، وفي خضم أحداث محمد محمود ظهرت المطالبات بضرورة وجود حكومة إنقاذ وطني بصلاحيات كاملة وأن يتفرغ الجيش لحماية الحدود والأمن القومي، واقترح الكثير وجود البرادعي على رأس تلك الحكومة ولكن رفض الإسلاميون هذا الاقتراح ووقفوا حائلاً مع المجلس العسكري دون إقرار هذا الاقتراح، والسبب ليس كون البرادعي سيئًا، فهم يعلمون أن البرادعي أفضل كثيرًا من الجنزوري، ولكن الإسلاميين في هذا الوقت كانت لهم أجندة سياسية مختلفة وهي إجراء الانتخابات البرلمانية في موعدها لحصد الأغلبية البرلمانية!

حينما قام الرئيس محمد مرسي بوقف قرار المجلس العسكري بحل مجلس الشعب وقرر إعادة المجلس، عارضه البرادعي في هذا الموقف، ورأيي أن البرادعي جانَبه الصواب في هذا؛ لأن: أولاً حكم بطلان قانون الانتخابات من قبل الدستورية العليا حكم باطل لأن قانون الانتخابات محصن من قبل الإعلان الدستوري الذي يتيح للمشرع استخدام أي قانون انتخابي ملائم، كما أن المحكمة الدستورية العليا لا تملك حل البرلمان لأن دورها فقط النظر في دستورية القوانين، أما الحل فيكون بقرار تنفيذي من الرئيس وهو ما فعله

المجلس العسكري القائم بعمل الرئيس وهو ما تراجع عنه مرسي من أجل عودة مجلس الشعب وسد الفراغ التشريعي ومن ثم إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وبالنظر لسبب موقف البرادعي سنجد أنه نابع من تقديس البرادعي لدولة القانون، وقال البرادعي في هذا السياق «إننا ما دمنا اخترنا أن نسير وراء الشرعية القانونية وليس الشرعية الثورية فيتعين علينا احترام القانون».

اتهم الكثيرون البرادعي بأنه شخصية لا تملك الحضور الشعبي في الشارع وأنه دائم الحديث عبر «تويتر»، وسمّاه بعض المعارضين له «رئيس جمهورية تويتر»، وهذا انتقاد ليس في محله تمامًا؛ فالبرادعي لا يملك إعلامًا أو صحافة ولا يملك سلطة فكيف ستصل أفكاره وآراؤه إلا عبر الإنترنت؟ ناهيك عن أن المجلس العسكري الحاكم الذي يمتلك السلطة كانت رسائله تصل لنا عبر بيانات بالفيس بوك! ولكن لهم كل الحق في ابتعاد البرادعي عن الشارع، مما دعا البرادعي إلى تأسيس لحزب الدستور بعد انتخابات مجلس الشعب بشهور في خطوة متأخرة والذي انضم له آلاف من شباب النشطاء، ونجاح هذا الحزب مرهون بطرح بديل قوي وبرنامج سياسي بآليات واضحة، والأهم عدم التعالي والنزول للشارع وإنشاء قواعد شعبية بكل المدن والقرى والاهتمام بمطالب رجل الشارع البسيط.

وما أدراك ما الإخوان؟!

أسس حسن البنا جماعة «الإخوان المسلمون» عام 1928، وفي وصف البنا للجماعة يقول: «إنها جماعة إصلاحية شاملة تفهم الإسلام فهمًا شاملاً وتشمل فكرتهم كل نواحي الإصلاح في الأمة، وأنها: دعوة سلفية وطريقة سنية، وحقيقة صوفية، وهيئة سياسية، وجماعة رياضية، ورابطة علمية ثقافية، وشركة اقتصادية، وفكرة اجتماعية».. والجماعة حاليًا منتشرة في أكثر من 70 دولة.

يتصور البعض أن نجاح جماعة الإخوان يرجع إلى كثرة عددهم، ولكن هذا غير صحيح لأن النجاح يرجع إلى التنظيم الشديد، والالتزام الشديد بالسمع والطاعة، فقبل اتخاذ أي قرار يتم التشاور وعند أخذ القرار يتوجب على الكل الالتزام به حتى لو خالف رأي البعض، وهذا النهج غير متوافر في بقية الأحزاب الموجودة على الساحة بشكل تام، وخاصية السمع والطاعة ترجع إلى طريقة انتقاء عضو جماعة الإخوان، فهم يختارون الأشخاص الذين لديهم استعداد للتكيف مع فكر الجماعة وهو الفكر المبني على المرجعية الإسلامية، ولا يعتبر الشخص عضوًا عاملاً بالجماعة إلا بعد عدة سنوات وخضوعه لعدة اختبارات وصقل خبراته وفكره بالفكر الإخواني، ولا يكون الشخص عضوًا عاملاً بالجماعة إلا بعد «البيعة».. ويقول أعضاء الجماعة إن

تمويل الجماعة يتم باستقطاع نسبة من الدخل الشهري يقال إنها تقترب من 7٪ لكل عضو، وتزيد تلك النسبة أثناء فترات الانتخابات لزيادة الإنفاق في هذا الوقت.

بعض المختلفين فكريًا مع الإخوان يتهمون الجماعة بالإرهاب واستخدام العنف، وهو اتهام في غير محله، فحقيقةً هناك بعض أعمال العنف التي حدثت من قبل أعضاء الجماعة مثل مقتل رئيس الوزراء السابق النقراشي باشا، أو مقتل القاضي الخازندار، ولكن يمكن اعتبار تلك العمليات أحداثًا فردية لأ ـه تم استنكارها من قبل حسن البنا، كما أنه على مدار التاريخ لم نرَ تكرارية لأعمال العنف التي حدثت سابقًا.

أما عن عدد أعضاء جماعة الإخوان فأرى في هذا الأمر مبالغات تقدر عددهم في مصر بالملايين ومبالغات في تخفيض العدد بأنه لا يزيد على 100 ألف، وفي رأيي أن العدد الحقيقي لتنظيم الإخوان قبل الثورة يقترب من 400 ألف عضو، وهناك محبون للجماعة خارج التنظيم ويقترب عددهم من عدد التنظيم نفسه، وكما ذكرنا ما يزيد قوة الإخوان هو مبدأ السمع والطاعة والانتشار بكل المحافظات والمراكز وكذلك ضعف المنافسين وانقسامهم، وهذا الانقسام هو ما رجّح كفة محمد مرسي في الانتخابات الرئاسية (التي سنفرد لها مقالاً لاحقًا).

في رأيي أن من أكثر الأشياء التي أثرت في فكر الإخوان الاضطهاد الذي تعرضوا له دائمًا منذ بداية نشأتهم؛ لأن أي نظام مستبد يخشى من تلك الجماعة القوية والتي يقترب منها المواطن البسيط لما تعرضه من فكر قائم على المرجعية الإسلامية والمواطن يميل إلى الاقتراب وتصديق رجال الدين، فتعرضت الجماعة للاضطهاد والحل في عهد الملك فاروق، كذلك في عهد الرئيس جمال عبد الناصر والذي أعدم بعض رموز الجماعة ومن بينهم المفكر سيد قطب واعتقل الآلاف، وكذلك في عهد مبارك الذي يقال إنه اعتقل أكثر من 20 ألف عضو بالإخوان طوال فترة حكمه التي وصلت لـ30 عامًا، وكانت الجماعة محظورة في ظل مبارك ومحظور على أعضاء الجماعة الظهور في التليفزيون المصري.. ويمكن اعتبار عهد الإخوان في فترة حكم السادات بشهر عسل مؤقت لأن في حقبة السبعينات نشط الفكر الاشتراكي والشيوعي خاصة بالجامعات والشركات والمصانع، فأراد السادات أن يتخلص من هذا المد الشيوعي فاستعان بالإخوان وأخرجهم من السجون لمواجهة وإضعاف الشيوعيين. والاضطهاد جعل فكر الإخوان فكرًا إصلاحيًا غير ثوري، ويميلون للتوازنات وأحيانًا للصفقات مع الأنظمة خشية التنكيل الشديد بهم ودفع الثمن الغالي.. وتمثل ذلك في كثير من المواقف قبل الثورة، ومنها:

– لم تحذُ جماعة الإخوان حذو الحركات الثورية مثل كفاية و6 أبريل وحملة دعم البرادعي وشباب من أجل العدالة والحرية.. في قيامهم

بتظاهرات ضد النظام والتي كان يقاطعها الإخوان! فالإخوان كانوا يتظاهرون لأجل القدس وغزة والعراق، وهي المظاهرات التي كان يسمح بها النظام، حتى عندما ينزل الإخوان في تظاهرات سياسية ويهتف الشباب بهتاف «يسقط يسقط حسني مبارك» يقاطع الإخوان هذا الهتاف ويطلبون من الشباب الكف عن ذكر هذا الهتاف! ويروي منسق حركة كفاية السابق جورج إسحاق أنه ذهب للمرشد العام للإخوان مهدي عاكف داعيًا الإخوان للمشاركة بإحدى مظاهرات كفاية ولكن عاكف قال له إنه كان يجب أن يخطره قبلها بوقت كافٍ، وفي المظاهرة التالية ذهب له إسحاق مرة أخرى ولكن قبلها بوقت كافٍ فقال له المرشد إن الإخوان يحشدون في المظاهرات بالآلاف فطلب منه إسحاق مشاركة المئات فقط، وجاءت المظاهرة ولم ينزل أي عضو من أعضاء الإخوان!

– أجرى الإخوان صفقة مع النظام في انتخابات مجلس الشعب في 2005 و2010 يتم بمقتضاها السماح للإخوان بالفوز في عدد من الدوائر، وتفريغ عدد من دوائر رموز الحزب الوطني، وتلك الصفقة ستفيد الطرفين؛ فمن ناحية النظام سيكتسب شرعية بالانتخابات بمشاركة المعارضة بها، كما أن فوز الإخوان بعدد ليس بقليل في الانتخابات كما حدث في 2005 حيث فازوا بـ88 مقعدًا بما يمثل ما يقرب من 20٪ من مقاعد المجلس، فهذا العدد يعطي إشارة للغرب الذي كان يضغط ظاهريًا حتى تخطو مصر خطوات

إصلاحية في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، فيصبح الإخوان «فزاعة» للغرب بأن الإخوان الفصيل المتطرف من وجهة نظر الغرب هو البديل حالة إسقاط نظام مبارك الراكع للغرب، مما يدعو الغرب وأمريكا للتمسك بنظام مبارك الاستبدادي والكف عن المطالبة بإصلاحات ديمقراطية، وفي المقابل يكتسب الإخوان رضا النظام وينالون عددًا لا بأس به من المقاعد تقربهم أكثر من الشعب وتزيد قوتهم، فكلا الطرفين خرج ظاهريًا رابحاً من الصفقة وخسر الوطن، فالوطن كان بحاجة لمقاطعة الانتخابات وتعرية هذا النظام وإفقاده الشرعية كجزء من الضغط على هذا النظام المستبد، وحينما تسأل الإخوان عن سبب المشاركة على الرغم من علمهم بالتزوير يقولون إنهم شاركوا من أجل فضح التزوير.. وأنا أحترم هذا المبرر وإن كنت أختلف معه، ففي تصوري لم نكن بحاجة لفضح التزوير لأن الشعب كله يدرك أن كل الانتخابات مزورة لكن كنا بحاجة لفضح هذا النظام وإفقاده الشرعية بمقاطعة الانتخابات، وينكر الإخوان الذين لا يعترفون بأخطائهم أو بخطاياهم أبدًا وقائع تلك الصفقة، وأقول إن هناك دليلين على تلك الصفقة، الدليل الأول هو ما سبب خوض الانتخابات على 150 مقعدًا فقط من أصل 444 مقعدًا على الرغم من القدرة على الترشح بكل المقاعد؟! وما سبب تفريغ الإخوان لدوائر بعض رموز الحزب الوطني كفتحي سرور وزكريا عزمي؟! كذلك فقد صرح المرشد مهدي عاكف في هذه الفترة بأن هناك تنسيقًا بين الجماعة والأمن في الانتخابات! !

وهنا يسأل سائل: كيف تتحدث عن صفقة في 2010 على الرغم من عدم فوز أي من أعضاء الإخوان في الانتخابات؟ وهو سؤال وجيه، والحقيقة أنه لا يوجد أي نظام مستبد يستطيع السيطرة كاملاً على مجريات الأمور، فالنظام يتضمن عدة قوى وتشابكات، فالنظام فعلاً عقد صفقة، لكن جبروت وغرور أحمد عز أمين التنظيم بالحزب الوطني والمقرب من جمال مبارك وضغوط أعضاء الحزب الوطني المرشحين بالانتخابات وإلغاء الإشراف القضائي الكامل والتزوير الفج، وكذلك الرغبة في وجود مجلس شعب بلا معارضة حقيقية من أجل ضمان تمرير ملف التوريث دون مشاكل، أدت في النهاية إلى فوز الحزب الوطني بكل المقاعد تقريبًا فلم يستطع عقلاء الحزب الوطني تنفيذ الصفقة، مما دعا الإخوان وحزب الوفد إلى رد الصفعة بصفعة أخرى في وجه النظام بانسحاب مرشحيهم في جولة الإعادة بالانتخابات!

- في الانتخابات الرئاسية عام 2005، وهي أول انتخابات تعددية في تاريخ مصر وسُمح فيها بمشاركة ممثلي الأحزاب فقط بالانتخابات، اصطفت القوى الثورية والشبابية خلف الدكتور أيمن نور الذي ترشح أمام مبارك، وكنا ننتظر من الإخوان دعم أيمن نور، ولكن لحساب التوازنات والمصالح والتفاهمات مع السلطة لدى الإخوان رفضوا دعم نور ولا دعم مبارك وكانوا على الحياد! وهي السياسة التي يستخدمها الإخوان كثيرًا وهي «مسك العصا من المنتصف».

– كان هنـاك عـدد مـن التـصريحات المخجلـة في هـذا الـسياق والـتي خذلت الحركة الوطنية المصرية في طريقها للتحرر من النظام المستبد، فنـرى المرشد محمد بديع في عام 2010 يصرح لقناة الجزيرة: «لا نعارض ترشيح جمال مبارك للرئاسة شريطة أن لا يتميز عن أي مرشح آخر في العـرض علـى الشعب وأن تُجرى الانتخابات وفقا لآلية نزيهـة»، كذلك يـصرح بـأن مبـارك والد لكل المصريين! وعلى تلك الخطى نفسها كانت تصريحات المرشد الـسابق محمد مهدي عاكف، كذلك كان التصريح المخجل لمسئول لجنـة الانتخابـات بالإخوان محمد مرسي في هذا الوقـت في نـوفمبر 2010 وقبـل سـاعات مـن إجراء انتخابات مجلس الشعب؛ حيث صرح بجريدة «المصري اليوم» بقوله: «ننـسق في دوائـر مـع الـوطني ولـدينا تفاهمـات مـع الأمـن، ورفـضنا الـدفع بمرشحين أمام زكريا عزمي ويوسف بطرس غالي وفايزة أبو النجـا احترامًـا لهم كرموز للوطن»!!

– اتساقًا مع ما سبق ذكره، وقبل أيام من المظاهرات المحـددة يـوم 25 يناير، رفض الإخوان في البداية المشاركة بحجة أن المظاهرة غير واضحة المعـالم وليس عليها توافق، على الرغم من أن المطالب كانت واضحة وكل القوى الوطنيـة المعارضة الحقيقية أعلنت مشاركتها، ومع مرور الأيام اكتشف الإخـوان أن يـوم 25 يناير سيكون يومًا مختلفًا وبه زخم شعبي إلى حد كبير، فتراجعـوا قلـيلاً

عن موقفهم وأمسكوا العصا من المنتصف، وأعلن القيادي عصام العريان يوم 23 يناير عن أن نواب الإخوان السابقين سيشاركون في مظاهرة رمزية أمام دار القضاء العالي، وأنهم يتركون الحرية لشباب الإخوان بالمشاركة كل في محافظته، وكنا نتمنى أن تصدر أوامر صريحة لأعضاء جماعة الإخوان بالمشاركة كما فعلوا في جمعة الغضب.. ولكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه.

وقبل الثورة كان الانتقاد الأكبر للإخوان بعدم النزول للشارع لأنهم كانوا الأكثر عددًا ونزولهم مع كفاية أو 6 أبريل ربما كان عجّل بحدوث الثورة المصرية، ولكن يبدو أن قيادات الإخوان كانت لها حسابات أخرى مع النظام وكانت تفكر بطريق الإصلاح التدريجي وليس الثورة الشعبية!

تأتي الثورة ويشارك قليل من شباب الإخوان يوم 25 يناير بمبادرات فردية بسبب عدم وجود أوامر من الجماعة بالمشاركة، ويتضح بعد 25 يناير للكل أن مصر مقبلة على انتفاضة وثورة كبيرة، فيقرر الإخوان المشاركة بكل قوتهم في جمعة الغضب ويعتقل المئات من قيادات الإخوان التنظيمية قبل جمعة الغضب.. لا يمكن إنكار دور الإخوان الكبير أثناء الـ18 يومًا لما لهم من قدرة على الحشد، ولكن كما قلت سابقًا الثورة شارك بها ما يقترب من الـ8 ملايين مواطن فهي ثورة شعبية شارك بها كل طوائف

الشعب مسلمين ومسيحيين وملحدين، إسلاميين ويساريين وليبراليين، أغنياء وفقراء، وفي موقعة الجمل أبلى الإخوان بلاءً حسنًا فكانوا في مقدمة الصفوف وأسهمت خبراتهم التنظيمية في تنظيم العمل بالميدان والانتشار بمداخل الميدان المختلفة لصد الهجوم البربري من بلطجية مبارك. ويحسب للإخوان في أسبوع الصمود الذي تم في نهايته تنحي مبارك قرارهم الخاص بعدم الترشح لانتخابات الرئاسة، والترشح على 30٪ فقط من مقاعد مجلس الشعب، وهو موقف وطني وبه إنكار للذات، وهو ما يزيل الشكوك والمخاوف داخليًا وخارجيًا من سيطرة الإخوان على السلطة بعد إسقاط مبارك...

ويبدو أن الإخوان المسلمين مصرون على إثارة الجدل حتى في وقت الاصطفاف الوطني في لحظات مهمة في تاريخ الوطن، فقد قال إسلام لطفي عضو ائتلاف شباب الثورة والعضو السابق بجماعة الإخوان والمفصول بعد تنحي مبارك: «إنه كان هناك قرار من مكتب الإرشاد بالانسحاب من الميدان يوم 28 يناير من الساعة الخامسة حتى الساعة السابعة، وهو ما رفضه الشباب فاستجابوا وثبت بعد ذلك صحة موقفنا». وبحسب لطفي الذي كشف سرًا آخر: «كان هناك قرار بالانسحاب من الميدان يوم موقعة الجمل (2 فبراير) بإخراج النساء والأطفال تدريجيًا، وبعد ذلك القوى السياسية ويخرج الإخوان في النهاية، وهو ما رفضه الشباب أيضًا واستجاب مكتب الإرشاد،

واتضح بعد ذلك أنهم الأصح لأنه لو كان حدث ذلك لكان مبارك ما زال يجلس على كرسي الرئاسة حتى الآن»، ويتضح هذا جليًا في تصريحات الدكتور سعد الكتاتني التليفزيونية عقب لقاء عمر سليمان..

وكان الموقف المخجل هو جلوس الإخوان مع نائب الرئيس عمر سليمان في مسرحية التفاوض التي رفضتها القوى الثورية المعتصمة بالميدان وشارك بها بعض الأراجوزات وأنصاف المعارضين وممثلي أحزاب نظام مبارك وحزب الوفد الذي لم يدرك أن مصر بصدد ثورة وليست حركة إصلاحية، فحضر محمد مرسي تلك المفاوضات مع عمر سليمان، ورسميًا ما يشفع للإخوان هو استمرار وجودهم بالميدان وعدم اقتناعهم بالمفاوضات أو برفض رحيل مبارك والوصول لحل وسط، لكن التفاوض بالأساس كان خطأً كبيرًا.

وهناك رواية يرويها الأستاذ هيثم أبو خليل، العضو السابق بجماعة الإخوان، أنقلها كما هي وعلى عهدة الراوي: «أصدر الطاغية المخلوع مبارك تكليفًا لعمر سليمان بأن يتفاوض مع القوى الوطنية يوم 31 يناير.. وبالفعل بدأ سليمان سريعًا وكأن أول لقاء سري مع الإخوان شارك في التحضير له أفراد من المخابرات والجماعة الإسلامية!! وهنا أكشف جزءًا آخر لأول مرة، عن هذا اللقاء غير المسبوق... ففي يوم 1 فبراير ذهب سعد الكتاتني ومحمد مرسي للقاء عمر سليمان في اجتماع مغلق ضم ثلاثتهم!! وكان الحديث عندها

عن سحب الإخوان لشبابهم من التحرير وتهدئة الأمور في حين يكون المقابل هو حصول الإخوان على الشرعية الفعلية عن طريق ترخيص حزب وجمعية والإفراج عن الشاطر ومالك!! عاد الكتاتني ومرسي إلى مكتب الإرشاد بنتيجة المفاوضات.. وهنا يجب أن نذكر أن موقعة الجمل لم تنقذ الثورة فقط من الاستمرار بل أنقذت الإخوان من أن يعقدوا أسوأ اتفاق في تاريخهم... واجتمع مكتب الإرشاد وخشي الكثير منهم استكمال الاتفاق.. وأقسموا على المصحف ألا يخرج هذا الكلام مطلقاً للنور ولا يعرف به أحد من مجلس الشورى العام حتى لا يثوروا عليهم.. وظل عمر سليمان يجتمع بعد موقعة الجمل مع القوى الوطنية.. وعندما سُئل في أحد المؤتمرات الصحفية عن سبب عدم حضور الإخوان المفاوضات قال واثقاً وأكد بصورة أذهلتني أنا شخصيًا: «إنهم يفكرون وسيلحقون بنا»! ولم يكن يعرف أحد في بر مصر أن كلام عمر سليمان لم يكن كلامًا في الهواء بل كان الرجل يعلم أنهم سيحضرون مرة أخرى!! وبالفعل اجتمع عمر سليمان مع الكتاتني ومرسي أمام الكاميرات في اجتماع موسع يوم 6 فبراير ضم بعض القوى الوطنية، دون الرجوع مرة أخرى لمجلس الشورى العام!! وهنا سجل عبد المنعم أبو الفتوح فيديو وبثه على اليوتيوب يندد بهذا اللقاء ويصف قيادة الجماعة بأنها تعيش في دور المضطهد الذي لم يعلم أن هناك ثورة قامت وأن الدنيا تغيرت.. واجتمع مجلس الشورى العام بتاريخ 10 فبراير.. وهنا حدث ما لم يكن متوقعًا على الإطلاق؛ فقد زل لسان

الدكتور محمد مرسي عندما طلب أعضاء مجلس الشورى معرفة ما حدث دون الرجوع إليهم في لقاء 6 فبراير.. فقال مرسي إننا لم نتطرق لما كنا توصلنا إليه في اللقاء الأول.. فانتفض الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح وقال: هو كان فيه لقاء أول يا (بديع).. إنتوا بتعملوا إيه في تاريخ الجماعة دي؟! حرام عليكوا.. أنتم لازم تتحولوا للتحقيق!! وغادر الاجتماع غاضبًا».

وجدير بالذكر أن عبد المنعم أبو الفتوح صرح في لقاء مع الإعلامي خالد صلاح في نوفمبر 2012 بصحة وجود لقاء سري مع سليمان قبل اللقاء المعلن!

بخلع مبارك تنتقل الثورة المصرية لمرحلة أخرى شهدت أحداثًا غريبة، ويكشر المجلس العسكري عن أنيابه ويسير على درب مبارك ويقرر إجراء تعديلات دستورية -كان قد اقترحها مبارك في فترة الـ18 يومًا حتى يرضى الثوار ويتخلوا عن الميدان- على دستور سقط يوم جمعة الغضب، وترفض كل القوى السياسية الثورية تلك التعديلات عدا الإسلاميين شركاء الميدان! ويبدأ الانقسام الذي عانت الثورة منه كثيرًا ودفعت الثورة ثمنًا غاليًا بسبب هذا الاستفتاء المخجل، ومن هنا كذلك يختار قيادات الإخوان للجماعة تاريخًا جديدًا سيظل عالقًا بالأذهان بالسلب وليس بالإيجاب، فاختار الإخوان في تلك المرحلة الحرجة مصالحهم، وفي رأيي أفعال الإخوان السيئة والأخطاء والخطايا لم تنبع من أنهم خونة للبلد أو للثورة، ولكنهم فصيل

وطني يسعى للأفضل لمصر، ولكن مشكلتهم أنهم يرون أن مصلحة البلد في وصولهم للحكم ثم تحقيق أهداف الثورة وليس تحقيق أهداف الثورة ثم وصولهم للحكم، وتلك كانت المشكلة وهي الانتهازية، فشباب الثورة كان رأيهم أن الثورة لا بد أن تستكمل أولاً وأحسوا من البداية بأن المجلس العسكري ضد الثورة تمامًا، أما الإخوان فعلى النقيض، فوثقوا جزئيًا وليس كليًا في المجلس العسكري ورأوا أنه بدلاً من التصادم المباشر مع المجلس العسكري فمن رأيهم أن يصلوا للحكم عبر الصندوق ثم ينهوا دور المجلس العسكري ثم يحققوا أهداف الثورة، والحقيقة أن شباب الثورة كانوا على الصواب؛ لأن الثورة بسبب أفعال الإخوان لربما تعرضت للإجهاض خاصة بعد حل مجلس الشعب ووصول أحمد شفيق لانتخابات الإعادة وإصدار الإعلان الدستوري المكمل، كذلك على الرغم من تولي الإخوان السلطة وتخلصهم بشكل كبير من حكم العسكر فإن الثورة ما زالت تمر بأخطار ومعوقات بسبب عدم البدء بالدستور، فالجمعية التأسيسية كانت معرضة للحل بشكل مستمر، ومجلس الشعب المنتخب تم حله بشكل غريب وصادم، ويثار جدل حول إمكانية عودة المجلس مرة أخرى.. حتى الرئيس يرى البعض أنه يجب إجراء انتخابات رئاسية جديدة عقب إقرار الدستور! ولا أتفق مع هذا المطلب فحتى لو كنت مختلفًا مع مرسي فيجب أن نحترم صندوق الانتخابات الذي اختار مرسي لأربع سنوات، كذلك هناك مشكلة البراءات في

محاكمة مبارك وأعوانه وفي موقعة الجمل وغيرها من قضايا قتل الثوار لأننا لم نبدأ بالتطهير وارتضينا بشرعية قوانين مبارك وقضائه! وخلافنا في تلك الفترة ليس مع الإخوان أو شباب الإخوان لكن الخلاف مع قيادات محافظة أقصت إصلاحيي الجماعة وأصحاب الفكر الوسطي المنفتح مثل عبد المنعم أبو الفتوح ومحمد حبيب وغيرهما في مواجهة تمكين أصحاب الفكر المحافظ.. فتعودت تلك القيادات على الصفقات والمهادنات والتوازنات والحسابات مع الأنظمة، وربما هؤلاء متأثرون كثيرًا بما عانت منه الجماعة دائمًا من اضطهاد الحكام لهم في صورة اعتقالات وتعذيب وقتل وحرمان من الوظائف أو التعيين في أجهزة الدولة، فلهذا لا يميلون للتصادم وإنما يميلون للفكر الإصلاحي المتدرج، وهذه هي المعضلة؛ فهذا الفكر يتناقض مع الفكر الثوري ولا يناسبه ولهذا حدثت خطايا الإخوان المتعددة بعد التنحي، ونورد أهمها كالتالي:

- من الواضح من البداية أن ثمة تحالفًا ضمنيًا أو صريحاً حدث بين المجلس العسكري والإخوان، فاستعان المجلس العسكري بالقيادي البارز الإخواني صبحي صالح، والمستشار طارق البشري صاحب الهوى الإخواني لقيادة اللجنة المشكلة للتعديلات الدستورية، كذلك الفقيه الدستوري عاطف البنا، فوافق الإخوان على التعديلات -مع فلول الحزب الوطني- وحشدوا بقوة لها في حين رفض التعديلات بقية القوى الثورية، وظني أن الإخوان

وافقوا على التعديلات من أجل التعجيل بالانتخابات البرلمانية قبل الدستور ومن ثم الحصول على الأغلبية قبل أن تنزل القوى الشبابية للشارع فتأخذ من نصيب الإخوان! وهي انتهازية واضحة وتلك الخطوة كانت أول مسمار يدق في نعش الثورة لتفتيت القوى الثورية مما أعطى المجلس العسكري فرصًا عدة لإجهاض الثورة.

– عمل المجلس العسكري في البداية على تجنب الصدام مع الإخوان، وحقق في البداية كل ما يرغبه الإخوان، سواء بجعل الانتخابات أولاً أو إلغاء وثيقة السلمي؛ لأن المجلس العسكري يعلم مدى قوة الإخوان وأنها التنظيم الأكثر قوة على الحشد بالميادين، وهو الحشد الذي يخشاه المجلس العسكري حتى لا يحدث لجنرالات المجلس العسكري ما حدث للمخلوع مبارك، ففي البداية اتخذ المجلس العسكري الإخوان ظهيرًا سياسيًا له وعادى بقية القوى الثورية، لكنه في المرحلة الأخيرة وحينما تمكن الإخوان من السلطة انقلب المجلس العسكري على الإخوان مستعينًا بالمحكمة الدستورية العليا التي حلت البرلمان من دون سند قانوني وهو الأمر الذي لم يتوقعه الإخوان ولم يفطنوا لسيناريو عام 1954 حينما انقلب عبد الناصر على الإخوان فلم يتعلموا الدرس على الرغم من أن القوى الثورية نصحتهم بأن هذا الموقف سيتكرر بعد أن يأخذ المجلس العسكري منهم كل شيء، واستعان العسكري

في ذلك ببعض الشخصيات السياسية المعارضة للإخوان التي أخطأت حين رأت أن البديل لحكم الإخوان المكروه لهم هو العودة لعصر مبارك! وهذا رأي شاذ وغالبية أصحابه من أتباع نظام مبارك وليسوا من أتباع الثورة، وبناءً عليه تخلى الإخوان عن الميدان فلم يشاركوا في مليونيات الثوار للمطالبة بالمحاكمات لرموز النظام، وسرعة تلك المحاكمات فيما بعد، والمطالبات بمجلس رئاسي أو بحكومة إنقاذ وطني بصلاحيات كاملة أو حل المحليات وغيرها، وحتى عندما يشاركون فلا يعتصمون بل يتظاهرون حتى العصر أو المغرب! ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد فقد وصفوا الثوار بـ«الأناركيين الفوضويين»، ووصفوا جمعة 25 مايو 2011 (ثورة الغضب الثانية) بجمعة الوقيعة بين الجيش والشعب والالتفاف حول الإرادة الشعبية! والطامة الكبرى حينما تخلى الإخوان عن الشباب في موقعة «محمد محمود» الباسلة التي قتل وأصيب فيها المئات، وأحداث محمد محمود في رأيي هي التي كبحت جماح المجلس العسكري في الاستمرار بالسلطة حتى 2013 وما بعدها كما قال جنرالات المجلس العسكري قبل أحداث محمد محمود؛ فقد جرت أحداث محمد محمود في 19 نوفمبر 2011 وقبل أيام من انتخابات مجلس الشعب، وقد علق شباب الثورة المرشحين بالانتخابات ومن

بينهم أسماء محفوظ ومحمد عواد الدعاية الانتخابية واتجهوا لمناصرة الشباب الذي يُقتل بالتحرير، لكن على الجانب الآخر بدا أن قيادات الإخوان لهم هدف واحد ولا يحيدون عنه، ألا وهو الانتخابات البرلمانية وعدم تعطيلها ويسعون لها والحصول على الأغلبية لها بكل قوة وبأي شكل، حتى لو كان هذا على حساب مناصرة شباب الثورة! (ولكن للإنصاف بعض شباب الإخوان خالفوا أوامر مكتب الإرشاد ونزلوا في أحداث محمد محمود)، وكان من نتيجة أحداث محمد محمود استقالة حكومة عصام شرف التي استقالت عدة مرات سابقًا لكن المجلس العسكري كان رافضًا لتلك الاستقالات، لكنه تلك المرة لم يستطع إلا الاستجابة، وطالب شباب الثورة وعدد من القوى الثورية بتشكيل حكومة إنقاذ وطني بصلاحيات كاملة أو مجلس رئاسي، على أن يتفرغ المجلس العسكري لمهمته الأصيلة وهي حماية الحدود، واقترح الشباب محمد البرادعي وحسام عيسى وعبد المنعم أبو الفتوح وغيرهم لتلك المهمة، غير أن المجلس العسكري اقترح أن يتولى رئاسة الوزراء كمال الجنزوري وهو رئيس الوزراء سابقًا في عهد مبارك وكان يحضر اجتماعات الحزب الوطني قبل الثورة! ورفض الإسلاميون ومنهم الإخوان اقتراح حكومة إنقاذ وطني ووافقوا على حكومة الجنزوري! والإخوان لم يرفضوا البرادعي لأن الجنزوري أفضل منه، ولكن لأنهم يدركون أن البرادعي مؤمن

بضرورة إعداد دستور للبلاد قبل الانتخابات وهو ما يتعارض مع هدف الإخوان في إجراء انتخابات برلمانية ومن ثم الوصول للسلطة قبل أن تنشط القوى الأخرى وتنافس الإخوان! والمثير للدهشة أن الإخوان حينما وصلوا لأكثرية برلمانية طالبوا بسحب الثقة من الحكومة لأنها، على حد قولهم، حكومة فاشلة وتابعة لنظام مبارك! وعلاقة الإخوان بالبرادعي قبل الثورة اختلفت عنها بعد الثورة، فقبل الثورة اتجهوا صوب البرادعي مستفيدين من حصانته الدولية فوقفوا خلفه كمعارض لمبارك، أما بعد الثورة وبعد التمكين فقاطعوا البرادعي تمامًا بل وهاجموه كثيرا!!

– كان أداء البرلمان مخيبًا للآمال في قدرته على إكمال الثورة وفي تحقيق أهدافها، ويتحمل هذا الفشل الإخوان بشكل أكبر لأنهم كانوا يمثلون نحو 47٪ من مقاعد مجلس الشعب، فلديهم القدرة على التحكم بمجريات مجلس الشعب، افتقد الإخوان للرؤية الواضحة فلم يفطنوا إلى ضرورة تعديل قانون المحكمة الدستورية العليا وإعادة تشكيلها تحسبًا لقيام المحكمة بحل البرلمان مستقبلاً أو التأثير في انتخابات الرئاسة التي يرأس اللجنة العليا المشرفة عليها رئيس المحكمة الدستورية العليا وهذا هو ما حدث! ولم يفطن الإخوان لضرورة تعديل الإعلان الدستوري المعيب بأغلبية ثلثي مجلس الشعب من أجل تعديل المادة المتعلقة بتحصين قرارات اللجنة العليا

للانتخابات من الطعن على نتائجها في الانتخابات الرئاسية، وهو ما طالب به الإخوان وغيرهم أثناء الانتخابات الرئاسية ولكن بعد فوات الأوان وتضييع الفرصة على هذا في مجلس الشعب على الرغم من مطالبة عدد من النواب ومن بينهم أبو العز الحريري وممدوح إسماعيل بتعديل الإعلان الدستوري والاستفتاء عليه لكن الإخوان رفضوا بدعوى عدم وجود وقت كافٍ على الرغم من أن الانتخابات الرئاسية كان متبقيًا عليها أكثر من 4 شهور وهو وقت كافٍ، كذلك أخطأوا وتأخروا في عدم إقرار قانون العزل السياسي من البداية! وأخطأ مجلس الشعب في التعامل مع قضية مذبحة بورسعيد وكان رد فعلهم مشابهًا لردود فعل برلمان فتحي سرور ألا وهو تشكيل لجان لدراسة الأمر دون اتخاذ مواقف حاسمة! وكان رد فعلهم سيئًا في أحداث وزارة الداخلية حينما دعموا وزارة الداخلية واتهموا الثوار بالبلطجية! وكان رد فعلهم سيئًا حينما صفق بعضهم بعد اتهام البرادعي بالعمالة من قبل المتحول مصطفى بكري داخل مجلس الشعب، والمدهش أن بعد ذلك انتقد الإخوان بكري بشدة حين وقف مع المجلس العسكري ضد الإخوان! وهو ما يعني أن الإخوان يبحثون عن مصالحهم حتى لو كانت مصالحهم مع الشيطان! وأخطأوا حين قالوا إن الشرعية للبرلمان وليست للميدان، والغريب أنه بعد ذلك وبعد حل مجلس الشعب قالوا الشرعية الأصيلة للميدان ونزلوا للميدان بعد أن قاطعوه واتهموا من ينزل بالفوضويين، وهتفوا بسقوط حكم العسكر بعد أن اتهموا

المتظاهرين بالوقيعة بين الجيش والشعب! ! كذلك أخطأ الإخوان في التعامل مع المظاهرة التي ذهبت لمجلس الشعب في 31 يناير لطرح بعض المطالبات وواجه الإخوان تلك المظاهرة بميليشيات من الإخوان وقفت لتصد الشباب وتمنعهم من التظاهر أمام المجلس، فهل شباب 25 يناير المتظاهر السلمي يصنف على أنه من البلطجية حتى يتم منعه من التظاهر؟ وهل تناسوا أن الثورة كانت سلمية؟ وهل من المتصور أن يقتحموا البرلمان؟ وحتى لو كان هذا متصورًا فحماية البرلمان مهمة الجهات الأمنية وليس ميليشيات لأي فصيل سياسي، وقد تكرر هذا الأمر بشكل أسوأ في مليونية كشف الحساب في 12 أكتوبر 2012، للتظاهر ضد فشل مرسي في برنامج الـ100 يوم، ومن أجل رفض مسودة اللجنة التأسيسية، وكانت تلك المليونية محددًا موعدها من فترة، ولكن بعد البراءات في قضية

موقعة الجمل، قام مرسي بإقالة النائب العام وقرر الإخوان النزول في الوقت نفسه والميدان نفسه لدعم قرار مرسي وهو قرار خاطئ، إذ كان مفترضًا أن يكون التظاهر في مكان آخر أو وقت آخر، وفي بداية اليوم حينما هتف المتظاهرون بهتافات سياسية ضد المرشد ومحمد مرسي، قام الإخوان بالاعتداء على المتظاهرين، وتم كسر منصة التيار الشعبي وتم طرد المتظاهرين إلى خارج الميدان في شارع محمد محمود، وبعدها حدثت اشتباكات وتم حرق

أوتوبيسات الإخوان.. وتكرر هذا الأمر بشكل أسوأ في أحداث الاتحادية ديسمبر 2012 (سنتحدث عنها لاحقًا).

- في 25 يناير 2012 وفي الذكرى الأولى للثورة، اتفق النشطاء على مسيرات حاشدة بميدان التحرير اعتراضًا على قيادة المجلس العسكري والجرائم التي ارتكبت بحق الثوار وهتفوا ضد طنطاوي وهتفوا: «يسقط يسقط حكم العسكر»، غير أن الإخوان كان لهم رأي آخر، فقد ذهب الإخوان للتحرير ولكن لهدف آخر وهو الاحتفال بالثورة! والمثير للدهشة أنهم بعد شهور نزلوا للميدان وقالوا «الثورة مستمرة» وهتفوا ضد طنطاوي وضد العسكر!

من هنا ومن كل ما سبق ذكره يتبين لنا أن قيادات الإخوان كانت رؤيتهم خاطئة تمامًا بخصوص التعامل مع مجريات الثورة المصرية، وبحثوا عن مصلحتهم أولاً وليس مصلحة الثورة، متصورين أن وصولهم للسلطة بأي شكل كفيل بتحقيق أهداف الثورة! على صعيد آخر من المعلوم أن الإخوان قبل الثورة كانوا جماعة محظورة! وبعد تنحي مبارك فُتحت الحياة السياسية لإنشاء أحزاب فأسسوا حزب «الحرية والعدالة» حتى يتمكنوا من خلال الحزب من المشاركة بالانتخابات، وهنا يثار تساؤل: ما سبب الإبقاء على جماعة الإخوان بعد إنشاء كيان سياسي للجماعة؟

هنـاك سـببان، الأول أن الجماعـة موجـودة بعـشرات الـدول ومركـز الجماعة في مصر، ويتعين أن يظل اسمها قائمًا، أما الثـاني فهـو الإبقـاء علـى الجانب الـدعوي وجمـع الزكـاة وغيرهـا مـن أسـاليب الـدعوة والـتي تجـذب الكثيرين للجماعة، وهذا غير متوافر في الحزب الـذي مـن المفـترض ألا يقـوم على أساس ديني ويجب ألا يمنع انضمام الأقباط، وترأس الحـزب في البدايـة محمـد مرسـي، وأتفـق مـع رأي الكـثيرين أن سـبب اختيـار مرسـي لرئاسـة الحزب ليس لأنه الأفضل في الجماعة ولكنه الأنـسب لفكـر مكتـب الإرشـاد، فمكتب الإرشاد يرغب في وجود رئيس للحزب ضعيف الشخصية يلتزم بـآراء وقرارات مكتب الإرشاد ولا ينفصل أو يحيد عنها، ولعل هذا كذلك هو سـبب اختيار مرسي مرشحًا للرئاسة خلفًا لخيرت الشاطر الرجل القـوي بالجماعـة بعد استبعاده من سباق الترشح، كـذلك هـذا نفـس سـبب اختيـار الكتـاتني ضعيف الشخصية رئيسًا لمجلس الشعب ثم رئيسًا للحزب خلفًا لمرسي.. وبعد شهور من تأسيس الحـزب تعـددت المطالبـات بـضرورة تقـنين وضـع جماعـة الإخوان المسلمين باعتبارها جمعية خاضـعة للرقابـة علـى أموالهـا المتحـصلة والمنصرفة، وهو مطلب عادل يجب أن يلتزم به الإخوان ويقننوا وضع الجماعة تحقيقا لمبدأ الشفافية والمساواة.

أما عن علاقة الإخوان بأمريكا فهي علاقة ملتبسة بعض الشيء وتتعدد الآراء حولها، وفي رأيي أن جماعة الإخوان تدرك أن أمريكا هي الداعم الأول لإسرائيل، وجماعة الإخوان المسلمين لا تعترف بشرعية دولة إسرائيل المزعومة، وعلى الرغم من ذلك فالجماعة تدرك قوة أمريكا لذا فالجماعة لا ترغب في التصادم مع أمريكا وتنبطح الجماعة قليلاً لأمريكا، لذا فهي ترسل رسائل تطمينية للقيادات في أمريكا، ولا يتحدث الرئيس محمد مرسي عن عداوة مصرية لأمريكا، كما أكد مرسي أنه ملتزم بالاتفاقيات والمعاهدات الموقعة، في إشارة لمعاهدة السلام مع إسرائيل، لذا فالإخوان ينتظرون أن يقوى الاقتصاد المصري والجيش المصري وحينها يصبحون ندًا بند لأمريكا وتكون العلاقة مع إسرائيل لها شأن آخر! ! أما إذا كان انبطاح الإخوان لأمريكا قائمًا على اختيار البديل الأسهل بما يمس استقلال القرار الوطني والخضوع لهيمنة أمريكا فهذا مرفوض بشكل تام لأن الثورة المصرية قامت من أجل الحرية والكرامة الإنسانية واستقلال القرار الوطني، ويجب أن تقوم علاقتنا مع أمريكا الآن على التوازن والبحث عن المصالح المشتركة دون خضوع أو إملاءات أجنبية.

من أبرز السلبيات لدى جماعة الإخوان وأعضائها تبرير كل شيء وكل الأخطاء وعدم الاعتراف بالأخطاء أبدًا وكأنهم منزهون عن الخطأ في نظرة نرجسية بها تعالٍ، أو كأننا نتكلم في فتاوى دينية لا تقبل تأويلاً وليس في أمور

سياسية خاضعة للنقاش وضرورة تقبُّل الرأي الآخر فيهـا، وأن الكـل يخطـئ في السياسة ويتعين اعتذاره، وهذا نابع من سياسة السمع والطاعة ومن مـرجعيتـهم الإسلامية التي تصور لهم أنهم على حـق والمختلـف معهـم علـى باطـل! فبعـد نجاح حمدين صباحي في الحصول على ما يقارب 5 ملايين صوت على الرغم من أنه كان الأقل إنفاقًا في الانتخابات ولم يكن خلفه أي تنظيم قوي، وبعد تأسيس حزب الدستور بقيـادة محمـد البرادعـي ونجاحـه في استقطاب آلاف الـشباب المتحمس للحزب بشدة، رأينا أعضاء الإخوان يشوهون تلك الرموز الوطنية سواء بالحق أو بالباطل؛ لأن هؤلاء يمثلون أقوى تـهديد لفرص الإخـوان الـسياسية في الانتخابات مستقبلاً! وإنصافًا فـإن الأطـراف الأخـرى المعارضـة للإخـوان وهـم أنـصار حمـدين صـباحي ومحمـد البرادعـي يمارسـون سياسـة التـشويه ضـد الإسلاميين ولكنه تشويه غير ممنهج.

قد يعتقد البعض أن قوة تنظيم الإخوان تعد ميزة في كل الأحوال، وأنا فعلاً أعتبر وجود حزب قوي منظم ميزة تُسهل الوصـول إلى الحكـم.. ولكنهـا أيضًا تعد عيبًا حالة الوصول للحكم لأن من يصل للحكـم سيـضع نـصب أعينـه المصلحة الحزبية لحزبه الكبير مع مصلحة عموم الشعب المـصري.. والمـشكلة تكمن حال التعارض بين المصلحتين..

وسيثار هنا تساؤل: هل الإخوان فقط وحدهم من أخطأوا؟

قطعا كل الأطراف الثورية أخطأت بدءًا من ترك الميـدان عقـب تنحـي مبارك، ولكن في رأيي الأخطاء الكبرى كانت للإسلاميين كما أوضحت سـابقًا كما أن الإسلاميين هم الأكثر قـدرة علـى الحـشد والتـأثير كمـا أنهـم هـم مـن حصدوا الأغلبية في مجلس الشعب الذي لم يُضِف للثورة أي شيء.. كما أخطـأ البعض بالانحياز للمجلس العسكري والموافقة على الإعلان الدستوري لمجـرد التخلص من حكم الإخوان.



الفصل الثالث

الثورة في أزمة

الثورة في 18 شهرًا

أحاول في السطور القادمة وصف ما حدث للثورة المصرية بعد تنحي مبارك في ظل قيادة المجلس العسكري لشئون البلاد بناءً على تكليف مبارك في خطاب التنحي! طغت فرحة الثوار بتنحي مبارك على أي شيء آخر، فلم يفكروا جديًا فيمن يدير أهم مرحلة في تاريخ مصر وارتضوا على مضض بقيادة المجلس العسكري، وهذا غريب لأن الثوار يوم 10 فبراير رفضوا تكليف مبارك لسليمان لكن بعدها بيوم ارتضوا بتكليف المخلوع للمجلس العسكري!! ولكن كما قلت طغت الفرحة على التفكير المستقيم كما أنه قيل وقتها إن المجلس العسكري انحاز للثورة ورفض إطلاق النار على المصريين! فكان هذا هو خطأ الثوار الاستراتيجي أنه لم يصروا على مجلس رئاسي مدني متضمنا قيادات من الجيش كذلك وهو كان الحل الأمثل لقيادة أمور البلاد، وتركوا الميدان دون تحقيق هذا المطلب.. ويقول البعض إنه كان من الصعب تمرير

فكرة المجلس الرئاسي والاتفاق على الأسماء.. ولا أتفق مع هذا الطرح فكان يسيرًا اختيار اسم من كل فصيل سياسي شارك في الثورة وبشكل متوازن وأن يتم الاختيار داخل الميدان.. وربما هذا هو الثمن الذي دفعته الثورة لكونها بلا قائد يمثلها (وفي مقال لاحق سنتناول تفصيلاً مدى انحياز المجلس العسكري للثورة).. تميزت تلك الفترة بالديناميكية والحراك الثوري المستمر والتتابع المستمر للأحداث والمواقف وردود الفعل والمواقف المفاجئة والصخب والجدال السياسي وأصبح كل الشعب يتكلم في السياسة بعد أن كان غالبية الشعب يخاف من ذكر كلمة السياسة!

ويمكن توضيح موقف المجلس العسكري من الثورة بهذين الموقفين، ففي 12 فبراير 2011 عقب تنحي مبارك فاجأنا اللواء محسن الفنجري، أحد أعضاء المجلس العسكري، ببيان تليفزيوني تخلله توقف الخطاب لتحية الشهداء تحية عسكرية مما أسعد الكثيرين.. ولكن هذا اللواء نفسه بعد شهور فاجأنا ببيان تليفزيوني في 12 يوليو 2011 في ظل تصاعد حدة الغضب الشعبي ضد المجلس العسكري بالميادين وحمل هذا البيان نبرة تهديد ووعيد للثوار في ظل نبرة صوت عالية والتهديد برفع الأصابع!!

بدأ المجلس العسكري المرحلة بإبقائه على حكومة شفيق التي عيّنها

مبارك! مما أثار الشكوك في نفوس الثوار وطالبوا في الجمعة التالية للتنحي في مليونية حاشدة سميت «جمعة النصر» بإقالة حكومة شفيق، لكن المجلس العسكري لم يستجب إلا بعد أسبوعين بالضغط المتواصل. في تصوري حكومة شفيق كان دورها إخفاء الأدلة عن رموز النظام القديم سواء في تهم قتل المتظاهرين أو تهم الإفساد، وإعطاءهم فسحة من الوقت للتخلص من أدلة اتهامهم، والتخلص من الأموال والثروات المنهوبة بتهريبها أو نقل ملكيتها بأسماء شخصيات أخرى.. وقد أدت حكومة شفيق تلك المهمة بنجاح!

ومع إقالة شفيق واكب هذا اقتحام عدد من الثوار مقار أمن الدولة مع تناثر الأخبار حول إتلاف ملفات أمن الدولة التي تفضح هذا الجهاز الفاسد وبالفعل تم فرم مئات الآلاف من الأوراق بعد إقالة شفيق ووزير الداخلية المخلِص محمود وجدي! وتم تعيين عصام شرف رئيسا للوزراء وتفاءل الكثيرون خاصة أنه شارك في الثورة.. و«شرف» أحد وزراء النقل في عهد مبارك وتمت إقالته من مبارك بعد فترة قصيرة، واتسمت حكومة شرف بأنها حكومة فلول وليست حكومة ثورية تستطيع تحقيق أهداف الثورة، والمشكلة أن الحكومة كانت تدار من المجلس العسكري بسبب ضعف شخصية عصام شرف الذي رُفضت استقالته أكثر من مرة، وهذا ليس مبررًا فما دمت بلا دور فلا بد من الاستقالة والإصرار عليها، ولم تسقط تلك الحكومة إلا بعد

أحداث محمد محمود، ولم تختلف حكومة الجنزوري التالية لها عنها كثيرًا.. كانت استراتيجية المجلس العسكري في تشكيل الحكومات بأن تبقى الوزارات السيادية كالإعلام والعدل والداخلية بنفس الوجوه القديمة المنتمية لنظام مبارك مع تطعيم الوزارة ببعض رموز المعارضة الإصلاحية في وزارات غير مؤثرة في مرحلة انتقالية خطيرة للغاية كمنير فخري عبد النور وزيرًا للسياحة، وجودة عبد الخالق وزيرًا للتموين! وفي 19 فبراير وبعد ضغوط قرر المجلس العسكري حفظ التحقيق مع الرائد أحمد شومان الذي ساند الثورة بجرأة كبيرة وطالب طنطاوي بالوقوف مع الثورة. في البداية أعلن المجلس العسكري تولي حكم البلاد بصفة مؤقتة لمدة ستة أشهر وتعطيل العمل بالدستور وحل مجلسي الشعب والشورى وتشكيل لجنة لتعديل بعض مواد الدستور وتحديد شروط الاستفتاء عليها من الشعب؛ حيث فاجأنا المجلس العسكري بفكرة مبارك نفسها أثناء الثورة بتشكيل لجنة برئاسة طارق البشري لتعديلات دستورية لدستور 71! تمحورت تلك التعديلات حول إتاحة الفرصة للترشح بانتخابات الرئاسة وتحديد مدد للرئاسة والإشراف القضائي على الانتخابات، وهذا كان بداية الأزمة حيث طالب الكل، عدا الإخوان، بدستور جديد ينقي الأجواء السياسية ويلغي تمامًا دستور 1971 الرديء وليس إجراء ترقيع على دستور سقط بإسقاط مبارك، وتم إقرار التعديلات في استفتاء استخدم فيه قطاع من التيار الإسلامي

الفزاعات من تغيير المادة الثانية حالة «لا» في الاستفتاء! على الرغم من أن المادة الثانية لم تكن مطروحة على الإطلاق، واستخدم سلاح الاستقرار لإقناع المصريين بالتصويت بـ«نعم».. وحدث استقطاب ديني بأن المسيحيين «هيقولوا لا» والمسلمين «هيقولوا نعم»! وكان هذا هو بداية الخلاف بين الإخوان والقوى الثورية وأعطى إيحاءً لدى الكثيرين بوجود صفقة بين الإخوان والمجلس العسكري.. ورأيي أنه لم تكن هناك صفقة صريحة ولكن كان الأمر بحثًا عن المصالح، فمصلحة الإخوان في إجراء الانتخابات قبل الدستور لأنهم القوة الوحيدة على الأرض والتيارات الشبابية الثورية أو الليبرالية تحتاج لوقت حتى يعرفها رجل الشارع، ومصلحة المجلس العسكري في تقسيم وإضعاف القوى الثورية وإحداث «عك سياسي»، وتم تمرير التعديلات في استفتاء شارك فيه المصريون بكثافة بنسبة تصويت بلغت 41٪ وبنتيجة 77٪ بنعم. وكانت المفاجأة بعد إقرار 9 تعديلات على الدستور في الاستفتاء بإصدار إعلان دستوري في 30 مارس غير مستفتى عليه بـ63 مادة يعطي للمجلس العسكري صلاحيات رئيس الجمهورية وصلاحيات مجلس الشعب! إذن لماذا كان الاستفتاء؟ هل لتمزيق القوى الثورية وتفتيتها وإضعافها؟ فقد نجح الثوار في إسقاط مبارك بالتخلص من الأيديولوجيات والاتحاد حول هدف واحد. والغريب أنه بعد تشكيل لجنة التعديلات الدستورية تم الإعلان عن جلسات الحوار الوطني التي كان بعض حضورها رموزًا من النظام القديم! والمشكلة

تكمن في أن الحوار على ماذا؟ فالمجلس العسكري لم يستشر أيًا من القوى السياسية قبل خطوة التعديلات الدستورية، وتلك كانت استراتيجية المجلس العسكري دائمًا وهي الاستبداد بالرأي واتخاذ القرارات على هواه دون مشاورة القوى الثورية، حتى لقاءات العسكري مع بعض الائتلافات الشبابية التي أغلبها لا علاقة لها بالثورة كانت بهدف الشو الإعلامي ولا جدوى منها، حتى الاجتماعات مع قيادات الأحزاب التي كانت متآلفة مع نظام مبارك لم تكن أكثر من إضفاء شرعية للمجلس العسكري الذي فقد شرعيته بالجرائم التي ارتكبت ضد المصريين في المذابح التي سنتعرض لها لاحقًا.

في تلك الفترة تركزت مطالب الثوار والمليونيات حول محاكمة مبارك ورموز النظام واسترداد الأموال المنهوبة وإلغاء قانون الطوارئ وحل الحزب الوطني وإقالة النائب العام وإلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين والإفراج عن المعتقلين السياسيين.. ونقل مبارك إلى الحبس بعد أن تمت محاكمته بضغط الثوار لأنه من العجيب أن مبارك أثناء محاكمته في بادئ الأمر كان موجودًا في شرم الشيخ في مخالفة صارخة للقانون!! وتضمنت المطالب تطهير مؤسسات الدولة من قيادات نظام مبارك، والمجلس العسكري لم يكن يستجيب إلا بضغط. فحل الحزب الوطني وحل المحليات لم يتم إلا بحكم قضائي، ومحاكمة رموز النظام لم تحدث إلا بالضغط المكثف في المليونيات!

بدأ المجلس العسكري في 17 فبراير بإلقاء القبض على وزير الداخلية حبيب العادلي، ووزير الإسكان أحمد المغربي، ووزير السياحة زهير جرانة، وأمين التنظيم في الحزب الوطني أحمد عز، بتهم غسيل الأموال والتربح، وربما كان هذا لإسكات الثوار! ثم التحقيق مع مدير أمن الدولة، وتم إلغاء جهاز أمن الدولة وحل محله جهاز الأمن الوطني كما لو أن مشكلة المصريين مع الجهاز كانت في اسم الجهاز لا أفعاله وجرائم عناصره الأمنية. وبعد ضغط كبير من الثوار (فالمجلس لم يكن ينفذ أي مطلب للثوار إلا بالضغط) تم في 13 أبريل 2011 احتجاز مبارك وولديه جمال وعلاء بتهم قتل المتظاهرين والتربح.. ورأيي أنها كانت محاكمة هزلية لأن القضاء غير مستقل ولأن مبارك ارتكب جرائم سياسية كبيرة لا يحاكم عليها كالتعذيب والتزوير والاعتقالات والإفساد واحتكار الحياة السياسية، فلنا أن نتخيل أن مبارك يحاكم بتهم الفساد على حصوله على فيلا من حسين سالم بثمن زهيد!

موقف دول الخليج من الثورة المصرية كان موقفًا مخجلاً وكانوا ضد الثورة تمامًا، ولمَ لا فهم يخشون من انتقال الثورة إلى بلادهم وخلعهم من العرش، ونجحت الثورة المصرية في نقل العدوى للشعوب العربية فرأينا الربيع العربي في ليبيا ضد نظام القذافي المجرم، والشعب السوري الحر ينتفض ضد بشار المستبد، والشعب اليمني يخرج بالملايين ضد علي عبد الله

صالح، ورأينا شعب البحرين ينتفض ضد الملك. وفي شهر أبريل من عام 2011 فاجأنا المخلوع بحديث صوتي عبر قناة «العربية» السعودية يتوعد فيه المصريين بمقاضاة من يسيء إليه أو لأولاده ويتهمهم بالفساد! فأين حمرة الخجل أيها المخلوع؟!

كما كان عمر عفيفي هو أول من دعا للثورة والاعتصام يوم 25 يناير فهو من أوائل من كشفوا المجلس العسكري وانتقدهم بشدة في بداية المرحلة الانتقالية حيث اكتشف نواياهم في إجهاض الثورة مبكرًا، وبسبب ذلك تعرض منتقدو المجلس العسكري للتخوين أو لهجوم شديد لكن فيما بعد علم الجميع أن منتقدي المجلس العسكري كانوا علي صواب.. في هذه الأثناء وفي مليونية 8 أبريل 2011 تحرك ضباط شرفاء من شباب الجيش المصري ضد المجلس العسكري وكشفوا فساده وفضح عدوانهم على الثورة، وتم فض اعتصامهم بالقوة في 9 أبريل وتم القبض عليهم وحبسهم، وجدير بالذكر أن بعض الثوريين مثل بلال فضل انتقدوا تصرف هؤلاء الضباط وأن هذا الفعل ربما يؤدي لانقسام الجيش أو إسقاط الجيش! ونفس هؤلاء فيما بعد رأيناهم يمدحون هؤلاء الضباط ويطالبون بإطلاق سراحهم بعدما تبينوا أنهم كانوا على صواب!

تخلى الإخوان والسلفيون عن الميدان وحتى لو شاركوا لا يعتصمون لأن الهدف الأسمى لهم كان إجراء الانتخابات بأي ثمن والحصول على الأغلبية،

ولم نرَهم يحشدون مليونيات ضخمة إلا بعد وثيقة السلمي التي تمنع سيطرتهم على اللجنة التأسيسية، أو الحشد لمليونية العزل السياسي خوفًا من عمر سليمان في انتخابات الرئاسة، ووصل الأمر بالإخوان إلى وصف الثوار بالأناركيين الفوضويين أو وصف إحدى الجمعات بجمعة الوقيعة بين الجيش والشعب (جمعة ثورة الغضب الثانية في 25 مايو 2011)، أو تخوين «6 أبريل» من قبل بعض السلفيين.. والغريب أن «6 أبريل» أصبحوا أبطالاً في نظر هؤلاء الأشخاص أنفسهم فيما بعد حينما أيدت «6 أبريل» الإخوان ضد المجلس العسكري، مما يشير إلى جهل مطلق وانتهازية سياسية.

اعتمد المجلس العسكري وأنصار الثورة المضادة ورجال أعمال مبارك سواء القابعين بالسجون أو من هم خلف الأسوار ويخشون من السجن على جرائمهم، فقد اعتمدوا لإجهاض الثورة على عدة سبل -سنفردها في مقال قادم- تؤدي كلها لتشويه الثورة والثوار لضمان بقاء المجلس العسكري بالحكم أو عودة نظام مبارك ممثلاً في شفيق أو عمر سليمان أو عمرو موسى في الانتخابات.

بعد إقرار الإعلان الدستوري نادى عدد من الأصوات الليبرالية والثورية، وفي مقدمتهم الدكتور محمد البرادعي، بإعداد الدستور قبل الانتخابات، وهو ما ووجه بالاعتراض من جانب التيارات الإسلامية لأن هذا

يتعارض مع الاستفتاء الذي صوت فيه بنعم ملايين المصريين، وكانت أزمة كبيرة في ظل عدة مليونيات تنادي بـ«الدستور أولاً» كمطلب رئيسي، وقاطع الإسلاميون تلك المليونيات، إلى أن حدث شيء مهم أوضح نوايا المجلس العسكري في الرغبة في وضع خاص له في الدستور يجعله دولة فوق الدولة وفوق الرئيس! تمثل هذا بما سمّي «وثيقة علي السلمي» أو وثيقة المبادئ فوق الدستورية التي صدرت في نوفمبر والملزمة للجنة التأسيسية والتي تمنع مجلس الشعب من رقابة الجيش أو إصدار قوانين متعلقة بالجيش! بل إصدار تشريعات الجيش من اختصاص المجلس العسكري وحده وتجعل قرار الحرب بيد المجلس العسكري وليس الرئيس أو البرلمان! وتضع حدًا أقصى لاختيار نواب مجلس الشعب لأعضاء لجنة المائة لوضع الدستور بما يوازي 20 أو 30 فقط على أن يكون بقية الأعضاء بحكم وظائفهم سواء رؤساء جامعات أو محاكم أو وزراء وهي المناصب التي ما زال يسيطر عليها النظام القديم بما يعني أن المجلس العسكري هو الذي سيضع الدستور بقوة السلاح! وأثارت تلك الوثيقة ضجة كبيرة ورفضتها القوى الثورية، وانعقدت مليونية شارك بها الإسلاميون وغيرهم بكثافة كبيرة لرفض الوثيقة والدعوة لتطبيق الشريعة من قبل الإسلاميين. تجمد الموقف بخصوص وثيقة السلمي بعد تلك الحشود والرفض الثوري. وتم تشكيل اللجنة التأسيسية الأولى لإعداد الدستور باختيار أعضاء البرلمان بغرفتيه الشعب والشورى كما ينص الإعلان الدستوري

وسط اعتراضات كبيرة من القوى الليبرالية على هيمنة وسيطرة الإخوان على اللجنة ووجوب أن يكون الدستور توافقيًا حتى لا يتغير بتغير الأغلبيات البرلمانية، وبغباء واضح من الإخوان حيث تم اختيار نسبة ثابتة 50٪ من أعضاء البرلمان للجنة التأسيسية وهذا تمييز لم ينص عليه في الإعلان الدستوري لأن القاعدة الأساسية بالدساتير هي المساواة وأي تمييز لا بد أن ينص عليه بالدستور مما أدى لحل اللجنة من قبل القضاء الإداري، إلى أن اقتربت الانتخابات الرئاسية وسط مطالبة المجلس العسكري بوضع الدستور قبل انتخابات الرئاسة والوقت كان لا يتعدى أسابيع فكيف يُكتب الدستور في أسابيع! تم تشكيل اللجنة الثانية بعد توافق بين القوى على الحصص ونسبها حيث يحصل الإسلاميون على 50٪ وبقية الفصائل على 50٪ ولكن نشب الخلاف عند الاختيار الفعلي، وتكررت نفس المشكلة حيث رأى الليبراليون سيطرة الإسلاميين على اللجنة.. وفي رأيي يكمن الحل في أن يكون التصويت بالتوافق وليس الأغلبية وإن اقتضى الأمر التصويت بالأغلبية فيكون بأغلبية الثلثين. ويجب أن يتنازل الجميع حتى نصل لحدود دنيا من التوافق على مبادئ عامة ونترك التفاصيل للقوانين التي لها مرونة التعديل والتغيير إذا اقتضت الضرورة والمصلحة العامة فهكذا تُصنع الدساتير.. وأثناء الانتخابات الرئاسية يتلقى الإخوان والثورة صفعة وانقلابًا على الثورة تمثل في حل مجلس الشعب وإصدار الإعلان الدستوري (سنتحدث عن هذا في مقال

الانتخابات الرئاسية).

ارتكبت في حق الثورة المصرية والثوار الكثير من الجرائم كان بطلها المجلس العسكري وأمن الدولة ورجال مبارك، وكان أبرز تلك الجرائم ما يلي:

- تخلي المجلس العسكري عن الثوار في موقعة الجمل لأن دوره كان حماية الميدان والثوار لكنه خذل الثوار بتواطؤ واضح وسمح للبلطجية بالتعدي على الثوار.

- أحداث مسرح البالون 28 يونيو 2011:

حيث كانت احتفالية وزارة الثقافة لتكريم الشهداء، وتم منع عدد من أسر الشهداء وآخرين من الدخول فنشبت مشاجرات انتقلت بعدها أسر الشهداء للتحرير مع عدد من المعتصمين ولاحقهم الأمن المركزي ونشب شجار بإلقاء الطوب والغاز المسيل للدموع واستخدم العنف لفض الاعتصام وقُبض على عدد من المتظاهرين وأصيب العشرات.

- موقعة العباسية الأولى 23 يوليو 2011:

فمع مرور الوقت زاد ضيق الثوار من إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية مما دعاهم لتنظيم مسيرة إلى مقر المجلس العسكري

للمطالبة بمحاكمة رموز النظام السابق ومحاكمة الضباط من قتلة الثوار الـذين يحصلون على البراءة تلو البراءة، وتسليم السلطة للمـدنيين. وكانـت مطالـب الثوار هي نقل مبارك إلي سجن طره، وإلغاء المحاكمات العسكرية للمدنيين، وتطبيق قانون الغدر على رمـوز النظـام الـسابق، وعلانيـة المحاكمـات الـتي تجري لرموز النظام السابق، وإقالـة وزيـر الداخليـة، وإعـادة هيكلـة جهـاز الشرطة، وتعزيز صلاحيات رئيس الوزراء في إقالة عدد كبير من وزراء النظام السابق وإطلاق سلطاته في تطهير جميع مؤسسات الدولة.

ويبدو أن المظاهرة كانت فخًا للثوار الذين هتفوا بسلمية التظاهر وسط تحـريض إعلامـي مـن قيـادات المجلـس العـسكري ضـد شـباب «6 أبريـل» والثوار، ومع وصولهم للعباسية أوقفتهم الشرطة العسكرية وفوجئوا بـهجـوم بكسر الرخام والحجارة من أسطح بعض المنـازل، وتطـور الأمـر لغـاز مـسيل للدموع ورصاص حي واستخدام السيوف وزجاجات المولوتـوف، وأكـد شـهود عيان أن البلطجية كانوا يحتمون بالشرطة العسكرية! وانتـهت تلك الأحـداث الدامية باستشهاد الشاب محمد محسن عضو حملة دعم البرادعي، وعـشرات المصابين.

– ومع كشف قضية سميرة إبراهيم التي تعرضت هي وبعض الفتيات لانتهـاك ولكـشوف عذريـة بالـسجن الحربـي! واعـترف رئـيس المخـابرات

الحربية الذي أصبح وزير الدفاع فيما بعد بأن هذا إجراء روتيني! وعلى الرغم من هذا قضى القضاء العسكري بإنكار الواقعة والتأكيد على عدم صحتها! كما حدثت وقائع تعذيب قاسية وممنهجة كذلك مثل ما تعرض له مطرب الثورة رامي عصام، حليم حنيش، علي صبحي، وهند عاكف.. فتزايد الغضب الثوري ونشأت حركة «ثورة الغضب الثانية» التي تدعو للثورة على المجلس العسكري، ونشأت حركة «كاذبون» التي تطوف أنحاء مصر وتعرض فيديوهات بالشارع لفضح وكشف انتهاكات وخطايا المجلس العسكري ضد الثورة والثوار.

- مذبحة ماسبيرو 9 أكتوبر:

قبل تلك المذبحة بأيام كان هناك اعتصام للأقباط أمام ماسبيرو احتجاجًا على الاعتداء على الكنائس المصرية ومنها الماريناب بأسوان التي قيل إنها غير مرخصة وسط تداول تصريحات مسيئة للأقباط على لسان محافظ أسوان! ونودي بتحرك مسيرة احتجاجية سلمية شارك فيها بعض المسلمين يوم 9 أكتوبر إلى ماسبيرو، والتي قوبلت سريعًا من الشرطة العسكرية بالغاز المسيل للدموع وتطور الأمر لدهس المتظاهرين بالمدرعات في مشهد شديد الأسى! مع ظهور بلطجية من خلف الشرطة العسكرية تعتدي على المتظاهرين بالجنازير! وكان هناك تحريض واضح من الإعلام حيث فاجأتنا

مذيعة بالتليفزيون المصري «رشا مجدي» وهي تقول إن الجيش في خطر وعلى الشعب أن ينزل ليحمي الجيش بدلاً من أن تقوم بتهدئة الأمور.. ويبدو أن الأمر كان مخططًا لإحداث أعمال عنف وفوضى منظمة لأغراض ومآرب سياسية... وكانت الحصيلة مقتل وإصابة العشرات في يوم درامي مأساوي خاصة بعد انتشار فيديوهات دهس المتظاهرين بمدرعات الجيش.

- أحداث «محمد محمود (1)» (19-25 نوفمبر 2011):

دعا حازم أبو إسماعيل وعدد من الحركات إلى جمعة المطلب الواحد في 18 نوفمبر من أجل سرعة إجراء انتخابات الرئاسة وتسليم السلطة في موعد أقصاه أبريل 2012، ورفض وثيقة السلمي، وسط تصريحات كارثية لبعض جنرالات المجلس العسكري في برنامج العاشرة مساءً بأن انتخابات الرئاسة ستتم منتصف 2013! ومرت المليونية بسلام، وأصر بعض أسر الشهداء والمصابين على الاعتصام، وفي صبيحة السبت تم فض اعتصامهم بقوة مفرطة وأصيب عدد من المعتصمين واعتقل البعض، وبطريقة همجية تدل على غباء المجلس العسكري فقد فض اعتصام يضم العشرات فأدى لاشتعال تظاهرات مليونية واشتعال الموجة الثانية للثورة التي أظهرت أن الثوار مصرون على إكمال الثورة مهما كان الثمن ولن يرهبهم الرصاص الحي. بدأ توافد الثوار للميدان بعد ما حدث، ونشبت معركة مع الأمن المركزي وأصيب

عدد من الصحفيين واستطاع الثوار السيطرة على الميدان وأجبروا الأمن المركزي على التراجع لشارع محمد محمود الذي شهد عنفًا مفرطًا من الأمن المركزي تجاه المتظاهرين واستخدام الرصاص المطاطي والرصاص الحي والغاز المسيل للدموع الذي كان قاسيًا هذه المرة وقيل إنه منتهي الصلاحية، وفقد الكثير نور أبصارهم ومنهم البطل أحمد حرارة الذي فقد عينه الأولى في جمعة الغضب 2011 وفقد الأخرى في مجزرة محمد محمود، كذلك البطل رضا عبد العزيز الذي أصيب في كلتا عينيه، والمشهد كان عظيمًا حيث نرى عشرات الألوف من الشباب تتحدى همجية وعنف الأمن المركزي وتتصدى للغاز الذي كان مختلفًا هذه المرة وأشد قسوة وتتصدى للخرطوش الذي كان يسدد صوب العيون، وترى بنات تتصدر المشهد وترى من ينقذك بالخل والمياه الغازية من كل صوب، وترى الدراجات البخارية (أو «الطيارين») لا تتوقف عن نقل المصابين للمستشفى الميداني وترى مشهدًا منظمًا، ففي هذا الزحام نرى إخلاء الطريق لعبور الدراجات، هو ليس مشهدًا منظمًا ولكن حماس الثوار حقق هذا المشهد الملحمي البطولي الذي يذكرك بموقعة الجمل، ويستمر الكر والفر فتارة يتقدم الثوار وتارة يتقدم الأمن المركزي وحشود المتظاهرين لا تتوقف، ولم يرهبها طلقات الضابط محمود الشناوي -صائد العيون- وهو يطلق الرصاص في عيون المتظاهرين والجندي يقول له: «جدع يا باشا.. جت في عين أمه».

لم يخلُ المشهد من الدراما السوداء فقد شاركت كل القوى الثورية في تلك الأحداث عدا جماعة الإخوان التي تحججت بأن نزولها سيزيد الأمر اشتعالاً! وهل نزولهم يوم موقعة الجمل وحمايتهم للميدان لم يُزد الأمر اشتعالاً آنذاك؟! والحقيقة أنهم لم يشاركوا ولم ينصروا الثوار لانتهازيتهم لاقتراب انتخابات مجلس الشعب ولا يريدون أي شيء لتعكير أو تأجيل الانتخابات، فشباب الثورة الذي ترشح للانتخابات علق حملته الانتخابية ومنهم من انسحب احتجاجًا على الأحداث أما الإخوان فلم يتحركوا قيد أنملة دفاعًا عن الميدان وعشرات الشباب الذين يقتلون بدم بارد أو تصفى عيونهم..

تستمر الاشتباكات لساعات وبعد عصر الأحد ينفذ هجوم منظم من الجيش والشرطة ومن كل الاتجاهات في وقت واحد لفض الميدان باستخدام الغازات والخرطوش، وتم حرق الخيام وهاجموا المستشفى الميداني وفُض الاعتصام في دقائق، وأصيب المئات وقتل بعض الثوار وألقيت جثثهم بطريقة قاسية في القمامة، وهذا المشهد عصر القلوب حينما تم عرضه على مواقع الإنترنت، لكن حماس المتظاهرين الهادر أعاد المتظاهرين للميدان وتراجع الأمن مرة أخرى واستمرت الاشتباكات.. تمت الدعوة لمليونية حاشدة يوم الثلاثاء وشهدت حضورًا تعدى المليون متظاهر، وهتافات بسقوط طنطاوي بل وهتاف «الشعب يريد إعدام المشير»، مما أعاد للأذهان الـ 18 يومًا السابقة

لإسقاط مبارك وأعاد روح الثورة من جديد وأعاد التفاؤل وشعر الثوار بقوتهم فلن ترهبهم الدبابات ولا المدافع ولا الرصاص الحي، وحتى لا ننسى خطابات مبارك في الـ18 يومًا، فلأول مرة وفي مساء الثلاثاء نرى المشير طنطاوي يوجه خطابًا للشعب المصري بسبب عظم الموقف ورهبة المجلس العسكري من مواجهة مصير مبارك، وفيه تعهد طنطاوي بتسليم السلطة في 30 يونيو 2012 وقبول استقالة حكومة عصام شرف، وإزاء المطالبات بتسليم السلطة إلى مدنيين، يعرض طنطاوي فخًا جديدًا وهو عمل استفتاء شعبي على بقاء المجلس العسكري من عدمه! في خطوة ستمزق الشعب المصري أكثر كما أن المجلس العسكري لم يحكم باستفتاء حتى يرحل باستفتاء.. وواجه المتظاهرون ذلك بفتور إلى حد كبير فكان مطلبهم المُلح هو إسقاط المجلس العسكري الذي تكررت جرائمه، ونقل السلطة لمجلس رئاسي مدني يدير المرحلة الانتقالية، ولم تتوقف الاشتباكات وسط محاولات بعقد هدنة بين الطرفين، ويوم الخميس 24 نوفمبر يعتذر المجلس العسكري عن الأحداث وينسحب الأمن فلا يتعدى المتظاهرون على وزارة الداخلية من شارع محمد محمود كما كان يزعم البعض بأن المتظاهرين بلطجية وهدفهم اقتحام الداخلية، بل كان هذا من أجل الدفاع عن الميدان وحق التظاهر والاعتصام، وأقام الجيش جدارًا عازلاً بكتل خرسانية، وتمت الدعوة لمليونية الجمعة

بمطلب تخلي المجلس العسكري عن السلطة وتشكيل حكومة إنقاذ وطني ثورية بصلاحيات كاملة، وفاجأنا المجلس العسكري باقتراح اسم الجنزوري الذي رفضته كل القوى الثورية ووافق عليه الإسلاميون في انتهازية واضحة فلا مشكلة لديهم أن يأتي رئيس وزراء بحكومة فلول، المهم لديهم ألا تتعطل الانتخابات! لتتنقل التظاهرات بعد هذا إلى مجلس الوزراء.

في رأيي أحداث محمد محمود وما تخللها من تظاهر للملايين وحماسهم المفرط، بددت أحلام المجلس العسكري في إجهاض الثورة المصرية وجعلت جل آمالهم في الخروج بأقل خسارة وأكبر مكسب ممكن متمثلاً في خروج آمن دون محاكمة على ما اقترفوه والحصول على وضع مميز بالدستور. ومما يثير الدهشة والشك، فقد حدث في اجتماع سامي عنان مع القوى السياسية من أجل التهدئة حيث اتصل عنان أثناء الاجتماع بالأمن وشدد على وقف العنف! والسؤال هنا لماذا لم يأمر سابقًا بوقف العنف وهل الأمر مجرد «شو» أمام القوى السياسية لإثبات حسن النية؟! وكانت حصيلة الأحداث مقتل العشرات وإصابة الآلاف وتحول اسم الشارع إلى شارع «عيون الحرية» وأصبح رمزًا للإرادة وللحرية والشهداء وشارع للفن ورسم الجرافيتي.

أحداث مجلس الوزراء:

بعد أحداث «محمد محمود» ومطالبة الثوار بحكومة إنقاذ وطني

ثورية بصلاحيات كاملة فوجئوا بتعيين كمال الجنزوري رئيسًا للوزراء وهو من رؤساء وزراء العهد المباركي ولم يكن له أي دور في الثورة بل كان يشارك في اجتماعات الحزب الوطني السنوية! (والبعض يقول إن الجنزوري كان معارضًا لمبارك بزعم أن مبارك أقاله من منصبه بعد أن اكتسب الجنزوري محبة الكثيرين.. وتم بعدها فرض إقامة جبرية على الجنزوري لفترة لكن الحقيقة أن نظام مبارك فعلاً أقال الجنزوري لأنه لديه قوة إلى حد ما في الشخصية ومبارك يريد سكرتيرًا فقط، كما أن الجنزوري بدأ يكتسب محبة الشعب ومبارك لا يرغب أن ينازعه أي شخص في محبة الشعب! لكن هذا لا يعني أن الجنزوري كان معارضًا للنظام بدليل أنه في السنوات الأخيرة السابقة للثورة كان يشارك في مؤتمرات الحزب الوطني السنوية فلم نرَه في أي وقت معارضًا للنظام الفاسد المزور والكثير من الشخصيات المعارضة عرضت على الجنزوري الاشتراك في فعاليات المعارضة المصرية قبل الثورة لكنه رفض!) فقد واجه عدد من الثوار هذا القرار بالاعتصام أمام مجلس الوزراء لأيام بشكل سلمي إلا أنه يوم 16 ديسمبر تم الاعتداء على أحد المعتصمين من قبل أحد الضباط وتطور الأمر لاشتباكات بشارع قصر العيني والشيخ ريحان والتراشق بالحجارة وأعيرة الخرطوش وزجاجات المولوتوف، وقد استشهد في مكان الأحداث الشيخ عماد عفت، أمين الفتوى بدار الإفتاء المصرية برصاص مجهولين أو الطرف الثالث الذي كان يستخدم كمصدة من قبل المجلس

العسكري ضد أي اتهامات للمجلس بالتسبب في قتل الثوار والذي لم يستطع المجلس العسكري بكل أجهزته الأمنية والمخابراتية وكاميراته المثبتة حول كل المرافق بالتحرير أن تقول لنا من هو الطرف الثالث! ! في تلك الأحداث التي استمرت لأيام تم حرق المجمع العلمي على يد مجهولين وقام الثوار بإنقاذ الكتب بداخل المجمع العلمي، وهذا الحريق استخدمه إعلام المجلس العسكري في تشويه الثوار بشدة وكأن كتبًا لها نسخ بأماكن أخرى أهم من مقتل أكثر من 20 شخصًا وإصابة العشرات في تلك الأحداث! كان هناك مشهد قاسٍ جدًا تم تصويره فيديو وانتشر انتشارًا رهيبًا بكل العالم حيث قامت الشرطة العسكرية بسحل وضرب وتعرية إحدى الفتيات بصورة وحشية همجية انتقدها كل الشرفاء، والعجيب أن بعض الإسلاميين والشيوخ مثل خالد عبد الله قالوا: «وهي إيه وداها هناك؟»، «وإيه لبّسها عباية بكباسين؟»، كل هذا لأنهم لم يشاركوا في تلك الأحداث ووافقوا على حكومة الجنزوري حتى يتم تمرير انتخابات مجلس الشعب والحصول على الأغلبية.. والعجيب أنه بعد ذلك انتقد هؤلاء الإسلاميون أنفسهم الجنزوري وطالبوا بسحب الثقة منه في مجلس الشعب واتهموه بتبعيته للنظام السابق! ! ولم تكن هي الفتاة الوحيدة التي سُحلت لكن هناك فتاة أخرى تم ضربها ضربًا مبرحًا لمجرد تصادف مرورها بنفس الشارع وقيامها بحماية الفتاة المسحولة! وكثير وكثير من حالات سحل الشباب واستخدام العنف.. ووصل

الأمـر إلى قيـام أحـد الجنـود بـالتبول مـن فـوق مبنـى مجلـس الـشعب علـى المتظاهرين! وآخر يشير بإشارات بذيئة للمتظاهرين! في مشاهد غريبة وغـير مألوفة عن الجيش المصري العظيم.. وبسبب تلك الأحداث المؤسفة دعـا الثـوار إلى جمعة 23 ديسمبر وهي جمعة «رد الشرف» أو «حرائر مصر» واسـتجاب لها عشرات الآلاف في ظل مقاطعـة الإخـوان والجماعـة الإسـلامية ومـشاركة حزب النور، في الوقـت الـذي دعـا فيـه أنـصار مبـارك والمجلـس العـسكري وتوفيق عكاشة إلى مظاهرة لتأييد المجلس العسكري بالعباسية!

مجزرة استاد بورسعيد:

جرت وقائع تلك المجزرة في الأول من فبرايـر 2012 بعـد انتهـاء مباراة الأهلي والمصري البورسعيدي، فقد قام المئـات مـن الجمـاهير باقتحـام الملعب بسهولة وملاحقة مشجعي الأهلي وقتلـهم بـالآلات الحـادة والطلقـات النارية والأسلحة البيضاء والبعض توفي بالاختناق مـن التـدافع الـشديد، ممـا نتج عنه مقتل أكثر من 70 مشجعًا من «ألتراس الأهلي» وإصابة العـشرات في كارثة كروية لم نـرَ لهـا مثـيلاً بالعـالم.. وأرى أن هـذا الحـادث مـدبر لتلـك الأسباب: أراد أنصار الثورة المضادة الانتقام من جماهير «الألتراس» التـي كان لها دور كبير أثناء الثورة وبالأخص في موقعة الجمل وكذلك أحـداث «محمـد محمود»، فكان لا بد من إضعاف وإنهاك قواهم وبث الرعب في قلـوبهم، كمـا

أن جو اللقاء كان مشحونًا بشدة قبل المباراة مما كان يستدعي إما إلغاء المباراة أو التأمين المناسب للقاء ولكن كان عدد الجنود الذين يؤمنون اللقاء هزيلاً للغاية كما أنه لم يتم تفتيش الجماهير قبل اللقاء، وكانت بوابات خروج مشجعي الأهلي مغلقة عدا بوابة واحدة! كما تم فتح أبواب مدرجات جماهير المصري بعد المباراة ولم يمنع الأمن اقتحام الجماهير للملعب ولمدرجات مشجعي الأهلي إما لقلة عددهم أو بأوامر واضحة! كما أن اللقاء انتهى بفوز المصري 1/3.. فهل يعقل لفريق فائز أن تعتدي جماهيره على جماهير المنافس بتلك الطريقة الوحشية بدلاً من الاحتفال؟!

ونتج عن تلك الأحداث في اليوم التالي مسيرة إلى وزارة الداخلية، وحدثت اشتباكات عنيفة استخدم فيها الخرطوش والقنابل المسيلة للدموع من قبل الأمن وأدت لإصابة المئات واستمر هذا لعدم أيام، وكحل عاجل للأزمة لإثبات حسن النوايا في تسليم السلطة أصدر رئيس اللجنة القضائية المشرفة على انتخابات الرئاسة قرارًا بفتح باب الترشح يوم 10 مارس، أما موقف مجلس الشعب فلم يكن منصفاً بشكل كبير للأحداث واتهم عدد من النواب الإسلاميين الثوار بأنهم بلطجية مخربون ويتقاضون أموالاً ويتعاطون «الترامادول» للتظاهر وتخريب الدولة!

أحداث العباسية الثانية:

جرت في الفترة بين 2 مايو و4 مايو 2012، وبداية الأحداث كانت اعتصامًا لأنصار حازم صلاح أبو إسماعيل بالتحرير لأيام احتجاجًا على استبعاده من الترشح في الانتخابات الرئاسية لأسباب قالوا إنها غير سليمة تخص حمل والدته للجنسية الأمريكية، ولتصعيد الأمر قرر أنصار أبو إسماعيل تنظيم مسيرة سلمية إلى مقر وزارة الدفاع وشارك معهم عدد من القوى الثورية الشبابية، مع مطالب أخرى بإلغاء المادة 28 من الإعلان الدستوري التي تحصن قرارات لجنة الانتخابات من أي طعون، وأثناء المسيرة قامت الشرطة العسكرية بوقف المسيرة فاستقروا بالعباسية وقرروا الاعتصام هناك، ومساء يوم الأربعاء 2 مايو تم اقتحام الاعتصام السلمي من قبل بلطجية مسلحين وبشكل منظم لفض الاعتصام، وتم الاعتداء على المعتصمين بزجاجات المولوتوف والخرطوش والألعاب النارية والحجارة، وتم رصد سيارات تابعة للجيش ينزل منها البلطجية! وقد نتج عن هذا الهجوم مقتل أكثر من 11 معتصمًا وإصابة العشرات. وكنتيجة لهذا الهجوم تمت الدعوة لمسيرة حاشدة سلمية لمقر وزارة الدفاع يوم الجمعة 4 مايو، وصور المجلس العسكري وإعلامه المسيرة على أنها تهدف لإسقاط الجيش ولم يكن الأمر

كذلك ففي كل العالم المتحضر توجد تظاهرات أمام مقرات وزارات الدفاع، وتم استغلال جهل المواطن البسيط وحبه واحترامه للجيش في التدليل على أن هؤلاء خونة يسعون لإسقاط الدولة وتعطيل تسليم السلطة! وفعلاً في منطقة العباسية وصلت المسيرات التي تقدر بعشرات الآلاف واجهتها حشود غفيرة من الداخلية والشرطة العسكرية وحدث الصدام الذي استخدم فيه عنف مفرط ضد المتظاهرين العزل واستخدم الغاز المسيل للدموع وتم تبادل التراشق بالحجارة، وتم اقتحام مسجد النور بالعباسية والقبض على من بداخل المسجد! وصدرت أوامر بعدم توقف المترو بمحطة الدمرداش والعباسية لاصطياد المتظاهرين من هناك، ونجح الأمن في فض الاعتصام بالكامل وتفريق المتظاهرين والقبض على الكثير منهم واحتفلت الشرطة والجيش والبلطجية معًا بهذا الانتصار وطافوا شوارع العباسية وكأنهم انتصروا على إسرائيل! وتم فرض حظر تجوال ليلاً بمنطقة ميدان العباسية لثلاث ليالٍ، ونتج عن هذه الأحداث مقتل أحد الجنود الذي قام المجلس العسكري بعمل جنازة عسكرية كبيرة له لتسليط الضوء على الأمر والفاجعة ومدى «الجرم» الذي ارتكبه المتظاهرون أو المخربون كما قالوا.. وأتساءل: لماذا لم يتم عمل جنازة عسكرية للجنود المصريين الذين قتلوا على الحدود بأيادي العدو الصهيوني؟! أم أن هناك أشياء يراد كشفها بوضوح ومبالغات وتدليس للعامة لتحقيق أهداف

سياسية وهناك أشياء يراد التعتيم عليها لتحقيق مآرب سياسية أخرى؟!

ونجح المجلس العسكري وإعلامه في إلصاق الاشتراك بتلك الأحداث للتيار الإسلامي حتى تقل شعبية الإسلاميين قبل أيام من الانتخابات الرئاسية، وحتى تزيد شعبية شفيق بعد تشويه الثوار والثورة ووصف الثوار بالمخربين العملاء، وبالتالي يحن الناس لزمن مبارك حيث الأمن والأمان والاستقرار والمحافظة على الجيش المصري، ونجحوا فعلاً في ذلك وتزايدت شعبية شفيق بشدة وتراجعت شعبية الإسلاميين بشدة.

جماعة الـ«19 عسكر»!

أحاول في هذا المقال أن أجيب على سؤالين:

الأول: ما طريقة إدارة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية؟

الثاني: هل المجلس العسكري انحاز للثورة؟

أما عن السؤال الأول، ففي رأيي أن المجلس العسكري تأثر بخليط من المؤثرات والمحددات في قيادته للمرحلة الانتقالية، وتلك المؤثرات هي: استمرار فكر مبارك في عقلية قيادات المجلس العسكري، عدم الإيمان بالتغيير والثورة، الخوف من مصير مبارك، السعي للخروج الآمن، والحصول على مزايا للجيش والمجلس العسكري بالدستور حتى يظل للجيش

وقياداته وضع مميز وسلطة تجعله دولة داخل الدولة.

ويمكن أن نلحظ هذا بوضوح في المواقف والقرارات المهمة التالية:

- بعد أن علم المجلس العسكري أن سبب سقوط مبارك هو اتحاد القوى السياسية آثر أن يفرق ويمزق تلك القوى باستفتاء على تعديلات دستورية على دستور أسقطته الثورة، فالمجلس العسكري يدرك أن الإسلاميين سيوافقون على هذا الاستفتاء لأنه يؤدي للتعجيل بالانتخابات التشريعية والرئاسية بدلاً من انتخاب جمعية تأسيسية وبالتالي حصولهم على السلطة لأنهم القوة الوحيدة المنظمة على الأرض وبقية القوى الثورية تحتاج لوقت لتنظيم نفسها والنزول للشارع وإقناع المواطن، وتلك القوى لن توافق على الاستفتاء لأنها تريد وضع دستور جديد أولاً يُسقط دستور 1971، ويريدون دستورًا ينقي الأجواء السياسية قبل الانتخابات، وقد حدث ما تمناه المجلس العسكري؛ فقد تقسمت القوى الثورية بين إسلاميين وليبراليين، واستخدم المجلس العسكري ذلك في تحقيق ما يصبو له واللعب على جميع الأطراف، وهنا ربما يقول قائل إن ما فعله المجلس العسكري كان سيفعله حتى لو قالت كل القوى الثورية «لا» في الاستفتاء بما فيها الإسلاميون.. ولا أتفق مع هذا لأن في تلك الحالة سيفشل المجلس العسكري في مخططاته لأن القوى الثورية ستكون متحدة كما اتحدت لإسقاط مبارك وهنا

لن يستطيع المجلس العسكري مواجهة تلك القوى وهي متحدة وقوية.

- أدار المجلس العسكري مصر الثورة بنفس عقلية مبارك، كما أنه لجأ لشرعية قوانين مبارك وقضائه غير المستقل ولم يلجأ للشرعية الثورية، وظهر هذا جليا في الاستبداد بالقرار فهم يتخذون القرارات المهمة ثم يتحاورون مع الأحزاب ويُشكلون مجلسًا استشاريًا لا قيمة له وحتى لو قالت تلك القوى المتحاورة كلمة واحدة فلا يستجيبون إلا لما يرونه صوابًا، وحدث هذا حين اتفقت كل القوى على أن تكون الانتخابات البرلمانية بالقائمة النسبية ولم يستجيبوا لذلك وأصروا على وجود ثلث فردي، كذلك طالبت القوى الثورية بقانون العزل السياسي لكل من أفسد سياسيًا في عهد مبارك ولم يستجب المجلس العسكري! كذلك يظهر فكر مبارك في الإصرار على عدم اختيار شخصيات ثورية في أي منصب مهم وعدم تطهير الدولة من مفاصل الاستبداد والفساد متمثلة في القيادات الفاسدة المنافقة المنتمية لنظام مبارك، فكيف نقوم بثورة ضد دولة الفساد ونبقي كل الفاسدين في مواقعهم؟! وكان المجلس العسكري يعتبر رئيس الوزراء والوزراء سكرتارية كما كان في عهد مبارك فكل القرارات المهمة تكون بأمر المجلس العسكري، وهنا يروي الكاتب بلال فضل أثناء المرحلة الانتقالية: «من شهور ذهبت لشرف وقلت له انتو سايبين منصور العيسوي ليه؟ قال عشان المشير طنطاوي بيقول ده راجل

طيب بنذير الداخلية من خلاله!!».

- اتبع المجلس العسكري نهج الانتهازية فسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من المكاسب، ففي مايو 2011 أصدر المجلس العسكري قانونًا يخول للقضاء العسكري وحده الفصل في جرائم الكسب غير المشروع التي يرتكبها ضباط القوات المسلحة أثناء الخدمة وبعد التقاعد! فأين حُمرة الخجل؟ وممَ يخافون؟ بكل تأكيد لم تخلُ أي مؤسسة في مصر من الفساد فكان الفساد ممنهجًا وكان اختيار القيادات ليس لأنها على كفاءة لكن لأنها ستنافق وتمسكت على الظلم والفساد، وسعى كذلك المجلس العسكري لتحقيق امتيازات له بالدستور وظهر ذلك في وثيقة السلمي المخجلة وكذلك الإعلان الدستوري المكمل كما ذكرنا آنفًا، وحين تبين للمجلس العسكري صعوبة تمرير الإعلان الدستوري المكمل ربما استخدمه العسكري كعنصر قوة في التفاوض مع محمد مرسي على الخروج الآمن مقابل إلغاء الإعلان الدستوري، وهذا الأمر لن يتضح مدى صحته أو خطئه إلا بعد فترة.

- دائمًا في قرارات المجلس العسكري كان يضع نصب أعينه مصير مبارك، فكان المجلس العسكري يعادي الثورة لكن دون علانية، فكان ضد الثورة لكن دون إشعار المواطن البسيط بهذا، كذلك المواطن عقله غيّر مهيأ لتخيل أن المجلس العسكري ضد الثورة لأن الناس تثق في الجيش وترى أن الجيش حمى الثورة من مصير ليبيا وسوريا، فلا يستطيع المواطن العادي أن

يفرق بين الجيش والمجلس العسكري، فالجيش له كل احترام أما المجلس العسكري فهو يمارس سياسة ويجب أن ننتقده، ولا ننسى أن مبارك كان على رأس المجلس العسكري وبخلع مبارك لم يسقط الجيش، ولهذا كان المجلس العسكري يتكلم عن حقوق الشهداء والمصابين وفي الوقت نفسه نراه يتسبب في مقتل المزيد من الثوار وإصابتهم في محمد محمود وماسبيرو وبورسعيد وغيرها، نرى كل التيارات تنادي بانتخابات بالقائمة وهو لا يوافق ولكن لإرضائهم وعدم معاداتهم كليًا يوافق على (الثلثين قائمة والثلث فردي)، كذلك كان يُطعم الحكومة ببعض الوزراء المحسوبين على المعارضة حتى يقول إن الحكومة بها شخصيات ثورية ولم يكن الأمر كذلك لأن هؤلاء كانوا موجودين بوزارات غير مؤثرة، وكان المجلس العسكري في الأمور المصيرية يُصدِر لنا القضاء حتى لا يظهر في الصورة، فحل مجلس الشعب كان بحكم قضائي من الدستورية العليا، وإلغاء قرار الرئيس بعودة مجلس الشعب كان بحكم المحكمة نفسها على الرغم من أن التعقيب على القرارات الجمهورية ليس من سلطات المحكمة، كذلك القصاص من قتلة الثوار أثناء الثورة لم يتم وتم تبرئة كل المتهمين من الشرطة بقتل الثوار بالقضاء بعد أن تم إتلاف أغلب الأدلة وإبقاء هؤلاء المتهمين في عملهم مما يساعدهم على التخلص من الأدلة!

– أدرك المجلس العسكري منذ البداية أن جماعة الإخوان هي القوى

الثورية الأكثر حشدًا لمئات الآلاف في مختلف ميادين مصر، لذا سعى من اللحظة الأولى إلى استدراجهم بما يحقق أهداف المجلس العسكري، فقد علم المجلس العسكري أن الإخوان نقطة ضعفهم هي السعي للسلطة بأي طريقة فاستخدمهم في تمرير الاستفتاء الذي مزّق القوى السياسية، فتخلى الإخوان عن «التحرير» وهذا ما كان يريده المجلس العسكري فخفتت قوة تأثير الميدان بفعل انقسام التيارات الثورية إلى ليبرالي وإسلامي فلم يستطع الثوار تمرير ما رغبوا فيه من قرارات تنهي حكم المجلس العسكري سواء باقتراحات لحكومات إنقاذ وطني بصلاحيات كاملة أو اقتراحات متكررة بمجلس رئاسي مدني يدير المرحلة الانتقالية.. وكل تلك المحاولات كان يقف حائلاً أمامها المجلس العسكري والإخوان الذين شكلوا معًا تحالفًا ضمنيًا ربما غير متفق عليه لتحقيق أغراض سياسية لكل طرف، ولم يستطع المجلس العسكري تمرير وثيقة السلمي بسبب اعتراض التيارات الإسلامية عليها وحشدهم لمئات الآلاف من المتظاهرين بالميادين ضدها.

- اتضح جليًا معاداة المجلس العسكري للثورة في الجرائم التي ارتكبت بحق الثوار في محمد محمود ومجلس الوزراء والعباسية وماسبيرو وبورسعيد وغيرها، كما أوردت تفصيلاً في المقال السابق، ولم يكتفِ بهذا بل كان يشوه في الثورة والثوار ويتهم «6 أبريل» و«كفاية» بالعمالة دون أدلة،

وقام قادة الجيش بتوصيل رسائل إلى الجنود بضرورة سماع قناة «الفراعين» وصاحبها توفيق عكاشة، وهي أكثر قناة معادية للثورة!!

أما عن السؤال الثاني بخصوص مدى انحياز المجلس العسكري للثورة، فالبعض يعطي ثلاثة احتمالات لذلك:

الأول: أن المجلس العسكري انحاز للثورة بشكل كامل.

الثاني: أن المجلس العسكري انحاز للثورة فقط لإسقاط مبارك للقضاء على مشروع التوريث ولكن لم يكن منحازًا للثورة وبقية مطالبها.

الثالث: أن المجلس العسكري سعى من البداية لإجهاض الثورة.

شخصيًا، أستبعد الاحتمال الأول تمامًا وأستبعد كذلك الاحتمال الثاني وأميل للاحتمال الثالث، وقبل توضيح سبب اقتناعي بالاحتمال الثالث أوضح للقارئ سبب استبعادي للاحتمالين الأول والثاني.

فأنصار الاحتمال الأول، وهم من البسطاء، يؤمنون بهذا الرأي بسبب ما وجدوه في الثورة الليبية والسورية من استخدام الجيش للمدافع والقتل للمتظاهرين حيث قتل عشرات الآلاف وتحول كلا البلدين لحرب أهلية بين الجيش والمعارضة المسلحة أو المنشقين عن الجيش، لذا يقولون إن المجلس العسكري حمى الثورة وحافظ على مصر من سيناريو ليبيا وسوريا ورفض

إطلاق النار، وهذا المبرر غير حقيقي لعدة أسباب، وهي:

- التشبيه بسوريا وليبيا غير سليم لأن الجيش الليبي يضم كثيرًا من المرتزقة الأفارقة الذين يتقاضون أموالاً مقابل القتل فهم لن يتوانوا عن أي أوامر بقتل الشعب ما دام المقابل حاضرًا، أما سوريا فهي مختلفة حيث تُحكم من الطائفة العلوية التي تمثل أقل من 10٪ من الشعب السوري وعائلة بشار الأسد تُحكِم سيطرتها على قيادات الجيش، والجيش أغلبه علويون وبالتالي فغالبية العلويين يخافون من إسقاطهم ومن أن تُحكَم سوريا بواسطة السُّنَّة.

- من يتحدث عن أن الجيش رفض إطلاق النار فهذا غير صحيح لأن المشير طنطاوي قال في شهادته أمام المحكمة في قضية مبارك إنه لم يطلب أحد من الجيش إطلاق النار ضد المتظاهرين. كما قال كذلك إنه لا يعلم أن مبارك أمر الداخلية بإطلاق النار على المتظاهرين أم لا!

- المجلس العسكري يدرك جيدًا عواقب أمر الجيش بضرب النار لأن ربما البعض سيستجيب لكن الغالبية سترفض بما يعني العصيان ضد قيادات الجيش ربما يؤدي لانقلاب عسكري من صغار الضباط يؤدي بقيادات المجلس العسكري إلى السجون.

- إذا كان المجلس العسكري حمى الثورة فلماذا لم يحمِ الثورة

والثوار من هجوم آلاف البلطجية في موقعة الجمل الذي لو نجح لأُنهيت الثورة وأُجهضت، على الرغم من أن الجيش كان مكلفاً في هذا الوقت بحماية الميدان والثوار!

أما أنصار الاحتمال الثاني فأنا أتفق معهم في أن المجلس العسكري كان ضد توريث جمال مبارك لأن جمال شخصية مدنية صغيرة في السن وقيادات الجيش يكبرونه بعشرات السنين، ولكن في الوقت نفسه هو رفض داخل الصدور فقط وليس رفضًا معلنًا ولم يكونوا سيفعلون شيئا لو تم توريث جمال مبارك، فلم نرَ لأي منهم أي تصريح ضد التوريث أو حتى ضد الفساد المتفشي أو ضد تزوير الانتخابات، وهذا شيء متوقع لأن المجلس العسكري معين من مبارك فهل سيعين مبارك شخصيات لتعارضه أو تعارض توريث الحكم؟

إذن المجلس العسكري بداخله ضد التوريث لكنه لم يسعَ لإجهاض التوريث وكان سيتماشى مع جمال مبارك لو وصل لسدة الرئاسة.

أما أسباب تأييدي للاحتمال الثالث وهو أن المجلس العسكري كان ضد الثورة كليًا وأن إسقاط مبارك ما كان إلا من أجل الحفاظ على النظام وإخماد الغضب الشعبي وبالتوافق مع مبارك فأعزو هذا للأسباب التالية:

– أنهم قاموا بتنحية الشرعية الثورية جانبًا، وحكموا المرحلة بشرعية قوانين مبارك وقضائه غير المستقل، وتلك كانت إحدى مشكلات المرحلة فالثورة قامت ضد فساد نظام مبارك وقوانينه فلو كان نظامه وقوانينه وقضاؤه سليمة فهي لا تحتاج لتغيير وتطهير فلماذا كانت الثورة؟! ودائمًا ما كان يرفض المجلس العسكري في عدة مواقف حرجة مطالب الميدان بوجود مجلس رئاسي يحكم مصر الثورة حيث أثبتوا فشلاً في إدارة المرحلة (الانتقامية) أو ما يسمونها الانتقالية، والتفرغ لحماية الحدود المنتهكة والمستباحة من إسرائيل.

– افتعال انفلات أمني حتى لا يقوم الأمن بدوره ولا يصبح المواطن آمنًا وبالتالي يترحم الشعب على أيام وأمان مبارك، ونجح هذا بشكل كبير. وافتعال فتن طائفية وعدم عقاب المحرضين على استخدام العنف ضد الكنائس ككنيسة الماريناب بأسوان ودير الأنبا بيشوي.. وتعطيل قانون بناء دور العبادة الموحد لحل الأزمة.

– لم يحقق المجلس العسكري أيًا من استحقاقات الثورة إلا بالضغط فلم يحاكم مبارك إلا بضغط، والدليل على وجود اتفاق مع مبارك هو عدم وجود مبارك في الحبس مثل بقية المحبوسين في قضايا جنائية واكتفوا بوجوده في البداية بقصر بشرم الشيخ، ثم بعد الضغط المتواصل انتقل مبارك لجناح كامل بالمركز الطبي العالمي فيما يشبه وجوده بقصر أو فندق برعاية

كاملة وحماية كاملة ونقله للمحكمة بالطائرة!

- لم يسعَ المجلس العسكري لتحقيق أي من مطالب الثورة فلم يسعَ لعمل دستور جديد ينقي الأجواء السياسية واكتفى بتعديلات حتى ندخل في متاهة دستورية وعك سياسي يفعلون فيه ما يشاءون من حل مجلس الشعب أو عدم تطبيق قانون العزل السياسي، وكذلك تجاهل مطلبًا أصيلاً وهو التطهير.. فكيف لثورة قامت تُبقي على كل القيادات الفاسدة ومن يتغير يأتي بمثله أو أسوأ منه وكأن مصر خلت من الشرفاء! واختيارات الحكومة والمحافظين كانت سيئة للغاية وكأنها حكومات مشكلة من مبارك، كذلك الإصرار على الإبقاء على حكومة شفيق التي رفضها الميدان بقوة..

- عن أي ثورة يتحدثون وهم يشوهون ويتهمون وقود الثورة متمثلا في «كفاية» و«6 أبريل» بالعمالة! (مثلما حدث في بيان المجلس العسكري الشهير رقم 69 بأن «6 أبريل» تحمل أجندات خاصة وتسعى لإحداث وقيعة بين الجيش والشعب! ووصل الأمر باللواء الرويني عضو المجلس العسكري باتهام حركة كفاية بأن أصلها أجنبي وليس مصريًا) وكذا تهم للثوار بتخريب عجلة الإنتاج على الرغم من أن كل دول العالم يحدث بها تظاهر، وإصلاح عجلة الإنتاج يحتاج لكفاءة في التخطيط واستغلال الموارد واختيار الكفاءات المناسبة.. وتلك هي طرق مبارك نفسها في تشويه المعارضين، فكيف يكونون منحازين للثورة وهم يشوهون رموز الثورة؟! كما

تمت محاكمة الآلاف من المدنيين محاكمات عسكرية بسبب الاشتراك في فعاليات ثورية ودون محاكمتهم أمام القضاء الطبيعي ولا ننسى كشوف العذرية وتعذيب النشطاء!!

- تعمد إضعاف الحالة الاقتصادية، ورأينا -على سبيل المثال- بعض رموز النظام السابق يصدرون السلع الأساسية لإحداث عجز بالسوق والتصنيع، وإذكاء التظاهرات الفئوية المطالبة بزيادة الرواتب باستفزاز المواطن عن طريق زيادة مرتبات رجال الشرطة مثلاً بشكل مبالغ فيه!

- عدد القتلى والمصابين بعد التنحي يقترب من عددهم في الـ18 يومًا للثورة! وهذا عار على القيادة السياسية.. والغريب أنه لم يحكم على أي متهم بقتل المتظاهرين في أحداث ما قبل التنحي! وكذلك لم يضبط أي متهم في الجرائم التي ارتكبت فيما بعد التنحي من ماسبيرو ومحمد محمود ومجلس الوزراء والعباسية وغيرها، واكتفوا بتوجيه الاتهام لـ«الطرف الثالث»!

- إصدار المجلس العسكري لوثيقة السلمي أو الإعلان الدستوري المكمل خير دليل على أنهم سعوا لعسكرة الثورة وإجهاضها أو تفريغها من مضمونها وإبقاء الجيش خارج الرقابة، ووجودهم كدولة داخل الدولة بصلاحيات ربما تفوق رئيس الجمهورية والبرلمان!!

- وما يوضح سوء النيّات والسعي لتدمير الوضع الاقتصادي

والاجتماعي والأمني حتى يكره المواطن الثورة ويطالب بالرجوع لمبارك أو أشباه مبارك، فقد أصدرت حكومة عصام شرف قوانين تتعلق بالحد الأدنى والأقصى للأجور وقانون بناء دور العبادة الموحد حتى يقضي على الفتن الطائفية ولكن المجلس العسكري لم يعتمد تلك القوانين؟!

كان جل اهتمام المجلس العسكري في تلك الأشياء المؤسفة السابق ذكرها فأهملوا الحدود، حتى قتل الجنود المصريون على الحدود في أغسطس 2011 بأيدي الإسرائيليين فيا ليتهم تركوا السياسة وحماية «صينية التحرير» وتفرغوا للدفاع عن حدود مصر، ونتج عن هذا تظاهر الثوار أمام السفارة الإسرائيلية بل واقتحامها وتسلق العمارة بطريقة باسلة من قبل أحد الشباب والصعود لنحو 8 طوابق لنزع العلم الإسرائيلي! كذلك تم تفجير خط الغاز الذي ينقل الغاز من مصر إلى إسرائيل بثمن بخس عدة مرات.

يقول بعض المحللين إن سبب فشل المرحلة الانتقالية هو القوى السياسية التي بحثت عن مصلحتها فتقسمت وتشرذمت ولم تتوحد على مسار موحد للثورة حتى تكتمل وتتحقق أهدافها.. ولا أتفق مع هذا التحليل فالمسئولية الأولى والأكبر تقع على عاتق المجلس العسكري الذي كان بيده زمام الأمور والسلطة وكان بيده أن يكون المسار الثوري سليمًا وأن يتم التطهير المطلوب وكان يتعين على العسكري أن يستمع للقوى الثورية.. ولكن ليس كل

ما يتمناه المرء يدركه..

ختامًا نقول إنه لو هناك صفقة ما بين المجلس العسكري وأي فصيل سياسي على خروج آمن فلن تتحقق، فالثوار لن يرضوا بضياع حقوق الشعب من النهب والسرقة وضياع حقوق الشهداء والمصابين.

برلمان الثورة والدم

الخطأ الاستراتيجي الأول الذي وقعت فيه الثورة المصرية كان قبول القوى الثورية أن ينفرد المجلس العسكري بقيادة المرحلة الانتقالية، كما أوضحنا سالفًا، أما الخطأ الثاني فكان إجراء انتخابات قبل وجود دستور جديد ديمقراطي ينقي الأجواء السياسية ورواسب ستين عامًا من الاستبداد حتى تصبح البيئة مهيأة لانتخابات ليست حرة فقط ولكن نزيهة كذلك.

أجريت الانتخابات بعد نحو 8 أشهر من تنحي مبارك في 28 نوفمبر 2011 بطريقة الثلث فردي والثلثين قوائم مما أدى لاتساع الدوائر وعزوف البعض عن الترشح وجرت الانتخابات على ثلاث مراحل، وفي فترة الدعاية الانتخابية وقعت أحداث «محمد محمود» وانشغل الكثير من شباب الثورة المرشحين بها وابتعدوا عن الدعاية الانتخابية، ورفض الإخوان المشاركة في نصرة الثوار في تلك الأحداث لحجج واهية لا تنطلي على أحد وكان السبب مفهومًا وهو أن جل تركيزهم منصب على الانتخابات ومن ثم الحصول على أغلبية برلمانية! حيث نصرتهم للثوار معناها تخليهم عن الشارع الانتخابي أو ربما تغيير خريطة المرحلة الانتقالية أو إسقاط المجلس العسكري ووجود مجلس رئاسي والبدء بنقطة الصفر، وكل هذا ضد مصلحة

الإخوان من وجهة نظرهم الضيقة، ومن هذا المنطلق رفض الإخوان حكومة إنقاذ وطني بصلاحيات كاملة ووافقوا على الجنزوري وهم يعلمون ولاءه للنظام السابق وعدم انتمائه للثورة بأي حال من الأحوال ولكن المبرر هو نفسه حتى لا تتعطل الانتخابات التي هي هدف الإخوان الأول!!

كان أبرز التحالفات بالانتخابات هو التحالف الديمقراطي بقيادة حزب الحرية والعدالة (الذراع السياسية لجماعة الإخوان) متحالفًا مع حزبي غد الثورة والكرامة مع عدد من الأحزاب الصغيرة، وتحالف الأحزاب السلفية الذي ضم أحزاب النور، والبناء والتنمية، والفضيلة، وتحالف الكتلة المصرية الذي ضم المصريين الأحرار، والمصري الديمقراطي الاجتماعي، والتجمع، وظهر الوفد منفردًا مع انضمام بعض شخصيات النظام الساقط إليه!

في أثناء الثورة أعلن الإخوان، لطمأنة الشارع والغرب، أنهم لن يترشحوا سوى على 30٪ فقط من المقاعد ولكن فوجئنا بترشح ما يزيد على 90٪!

أشرف على الانتخابات المستشار عبد المعز إبراهيم الذي تطاله انتقادات واتهامات عدة سواء في قضية التمويل الأجنبي أو إشرافه على الانتخابات في عهد مبارك! لم تختفِ الدراما عن المشهد الانتخابي والتي بدأت بحكم للقضاء الإداري بالسماح للمصريين بالخارج بالتصويت ونفذ

الحكم رغمًا عن أنف المجلس العسكري الذي لم يسعَ لـذلك مـن تلقـاء نفسه على الرغم من المطالبات بهذا، ثم كان الحكم الأهم من محكمة القضاء الإداري برفض ترشح أعضاء الحزب الوطني في الانتخابات، لكـن المحكمـة الإداريـة العليا لم تصدق على الحكم وصـدر الحكـم بمشاركتهم، ولكـن الـشعب أسـقط هؤلاء في الانتخابات وليس السبب الوحيد هو انتماء كل الشعب للثورة ولكـن أيضًا بسبب اتساع الدوائر حيث المرشح كـان معروفًـا فقـط في دائرتـه، كمـا أن أعضاء الحزب الوطني لم يقـدموا شيئًا لـدوائرهم لإعـادة انتخـابهم فـالمواطن البسيط يريد من النائب أن يقدم له خدمات شخصية، وتلك نظرة قاصرة لا بـد أن تتغير لأن قيام النائب بالخدمات يتناقض مع دوره الرقابي على الحكومـة وإنما هذا دور المحليات، أما نائب مجلس الشعب فـدوره التـشريع والرقابـة واعتماد الموازنة العامة للدولة.

توقع الكثيرون أن الانتخابـات لـن تمـر علـى خـير وسـتكون حافلـة بالبلطجة والقتل لأن ما سبق الانتخابات كان عامرًا بالأحداث الدامية فما بالنا بانتخابات يكون بها متنافسون كثيرون! ولكن مرت الانتخابات دون أحداث عنف مؤثرة وهذا لأنهم أرادوا لـ«الطرف الثالث الخفي» ألا يظهـر في الـصورة حتـى يقـال إن المجلـس العـسكري حـريص علـى إنجـاح الانتخابـات ونقـل السلطة. كان للبعض رأي بعدم المشاركة في تلك الانتخابات لأن مجلس الشعب

بلا صلاحيات فلا يمتلك حق سحب الثقة من الحكومة، وأي قانون لا بد أن يعتمد من المجلس العسكري.. نجح التيار الإسلامي ممثلاً في تحالف الإخوان وتحالف السلفيين في الحصول على الأغلبية لعدة أسباب، أهمها:

- أنه تيار منظم لديه قواعد في كل مكان وهذا عامل مهم مع اتساع الدوائر وعدم معرفة الناس بأسماء المرشحين.

- استغلال الدين في الانتخابات كالقول بأن تحالف الكتلة المصرية مدعوم من الكنيسة لذا يجب أن نحافظ على الإسلام وننتخب التيار الإسلامي على حد قولهم.

- الكثيرون انتخبوا الإسلاميين لأنهم عانوا كثيرًا في ظل نظام مبارك ويستحقون الآن السلطة، والكثيرون يفضلون حكم الإسلاميين وتطبيق الشريعة.

وبقراءة للنتائج: حيث حصل الحرية والعدالة على ما يقارب 10 ملايين صوت وحصل النور على ما يقارب 7 ملايين ونصف مليون صوت وحصل الوفد على ما يقارب 2 مليون ونصف المليون صوت وحصلت الكتلة المصرية على ما يقارب مليونين و402 ألف صوت، وحزب الوسط الجديد على 10 مقاعد بعدد أصوات 998 ألفًا، وائتلاف الثورة مستمرة حصل على 7 مقاعد بإجمالي 745 ألف صوت. وجدير بالذكر أن الحرية والعدالة

حصد 40٪ من أصوات القوائم و67٪ من الأصوات في الفردي، والنور حصد 29٪ من أصوات القوائم و16٪ من أصوات الفردي. وفي المجمل تصدر الحرية والعدالة النتائج بـ46٪ من المقاعد. هنا يتضح أن الإخوان كانت نسبتهم أعلى في الفردي ولهذا تفسير؛ لأن القوائم معلومة للكافة وبالتالي هناك بديل للإخوان لكن الفردي غالبية الأسماء غير معلومة للمواطن لاتساع الدوائر وبالتالي التيار المنظم هو الذي ينجح لأنه يأخذ أصواتًا من كل مكان عكس الشخصية التي تكون معروفة في مكان وغير معروفة في مكان آخر فتفقد الأصوات، ويتضح هذا من خلال أن أغلب من نجح على الفردي من غير الإخوان كان شخصيات عامة معلومة على الصعيد الداخلي مثل عمرو حمزاوي ومحمد أنور السادات وعمرو الشوبكي ومصطفى النجار والبدري فرغلي.. ويوجد ملحوظة أنه حينما تجرى انتخابات إعادة بين مرشح من الإخوان ومرشح سلفي يفوز مرشح الإخوان.. وفي رأيي سبب هذا أن غالبية الشعب المصري تميل للإسلام الوسطي وتعتبر السلفيين بلا خبرة سياسية عكس الإخوان. ونسبة المشاركة في الانتخابات كانت أكثر من 50٪ بقليل وهي نسبة متوسطة وكان البعض يأمل أن تكون أكثر من ذلك، ولكن لأول مرة نشاهد الطوابير الطويلة من أجل المشاركة، وكأي انتخابات لم تخلُ من بعض السلبيات والمخالفات لكنها لم تكن مؤثرة على النتيجة في المجمل.

أداء مجلس الشعب لم يكن على القدر المأمول بشكل كبير (تم تناول الانتقادات للمجلس في مقال «وما إدراك ما الإخوان؟») وعلى الرغم من هذا فكنت ضد حل مجلس الشعب لأن قانون مجلس الشعب محصن دستوريًا، فكيف تصدر المحكمة الدستورية العليا قرارًا ببطلان قانون الانتخابات على الرغم من أن الإعلان الدستوري تضمّن نصًا على إجازة أي نظام انتخابي يقره المشرع بالمادة «38»، ولكن حين تعلم أن أعضاء المحكمة الدستورية العليا عيّنهم المخلوع مبارك وحينما تعلم أن المجلس العسكري عين ماهر البحيري خلفًا لفاروق سلطان -المحال للمعاش- كرئيس للمحكمة فستعرف سبب الحكم! والمجلس كان لا بد أن يأخذ فرصته كاملة وربما كان الأعضاء سيصححون مسارهم، وإحقاقًا للحق تعرض المجلس لتشويه إعلامي كبير كان مبالغًا فيه بعض الشيء.

أما انتخابات مجلس الشورى فكانت نتائجها مشابهة كثيرًا غير أن الإسلاميين حصدوا مقاعد أكثر، فالدوائر اتسعت أكثر حيث حصدت قائمة الحرية والعدالة 106 مقاعد، والنور 46، والوفد 19، والكتلة المصرية 7، وحزب السلام مقعدًا واحدًا، والمستقلون مقعدًا واحدًا. والسبب الأهم في هذا هو عزوف المصريين عن المشاركة إما بسبب الإرهاق الانتخابي من تتابع الانتخابات أو لعدم جدوى مجلس الشورى وعدم وجود صلاحيات له.. واعتبر الكثيرون تلك الانتخابات إهدارًا لمئات الملايين وطالبوا بإلغاء مجلس الشورى.

ديمقراطية الخوف! .. (انتخابات الرئاسة)

يتصور البعض أن ماراثون انتخابات الرئاسة قد بدأ عقب تنحي مبارك، ولكن حقيقةً قبل الثورة وفي عام 2009 قام حزب الكرامة (الذي رفض النظام تأسيسه) بترشيح حمدين صباحي كمرشح رئاسي شعبي كأداة ضغط على النظام، مع جمع توكيلات شعبية لتعديلات دستورية تمكن من تسهيل شروط الترشح للانتخابات الرئاسية ووجود إشراف قضائي وقصر مدد الترشح لدورتين بحد أقصى، كذلك أعلن البرادعي في نهاية 2009 استعداده للترشح في الانتخابات الرئاسية إذا كان المناخ السياسي مهيأً لهذا من خلال إصلاحات دستورية وسياسية، وقد أثار هذا الإعلان ضجة كبيرة.

في تصوري لو أن انتخابات الرئاسة أجريت بعد تنحي مبارك مباشرة لفاز بها عمرو موسى الأمين العام السابق للجامعة العربية باكتساح لأنه كان الوجه الوحيد تقريبًا المعلوم لجموع المصريين، كما أنه في تلك الفترة كان الحديث عن نجاح الثورة دون تصور لوجود محاولات مضنية مستقبلية لإجهاض الثورة من قبل نظام مبارك الذي كان ضمن أركانه عمرو موسى.

كان من أبرز المرشحين في الانتخابات عمرو موسى، ومحمد البرادعي، والذي انسحب في 14 يناير 2012 من سباق الترشح لأن وجهة

نظره أن الدستور يجب أن يتم قبل انتخابات الرئاسـة، واعتراضًا منـه علـى الإدارة السيئة للمرحلة الانتقالية.. والجميع استغرب هذا الانـسحاب ولكـن فيما بعـد تـبين أن البرادعـي كـان علـى صواب بـسبب التخـبط الـذي شـاب الانتخابات وعدم تطبيق قانون العزل السياسي، وانتخاب رئيس دون معرفـة صلاحياته مما دعا المجلـس العـسكري لإصـدار إعـلان دسـتوري مكمـل كـان بمثابة انقلاب كامل على الثورة. كذلك ترشح حمـدين صـباحي وهـو المناضـل الناصري الذي اعتقل نحو 17 مرة في سجون مبارك والسادات.. وهو منحـاز للفقراء والعدالة الاجتماعية واستقلال القـرار الـوطني وللديمقراطيـة، كـذلك ترشـح الـدكتور عبـد المـنعم أبـو الفتـوح الرجـل المحـترم والقيـادي الـسابق الإصلاحي البارز بجماعة الإخوان المسلمين والذي فصلته الجماعة لأنه خالف قرار الجماعة بعدم ترشيح أحد من الجماعة في الانتخابات الرئاسـية، كـذلك ترشح أحمد شفيق رئيس وزراء موقعة الجمل، وترشح كل من الـدكتور أيمـن نور، وخيرت الشاطر وهو الرجل القوي في جماعة الإخـوان وصـاحب النفـوذ الكبير الذي قد يتعدى دور المرشد محمد بديع نفسه! والشاطر هـو مـن يـدير ويتاجر في أموال الجماعة، ونور والشاطر تم استبعادهما من قبل اللجنة العليا للانتخابات لأنهما ممنوعان من مباشرة حقوقهما السياسية بـسبب حبـسهما في سجون مبارك في تهم باطلة! ثم ترشح محمد مرسي رئيس حـزب الحريـة

والعدالة كبديل للشاطر، كذلك ترشح الشيخ حازم صلاح أبو إسماعيل الذي استقطب قطاعًا عريضًا من السلفيين والمؤيدين لهم، وتم استبعاده بسبب ما قالته اللجنة المشرفة على الانتخابية بأن والدته تحمل الجنسية الأمريكية وهو ما نفاه أبو إسماعيل في قضية مثيرة للجدل، وكذلك في اللحظات الأخيرة ترشح عمر سليمان رئيس المخابرات سابقًا ونائب رئيس الجمهورية السابق، وعند ترشحه شهد الشارع السياسي جدلاً واسعًا وأثار تخوف الشارع الثوري لأن سليمان معروف عنه القوة والحزم وهو ما يراه قطاع عريض من المواطنين المعيار الأساسي في رئيس الجمهورية! ولهذا تحرك مجلس الشعب وأصدر قانون العزل السياسي الذي تم تفصيله على سليمان وشفيق، والطريف أن القانون أغفل أعضاء لجنة السياسات من العزل السياسي حتى لا ينطبق العزل على شيخ الأزهر! وتجاهل كذلك القانون الوزراء في عهد مبارك حتى لا يطبق القانون على طنطاوي! ونرى مليونية من أجل تطبيق العزل السياسي، وتحدث مفاجأة باستبعاد سليمان لأنه لم يجمع التوكيلات المطلوبة منه، وفسر البعض هذا الاستبعاد بأنه حدث للتغطية وتقليل الغضب الشعبي من استبعاد أبو إسماعيل والشاطر في الوقت نفسه، كذلك ترشح المناضل اليساري أبو العز الحريري، وترشح المفكر الإسلامي محمد سليم العوا، وترشح عن حزب التجمع القاضي هشام البسطويسي أحد رموز تيار الاستقلال في القضاء،

وترشح كذلك الشاب الحقوقي والناشط السياسي خالد علي..

في البداية كانت المنافسة والتوقعات والاستفتاءات تتجه صوب عبد المنعم أبو الفتوح وعمرو موسى، لذا تم عمل مناظرة بينهما، وهي أول مناظرة في تاريخ مصر في ظل انتخابات تعددية، ولم يكن تحضير أبو الفتوح للمناظرة بالقدر المأمول، وانتقد موسى أبو الفتوح بسبب وجوده سابقًا بجماعة الإخوان وتأسيسه منظمة الجهاد التي مارست أعمالاً إرهابية كان قد تبرأ منها أبو الفتوح، وانتقد أبو الفتوح تبعية موسى للنظام السابق وفشل موسى في ملف وزارة الخارجية أو جامعة الدول العربية، وتحولت المناظرة إلى سجال وهجوم شخصي من الطرفين، لذا خرج المتنافسان تقريبًا خاسرين من المناظرة وتحدثت الصحافة أن الفائز من المناظرة هو حمدين صباحي! وعلى الرغم من أن أبو الفتوح وعمرو موسى كانا في صدارة المشهد حتى إجراء الانتخابات فإنهما وصلا للمركز الرابع والخامس على الترتيب، وسبب ذلك أن كلا المرشحين سعى لكافة الأطراف فخسر كل الأطراف، فأبو الفتوح تقرب لليبراليين والسلفيين فخسر جزءًا كبيرًا من أصوات التيارين على الرغم من تأييد الدعوة السلفية وحزب النور لأبو الفتوح إلا أن القواعد الشعبية رفضت أبو الفتوح لأنها تعتبره منفتحًا أكثر من اللازم.. كذلك أراد عمرو موسى أن

يلعب على وتر الثورة فخسر أصوات الفلـول المنـتمين لمبـارك كليًـا، كـذلك لم يتبرأ ويعتذر عن عمله في ظل نظام مبارك ولم يكن معارضًا حقيقيًا قبل الثورة فخسر أصوات الثوريين.

في رأيي أن حمدين صباحي كان هو الأنسب لقيادة مصر لعدة أسباب، أهمها أن تلك المرحلة تتطلب رئيسًا يتفق عليـه كـل المـصريين ولـيس رئيـسًا يعاديه قطاع عريض من المصريين، فنريد رئيسًا يلتف حولـه المـصريون لبنـاء مصر وهذا متوافر أكثر في صباحي لأن الإسلاميين كان قد تم تـشويههم بـشدة في الإعلام ناهيك عن أدائهم السيئ في البرلمان، كما أنـه لـيس مـن الحنكـة في تلـك الظـروف العـصيبة أن يـسيطر فـصيل واحـد علـى التـشريع والـسلطة التنفيذية، كما أن صباحي مناضل كبير سيسعى لتحقيق أهداف الثـورة، كمـا أنه مؤمن بحقوق الفقراء والعدالة الاجتماعيـة ممـا لـه بـالغ الأثـر في التفـاف المواطن حوله، كما أنه مؤمن باستقلال القرار الوطني.. لم تكن مشكلة حمدين أنه بلا شعبية، ولكن المشكلة أن الكل يحترمه لكنهم لن ينتخبوه ظنًا أنه لـن يحصد أصواتًا كثيرة وبالتالي يفضلون أن تذهب أصواتهم لمرشح سينافس وهـو في تلك الحالة أبو الفتوح، وقد حدثت محاولات جادة من قبل لجنة المائة مـن أجل التوفيق بين صباحي وأبو الفتوح من أجل الاتفاق على مرشح واحـد، وفي البداية مع المشاورات الأولية ومع ضعف شعبية حمدين وافـق أن يكـون نائبًـا

لأبو الفتوح، غير أن أبو الفتوح رفض أن يكون نائبًا لأحد لأنه كان واثقًا في فوزه، بل صرح بأنه غير موافق على وجود حمدين نائبًا له إذا كان هذا بغرض الحصول على أصواته وإنما يرحب به كجزء من مشروعه السياسي، وأظن أن أبو الفتوح أخطأ في هذا الموقف وكان عليه أن يرحب بوجود حمدين نائبًا له حتى يستفيد من أصواته وهذا ليس عيبًا خاصة أن حمدين كفء سياسيًا في أي موقع سياسي، ومع مرور الوقت تتصاعد شعبية حمدين خاصة أنه غير محسوب على الإسلاميين ولا على الفلول، فيرفض حمدين أن يتنازل لأبو الفتوح حتى لا يسيطر الإسلاميون على كل شيء كما قال، وقد رفض كل المرشحين المناظرة مع صباحي خوفًا منه لأن صباحي شخصية سياسية من طراز فريد ويمتلك حنكة سياسية ولغة رصينة، وتاريخه النضالي مشرف.. مع ظهور حمدين المتكرر في الإعلام بدأ يثبت قدميه وتزيد شعبيته خاصة مع دعم السلفيين لأبو الفتوح فتحول الكثيرون خاصة الشباب إلى حمدين صباحي، وطالب الجميع بضرورة انسحاب ممثلي اليسار خالد علي والحريري والبسطويسي خاصة أن فرصهم معدومة، ولم نكن نطالب بانسحابهم من أجل الحصول على أصواتهم فقط فهي أصوات قليلة، ولكن من أجل زيادة الزخم حول حمدين وحتى يدرك الكثيرون أن شعبية حمدين كبيرة وبالتالي تتجه الأصوات لحمدين ولا تضيع، كما تصور الكثيرون أن حمدين لن ينافس، ولكن للأسف لم يتنازل أي من هذا الثلاثي في موقف أظن

أنه قد شابَه غياب إنكار الذات.

قلنا سابقاً إن المجلس العسكري سعى من اللحظة الأولى لتشويه الثورة والثوار وتصوير كل الأزمات المصطنعة على أن سببها هو الثورة، وذلك حتى إنه حينما نأتي لتلك اللحظة الانتخابية المهمة في عمر الوطن يتجه المواطن صوب المرشح المنتمي لنظام مبارك وليس المرشح الثوري، ونجحوا في ذلك إلى حد كبير، خاصة بعد أحداث العباسية الثانية في مايو 2012 والتي ضاعفت شعبية شفيق لأنه تم تصوير تلك الأحداث على أن الثوار، خاصة الإسلاميين، يريدون كسر الجيش والدولة! بدا من الوهلة الأولى أن النظام القديم يصر على إنجاح أحمد شفيق، فبعد ترشح عمر سليمان استشعر نواب مجلس الشعب الخطر، واقترح عصام سلطان قانون العزل السياسي والذي تم تفصيله على عمر سليمان وأحمد شفيق ولم يستطيعوا تطبيقه على عمرو موسى لأن عمرو موسى كان وزيراً في عهد مبارك ولو طبق القانون عليه سيطبق على المشير طنطاوي، وهذا التفصيل يرفضه البعض، وإن كنت أوافق عليه لأنه يدخل في نطاق القوانين الثورية التي تهدف لحماية الثورة طالما أن المجلس العسكري مُصر على تسليم مصر لرموز نظام مبارك! وتخرج مظاهرة مليونية من كل قوى الثورة لتطبيق العزل السياسي وإلغاء المادة 28 من الإعلان الدستوري التي تحصن قرارات اللجنة العليا للانتخابات من الطعن، على

الرغم من أن تلك المادة وافق عليها الإخوان في الاستفتاء، كما أنهم رفضوا مقترحًا بتعديلها في بداية عمل البرلمان! يخرج القانون من مجلس الشعب إلى المجلس العسكري لاعتماده ويرفض المجلس العسكري الاعتماد، ويحوله للمحكمة الدستورية العليا التي تحوله مرة أخرى للمجلس العسكري لعدم الاختصاص، فيضطر المجلس العسكري لاعتماد القانون ويُنشر بالجريدة الرسمية، فيطبق القانون ويستبعد شفيق في 24 أبريل 2012 (حيث كان عمر سليمان قد استبعد سابقًا لعدم استيفائه كامل التوكيلات المطلوبة)، ولكن تفاجئنا اللجنة العليا للانتخابات بعد ساعات بسابقة لم تحدث بالعالم حيث تُعطل القانون وترسله للمحكمة الدستورية للتحقق من دستورية القانون.. وهنا توجد مخالفتان، الأولى عدم جواز تعطيل أي قانون طالما تم اعتماده فالقانون سارٍ حتى إشعار آخر من الدستورية العليا لأن رقابة الدستورية لاحقة وليست سابقة، الثانية أن الجهة المنوط بها تحويل القانون إلى الدستورية العليا لا بد أن تكون جهة قضائية واللجنة العليا للانتخابات لجنة إدارية وليست قضائية! ويستمر شفيق على الرغم من أنف القانون وعلى الرغم من أنف مجلس الشعب المنتخب مُصدر القانون! تخوف الكثيرون من وجود شفيق وموسى بالانتخابات.. وفي تصوري هذا التخوف لأن كلاً من هذين المرشحين تكمن خطورته في أنه سيعمل على تحقيق ما يلي حال نجاحه

بما يجهض الثورة أو يحتويها في سياق كونها حركة إصلاحية (كتبت تلك النقاط على الفيس بوك في هذا الوقت لتوعية الناس بمخاطر انتخاب الفلول):

- تسهيل الخروج الآمن لمجلس طنطاوي، وعدم محاكمة قيادات المجلس العسكري في أحداث العباسية ومحمد محمود ومجلس الوزراء وماسبيرو ومسرح البالون وكشوف العذرية..

- ضمان عدم إعادة محاكمة مبارك وكلابه وعدم محاكمتهم بتهم سياسية.

- إبقاء الفلول في مناصبهم وعدم محاكمة الفاسدين منهم.

- الإبقاء على العلاقات مع إسرائيل وأمريكا كما هي واستمرار الركوع لهم.

تُجرى الانتخابات في ظل امتناع اللجنة العليا للانتخابات عن إرسال كشوف الناخبين للمرشحين كما حدث في ظل الانتخابات البرلمانية، وسط توارد أنباء عن زيادة قاعدة الناخبين بعدة ملايين من الأصوات عنها في الانتخابات البرلمانية بما يثير الشك في إدخال أسماء وهمية أو تكرار أسماء أو السماح بتصويت رجال الشرطة والجيش، وتشهد الانتخابات مشاركة المصريين بالخارج ولكن على نطاق ضيق لأن من له حق التصويت هو فقط من

قام بتسجيل بياناته قبل الانتخابات بأسابيع قليلة.. كانت المنافسة بين 5 مرشحين، وهم: عمرو موسى، وعبد المنعم أبو الفتوح، وأحمد شفيق، ومحمد مرسي، وحمدين صباحي، والبعض استبعد الأخير من المنافسة. وقبل أسبوع من التصويت داخل مصر يصوت المصريون بالخارج لمرشحي الثورة حمدين صباحي وأبو الفتوح ويتذيل المرشحين الخمسة مرشحو النظام القديم شفيق وعمرو موسى، لكن أصوات الخليج ترجح كفة محمد مرسي وتضعه في المرتبة الأولى يليه أبو الفتوح ثم صباحي ثم عمرو موسى ثم شفيق، وهذا متوقع لأن المصريين بالخارج أكثر وعيًا وأكثر نقمة على النظام الذي أبعدهم عن وطنهم وأهلهم.

بسبب انقسام القوى الثورية على أكثر من مرشح؛ تنجح القوى الأكثر تنظيمًا في الانتخابات التي أجريت في 23 و24 مايو 2011 ويحصد مرسي المركز الأول لما تمتلكه جماعة الإخوان من قدرات تنظيمية وتوافر كوادر لها في كل لجنة، وامتلاكهم خبرة الانتخابات وحشد النساء في سيارات إلى اللجان واستخدام الزيت والسكر والبطاطس.. ويحصد شفيق المركز الثاني، وأسهَمت في تلك النتيجة أحداث العباسية التي تسببت في وصول صورة سيئة عن الثوار والثورة لدى المواطن البسيط، وبسبب نجاح خطة المجلس العسكري في تشويه الثورة والثوار، وبسبب تكاتف كل النظام القديم

برجاله وأمواله ومؤسساته مع شفيق، ومرسي وشفيق أكثر مرشحين في الإنفاق في الدعاية الانتخابية فقد تخطت نفقاتهما الحد المسموح به كثيرًا!

كانت المفاجأة في تذيل أبو الفتوح وعمرو موسى نتائج الخمسة الكبار على الترتيب، أما المفاجأة الأخرى فهي وصول صباحي (الذي ارتفعت أسهمه كثيرًا قبل أيام من الانتخابات وكان يتصدر استفتاءات الفيس بوك في الأيام الأخيرة) للمركز الثالث واقترابه من الوصول لجولة الإعادة، ويكفي صباحي أنه حصد أعلى الأصوات في أكبر محافظتين بمصر وهما القاهرة (العاصمة الأولى) والإسكندرية (العاصمة الثانية)، وهما من المحافظات الأكثر ثورية والأكثر وعيًا والأقل في نسبة الأمية، غالبية أصوات شفيق حصدها في محافظات الوجه البحري خاصة المناطق الريفية! وغالبية أصوات مرسي حصدها من صعيد مصر.

وكانت النتائج كالآتي:

محمد مرسي: ***5.764.952***

أحمد شفيق: ***5.505.327***

حمدين صباحي: ***4.820.273***

عبد النعم أبو الفتوح: ***4.065.239***

عمرو موسى: ***2.588.850***

محمد سليم العوا: ***253.374***

خالد علي: ***134.056***

أبو العز الحريري: ***40.090***

هشام البسطويسي: ***29.189***

محمود حسام جلال: ***23.992***

محمد فوزي: ***23.889***

الفريق حسام خير الله: ***22.036***

عبد الله الأشعل: ***12.249***

وبلغت نسبة المشاركة بالانتخابات نحو 46٪ وهو ما يزيد قليلاً على 23 مليونًا من جملة عدد الذين يحق لهم التصويت ويتجاوزون 50 مليونًا. العجيب أن الانتخابات أوصلت للإعادة محمد مرسي وأحمد شفيق، وهما ليسا الأفضل من بين المرشحين بل ثانيهم كان ضد الثورة من اللحظة الأولى! وقال الكثيرون إن الإعادة أفرزت أسوأ المرشحين، وهذا اتضح في غالبية المصوتين بالإعادة، فالكثير ينتخب مرسي خوفًا ونكاية في شفيق، والكثير ينتخب شفيق خوفًا ونكاية في مرسي، والأغرب أن كلا المرشحين لو وصل للإعادة مع أي من بقية المرشحين الكبار فسيخسر، فكلا المرشحين لا يمكن أن يفوز بالرئاسة إلا إذا وصلا للإعادة معًا!

شهدت مصر قبل انتخابات الإعادة أحداثًا كثيرة جدًا، فحملة مرسي

ركزت على أن مرشحها هو مرشح الثورة وأن الثورة في خطر ويجب أن يتحد الثوريون ضد مرشح نظام مبارك، وحملة شفيق ركزت على مهاجمة الإخوان بالحق أو بالباطل، فاتهموا الإخوان على سبيل المثال باتهامات زائفة بأنهم سيبيعون قناة السويس أو أنهم المسئولون عن موقعة الجمل!!

أخطأ البرادعي (الذي قاطع الانتخابات من البداية) وحمدين صباحي في عدم دعم محمد مرسي من البداية، وبخاصة صباحي الذي وافق على الاشتراك بالانتخابات وحصد ما يقارب 5 ملايين صوت فاختار صباحي المقاطعة باعتبار أن شفيق مرشح النظام القديم ولا يجوز أخلاقيًا انتخابه، ورفض انتخاب مرسي الذي قال حمدين عن جماعته إنهم شركاء الثورة ولكنه يرفض سيطرتهم على الرئاسة والبرلمان.. في رأيي أنه كان يتحتم على كل الثوريين دعم محمد مرسي، فمهما اختلفنا مع الإخوان فهم فصيل وطني، ولا يجب أن نساوي بين الإخوان ونظام مبارك، كما أن الإخوان يتكلمون دائمًا عن الديمقراطية وبالتالي يمكن التعامل معهم من خلال الصندوق، أما نجاح شفيق فكان معناه ربما انتهاء الثورة بشكل كامل وانتهاء حلم الربيع العربي.

قبل انتخابات الإعادة وفي يوم 2 يونيو 2012 يتم الحكم في قضية مبارك وأبنائه ووزير الداخلية ومساعديه في قضية قتل المتظاهرين ووقائع الفساد، ويحكم بالبراءة في قضايا الفساد (وهي قضايا غير جوهرية كقضية

بناء حسين سالم فيلا لمبارك بثمن بخس!) ويحكم على مبارك والعادلي بالمؤبد في قضية قتل المتظاهرين ليس لأنهما قتلا الثوار ولكن بحكم مسئوليتهما في السلطة عن سلامة المواطنين! والحكم ببراءة بقية المتهمين، وهذا يعني سهولة حصول مبارك والعادلي على البراءة في الاستئناف لأن أسباب براءة مساعدي العادلي ستكون هي أسباب براءة مبارك والعادلي.. في رأيي أن السحر انقلب على الساحر في تلك القضية، فالمجلس العسكري اختار توقيت الحكم قبل انتخابات الإعادة حيث انشغال الشارع بانتخابات الرئاسة، كما أن حكم المؤبد غرضه إسكات وتهدئة الشارع ثم البراءة مستقبلاً في الاستئناف، ولكن الشارع الثوري فهم تلك الخديعة ونزل للشارع بعد ساعات من الحكم بالملايين؛ لأننا هكذا بصدد مسرحية لإنجاح شفيق بالتزوير ولا حل غير إسقاط المجلس العسكري خاصة بعد منح الشرطة العسكرية والمخابرات الضبطية القضائية بما يمكنهما من احتجاز المدنيين في أي لحظة (وهذا إشارة لكل من سيعترض على نتيجة الانتخابات بأنه ستكون نهايته الحبس) وطالب الشارع الثوري بمجلس رئاسي وانسحاب مرسي.. ورأينا حمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح وخالد علي ينزلون للميدان ويعلن حمدين عن اقتراح تشكيل مجلس رئاسي، غير أن مرسي رد على الثلاثي في اجتماع سابق بأنه سيناقش أمر الانسحاب مع الجماعة، غير أن

الجماعة درست الأمر ووجدت أن فرص مرسي أعلى فقررت الاستمرار.. وكان مرسي قد عرض على أبو الفتوح وصباحي أن يكونا في منصب نواب رئيس الجمهورية ولم يوافق الاثنان، فقال أبو الفتوح إنه يرفض الحصول على منصب مقابل تأييد مرسي، فهو سيؤيد مرسي لأجل الثورة وليس المنصب، أما صباحي فلم يوافق لأنه قال إن مشروعه السياسي اليساري يختلف عن مشروع الإخوان اليميني وبالتالي لن يحقق شيئًا في منصب النائب، تلك المبادرة كانت جيدة ولكنها جاءت متأخرة فقد بُح صوتنا قبل الجولة الأولى من أجل اتفاق مرشحي الثورة على مرشح واحد ومعه فريق رئاسي لكن غاب إنكار الذات..

ثم جاءت الصدمة الكبرى في 14 يونيو وقبل يومين من انتخابات الإعادة وهي حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون مجلس الشعب، وأشارت المحكمة إلى أن المجلس بأكمله باطل على الرغم من أن الخلاف كان على الثلث الفردي فقط بسبب مزاحمة الحزبيين للمستقلين في الفردي، وبعدها مباشرة يصدر المجلس العسكري قرارًا بحل مجلس الشعب، وهذا أوحى للجميع بسعي المجلس العسكري لإجهاض الثورة وأن الحكم الصادر سياسي وليس قانونيًا لأن قانون مجلس الشعب محصن بالإعلان الدستوري في المادة رقم 38 باختيار أي نظام يرتئيه المشرع، كما أن

الدستورية العليا ليس من صلاحيتها إبطال مجلس الشعب لكنها تنظر فقط في مدى دستورية القوانين.. وفي تصوري هذا القرار هو أحد أسباب نجاح مرسي، فبعض الثوريين الذين قرروا المقاطعة، صوتوا لمرسي خوفاً على الثورة بعد حل مجلس الشعب المنتخب، فلو كان تأجل هذا القرار لأيام لربما تغيرت النتيجة خاصة بعد الهجمة الشرسة من الكثير من المنابر الإعلامية على الإخوان وأثر هذا بشكل كبير على المواطن البسيط الذي اتجه لشفيق. أخطأت بعض الشخصيات المحسوبة على الثورة خطأً فادحًا بدعم شفيق لاختلافهم مع الإخوان، ومن بينهم أسامة الغزالي حرب ومحمد أبو حامد وسعد الدين إبراهيم.. ولكن غالبية القوى الشبابية الثورية دعمت مرسي (مع عصر ليمونة) والبعض الآخر من القوى الثورية اختار المقاطعة.

وبعد انتخابات الرئاسة بثلاثة أشهر أعلن شفيق عن لقاء جمعه مع بعض قيادات الدعوة السلفية وحزب النور، مما دعا الشيخ ياسر برهامي وأشرف ثابت للاعتراف بالمقابلة، وقال برهامي إن سبب المقابلة العمل على أخذ تعهد من شفيق بالحفاظ على دماء المصريين حال نجاح مرسي، وقال إنه تواصل مع المجلس العسكري في هذا الصدد، ولكن أضاف برهامي أنه أكد لشفيق أن الشريعة الإسلامية مطلب أساسي! وهذا يعني أن اللقاء كان لكسب ود شفيق حال نجاحه والرضا بنجاحه! وهو أمر مخجل، وإذا لم يكن

مخجلاً فلماذا لم يعلنوا عن هذا اللقاء آنذاك؟

تتم انتخابات الإعادة في 16 و17 يونيو 2012 وسط إرهاصات عن وجود أقلام سرية يتطاير الحبر الخاص بها بعد ساعات، ووسط توارد أنباء عن قيام المطابع الأميرية (المسئولة عن طباعة أوراق الانتخابات) بطباعة أوراق لصالح جماعة الإخوان، غير أن اللجنة أكدت عند إعلان النتيجة أن هذا الأمر لم يتأكد منه كما أنه لم يثبت دخول تلك الأوراق إلى الصناديق. بعد دقائق من انتهاء التصويت، يصدر المجلس العسكري إعلانًا دستوريًا مكملاً دون استفتاء، وهو بمثابة انقلاب عسكري على السلطة بشكل لا يدع أي مجال للشك؛ حيث في ظل هذا الإعلان سيتحكم المجلس العسكري في عمل اللجنة التأسيسية ومن حقه الاعتراض على أي مادة وحالة عدم الاتفاق مع اللجنة يكون الفيصل هو المحكمة الدستورية العليا، وعند قيام مانع يحول دون استمرار اللجنة يختار المجلس العسكري أعضاء اللجنة التأسيسية.. كما أنهم أعطوا لأنفسهم سلطة التشريع بعد قيامهم بحل مجلس الشعب!!

يخرج الملايين للميادين اعتراضًا على هذا الإعلان «غير الدستوري المكبل» ويعتصم الإسلاميون وبعض القوى الثورية خاصة مع تأخر الإعلان عن النتيجة ووجود توقعات بأن النية مبيّتة لإنجاح شفيق، خاصة مع إعلان حملة مرسي فوز مرشحها وإعلان حملة شفيق كذلك فوز مرشحها (والغريب

أن بعض الشخصيات المحسوبة على التيار المدني ومنهم محمد أبو حامد وفريدة الشوباشي أيد هذا الإعلان الدستوري بدعوى أنه يمنع الإخوان من السيطرة على الدستور وكأن بديل هذا الوحيد هو استبداد العسكر! ! إذن لماذا قمنا بثورة ما دمنا سنعود للعصر المباركي؟!) ولكن لم تنجح خطتهم خاصة بعد قيام الإخوان بإصدار كتيب يتضمن محاضر فرز لأكثر من 13 ألف لجنة هي جملة اللجان الانتخابية وموقعة من القضاة، مما وضع كل طامح للتزوير في مأزق خاصة مع الخوف من ثورة عارمة حال نجاح شفيق قد تطيح بالمجلس العسكري مثلما حدث مع مبارك.. فتعلن اللجنة العليا للانتخابات في 24 يونيو 2012 نجاح محمد مرسي بمنصب رئيس الجمهورية، بعد حصوله على 13230131 صوتًا بنسبة 51.73٪ وحصول شفيق على 12347380 صوتًا بنسبة 48.47٪، وبلغت نسبة التصويت نحو 51٪. وأسهمت محافظات الصعيد بالقدر الأكبر في إنجاح مرسي ليس لأن محافظات الصعيد أكثر ثورية أو وعيًا من بقية المحافظات، ولكن لأن التصويت عند الكثير كان شبه طائفي لأن تلك المحافظات بها عدد كبير من الأقباط التي ذهبت أصواتهم لشفيق، مما دعا الكثير من المسلمين للتصويت العكسي لصالح مرسي!

مرسي رئيسًا

تعجبني مقولة «إن الإخوان كائن انتخابي»، فعلى الرغم من أن مرسي آخر مرشح تقدم بأوراقه، وعلى الرغم من أنه أقل مرشح شهرة من بين أهم المرشحين، فإنه أصبح رئيسًا!! ولا يخفى على أحد أن مرسي هو المرشح الأمثل لمكتب الإرشاد؛ فهو شخص مطيع ليس له شخصية ولا رؤى مستقلة عن رؤى التنظيم.. لذا تم اختياره رئيسًا لحزب الحرية والعدالة حتى ينفذ كلام مكتب الإرشاد.. ومرسي فلاح من الزقازيق حاصل على الدكتوراه في الهندسة.. وهو شخصية بسيطة متواضعة، وعصبي إلى حد ما.

بعد فوز مرسي بالرئاسة كان أمامه مشكلة عويصة وهي الإعلان الدستوري المكمل الذي تكلمنا عنه سابقًا. والإخوان يدركون جيدًا خطورة هذا الإعلان، وقد تعلموا كذلك من درس حل مجلس الشعب أن مجلس العسكر لا أمان له وأنه يحاول إجهاض الثورة وتحقيق مكاسب سياسية لنفسه على حساب الثورة.. وكانت المشكلة أن مرسي لا يريد أن يعترف بشرعية الإعلان الدستوري وفي الوقت نفسه هذا الإعلان يتضمن مكان حلف القسم الجمهوري بعد حل مجلس الشعب، فلا بد أن يقسم بالمحكمة الدستورية العليا حتى يصبح رئيسًا فعليًا. وكان الحل أن يقسم مرسي أولاً بميدان التحرير وإعطاء

رسالة بأن الثورة لها الشرعية الأصيلة، ثم أقسم كذلك أثناء خطاب جامعة القاهرة، ثم انتهاءً بالقسم الرسمي أمام المحكمة الدستورية العليا التي كان يرغب مرسي ألا يذاع هذا القسم تليفزيونيًا بيد أنه لم يفلح في هذا المنع التليفزيوني.

بدأ مرسي ولايته رسميًا، وكعادة المنهج الإصلاحي للإخوان حيث سعى مرسي للتقرب من الكل وبالغ في المديح لقيادات المجلس العسكري بأنهم حموا الثورة وحافظوا على الشرعية وأوفوا بوعدهم بتسليم السلطة! وكأنه يريد أن يتجنب شرهم أو أن يثبت للشعب أنه ليس معاديًا لأحد، وأقر مرسي زيادة في العلاوة قدرها 15٪ لموظفي الدولة. تزامن هذا مع استمرار الاعتصام بميدان التحرير لإسقاط الإعلان الدستوري، واتفق مرسي مع المعتصمين على فض الاعتصام مقابل قيامه بحل المشكلة بصفته رئيسًا منتخبًا، واستجاب الإخوان لهذا وبقي البعض ومن بينهم أنصار حازم صلاح أبو إسماعيل، وقال البعض إن الإخوان كانوا معتصمين من أجل ضمان نجاح مرسي رئيسًا وليس من أجل إسقاط الإعلان الدستوري!

توقع البعض أن يبدأ مرسي صدامه مع المجلس العسكري بإلغاء الإعلان الدستوري ولكنه فاجأ الكل في 8 يوليو بقرار بإعادة مجلس الشعب للانعقاد من خلال وقف قرار المجلس العسكري بالحل مع إجراء انتخابات

جديدة للمجلس خلال 60 يومًا من إقرار الدستور، وواجه هذا القرار جدلاً شديداً فقد أيده الإخوان والسلفيون و«6 أبريل» وعدد من القوى الثورية باعتبار أن القرار يسحب سلطة التشريع من المجلس العسكري ويلغي الإعلان الدستوري، وقوبل كذلك بعاصفة من الرفض من الكثير من الشخصيات العامة والأحزاب المدنية والشخصيات القضائية باعتبار أن هذا يمثل اعتداءً على سلطة القضاء.. وأتفق مع مرسي في هذا القرار فمهما اختلفنا مع مجلس الشعب فهو منتخب وهو يظل بديلاً أفضل للإعلان الدستوري واستحواذ العسكر على سلطة التشريع.. وخلال ساعات أصدرت الدستورية العليا حكمًا بإلغاء قرار الرئيس بإعادة المجلس! وتم تجميد الأمر لإشعار آخر، غير أن رأيي أن قرار الرئيس سليم تمامًا لأنه ليس من سلطة المحكمة الدستورية حل مجلس الشعب ولا التطرق للقرارات الجمهورية فهي تعد من أعمال السيادة فهذا قرار تنفيذي والسلطة التنفيذية هي من تقرر توقيت تنفيذ الحكم، كما أن هناك سابقة، ففي عام 1990 أصدرت الدستورية العليا حكمًا مشابهًا بعدم دستورية قانون مجلس الشعب غير أن مبارك تجاهل الحكم خمسة أشهر ثم أصدر قرارًا بإجراء استفتاء لحل المجلس، وتم رفع دعاوى ضد هذا القرار في الدستورية العليا وكان قرارها أن هذا القرار الجمهوري من أعمال السيادة ولا يجوز التعليق عليه!!

بدأ مرسي زياراته الخارجية للسعودية وذلك للتقرب من دولة عربية مهمة، وأرى أنه كان غير موفق في هذا، فأنا مع التقرب للسعودية لكن لم يكن من المفترض لرئيس ثوري أن يعطي قيمة لحكام السعودية والخليج الذين كانوا ضد الثورة من أول لحظة، حتى إن الإساءة وصلت إلى أن «ضاحي خلفان» القيادي الأمني بالإمارات قال إن مرسي سيأتي لخادم الحرمين لتقبيل يده كما فعل حسن البنا سابقاً مع ملك السعودية!

تأخر مرسي كثيرًا في تشكيل الحكومة، ثم فوجئنا عند تشكيل الحكومة في أغسطس من قبل هشام قنديل باختيارات غير موفقة على الإطلاق، فقد وعد مرسي قبل انتخابات الإعادة برئيس وزراء يكون شخصية مستقلة تحظى بقبول الكافة، ووزارة ائتلافية تضم جميع الأطياف، غير أننا فوجئنا بهشام قنديل الذي لا يعرفه أحد، وأعتقد أنه تم اختياره لأنه شخصية ضعيفة ستنفذ ما يريده الرئيس والإخوان، وكانت اختيارات الحكومة سيئة تمامًا فقد جمعت بين النظام القديم ووزراء الجنزوري ووزراء إخوان، فلم يكن هناك كفاءات ثورية وإنما وجدنا رئيس الشركة القابضة للكهرباء -وهو يحوم عليه كثير تهم بالفساد ولا يرضى عنه العاملون بالكهرباء- وزيرًا للكهرباء! ووزير البترول وهو رئيس شركة بترول سابقاً! ووزير الرياضة عضو بالحزب الوطني المنحل! ووزير الداخلية شغل منصب

مدير الأمن العام أثناء أحداث محمد محمود! ووزير التنمية المحلية محافظ سابق ويعترض عليه الكثيرون! وتم الإبقاء على طنطاوي وزيرًا للدفاع! لا يوجد لديّ اعتراض على أن تكون كل الحكومة إخوانية لأن هذا من حق الرئيس المنتخب، لكن المشكلة أن يعد مرسي بحكومة ائتلافية ثم نفاجأ بحكومة فلولية إخوانية! ويرى البعض أن المجلس العسكري تدخل في اختيارات الحكومة، وربما تكون تلك الحكومة مؤقتة لحين انتخاب مجلس الشعب، وعلى كل حال فالعبرة بالنتائج والمسئولية ستقع على عاتق الرئيس. وكانت مفاجأة تعيين الجنزوري كمستشار للرئيس، وهو الجنزوري الذي تعرض لهجوم شديد من الإخوان في مجلس الشعب من أجل سحب الثقة منه! وربما يريد مرسي أن يستفيد من خبرات الجنزوري في الدولة العميقة أو رغبة في عدم الصدام المباشر، وأرى أنه لم يكن موفقًا لأن ربما الجنزوري يضره ولا يفيده كما أن هذا الأمر قوبل بعاصفة انتقادات من الثوريين.

وفي يوم 5 أغسطس 2012 وقع حادث رفح المأساوي حيث تعرض كمين لهجوم إرهابي أسفر عن مقتل 16 جنديًا مصريًا أثناء إفطارهم، وقامت الدنيا ولم تقعد، ورأينا توفيق عكاشة يكيل الاتهامات للرئيس وأنه هو السبب! ولا يتطرق للمجلس العسكري الذي فشل بالداخل وفي حماية الحدود.. وفي رأيي أن المستفيد من تلك العملية هو إسرائيل لقطع الطريق على

التقارب المصري الفلسطيني وعدم فتح المعابر وإفشال الرئيس المنتخب والتأثير على السياحة والثورة، والعملية ربما تمت بعناصر مصرية مدسوس عليها ومزروع في حركاتها شخصيات ولاؤها لإسرائيل.. كانت الصدمة بتصريح مراد موافي رئيس المخابرات العامة بأنه كان على علم بالأمر ولكنه استبعد أن يقتل مسلم أخاه المسلم في رمضان! وجدير بالذكر أن إسرائيل حذرت رعاياها بسيناء قبل الحادث بأيام من الأمر. بعدها بأيام تمت إقالة موافي وإقالة قائد الشرطة العسكرية بسبب التقصير الأمني أثناء جنازة الشهداء وتعدي أنصار عكاشة على رئيس الوزراء ونادر بكار وعبد المنعم أبو الفتوح والشيخ حافظ سلامة!

غير أن المفاجأة الكبرى كانت عصر يوم 12 أغسطس بقرارات جمهورية بإلغاء الإعلان الدستوري المكمل وإصدار إعلان دستوري جديد، يتم بمقتضاه انتقال سلطة التشريع للرئيس، وأنه في حالة حل الجمعية التأسيسية يقوم الرئيس بتشكيل جمعية جديدة، وانعقاد انتخابات مجلس الشعب خلال 60 يومًا من الموافقة على الدستور، وإحالة طنطاوي وعنان للتقاعد وتعيين عبد الفتاح السيسي وزيرًا للدفاع وتقاعد عدد من قيادات المجلس العسكري وتعيين بعضهم في مناصب أخرى. وقوبل هذا القرار بتأييد واسع من كل القوى الثورية حيث التخلص من الإعلان الدستوري والحكم

العسكري. ولهذا القرار عدة تفسيرات، من بينها أنه تم الاتفاق على خروج آمن لقيادات المجلس العسكري مقابل إزاحتهم عن الحكم وإلغاء الدستوري المكمل، أو أن مرسي لديه ما يثبت تقصير المجلس العسكري أو قيام العسكري بالتخطيط للانقلاب عليه فكان هذا هو الثمن، أو أن الأمر تم كإجراء عادي ورضخ طنطاوي لأن «ما باليد حيلة» ولا يملك طنطاوي الشعبية ولا القوة الكافية التي يستطيع بها مواجهة الرئيس المنتخب.. ويمكن تفسير هذا بما كتبه الكاتب عبد الله السناوي بأن ما حدث نصف انقلاب ونصف اتفاق، وما يؤيد هذا أنه لم يتم التخلص من كل قيادات المجلس العسكري وعبد الفتاح السيسي أحد أعضاء المجلس العسكري وكان مديرًا للمخابرات الحربية.. ورأيي أنه ربما يكون السيسي هو الضامن والوسيط بين تحقيق الأمان لطنطاوي ومجلسه وتحقيق الأمان للإخوان بعدم الانقلاب على السلطة! ولكن التخوف من فكرة الخروج الآمن التي لن تنجح لأن القوى الثورية تصر على محاكمة المجلس العسكري على ما اقترفه في حق الثورة والشهداء والمصابين، فهناك تخوف أن يكون السيسي ولاؤه لطنطاوي وأن يكون هذا اتفاقًا بينهما تمهيدًا لانقلاب عسكري في وقت ما..

ويبقى السؤال الأهم: هل ينجح الإخوان في تحقيق أهداف الثورة؟

في رأيي أهداف الثورة لن تتحقق إلا بآليات معينة تتمثل في تغيير

حقيقي وتطهير مرافق الدولة من قيادات نظام مبارك المختارة لفسادها أو نفاقها وليس لكفاءتها، والانحياز للفقراء والعدالة الاجتماعية بفرض حد أدنى وحد أقصى للأجور وعدالة توزيع الدخل وفرض ضرائب تصاعدية.. وتحقيق استقلال للقرار الوطني برفض التبعية لأمريكا.. وتحقيق نهضة صناعية وجذب استثمارات واستخدام الميكنة في الزراعة والاستعانة بالكفاءات، واستقلال حقيقي للأجهزة الرقابية.. ومحاكمة ومحاسبة المفسدين واسترداد الأموال والأراضي المنهوبة قدر المستطاع.. كذلك ينبغي أن تكون مصلحة مصر هي الأساس وليس مصلحة الجماعة.. في رأيي أن مرسي سيحاول أن يحقق طفرة اقتصادية وربما لا يستطيع وربما لا يسعفه الوقت لتحقيق هذا، فأي رئيس مهما حاول فلن يشعر المواطن بتغيير حقيقي قبل سنتين أو ثلاث على أقل تقدير لأن البلد مدمر في جميع المجالات ويحتاج لتغيير جذري.. ويبقى السؤال: هل سيحافظ الإخوان على السلطة أم أن لصندوق الانتخابات رأي آخر؟ فالقوى الوطنية الأخرى التي أراها ممثلة في البرادعي وحمدين صباحي وعبد المنعم أبو الفتوح و«6 أبريل» وشباب الثورة الذي نعوّل عليه كثيرًا، لن تصل تلك القوى للسلطة إلا من خلال الاتحاد وتنظيم صفوفها والنزول للشارع بكل قوة واستغلال الإعلام أفضل استغلال وتقديم بديل قوي ومشروع قوي للنهضة بآليات واضحة للتنفيذ.

جاءت الهزة العنيفة في حكم محمد مرسي لحظة إصداره إعلانه

الدستوري في 22 نوفمبر 2012، فقد أحس الإخوان بوجود مؤامرة من المحكمة الدستورية العليا لحل الجمعية التأسيسية.. والإخوان يرغبون في تمرير الدستور بأي ثمن وهناك مادة تحديدًا يراد تمريرها وهي مادة انتقالية تبيح لمرسي إكمال مدته (ولا أعترض على ذلك لأنه تم انتخاب مرسي لـ4 سنين وليس لـ4 شهور)، مما أدى إلى سباق بين الجمعية التأسيسية والمحكمة الدستورية من أجل إنجاز الدستور قبل حكم بطلان التأسيسية.. ودفع ثمن هذا السباق الشعب المصري فتم سلق الدستور وظهرت المسودة النهائية معيبة، حيث اشتمل الدستور على اجازة محاكمة المدنى عسكريا حالة وجود خطر، وما هو تعريف الخطر؟!، وتعيين وعزل رؤساء الاجهزة الرقابية والمستقلة من قبل اغلبية مجلس الشورى بما يؤدى لتسييس تلك الاجهزة والقضاء على استقلاليتها! ووجود استثناءات للحد الاقصى للاجور! وربط الاجر بالانتاج فقط وليس الاسعار! ووجود مجلس الشورى وتعيين الرئيس لعشر اعضاءه ووجود نسبة العمال والفلاحين! واعطاء حق غلق أو مصادرة أو حظر الصحف بحكم قضائى فالافضل هو تغريم الصجفى او الشطب من النقابة وليس مصادرة كل الصحيفة! وغيرها من المواد.. وكان نتاج هذا السلق مناقشة المسودة النهائية في أسبوع والتصويت في يوم لدرجة أن أعضاء لجنة وضع الدستور يوم التصويت أخطأوا في معرفة الفرق بين مال الدولة والأموال العامة للدولة! مما دعا بعض أعضاء الجمعية التأسيسية للانسحاب

من بينهم أيمن نور وعمرو موسى وأحمد ماهر ووحيد عبد المجيد وفاروق جويدة وجابر نصار.. اعتراضًا منهم على البرنامج المقترح لإنجاز الدستور دون نقاش جدي. دعا هذا مرسي لإصدار الإعلان الدستوري وتضمن الإعلان عدة مواد منها إعادة المحاكمات لقتلة الثوار، وأحقية الرئيس في تعيين نائب عام ويسري هذا على النائب العام الحالي، وتحصين هذا الإعلان وعدم إجازة حل مجلس الشورى أو الجمعية التأسيسية من أي جهة، وأحقية الرئيس في اتخاذ إجراءات إذا قام خطر! وكذا صرف تعويضات للشهداء والمصابين. وتضمن الإعلان إيجابيات منها إقالة النائب العام عبد المجيد محمود وكذا إعادة محاكمة قتلة الشهداء وصرف تعويضات لهم.. ولكن الكارثة تمثلت في قيام الرئيس بتعيين نائب عام جديد وهذا افتئات على استقلال القضاء حتى لو كان مؤقتًا لأن منصب النائب العام حساس وكان الأجدى أن يُعين النائب العام من قبل مجلس القضاء الأعلى أو اختيار شخص توافقي يحظى باحترام كل التيارات وبالتشاور مع الجميع مثل المستشار هشام البسطويسي أو زكريا عبد العزيز.. ولكن مرسي اختار الحل السهل الذي يجعل القضاء مُسيَّسًا!

المشكلة الأخرى كانت في تحصين قرارات الرئيس حتى لا يتم حل التأسيسية أو الشورى وكان الأفضل هو تنفيذ وعد الرئيس قبل انتخابات الإعادة بإعادة تشكيل اللجنة أو إضافة 50 عضوًا على أن تكون آلية التصويت بالثلثين.. والكارثة الثالثة في المادة التي تجيز اتخاذ إجراءات استثنائية لو

قام خطر.. وكلمة الخطر كلمة فضفاضة.. المثير للدهشة أن عددًا من مستشاري الرئيس عارضوا تلك المواد، والأكثر دهشة هو اعتراض وزير العدل نفسه! إذن من وضع هذا الإعلان الدستوري.. هل هو مكتب الإرشاد؟

الحقيقة أننا ما زلنا ندفع ثمن البدء بالانتخابات قبل إعداد دستور ينقي الأجواء السياسية.. كان نتاج هذا الإعلان فورانًا بالشارع الثوري فعارضه كل رموز المعارضة (البرادعي وصباحي وأبو الفتوح و«6 أبريل» والاشتراكيين الثوريين وغيرهم). ومن المرات النادرة التي نجد حشودًا مليونية بالتحرير والمحافظات دون وجود الإخوان. ولأول مرة نجد الفلول يتظاهرون وينزلون الميدان مما دعا الإخوان لاتخاذ هذا ذريعة لانتقاد المعارضة واتهامها بأنها معارضة فاسدة ترغب في إسقاط الإخوان.. ولا أتفق مع هذا فقد أخطأ البرادعي وصباحي وجبهة الإنقاذ في الاستعانة بعمرو موسى وغيره من رموز النظام السابق.. ولكن هذا لا يعني أن المتظاهرين ليسوا على حق؛ فتلك نقرة وتلك نقرة أخرى.. فالفلول هدفهم إسقاط الثورة أيًا كان من يحكم خاصة بعد وجود العزل السياسي بالدستور، أما الثوار فهدفهم الاعتراض على ديكتاتورية الرئيس حتى يتراجع عن قراراته، ووجود دستور مشوه.. ومع اتخاذ خطوات تصعيدية دعت المعارضة لتظاهرات سلمية نحو قصر الاتحادية يوم الثلاثاء 4 ديسمبر ومر اليوم بسلام وقرر البعض الاعتصام.. وفي ظهيرة الأربعاء فوجئ المعتصمون بهجوم من الإخوان والسلفيين وتم هدم الخيام! وهذا قرار إجرامي ومن اتخذه

يتعين محاسبته كما طالب عبد المنعم أبو الفتوح، فلماذا يتم الهجوم على معتصمين سلميين بهذا الشكل ولماذا التظاهر في المكان نفسه؟ وهل سنلغي الشرطة ويحل محلها ميليشيات؟

وتطور الأمر إلى اشتباكات عنيفة نتج عنها قتلى ومئات الجرحى.. وألوم في هذا السياق من بدأ. أما ردود الفعل فطالما حدث عنف فنتوقع أي شيء من كل الأطراف، ونتيجة هذا استقال عدد من مستشاري الرئيس غير المنتمين للإخوان مثل سيف عبد الفتاح وأيمن الصياد وعمرو الليثي.. في ظل تصعيد من المعارضة وإصرار من الرئيس على قراراته وفي ظل دعوة الرئيس للشعب للاستفتاء على الدستور في 15 ديسمبر على الرغم من أن الرئيس وعد بعدم طرح الدستور للاستفتاء إلا بعد التوافق!

يتصاعد الأمر ويقوم الإخوان بمليونية «الشرعية والشريعة» بجوار جامعة القاهرة.. ولا أفهم لماذا إقحام الشريعة في خلاف سياسي ولماذا اللعب على وتر الدين واستغلاله؟!

أما غالبية القضاة فرفضت الإشراف على الاستفتاء مما يضع الرئاسة في مأزق، وفي ظل اعتصام أمام الدستورية العليا لمنع المحكمة من الحكم في قضية بطلان التأسيسية!

في النهاية يقرر مرسي الحوار مع المعارضة التي تقاطع هذا الحوار، فجبهة الإنقاذ ترغب في الحوار لكن بعد إلغاء الإعلان الدستوري وتأجيل

الاستفتاء.. ويسفر الحوار عن إعلان دستوري جديد يلغي السابق ولكن آثاره تظل باقية؟! كما يُقر الإعلان بأنه حالة رفض الدستور بالاستفتاء يتم انتخاب جمعية جديدة.. وهذا ليس حلاً للأمر فالإعلان الدستوري الأول سببه تمرير الاستفتاء إذن لا جديد، كما أن النائب العام المعين من مرسي باقٍ كما هو!

إن تمرير دستور يشوبه العوار وغياب التوافق ينذر بكوارث وغموض في المشهد السياسي وغياب للاستقرار السياسي ربما يؤدي إلى ارتفاع وتيرة العنف بما ينذر ببوادر حرب أهلية.. وربما يؤدي هذا إلى انقلاب عسكري بمباركة أمريكا وهذا يعيدنا إلى نقطة الصفر.. فلا نرغب في كل هذا ولا نسعى لإسقاط مرسي ولكن لا نريد ديكتاتورًا ولا نريد دستورًا يشوبه العوار، والحل أن يتنازل كل طرف والمسئولية الأولى على عاتق الرئيس وليس المعارضة، ومن يُحمل المعارضة الفشل هو شخص فاشل غير محايد لأنه في ظل المجلس العسكري كنا نلوم على الفلول وحزب الكنبة تحميل خطايا وأخطاء العسكري على الثورة والثوار بدلاً من تحميلها على الحاكم الفعلي، فيجب أن نكون منصفين، ويجب التمهل في الدستور لأن الدستور يصنع مستقبل مصر كما أننا لا نرغب في تعديل الدستور كل 4 سنوات، فنود أن تنتهي المرحلة الانتقالية حتى نتفرغ لبناء المؤسسات وتحقيق نهضة حقيقية.

على هامش الثورة

كيف تعرف أنك عضو أصيل في حزب الكنبة؟

- إذا كنت غير متحمس للثورة بالقدر الكافي عند قيامها.
- لو كنت قلت أثناء الثورة عن مبارك: «كفاية كده إهانة حرام عليكم».
- إذا كنت بكيت بعد خطاب مبارك الثاني العاطفي.
- لو كنت قلت أثناء الثورة: «ومين يحكم البلد لما مبارك يمشي؟».
- إذا كنت وصفت الثوار بالبلطجية وارتكاب أفعال مخلة.
- إذا اتهمت الثورة والثوار بإعاقة عجلة الإنتاج.
- إذا كنت لا تدرك أن لأي ثورة ثمنًا يجب أن ندفعه.
- لو كنت قلت: «الجيش حمى الثورة».
- لو قلت: «البلد دي مينفعش معاها غير الكرباج والحديد والنار».
- لو كنت قلت على الفتاة المسحولة: «وإيه وداها هناك؟».
- لو قلت: «البلد دي هتفضل كده ومش هتتقدم».
- إذا كنت تصدق توفيق عكاشة.
- لو كنت انتخبت شفيق أو عمرو موسى في انتخابات الرئاسة.
- لو قلت عن حركة «6 أبريل» إنها: حركة «6 إبليس».
- لو قلت: «ولا يوم من أيامك يا مبارك».

إيه الفرق بين الفلول وحزب الكنبة؟

الفلول ضد الثورة تمامًا لأنها تتعارض مع مصالحهم الشخصية في ظل الامتيازات التي حصلوا عليها في ظل مبارك، أما حزب الكنبة فمنه من لا ينحاز للثورة باعتبارهم عاشقين للاستقرار (كلمة الاستقرار أكثر كلمة كرهتها منذ الثورة)، وتكيفوا مع نظام مبارك، ومنهم من ينحاز للثورة لكنه ليس على استعداد لدفع ثمن الثورة فلا يفهم أن لكل ثورة ثمنًا.. المجد للشهداء وكل الخزي والعار للفلول أبناء مبارك.

السلفيون

كانت الحركة السلفية قبل الثورة بعيدة تمامًا عن السياسة، فقد وصل الأمر إلى عدم المشاركة في التظاهرات ضد مقتل الشاب السلفي سيد بلال على يد أجهزة الأمن! فقد عانوا كثيرًا من الاعتقال فكان أمن الدولة يعتقل أي شخص يطلق لحيته؛ لأنه يدرك أن المواطن يستمع للمتدينين ويصدقهم، وعانوا من الحرمان من الكثير من الوظائف.. فأثر هذا في حجم مشاركتهم السياسية.. كما أنهم لم يكونوا منظمين مثل جماعة الإخوان ولم يكونوا في تكتل واحد، ولكن كبار شيوخ السلفية ومنهم الشيخ محمد حسان وأبو إسحاق الحويني ومحمد حسين يعقوب وغيرهم خذلوا الحركة الوطنية قبل الثورة

فلم نسمعهم يتكلمون عن ظلم الحاكم ولا وجوب الثورة عليه ولم يتكلموا عن تزوير الانتخابات.. بل كانوا يخشون أمن الدولة وبعضهم كان يتعاون مع أمن الدولة، وبعضهم حَرّم الخروج على الحاكم حتى لو كان ظالمًا! وهؤلاء الشيوخ كانت لهم شعبية كبيرة كفيلة بالتأثير على المواطنين لدعم الحركة المعارضة لمبارك في الشارع ولو فكروا في اعتقالهم فهذا صعب لأن وراءهم جمهورًا سيغضب بسبب هذا الفعل، وحتى لو اعتقلوا فما المشكلة أن يعتقلوا في سبيل الله وفي سبيل الوقوف ضد الظلم؟

وهناك استثناءات لهذا الأمر تتمثل في بعض المشايخ مثل الشيخ يوسف القرضاوي أو الشيخ وجدي غنيم وغيرهما.

كانت مشاركة السلفيين في الثورة مشاركة عادية كبقية المصريين، بعدها سعى السلفيون إلى إنشاء الأحزاب على الرغم من أنهم كانوا يحرمون الأحزاب سابقًا، ولكن الضرورة تقتضي دخول الحياة السياسية من أجل تطبيق الشريعة الإسلامية وهي غاية السلفيين التي سعوا لها من البداية، فأنشأوا حزب النور وحزب الأصالة، ولم تكن اختيارات أحزاب السلفيين جيدة في انتخابات مجلس الشعب فتم ترشيح الشخصيات المعروفة والتي تقدم خدمات للدائرة ولم يكن المعيار الأساسي هو الشخصيات الّتي تدرك أمور السياسة! وهذا انعكس على أدائهم السيئ بالبرلمان، ويختلف السلفيون عن

الإخوان في أن السلفيين غير منظمين وذلك لحداثة عهدهم بالسياسة، وظهر هذا جليًا في انتخابات الرئاسة حيث دعمت الدعوة السلفية وحزب النور عبد المنعم أبو الفتوح، وعلى الرغم من هذا صوّت قطاع عريض من السلفيين لصالح محمد مرسي، وذلك لأن أبو الفتوح في نظرهم منفتح أكثر من اللازم، ويختلف السلفيون مع الإخوان في التكتيك لكنهم متفقون في الاستراتيجيات..

حرب «6 أكتوبر» وثورة يناير

في رأيي عبور الثوار لكوبري 6 أكتوبر 2011 بالثورة المصرية أهم من عبور المصريين في حرب 6 أكتوبر 1973. لأن حرب أكتوبر خلصتنا مؤقتًا من المحتل ظاهريًا، وظل المحتل الأجنبي يتحكم في مصائرنا.. أما الثورة المصرية فستخلصنا عاجلاً أو أجلاً من المحتل الداخلي (نظام مبارك) ومن المحتل الخارجي (أمريكا وإسرائيل)، كما أنه من الطبيعي أن يحارب الجيش بأمر من رئيسه ضد المحتل وهذا حدث في كل العالم، لكن ليس من الطبيعي أو المتكرر أن يقوم شعب من تلقاء نفسه متحررًا من خوفه بثورة عظيمة لا مثيل لها ضد نظام مستبد..

جنود مجهولون في الثورة

لا يجب أن نغفل مجهود الكثيرين الذين لم يحظوا بأي شهرة

إعلامية، ومنهم:

- سيدة الأعمال هبة السويدي التي تلقب بـ«أم المصابين» والتي أنفقت الملايين في سبيل علاج مصابي الثورة دون دعاية أو إعلان ولم يتكشف اسمها إلا بعد شهور، فقد عالجت أكثر من 1600 مصاب، فقد آثرت أن تعمل لوجه الله ولمساعدة مصابي الثورة الذين تحول بعضهم إلى شهداء فيما بعد.. ولولا وجود هؤلاء المصابين أو الشهداء أو المفقودين لما نجحت الثورة المصرية، فندعو للشهداء بالرحمة والمغفرة وندعو للمصابين بالشفاء وأن يخفف الله عنهم مصابهم الأليم.

- إمام الثورة الشيخ مظهر شاهين، إمام مسجد عمر مكرم، الذي ساند الثورة من أول يوم عكس بعض المشايخ الذين حرّموا الثورة على الحاكم، فلم يتخلَّ شاهين عن الميدان، ووجوده بالميدان وخطبه كانت تضفي جوًا روحانيًا جميلاً بالمكان ومثله كذلك الشهيد الشيخ عماد عفت الذي لم يترك الميدان في كل فعالياته وقد قتل غدرًا في أحداث مجلس الوزراء.

- لن ننسى نشطاء الثورة وكل من شارك بالثورة وساندها حتى النهاية، ودون أن يعرفهم أحد بالإعلام فلم يحصلوا على أي شهرة، ولكن لولا هؤلاء لما كانت هناك ثورة من الأساس.

الربيع العربي

ليس خافيًا على أحد أن الشعوب العربية تعاني من نفس أمراض الاستبداد والقمع والفساد، فبعد الثورة التونسية حدثت ثورة مصر، والتي تلاها ربيع عربي في التحرر من قوى الطغيان، فحدثت الثورات اليمنية والليبية والسورية والبحرينية، وحدثت انتفاضات وتظاهرات بالمغرب والجزائر والأردن والسودان، وكلي ثقة في أن الثورات العربية ستنجح في السنوات المقبلة في القضاء على الحكام المستبدين ومن ثم يقوى العرب اقتصاديًا وعسكريًا، وتتحد الأمة العربية على غرار التكتلات العالمية، وستتحرر الشعوب العربية من المحتل الأجنبي للأرض أو للفكر والتحكم بالقرار، وعلى الرغم من محاولة الغرب احتواء الثورات وتحويلها لحروب أهلية ونزاعات طائفية ففي النهاية الشعوب ستنتصر.. وقد يقول القارئ إنني أحلم، وإجابتي أنني فعلاً أحلم، فمن كان يصدق أن تنزل الملايين للشارع ويتم خلع مبارك؟ فالحلم مشروع، وآليات تحقيق الحلم أصبحت راسخة على الأرض وغدًا لناظره قريب.

مستقبل الثورة

واجهت الثورة فى البداية نظام مبارك ونجحت فى خلع

مبارك، ثم واجهت الحكم العسكرى ونجحت فى جعل اقصى طموح العسكر هو خروج امن وليس بقاء امن، ثم ستواجه الثورة مواجهة ثلاثية من شركاء الميدان الاخوان، والسلفيين، وباقى التيارات الليبرالية والاشتراكية على حكم وشكل الدولة المصرية وهويتها ومستقبلها.. ولن تنتهى تلك المواجهة بانتصار فصيل نصر كامل، ولكن سيتفوق الاخوان تفوق نسبى مشترط ببعض التنازلات لصالح التيارات الاخرى ومن خلال تنازل بعض السلفيين عن الفكر المتشدد لنصل فى النهاية الى مصر الاسلامية الوسطية الليبرالية الحرة، وفى كل تلك الاحداث هناك ترقب وضغط من النظام القديم ودول الخليج وامريكا واسرائيل.. ولكن فى النهاية ارادة الشعب ستنتصر لان الشعب تخلص من خوفه.

دروس مستفادة من الثورة المصرية:

1- الشعب هو القائد والمعلم ولا يوجد أي سلطة مهما زاد استبدادها وقمعها قادرة على صد غضب الشعب الثوري.

2- أي ثورة تحتاج لقيادة ثورية تمثل الثورة أمام الجميع، فحتى لو كانت الثورة بلا قيادة واضحة محددة فينبغي التوافق بين الثوار على تشكيل مجلس ثوري من جميع الأطياف المشاركة في الثورة لإدارة المرحلة الانتقالية.

3- الثورة لها شرعية تَجُبُّ أي شرعية أخرى سواء شرعية الدستور الساقط أو القانون.

4- بعد الثورة لا بد من انتخاب جمعية تأسيسية لعمل الدستور ثم إجراء الانتخابات وليس العكس وذلك لتنقية الأجواء السياسية من العفن والفساد السياسي وتهيئة المناخ الدستوري والتشريعي والسياسي والتنفيذي لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.

5- تحديد ميعاد مسبق للثورة بفترة يسهم في زيادة الحشد ويفضل أن تكون المطالب اقتصادية تهم جميع الناس وليس مطالب سياسية لا يفهمها البسطاء.. وبعد زيادة الأعداد تتحول المظاهرات لثورة لإسقاط النظام.

6– أي ثورة لا بد أن يعقبها تطهـير البلـد مـن القيـادات الفاسـدة في الإعلام والداخلية والقضاء وخلافه.

7– لا يجب أن تُسلم قيادة الثورة لأي جهـة تابعة للنظام القديم سواء أكانت مجلسًا عسكريًا أو سلطة قضائية.

8– أي ثورة يعقبها انفلات أمني سواء بشكل متعمد من قوى النظـام الساقط أو بشكل غير متعمد بفعل سقوط هيبة الأمن أثناء الثورات، ولا بد من مواجهة ذلك بتطهير الأمن من القيادات الفاسدة والمنتمية فكـرًا وولاءً للنظـام القديم، وزيادة القوة الشرطية ومحاسبة أي مقصر أو متقاعس عن عمله.

9– التنازع بين الأيديولوجيات الفكرية المختلفة وتشتت قوى الثورة وحدوث استقطاب حاد يؤثر على إضعاف القوى الثورية ويعطـي فرصًـا أكـبر لإجهاض الثورة من النظام القديم؛ لذا لا بد من وجود قيادة ثورية موحدة.

10– أي ثورة، خاصةً لو في بلـد مهـم ومـؤثر في المجتمـع الـدولي، ستواجَه بمحاولات جادة وكبيرة لإجهاضها أو لاحتوائها.

11– لا بد من قرارات ثورية تحقق العدالة الاجتماعية حتى يلتف كل الشعب حول الثورة.

12- لا بد من محاكمات عاجلة ومحاكمات لتهم الفساد السياسي والحفاظ على الأموال من التهريب وإصدار أحكام قضائية لاسترداد الأموال المنهوبة بالخارج.

13- الثورات لا يقوم بها كل الشعب، فجميع الثورات التي حدثت أو ستحدث لن يشارك فيها كل الشعب لأن الثورة هي الاستثناء، والكثير من الناس يكونون مستفيدين من الأنظمة وكثيرون لا يبالون بأي تغيير وكثيرون يخافون من المجهول عقب الثورات وكثيرون غير مستعدين لتفهم الثورة وضرورياتها الملحة أو دفع ثمن الثورات، فلكل ثورة ثمن.. فالثورة تحتاج لمجوعة حرجة تأخذ زمام المبادرة وقادرة على حشد شعبي مؤثر في لحظة معينة تؤدي لثورة شعبية تسقط الأنظمة.

ربما يستنتج القارئ مما سبق ذكره ماهية الأخطاء التي وقعت فيها الثورة المصرية.

الفصل الرابع

(ملحق)

أولاً: سلسلة مقالات مواكبة للأحداث

أضع بين يدي القارئ بعض المقالات التي كتبتها قبل وبعد الثورة، وقد نشر أغلبها على بعض المواقع الإخبارية مثل جريدة «الشروق» و«مصراوي».. وقد واكبت كذلك قيادة المجلس العسكري للمرحلة الانتقالية؛ حتى يتعايش القارئ مع الروح الثورية في هذا الوقت والتدرج في نقدنا للمجلس العسكري بعد الصبر عليه كثيرًا.. والمقالات مرتبة من الأقدم للأحدث بما يمكّن القارئ من التعرف على ردود الفعل الوقتية للأحداث:

1- المخدوعون في الأرض

(مقال كتبته في 25 يوليو 2010 في ذكرى انقلاب يوليو عام 1952 لتوضيح أهمية الديمقراطية وأنها سبب فشل انقلاب عبد الناصر ورفاقه، وشرح هذا لمن هو مخدوع كليًا في عبد الناصر.

«هل يمكن أن ينخدع شخص في شخص آخر أو فكرة أو موقف؟

الإجابة: نعم، يمكن ذلك ويحدث هذا كثيرًا.

السؤال الأصعب: هل يمكن أن ينخدع شعب في شخص؟

الإجابة الأصعب: يمكن هذا..

انقلاب 1952، أو ما سمّي الثورة، خير مثال على هذا.. ولن أتوقف كثيرًا أمام المسمّى ولكن الأهم هو فكرة الخديعة. أعتقد أن قطاعًا عريضًا من الشعب المصري مخدوع في فترة حكم عبد الناصر! أعلم أن الخديعة كانت على مستوى قطاع عريض جدًا من الشعب المصري في فترة حكم عبد الناصر لكن الآن هناك مخدوعين لكن أقل من الماضي، فقد اتضح بمرور الوقت وبرؤية منطقية للتاريخ أن عبد الناصر لم يكن حاكمًا يستحق كل هذا المديح من بعض الناس، والأسباب نراها كالآتي:

بداية نحن نكن كل الاحترام لعبد الناصر، في الحقيقة إنه فعل الكثير من الإنجازات المهمة جدًا منها تأميم قناة السويس والتعليم المجاني وسياسات الإصلاح الزراعي وإحياؤه لفكرة القومية والوحدة العربية على الرغم من فشل الفكرة، والإنجاز المهم أنه كان حاكمًا وطنيًا فعلاً ورمزًا للعزة والكرامة لأنه أبى أن يخضع ويركع للغرب.. لكن على الرغم من كل هذا كان ينقصه شيء مهم وهو القادر على التنفيذ الأمثل لكل هذه الإنجازات وقادر على ضمان استمرار

هذا الإنجازات وزيادتها وهو الديمقراطية.. وخير مثال على هذا هو التعليم المجاني.. فعلا كان التعليم مجانيًا وكان جيدًا لحد كبير في الحقبة الناصرية، لكن بفعل سياسات الاستبداد المتعاقبة حيث عدم التركيز على التعليم وموازنة الدولة يوجه أغلبها للإنفاق على حماية العروش ويُستقطع جزء كبير لحنفية الفساد والإنفاق ببذخ على المواكب والسفريات (هل تعلم أن لقاء الرئيس بشباب الجامعات يُكلف الدولة عشرات الملايين! !)، وكل هذا أدى إلى ميزانية محدودة على التعليم الذي هو أساس التقدم فأصبح التعليم فاشلاً ولم يصبح مجانيًا بفعل الدروس الخصوصية فضلاً عن فشل سياسة التعليم لأن من يحكمنا ليس الكفء في المنصب بناءً على اختيار الناس ولكن من يحكمنا في أي مجال هو المنافق الذي ولاؤه الأول لمن عيّنه.

لعلنا عرفنا أهمية الديمقراطية التي لا غنى عنها لإحداث أي تقدم... فلا أرى دولة متقدمة من دون ديمقراطية.

إذن استبداد عبد الناصر هو السبب الرئيسي لكل ما نحن فيه الآن من فشل.. فقد كانت بيديه القدرة على إحداث تحول ديمقراطي يؤدي إلى مستقبل مشرق تستحقه مصر بمواردها الغنية لكنه رفض ذلك على الرغم من عدم وجود أي معوقات تجاه إحداث هذا التحول لأنه كان محبوبًا جدًا من الشعب المصري.. هنا يقول أحد المخدوعين الحاليين إن عبد الناصر لم يكن

يستطيع أن يؤسس الديمقراطية لأنه عمل ثورة ولأن مصر خاضت حروبًا في عهده... ولا أتفق إطلاقًا مع هذا الهزل لأنه كان على المستوى المحلي محبوبًا جدًا ولن يجد أي إعاقة للديمقراطية، وعلى المستوى الدولي لن أذكر شيئًا لأن عبد الناصر أساسًا لا يهاب الغرب ولا يركع لهم كما ذكرنا سابقًا.. أما موضوع الحروب فلا محل لها من الإعراب هنا لأن الفرصة كانت تاريخية فمصر كانت مهيأة للديمقراطية بعد حرب **1956** (لاحظ الحرب التالية لها كانت عام **1967**).

عبد الناصر متهم بشيئين وهما في الحقيقة يقعان تحت مظلة الاستبداد، الشيء الأول رفضه لنظام ديمقراطي مما جلب لنا أنظمة مستبدة متعاقبة جلبت لنا الفشل في كل المجالات وكذلك جلبت لنا العار والخنوع لإسرائيل (لاحظ استبداد عبد الناصر هو السبب في فشل محاولاته لوحدة عربية والوقوف رجلاً لرجل أمام الغرب)، وهذا دليل آخر على أن الديمقراطية هي الضمانة الوحيدة لتحقيق النجاح والتقدم واستمراره.. الشيء الآخر هو أنه زرع الخوف والسلبية في عقل المصريين فابتعدوا عن السياسة وأصبحوا يخافون من بطش النظام ويخافون من كلمة «لا» فعلاً وقولاً وذلك بسبب سياسات الإقصاء والاعتقال للمصريين في عهد عبد الناصر.. بعد كل هذا أتمنى من المخدوعين في الأرض والذين يعتبرون عبد الناصر حاكمًا مقدسًا أن يراجعوا موقفهم».

2- الديمقراطية ولقمة العيش وجهان لعملة واحدة

(مقال كتبته في 7 أغسطس 2010 لتوعية المواطن البسيط بأهمية الديمقراطية، وأن الديمقراطية ليست مجرد كلمة يتداولها الصفوة ولكنها ضرورية لتحقيق إصلاح اقتصادي وتحسين الأحوال المعيشية).

«حوار رقم 1:

الشاب الأول: الواحد زهق من البلد دي مش عارف أعمل إيه.

الشاب الثاني: تفتكر إيه المشكلة؟

الشاب الأول: البلد منهوبة ومسروقة بس تفتكر إيه الحل؟

الشاب الثاني: الديمقراطية هي الحل.

الشاب الأول (مستغربًا): ديمقراطية إيه وبتاع إيه إحنا زهقنا من الشعارات دي..

حوار رقم 2:

الشاب الأول: تفتكر إيه سبب الفقر والبطالة وكل المشاكل دي؟

الشاب الثاني: الخلفة الكتير والمشكلة أصلا في الشعب لأنه شعب فاسد..

الشاب الأول: لا، مختلف معاك مفيش شعب فاسد في العالم كله لكن فيه نظام وقوانين ومؤسسات تردع الفساد وفيه نظام يؤدي إلى الفساد ويحميه، وفيه دول كتيرة أكتر منا في السكان وأكتر منا تقدمًا على الرغم من أن مواردها أقل منا.

الشاب الثاني (منتبهًا): أمّال المشكلة فين؟

الشاب الأول: المشكلة في غياب الديمقراطية.

الشاب الثاني: يا عم ديمقراطية إيه بس أنا شاب عايز أتعلم صح وأشتغل وظيفة محترمة بمرتب مناسب وعايز رعاية صحية وألاقي شقة أتجوز فيها.. وإنت بتقول لي ديمقراطية.. الكلام ده مش جايب همه!!

هادخل في الموضوع على طول.. يعتقد البعض أن الديمقراطية مجرد عبارة رنانة يستخدمها المثقفون ويعتقد البعض أنها كلمة لا فائدة منها وأن الديمقراطية مجرد شعار لن يفيد البسطاء في شيء!! أسجل اعتراضي الشديد على هذا الكلام والذي يدل على جهل سياسي شديد لمن يردده. هي إيه هي المشكلات اللي بنعاني منها؟ أهمها البطالة وارتفاع الأسعار وعدم القدرة على تحمل نفقات الزواج وتعليم سيئ ورعاية صحية سيئة وفساد وانتشار الواسطة وعدم وجود عدالة في توزيع الأجور.. وهي دي أهم الأشياء اللي بيعاني منها البسطاء. لكن السؤال هل الديمقراطية قادرة على حل تلك المشاكل؟

الإجابة نعم.. لكن كيف؟

الديمقراطية بمفهومها البسيط معناها مجلس شعب منتخب يراقب ويحاسب ويشرع قوانين لصالح المواطن لأن من وضع القوانين منتخبون من المواطن، وتعني استقلال القضاء وبالتالي وجود نظام قضائي يحكم بالعدل ويساوي بين الناس، وتعني أن أي صاحب منصب عام يصل لمنصبه عبر

انتخابات نزيهة من أول عمدة القرية والمجالس المحلية والنقابات وعمداء الكليات ورئيس الجامعة والمحافظين وخلافه حتى رئيس الجمهورية، وبالتالي يكون ولاء صاحب المنصب لمن انتخبه وهو المواطن وليس لمن عيّنه (حالة النظام المستبد) وذلك يؤدي أيضًا إلى اختيار الشخص المناسب من قبل الشعب وهذا ينعكس على خطط وسياسات جيدة وحسن استغلال الموارد.. لو نظرنا لمشكلة البطالة وغلاء الأسعار والفقر سنجد أن سببها الرئيسي هو قلة الاستثمارات والفساد.. لكن إزاي الديمقراطية تحل المشكلة دي؟

المستثمر الأجنبي أو المحلي حين يتخذ قرار الاستثمار في بلد معين هناك عدة أسئلة يسألها لنفسه، منها: هل هذه الدولة بها عدالة؟ هل بها مناخ محفز للاستثمار أم مناخ يحفز على الفساد؟ هل سوف أضمن عدالة في المعاملة مع المستثمر المنافس المنضم للحزب الحاكم؟ وطبعا في ظل النظام المستبد لن يتحقق هذا لكن في ظل النظام الديمقراطي يتحقق هذا مما ينعكس على زيادة الاستثمار وبالتالي زيادة العمالة وزيادة المعروض من الإنتاج مما ينعكس على زيادة الصادرات ونقص الواردات وانخفاض الأسعار.. كما أن توفير مناخ جاذب للاستثمار يحتاج إلى أشخاص أكفاء في المناصب لضمان التخطيط المناسب وهذا غير متوافر في النظام المستبد..

كما أن الفساد الذي يأكل خيرات الشعب سببه الاستبداد، فعلى سبيل

المثال الأراضي التي تبيعها الدولة لأشخاص بعينهم الفدان مثلا بـ100 جنيه بهدف الاستصلاح ثم يتم إعادة بيع هذه الأراضي بسعر الفدان 5000 جنيه لإقامة المنتجعات والقصور؟! أليس هذا نهبًا لثروات الشعب وتلك المليارات المهدرة على الفساد ماذا لو تم توفيرها في صورة إنشاء مشروعات لتشغيل الشباب وتوزيعها على الشعب في صورة خدمات وزيادة في الدخول، هل كان الوضع سيصبح هكذا؟ كما أن الفساد يؤدي إلى عدم وجود عدالة في توزيع الأجور فنرى المدرس الذي هو عامل مهم في البنية التعليمية يتقاضى أجرًا ضئيلاً جدًا في حين نرى أشخاصًا يتقاضون نصف مليون أو مليونًا شهريًا أو أكثر (ولا أبالغ في هذه المبالغ لأنها حقائق).

أما عن التعليم، في كل الدول المتقدمة الديمقراطية ستجد أن التعليم والبحث العلمي هو أساس التقدم ويتم توفير ميزانية ضخمة له لكن في ظل الدول المتخلفة المستبدة التعليم يخصص له ميزانية ضئيلة جدًا (حيث التركيز على الإنفاق للحفاظ على الكرسي والمنصب وترك ودعم المفسدين الذين يحمون النظام)، وهذا ذكاء من الحاكم المستبد لأن الفرق كبير بين أن تحكم شعبًا متعلمًا وأن تحكم شعبًا جاهلاً فمن السهل أن تحكم وتتحكم في شعب جاهل لا يدرك حقوقه وغير مطلع على تجارب الدول الأخرى في التقدم.

نحن دولة مليئة بالموارد البشرية والطبيعية وعلى الرغم من ذلك نحن

دولة متخلفة وسبقتنا دول كثيرة كانت أكثر تخلفاً منا ولا أرى سببًا لتخلفنا إلا الاستبداد ولا أرى سببًا لتقدمهم إلا الديمقراطية».

3- الدليل السحري لاختيار نائب مجلس الشعب

(المقال كتبته في 26 نوفمبر 2010 من أجل توعية الناس بدور نائب مجلس الشعب كنائب للأمة فدوره التشريع والرقابة، ولحث الناس على مقاطعة المسرحية الهزلية المسماة بالانتخابات لأن المشاركة بها تضفي شرعية على نظام مستبد).

«نحن مقبلون يوم 28 نوفمبر على انتخابات مجلس الشعب والبعض يتساءل على أي أساس نختار المرشح؟ من المعلوم أن غالبية الشعب المصري يقاطع الانتخابات ولا تزيد نسبة المشاركة بأي حال من الأحوال عن 15٪ من إجمالي عدد المقيدين في الجداول الانتخابية لأن الشعب المصري يشك في نزاهة الانتخابات، ويشك في جدوى مجلس الشعب بالأساس وأنه لا يقدم شيئًا لا للوطن ولا لأبناء الدائرة. ولكننا هنا لسنا بصدد التحدث عن المقاطعين لكننا نتحدث عن المشاركين وعلى أي أساس يختار الناس مرشحًا بعينه فمن المعلوم أن غالبية من يذهبون للتصويت في انتخابات مجلس الشعب دافعهم لاختيار مرشح دون الآخر هو المرشح القادر على القيام بالخدمات وتوظيف الشباب في الدائرة بصرف النظر عن دور النائب التشريعي والرقابي، وأرى أن

القيام بالاختيار من خلال هذا الدافع يمثل خيانـة لـشعب بأكملـه وللأجيـال القادمة؛ لأن نائب الأمة مكلف بشيئين اثنين وهما الرقابة والتـشريع ولـيس التوظيف لأن التوظيف ليس دور نائب الأمة، وبافتراض أن هذا النائب الذي تم اختياره استطاع توظيف 3000 شاب عاطل على الأكثر خلال 4 سنوات فما هو مصير أكتر من 100 ألف شاب عاطل في هذه الفترة؟ فهل هذا عـدل؟ ولا يعلم البعض أن القانون المصري الحالي يعتبر أي موظف عام (الموظف العام يتضمن الوزير وعضو مجلس الشعب) يقوم بتشغيل عاطلين فإن قيامـه بهـذا الفعل يعد جريمة في ظل القانون المصري ويعاقب مرتكبـه بـالحبس والغرامـة وذلك لسببين:

السبب الأول: هذا ظلم شديد ويهدر مبدأ تكـافؤ الفـرص لأن مـن لـه أولوية التوظيف ليس الأكفأ والأنسب ولكن من له صلة بعضو مجلس الشعب!

السبب الثاني: هذا النائب حتى يوظف الشباب يذهب لأحد الـوزراء ليوظف له العاطلين ويرجوه في ذلك، ونفترض أن الوزير وافـق علـى هـذا وفي اليوم التالي كان هناك فساد بالمليارات لهذا الوزير هل يستطيع هنا النائب أن يمارس دوره الرقابي المكلف به؟ إذن القيام بهذا الفعل يتنـاقض مـع العدالـة ودور النائب الرقابي والتشريعي. لذا على كل مواطن أن يختـار النائـب الـذي سيخدم الأمة بالكامل وليس النائب الذي يوظف عشرات الـشباب وفي الوقـت

نفسه يوافق على قوانين الطوارئ والقوانين المقيدة للحريات والقوانين التي تزيد الفجوة بين الفقراء والأغنياء ولا يقف ضد الفساد الذي يأكل خيرات حاضر ومستقبل أمة بأكملها.

وفي مصر أعضاء مجلس الشعب لا يقومون بدورهم الرقابي والتشريعي لأن دائمًا وأبدًا الأغلبية تكون للحزب الحاكم الذي يمرر القوانين المقيدة للحريات والذي لا يستطيع أحد نوابه أن يقف ويواجه الفساد بل بالأساس الكثير من أعضاء مجلس الشعب فاسدون! وما دام مجلس الشعب لا يقوم بدوره المنوط به، لذا كان القرار الصواب هو مقاطعة هذه المسرحية حتى يظهر أمام الشعب المصري والعالم كله بأنه لا ديمقراطية حقيقية في مصر».

4- أنا غني إذن أنا ضد التغيير!!

(كتبت المقال في 17 ديسمبر 2010 لأوجه رسالة للأغنياء ورجال الأعمال أن مصلحتهم في الديمقراطية وليس الارتماء في أحضان نظام مبارك).

«في ظل الأوضاع غير المسبوقة التي تمر بها مصر حيث الفشل الكبير في جميع المجالات وتقدم الدول التي كانت منذ 30 سنة أقل منا تقدمًا فأصبحت الآن أكثر منا تقدمًا ونحن من سيئ لأسوأ على الرغم من وفرة الموارد، لذا فالحاجة ملحة لإحداث تحول ديمقراطي جوهره العدل والعلم وهذا هو الملاذ الوحيد لتحقيق تقدم يحلم به كل الشعب المصري. نتحدث عن

أحد معوقات التغيير ألا وهو الطبقة الغنية الثرية، نحن نجد أغلب الأغنياء لا يهمهم موضوع التغيير ولا يتمنون التغيير لأنهم يعتقدون أنهم ليسوا بحاجة إليه ولا ضرورة لبذل الجهد لإحداث هذا التغيير! بينما على العكس غالبية الفقراء في حاجة للتغيير لتوفير حياة كريمة. فهل هذا صحيح؟ هل التغيير يفيد الفقير فقط؟

قطعًا هذا مفهوم خاطئ لأن هذا التغيير للديمقراطية سيفيد كل الشعب المصري (غنيًا وفقيرًا) باستثناء الفاسدين الذين ينهبون خيرات الأمة ويتمنون بقاء الأوضاع كما هي.

وأقول للغني الذي يعتقد أن التغيير لن يفيده «إذا كنت بهذه الأنانية ففكر في أولادك في المستقبل لأن الثراء لا يدوم»، وأنبهه لمثال: لو حدث لأحد أبناء الأثرياء إصابة في حادثة ما وتم نقل هذا المصاب إلى مستشفى حكومي إدارته فاسدة ولا تتوافر به الإمكانات المناسبة (لأن في الدول المستبدة الثروات تنهب والأموال توجه لحماية العروش ودعم الفاسدين) وكان هذا سببًا لوفاة هذا المصاب.. مثال آخر حيث الديمقراطية تؤدي إلى تعليم ناجح وعقول متفتحة ناضجة وبالتالي هذه العقول تفيد نفسها وتزيد من ثرائها وفي الوقت نفسه تفيد وطنها.. وأسأل سؤالاً: هل الأكل الملوث والمسرطن وماء الري والشرب المخلوط بالصرف الصحي يضر ويسبب الأمراض للفقير فقط أم لكل

الشعب على حد سواء؟ أوَليست الديمقراطية تعني حرية في التعبير وعدالة في توزيع الموارد ومنافسة عادلة بين المستثمرين؟ وكل هذا في صالح جموع الشعب المصري.

إذن لا مبرر لرفض الأغنياء لمشروع التغيير لأن الشخص الذي يرفض التغيير لا يفرق في شيء عن المستبد الظالم لأنه يفضل مصلحته الشخصية عن مصلحة الجميع والوطن ومستقبل الوطن.. تحقيق التغيير المنشود يحتاج لتكاتف كل الجهود لمواجهة نظام مستبد قابع على أنفاس المصريين لعشرات السنوات حتى أصبحنا دولة فاشلة في كل المجالات».

5- إلى أعضاء حزب الكنبة.. لقد نفد رصيدكم

(مقال كتبته في 2 مارس 2011 بسبب ضيقي الشديد من «حزب الكنبة» الذي يضم قطاعًا عريضًا من الشعب المصري الذي لا يفهم معنى الثورة وأن لكل ثورة ثمنًا وأن مصر تستحق أكثر من هذا بكثير، فقد أحزنني لعنهم للثورة وبعضهم نادى بعودة مبارك).

«تأمل معي هذا السيناريو وتلك الحقائق:

– قبل يوم 25 يناير قال البعض: دول شوية عيال سيس إزاي ثورة هتقوم من على النت (وخرج مئات الآلاف يوم 25 في كل مصر).

- بعد يوم 25 مباشرة: دول مجرد قلة بالكتير 10 آلاف وهدفهم إسقاط حكومة أحمد نظيف (وكان الهتاف من اليوم الأول الشعب يريد إسقاط النظام ويسقط يسقط حسني مبارك).

- بعد فشل الأمن المركزي في القضاء على المظاهرات جاءت الخطة رقم 2 وهي انسحاب الشرطة بالكامل وتهريب المساجين لإشاعة الخوف والذعر وقالوا: كفاية كده مظاهرات، البلطجية هيموتونا ويهجموا علينا في بيوتنا (وتناسوا أن من أمر بانسحاب الشرطة هو مبارك حتى يعود الناس لحماية بيوتهم وترك المظاهرات لكن الشعب المصري العظيم رد كيدهم في نحرهم وشكل لجانًا شعبية في كل مصر لتحقيق الأمن واستمر أيضًا في التظاهر لتحقيق المطالب المشروعة).

- مبارك يقيل الوزارة ويعين عمر سليمان نائبًا والبعض يقول لك: أهو الراجل حقق المطالب كفاية بقى مظاهرات (وكأنهم طرش لا يسمعون هتاف الناس وهو إسقاط كل أركان النظام الفاسد).

- مبارك يقول باقي في منصبي 6 شهور وسأعدل الدستور والبعض يقول: هو هيحقق كل حاجة أهو اخلوا الميدان بقى (وتناسوا أن المطلب الأول هو رحيل الطاغية وأنهم لا يثقون فيمن زوّر ونهب وكذب واعتقل وفصّل

تعديلات دستورية للتوريث، واستبد بالناس كما أنه لم يعتذر للمصريين عن أي تزوير أو فساد أو اعتقال حدث في عهده أو قتل لشهداء الثورة).

- بعد خطاب مبارك الثاني مباشرة هجوم للبلطجية ورجال أمن بزي مدني على الناس في التحرير وبقية المحافظات فيما سمي معركة الجمل ومعارك دامية ومئات الإصابات وقناصة تقتل العشرات والبعض يقول: كفاية بقى حرام الناس بتموت رَوّحوا كفاية مظاهرات السياحة باظت (وتناسوا أن لكل ثورة ثمنًا ولا يوجد حرية من دون ثمن، وتناسوا أن من أتى بالبلطجية هم رجال أعمال الحزب الوطني وبدعم مبارك وعصابته وأولى بهم توجيه هذا الكلام لمن يقتل المصريين الشرفاء بدم بارد، وكيف يثقون في الرئيس ووعوده وبعد خطاب مبارك يأتي بهؤلاء ويسمح لهم بقتل المصريين على الرغم من تصريح شفيق قبلها بيوم بأن أمان من في التحرير برقبتي!).

- أبواق وكلاب النظام وإعلامه الرسمي والخاص تارة يقولون إن من في التحرير لهم أجندات أجنبيه أو حصلوا على وجبات كنتاكي ودولارات مقابل ذلك وأنهم يتعاطون مخدرات ويمارسون الرذيلة ويجب حرقهم! (وتناسوا أن سبب الثورة هو نظام مبارك الذي دمر مصر في 30 عامًا والدول تتقدم ونحن من سيئ لأسوأ على الرغم من أن مواردنا أكبر من بقية الدول لكنها منهوبة، وسبب التظاهر الظلم والقمع والاستبداد والتزوير وعدم عدالة توزيع الأجور

والفساد ومكافأة الفاسدين وترقيتهم بدلاً من محاسبتهم وقتل وتعذيب المواطنين والعمالة لإسرائيل وافتقاد المواطن لحريته وكرامته وغيرها).

- رحل مبارك وتحقق المطلب الأول والآن يجب رحيل حكومة الحزب الوطني والإفراج عن كل المعتقلين السياسيين ورحيل كل رموز الفساد ورؤساء مجالس الصحف القومية والتليفزيون ومحاسبة كل فاسد أو قاتل أو متسبب في القتل ومتسبب في الفراغ الأمني وترويع الناس بسبب قرار سحب الشرطة، والبعض يقول نفس الكلام: كده البلد هتخرب أحمد شفيق كويس نصبر عليه (وهؤلاء لا يعرفون معنى الثورة فالثورة تعنى تغيير نظام فاسد بمرحلة انتقالية يقودها أشخاص محايدون مستقلون وإعلام محايد حتى تكون الانتخابات المقررة في نهاية المرحلة الانتقالية نزيهة).. وحكومة شفيق مَن يدير الوزارات السيادية بها كلهم أتباع النظام القديم الذين من المفترض إقالتهم بالثورة فوزير الداخلية قال إن الشرطة أدت ما عليها أثناء الثورة وأن من قتل المتظاهرين هم قناصة أجانب! ووزير العدل حدثت في عهده كل الانتخابات المزورة وتشوبه تهم فساد وتوزيع قضايا بعينها على البعض فكيف نثق في انتخابات نزيهة في عهده؟ ووزير الخارجية لن أتكلم عنه فالجميع يشهد أنه أسوأ وزير خارجية جاء في مصر، ووزير البترول هو عضو مجلس إدارة شركه توريد الغاز لإسرائيل..

أيها المحبطون هذه فترة مهمة تحتاج إلى حكومة تُجمّع الشعب وليس حكومة حزب وطني تفرق الشعب. نحتاج حكومة وفاق وطني وليس حكومة حزب وطني. نحتاج إقالة كل الفاسدين ومحاسبتهم وليس الإبقاء عليهم.

وفي النهاية أقول لأعضاء حزب الكنبة (النائمين الخاملين المحبطين.. الذين يطالبون في كل الأحوال بالتهدئة وترك المفسدين والنظام الذي دمر مصر ولا يعرفون معنى ما حدث ولا المفترض تحقيقه).. أقول لهؤلاء: عفوًا لقد نفد رصيدكم».

6- تعديل للدستور أم ترقيع للدستور؟

(مقال كتبته في 14 مارس 2011 لدعوة الناس للتصويت بـ«لا» في الاستفتاء على التعديلات الدستورية من أجل وضع دستور جديد)..

«اتفقت جميع القوى السياسية والحركات الشبابية، باستثناء الحزب الوطني وجماعة الإخوان، على الذهاب إلى الاستفتاء المقرر 19 مارس ورفض التعديلات الدستورية، وفي رأيي رفض التعديلات يستند إلى الأسباب التالية:

أولاً: لقد أسقطت الثورة شرعية الدستور الحالي بالكامل، والدليل على ذلك أن دستور 71 ينص أنه حالة خلو منصب رئيس الجمهورية فيحل

محله رئيس مجلس الشعب أو رئيس المحكمة الدستورية العليا حالة عدم انعقاد مجلس الشعب، وهذا ما لم يحدث وبالتالي سقط دستور 71.

ثانيًا: التعديلات المقترحة لم تتضمن القضاء على جميع مساوئ دستور 71، فعلى سبيل المثال ظلت المادة الخاصة بنسبه 50٪ عمال وفلاحين، وعدم النص على أن تكون انتخابات مجلس الشعب بالقائمة النسبية غير المشروطة بما يثري الحياة الحزبية، وكذلك عدم النص على استقلال كامل للقضاء وعدم النص على أحقية التصويت للمصريين بالخارج..

ثالثًا: والأهم من ذلك هو بقاء صلاحيات الرئيس كما هي من دون تقليص؛ حيث يملك الرئيس في الدستور صلاحيات لا مثيل لها في أي دول العالم، فالرئيس في الدستور هو رئيس السلطة التنفيذية والقائد الأعلى للقوات المسلحة والقائد الأعلى للشرطة ورئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية وهو من يعين رؤساء الهيئات الرقابية ورؤساء الجامعات وغيرهم، وكذلك يعين رئيس الوزراء والوزراء ويقيلهم، ويعين 10 أعضاء في مجلس الشعب وثلث مجلس الشورى، وهو الذي يدعو لانعقاد مجلس الشعب وهو الذي يفضه، وهو الذي يعين ويقيل كبار موظفي الدولة وغيرها من الصلاحيات الخرافية التي تحول أي رئيس إلى ديكتاتور..

رابعًا: البعض يقول إن التعديلات تتضمن إلزام الرئيس بعمل دستور جديد عند انتخابه وفي هذا الإطار هناك نقطتان.

النقطة الأولى: لا يوجد إلزام حيث نصت المادة 189 على أنه لكل من رئيس الجمهورية وبعد موافقة مجلس الوزراء ونصف أعضاء مجلس الشعب والشورى طلب إصدار دستور جديد.. الخ، إذن هذا لا يعني الإلزام.

النقطة الثانية: حتى لو تم فعلاً عمل دستور جديد، فطبقا للمادة 189 من سيختار الجمعية التأسيسية لعمل دستور جديد هم أعضاء مجلسي الشعب والشورى وهذا مرفوض حيث جرت العادة على أن تنتخب الجمعية التأسيسية من الشعب كما أن الإسراع في إجراء الانتخابات البرلمانية القادمة سيؤدي إلى مجلس شعب غالبيته من فلول الحزب الوطني أو رجال الأعمال الذين يمتلكون خبرة الانتخابات وأموالاً للفوز بالانتخابات ولا يملكون فكرًا بل هدفهم المصالح الشخصية، وكذلك سينجح بعض مرشحي جماعة الإخوان؛ لأن هذه هي القوى الموجودة حاليًا في الشارع، كما أن هذا الوقت الضئيل لن يسمح بتحرك حركات وقوى وقيادات شبابية أخرى في الشارع وفرض وجودها، وبالتالي يصبح الدستور الجديد غير ممثل تمثيلاً حقيقيًا لطوائف الشعب المختلفة.

خامسًا: الدستور هو عقد اجتماعي بين المواطن والدولة، والبعض

يطالب بالإسراع في الموافقة على التعديلات تجنبًا للفوضى وهذا كلام مكرر، فأي مطالبات لتحقيق الديمقراطية الحقيقية يعترض عليها البعض تجنبًا للفوضى! والحقيقة أن انتهاج نهج الديمقراطية لن يؤدي إلى فوضى، بل الذي سيؤدي إلى فوضى هو وجود نظام مستبد، وممارسات فلول الحزب الوطني من جلب بلطجية لإحداث ذعر وإثارة الفتن الطائفية وخلافه، فالفوضى لن تكون بسبب عمل دستور جديد ولكن القضاء على الفوضى يكون بالقبض على قيادات الحزب الوطني التي تؤجر البلطجية لترويع الناس وإثارة الفتن الطائفية.

أي ثورة تعني تغيير نظام فاسد مستبد مزور بنظام آخر ديمقراطي وبالتالي دستور جديد ديمقراطي يقلص صلاحيات الرئيس ويوفر مناخًا ديمقراطيًا سليمًا، وهذا ليس وقت أنصاف الحلول بل نحن نؤسس لمستقبل أفضل وبالتالي نحن بحاجة إلى دستور جديد ديمقراطي. ونحن نحترم آراء الجميع سواء كان الاستفتاء بـ«نعم» أم «لا» والأهم هو المشاركة الإيجابية، وفي النهاية سنقبل بنتيجة الاستفتاء وسنواصل دعمنا لتحول ديمقراطي حقيقي ولا ردة أبدًا للعهد المستبد».

كذلك قمت بطرح تلك التساؤلات بهذا الخصوص في ذلك الوقت:

«هل الصح أن نبدأ الحياة الديمقراطية بدستور سليم أم دستور معيب؟

ليه الحزب الوطني موافق على التعديلات حاليًا على الرغم من معارضته لها

منذ شهور؟

هل الصح أن تُجرى الانتخابات في ظل دستور معيب أم الصح أن يكون الدستور ديمقراطيًا ثم إجراء الانتخابات وفق قواعد عادلة؟

هل الصح أن يكون القضاء مستقلاً وهو يشرف على الانتخابات، أم يكون مستقلاً بعد الانتخابات؟

هل الصح عمل دستور جديد ديمقراطي يجعل المستقبل معلومًا ويعطي ثقة للمجتمع الدولي والمصريين في مستقبل مصر وبالتالي جذب استثمار أم الصح الإبقاء على الدستور الحالي وأن يصبح المستقبل غامضًا؟».

7- لماذا الثورة مستمرة؟

(مقال كتبته في 10 يوليو 2011 بعد إدراك عدم ولاء المجلس العسكري للثورة! ويوضح المقال والمقالات التالية له أن انتقاد المجلس العسكري كان تدريجيًا حيث صبرنا عليه كثيرا)..

«لن أسترسل في مقدمات حتى لا تضيع المعاني.. أرى أن السلطة الحاكمة في مصر فشلت في إدارة المرحلة الانتقالية سياسيًا لإحداث تحول ديمقراطي حقيقي كان يستوجب التطهير للبلاد.. لذا كان لا بد بعد مرور نحو 5 شهور من تنحي مبارك من الدعوة إلى اعتصام مفتوح حتى تحقيق

مطالب الثورة العظيمة.. ولعل أسباب هذا الاعتصام المهم تذكرنا بيوم 25 يناير وما تبعه.. وأسباب هذا الاعتصام عدم وجود قرارات ثورية تتناسب مع الحدث، ويمكن توضيح الأسباب في التالي:

1- عدم حدوث التطهير الكامل للفاسدين والمنتمين فكريًا وسياسيًا لنظام مبارك في كل المواقع القيادية سواء وزارة الداخلية والقضاء والجامعات والنائب العام وغيرها.

2- الإبقاء علي وزراء ينتمون للعهد المظلم (والأنباء تواردت عن رغبة عصام شرف في تغييرهم لكن المجلس العسكري لم يوافق!)، وكذلك اختيارات المحافظين السيئة جدًا فبدا الأمر كما لو أنه لا يصلح لقيادة المرحلة الانتقالية سوى المنتمين للعهد البائد!

3- عدم محاكمة مبارك وعصابته بتهم الفساد السياسي وهو التزوير والاعتقالات واحتكار السلطة وقتل الحياة السياسية والحزبية.. على الرغم من أن أساتذة القانون أكدوا على وجود تلك التهمة في القانون المصري وطبق هذا بعد ثورة 23 يوليو والقانون ما زال قائمًا!!

4- عدم وجود محاكمات جادة للضباط المتهمين بقتل المتظاهرين وخروج أغلبهم براءة وكذلك قبل الحكم عليهم أيضًا تم الإبقاء عليهم في

مناصبهم وذلك له تأثير في سير المحاكمات حيث بعضهم حاول الضغط على أهالي الشهداء بكل قوة للتنازل أو تغيير الأقوال!

5- حبس مبارك بداخل مستشفى أشبه بقصر من دون سبب مقنع ومخالفًا للقوانين مما زاد الشك لدى البعض بعدم وجوده داخل مصر أصلا هو وأولاده!

6- الاستفتاء على التعديلات الدستورية لم يكن له أي داع ما دام تم عمل إعلان دستوري وهذا الاستفتاء فرّق القوى السياسية..

7- عدم مثول مبارك للمحاكمة بتهمة قتل المتظاهرين والبطء الشديد للمحاكمات.. ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية تصدر أحكامها بسرعة! والبعض يطالب بمحاكمة مبارك أيضًا أمام محاكم عسكرية ما دام الأمر هكذا بالنسبة للمدنيين!

8- يبدو للمتأمل للمشهد أن المجلس العسكري لا يستجيب للثوار إلا يومي الأربعاء أو الخميس قبل التظاهرات المليونية!!

9- القوانين التي تتم تكون مخالفة للإجماع الوطني من جميع القوى السياسية فقد طالبت كل القوى بالسماح للمصريين بالخارج بالمشاركة في الانتخابات وأن تكون الانتخابات بالقائمة النسبية وإلغاء نسبة العمال

والفلاحين.. ولم يستجب لكل هذه المطالب وصدرت القوانين من دونها بطريقة تذكرنا بكيفية عمل التعديلات الدستورية في عهد مبارك!

10- عدم وضع حد أدنى وحد أقصى للأجور.

11- استمرار تصدير الغاز المصري للكيان الصهيوني بأبخس الأثمان.

الفرصة ما زالت قائمة للمجلس العسكري لاستعادة حساباته من جديد وأمامه الفرصة لدخول التاريخ من أوسع الأبواب.. والله الموفق والمستعان».

8- الفرق بين عبد الرحمن يوسف وهشام الجخ

(مقال كتبته في 17 أغسطس 2011 لأوضح الفرق بين الوعي والجهل السياسي والحاجة لتوعية البسطاء قبل الانتخابات المقبلة).

«- عبد الرحمن يوسف هو الشاعر رقم واحد.

- هشام الجخ هو الشاعر رقم واحد.

- أنا باسمع يسري فودة وإبراهيم عيسى.

- أنا باسمع توفيق عكاشة راجل ابن بلد.

- أرشح البرادعي أو حمدين صباحي أو البسطويسي أو أبو الفتوح أو

أبو إسماعيل.

– أرشح عمر سليمان أو أحمد شفيق أو عمرو موسى أو مرتضى منصور.

– البلد محتاجة ديمقراطية وحرية وعدالة اجتماعية وحاكم عادل.

– البلد محتاجة رجل عسكري يحكم البلد من حديد.

– المظاهرات السلمية حق شرعي كفله القانون.

– المظاهرات دي كلام فاضي.

– لولا المظاهرات لما تحققت الثورة العظيمة.

– كفاية كده مظاهرات حرام عليكو خربتو البلد.

– بعد خطاب مبارك الثاني: محدش يصدق الكداب ده ولازم النظام المستبد يسقط.

– حرام عليكم تعملوا كده في الريس أهو حقق كل المطالب أهو اصبروا عليه 6 شهور.

– عند الحديث عن شرفاء مصر: مصر كان فيها شرفاء كتير قبل الثورة يستحقوا حكم مصر.

– كلنا كنا تبع النظام محدش كان بيقدر يتكلم.

- الثورة لن تحقق أهدافها في شهور ولكل ثورة تمن.

- ثورة إيه يا عم خدنا إيه من الثورة الأحوال باظت أكتر.

- اللي في التحرير دلوقتي شرفاء مصر وهما اللي بادروا بالنزول للشارع وفتحوا الطريق للثورة.

- اللي في التحرير دلوقتي شوية بلطجية وعالم فاضية وواخدين تمويل وخونة.

- دور عضو مجلس الشعب التشريع والرقابة والحفاظ على ثروات الشعب.

- يهمني في عضو مجلس الشعب إنه يشغل ابني ويعمل لي الخدمات الشخصية.

- المجلس العسكري فشل في إدارة المرحلة الانتقالية.

- الجيش لازم يحكم البلد على طول.

- قانون الانتخابات سيئ جدًا ربما يؤدي لكوارث.

- لازم نصبر شوية سيبوا الناس تشتغل شوية...

.. هي سنة الحياة: وجود فريقين واختلاف النضج العقلي بين الناس

بفعل الطبيعة أو قوى الاستبداد.

أعتقد أن الرسالة من السطور السابقة وصلت وأتمنى أن ينتصر ويؤثر النوع الأول على النوع الثاني، فالشهور القادمة مهمة جدًا جدًا في تاريخ مصر والعالم العربي وربما توازنات القوى في العالم كله.

9- بس يا سيدي.. ونجحت الثورة

(مقال كتبته في 8 أكتوبر 2011 وهو يمثل السيناريو الذي كنت أتمناه لقيادة المرحلة الانتقالية وفي الوقت نفسه سيناريو مقترح لو حدث ثورة ثانية حتى لا نكرر الأخطاء نفسها!)..

«عقب خلع الطاغية مبارك مباشرة طالبت القوى الثورية باجتماع طارئ مع المجلس العسكري واستمر هذا الاجتماع لساعات وأسفر عن الآتي:

أن تكون إدارة البلد في المرحلة الانتقالية من خلال مجلس رئاسي يتكون من 13 عضوًا، وهم: المشير حسين طنطاوي، والفريق سامي عنان، ورئيس المحكمة الدستورية العليا فاروق سلطان، ومحمد البرادعي، وأحمد زويل، وعبد المنعم أبو الفتوح، وجورج إسحاق، وصفوت حجازي، وإسراء عبد الفتاح، وحمدي قنديل، وعبد الرحمن يوسف، والقاضي هشام البسطويسي، والمناضل العمالي كمال أبو عيطة.

وذلك بالشروط التالية:

قرارات هذا المجلس بالأغلبية، ويحظر على أي من أعضاء المجلس الترشح في انتخابات مجلس الشعب أو الرئاسة التي تلي المرحلة الانتقالية مباشرة..

وتمت إدارة البلد هكذا:

أولاً: بخصوص الجدول الزمني لتسليم السلطة: (18 شهرًا)

يتم في شهر 6 انتخابات المرشحين للجمعية التأسيسية لعمل دستور جديد للبلاد، ثم في شهر 10 يتم طرح مشروع الدستور المبدئي المعد من الجمعية التأسيسية للرأي العام، وفي يوم 25 يناير 2012 يتم عمل استفتاء على الدستور الجديد، وفي شهر 5 من عام 2012 يتم عمل انتخابات مجلس الشعب، وفي شهر 8 إجراء انتخابات الرئاسة.

ثانيًا: إدارة المرحلة الانتقالية سياسيًا: في بداية المرحلة الانتقالية يتم الآتي:

- الإفراج عن كل المعتقلين السياسيين وإلغاء حالة الطوارئ.
- الحل الفوري لمجلسي الشعب والشورى والمحليات والحزب الوطني.
- قانون يكفل تحقيق استقلال كامل للقضاء.

– التطهير الكامل لكل القيادات والفاسدين ماليًا وفكريًا في الإعلام والصحافة القومية والمحافظين والوزراء ومستشاريهم والنائب العام ورؤساء كل الجهات الرقابية، وجميع الهيئات والمصالح الحكومية..

– إلغاء مجلس الشورى وكوتة المرأة و«50٪ عمال وفلاحين».

– أن تكون انتخابات مجلس الشعب بالقائمة النسبية من دون شروط، والسماح للمصريين بالخارج بالمشاركة في كل الانتخابات والاستفتاءات.

– حرية إنشاء الصحف وحرية إنشاء أحزاب (ويشترط لتأسيس الحزب وجود 500 توكيل على الأقل وألا يكون الحزب على أساس ديني أو عسكري أو عرقي أو أقاليمي).

– حرية ممارسة العمل السياسي لأي فرد وحق إبداء الرأي للجميع.

– وقف تصدير الغاز لإسرائيل.

– العزل السياسي لمدة 10 سنوات لكل من تورط في فساد سياسي وكل قيادات الحزب الوطني وأعضاء اللجان الرئيسية وأمانة السياسات وأمناء التنظيم في المحافظات والمراكز وكل أعضاء الوطني في مجلس الشعب والشورى والمحليات وأعضاء المجمع الانتخابي لانتخابات مجلس الشعب للوطني.

– العمل الدائم على القيام بحملات توعية سياسية لجموع الشعب.

ثالثًا: محاكمات النظام السابق:

- القبض فورًا على أي شخص عليه تهم بالإفساد السياسي والاقتصادي أو التدليس الإعلامي.. (ومنهم قطعًا مبارك وأولاده)، وأن تتم محاكمة هؤلاء سياسيًا وجنائيًا على كل الجرائم بحق الشعب المصري بمحاكمات علنية وتخصيص قضاة لهذه المحاكمات..

- التجميد الفوري ومنع رموز الفساد من التصرف في ثرواتهم سواء لهم أو لعائلاتهم في الداخل والخارج، ومطالبة الدول وإخطارها الفوري بهذا ضمانًا للوصول إلى أكبر كم ممكن من ثروات المصريين التي نهبت بفعل حفنة من الفاسدين المزورين المستبدين..

رابعًا: الملف الأمني:

من خلال إلغاء جهاز أمن الدولة، والتطهير الكامل لكل الفاسدين في الشرطة، واتخاذ مواقف حاسمة قد تصل للفصل النهائي لأي شرطي لا يقوم بدوره المنوط به في تلك المرحلة الحرجة، والعمل الفوري على زيادة القوة الشرطية بتعيين الكثير من خريجي كليات الحقوق كضباط شرطة لسد الفراغ الأمني.. والقيام بحملات كبيرة جدًا ضد معاقل البلطجية في كل أنحاء مصر.

خامسًا: الملف الاقتصادي:

- تطبيق حد أدنى وحد أقصى عادل للأجور.

– أن تضع الدولـة يـدها علـى كـل المـصانع والـشركات الـتي يملكهـا فاسدون من النظام السابق لضمان الحفـاظ عليهـا وأن تـستمر في الإنتـاج لعـدم تشريد العاملين أو إيقاف عجلة الإنتاج، وكذلك تشكيل لجان عاجلة للبحـث في أسباب إغلاق بعض المصانع بعد الثورة والعمل على استعادة تشغيلها فورًا..

– أن تقوم الحكومة بعقد حوار فاعل مع قطاعات الشعب المصري سواء معلمين أو عمال أو أطباء أو أساتذة جامعات.. الخ، لمعرفة مشاكلهم.. والعمـل على حل تلك المشاكل بإصدار تشريعات ملائمة، أما مشاكل تحـسين المرتبـات حالة عدم توافر الإمكانات لذلك فيتم إصدار تشريعات بجدول زمني مستقبلي تدريجي لتحقيق تلك المطالب المشروعة..

– الدراسة الجدية لكل المشروعات القومية باستخدام العقول الوطنيـة الشريفة التي تفيد مصر والبدء في تنفيذ تلك المشروعات المجدية منها..

بس يـا سـيدي.. ونجحـت الثـورة ويجعلـه عـامر وكـل ثـورة وانـتم طيبين!»

10- إنقاذ مصر..

(كتبت هذا المقال في 25 نوفمبر 2011 في ظل أحداث «محمد محمود»).

«مـصر الآن في مـأزق كـبير ومفـترق طـرق ووضـع خطـير، ملايـين في

الميادين تطالب بحكومة إنقاذ وطني ولن تتراجع عن هذا المطلب، ومجلس عسكري يصر على استمراره بالسلطة، ولنا هنا بعض الوقفات، وأختم المقال بكيفية إنقاذ مصر.

أولاً: هتاف «الشعب يريد إسقاط المشير» لا يعني أننا نطالب بإسقاط الجيش أو نطالب بإسقاط المجلس العسكري الذي يحمي حدود مصر، ولكن يعني هذا الهتاف إسقاط الدور السياسي للمجلس العسكري الذي فشل فشلاً كاملاً في قيادة المرحلة الانتقالية، ويجب عودته كحامٍ لحدود مصر وأمنها القومي، المهم هو غياب الثقة تمامًا الآن بين ثوار مصر وبين المجلس العسكري للأسباب التي أوضحناها كثيرًا. أما من يتحدث عن أن مصر ستقع إذا تخلى المجلس عن قيادة مصر فهذا غير حقيقي؛ لأن هذا الكلام نفسه قيل قبل تنحي مبارك بأن البلد هتقع لو تنحى، وما حصلش وقوع للبلد، ثم إننا لا نطالب بإسقاط جيش مصر العظيم لكن نطالب المجلس العسكري بأن يتفرغ لحماية مصر وحدودها وأمنها القومي، وأن يترك السياسة لأهل السياسة.. أما من يتحدثون عن أنه لن يحدث أي توافق على الشخصيات التي تقود حكومة الإنقاذ الوطني فهذا غير حقيقي لأن مصر مليئة بالشرفاء الذين لا يختلف عليهم أحد. وفيما يلي عرض لبعض الأشخاص الذين لن يعترض عليهم أحد وتحظى بتوافق وطني من كل التيارات:

– المستشار محمود الخضيري – المستشار زكريا عبد العزيز – المستشارة نهى الزيني – أحمد السيد النجار – المعتز بالله عبد الفتاح – كمال أبو عيطة – محمد عبد القدوس – منصور حسن – محمد أبو الغار – جورج إسحاق – فهمي هويدي – محمد غنيم – خالد تليمة – أحمد حرارة – إسراء عبد الفتاح – نادر السيد – الشيخ مظهر شاهين – وحيد عبد المجيد – جلال عامر – طارق البشري – عبد الرحمن يوسف – حمدي قنديل – أمين إسكندر – يحيى حسين عبد الهادي – عبد الخالق فاروق... والكثير والكثير من الأشخاص الذين يصلحون لقيادة مصر الثورة. ولا بد أن يعرف الجميع أن ثورة مصر الشعبية سيكون مصيرها الحتمي هو الاكتمال والنجاح إن شاء الله ولا سبيل غير ذلك والله الموفق والمستعان».

11- طلقات نارية

(كتبت هذا المقال في 27 ديسمبر 2011 ردًا على الهجمة الشرسة على الثوار من قبل المجلس العسكري وإعلامه المضلل).

«– قالوا على خالد سعيد: «يستاهل القتل والسحل لأنه عيل صايع بيتعاطى بانجو وحشيش».. قالوا عن الفتاة التي تم سحلها وتعريتها: «تستاهل لأنها لابسة عباية ع اللحم، وإيه خرّج بنت محترمة عشان تتظاهر!».

– نظام مبارك: «هناك أجندات خارجية بالتحرير وتم رصد عناصر أجنبية تعطي المتظاهرين 50 دولارًا ووجبات كنتاكي، وتأجير صحفية تدعى أنها مدربة هي والثوار في أمريكا على التظاهر مقابل أموال».

نظام طنطاوي: «هناك طرف ثالث وأياد خفية تعبث بالوطن، وتأجير أطفال قصّر كي يعترفوا بالإجبار بأنهم تلقوا أموالاً، وتم تحريضهم على التعدي على جنود الجيش».. من محمد حسني إلى محمد حسين.. الثورة مستمرة...

– لا تتعجب حينما تعلم أن حريق مجلس الشورى تم إطفاؤه بطائرات هليكوبتر، ولا تُصدَم إذا علمت أن مصر استخدمت طائراتها الهليكوبتر منذ سنوات في إطفاء حرائق الغابات في إسرائيل.. ويبقى السؤال: «إشمعنى المجمع العلمي لم يتم إطفاؤه بالهليكوبتر؟!!».

– إذا جاءت انتخابات البرلمان نزيهة وإذا سلمت السلطة إلى رئيس منتخب من دون تزوير، وكُتب الدستور الجديد بطريقة تجعل المجلس العسكري دولة فوق الدولة، مثل أن يقال إن الجيش هو حامي الشرعية الدستورية بما يجعل إمكانية حل البرلمان أو تغيير الدستور إذا لم يكن على مزاج حامي الشرعية الدستورية، وإذا نص الدستور على أن المجلس العسكري فقط هو صاحب قرار الحرب، وأي قوانين متعلقة بالجيش يصدرها

فقط المجلس العسكري، وأن يكون كل شيء في الجيش دون رقابة ومتابعة.. فهذا لا يعد نجاحًا للثورة بل يعد انقلابًا وإجهاضًا للثورة على الرغم من التسليم الشكلي للسلطة لبرلمان ورئيس دون صلاحيات.. فرجاء الانتباه لهذا المخطط، فالدستور مهم جدًا..

– مفيش دولة تتأخر أو اقتصادها يضعف بسبب المظاهرات لأن كل الدول المتقدمة تمتلئ مظاهرات واعتصامات، لكن الدول تتأخر بالسياسات الخطأ وعدم اختيار الكفاءات، والفساد والتزوير والاستبداد، والمتظاهرون لم ينزلوا للشارع إلا نتيجة سياسات متواطئة من المجلس العسكري الذي وثقنا فيه جميعًا وهتفنا له لكنه للأسف لم يكن أهلاً للثقة.. والمجلس العسكري لا يستجيب إلا بالضغط. فيه حاجة اتحققت دون ضغط؟

– علينا أن نحترم آراء بعضنا البعض فكلنا مصريون هدفنا واحد «نهضة مصر»، ولكن تختلف الرؤى ووجهات النظر، ولكن يتعين علينا أن نختلف دون أن نقتل أو نسحل أو نخون بعضنا بعضًا إلا حال وجود دليل على الخيانة..

– إذا كانت حركة «6 أبريل» عميلة والمجلس العسكري معه الدليل على هذا فهو يعد خائنًا مثلهم ومتسترًا عليهم.. وإذا كان البعض يرى أن «6 أبريل» عميلة لأنهم تدربوا في صربيا قبل الثورة، فالحقيقة أنهم فعلاً تدربوا وبشكل معلن وبدعوة من منظمات صربية لأن صربيا قامت بها ثورة سلمية

فكانوا يدرسون التجربة الصربية، وللعلم الإسبان جاءوا لمصر عقب الثورة وتدربوا واستفادوا من الثورة المصرية ولكن الفرق أنهم قالوا عن «6 أبريل» عملاء ومحدش قال عن الإسبان أنهم عملاء لمصر، ولا يجب أن نزايد من دون دليل على شباب مناضل هتف بسقوط مبارك قبل الثورة ودعا الشعب إلى التظاهر يوم 25 وتم اعتقالهم وتعذيبهم كثيرًا في ظل نظام مبارك..

– سيدة الحواوشي المسموم تم الكشف عنها والقبض عليها من خلال كاميرات مثبتة في مجلس الوزراء ومجلس الشعب تعمل 24 ساعة.. فأين تلك التسجيلات حتى نشاهد كيف بدأت أحداث اعتصام مجلس الوزراء ومن هو الطرف الثالث حتى نحاسب المخطئين أيًا كانوا؟

– ليه الفلول واللي بيأيدوا مبارك (على شاكلة توفيق عكاشة وسبايدر وغيرهما) يؤيدون ويدافعون كذلك عن المجلس العسكري؟!»

12- الدستور.. المعركة الفاصلة

(كتبت المقال في 11 يناير 2012 متحدثًا عن الدستور والمخاطر المحيطة به).

«لا شك أن الثورة المصرية لم تكتمل بعد.. فالمسار الثوري يتخلله عقبات وغموض.. فرأيي أن الفترة القادمة ستشهد مشكلتين كبيرتين، هما صلاحيات البرلمان المنتخب وكتابة الدستور.

أما عن المشكلة الأولى: فيتعين علينا أن نساند البرلمان حتى يحصل على صلاحيات كاملة حتى يسهم البرلمان في تحقيق أهداف الثورة.. أما المشكلة الأخرى وهي المعركة الكبرى، وهي كتابة الدستور وفي هذا الصدد مشكلتان، هما:

1- الخلاف بين الإسلاميين والليبراليين على كتابة الدستور.

2- سلطات المجلس العسكري في الدستور.

أما عن الخلاف بين الإسلاميين والليبراليين، فالإسلاميون يسعون لأن ينفرد بكتابة الدستور البرلمان المنتخب من الشعب دون وصاية من أحد، والليبراليون يخافون من سيطرة فصيل واحد على كتابة الدستور فالدستور يجب أن يكون توافقيًا حتى لا يتغير الدستور بتغير الأغلبية البرلمانية مما يؤدي إلى عدم وجود استقرار سياسي.. وفي رأيي أن المبادئ العامة الخاصة بالحريات وتداول السلطة واستقلال السلطات وغيرها لا خلاف عليها.. وأعتقد أن الإسلاميين يسعون لشيء واحد وهو أن تتغير المادة الثانية لتصبح الشريعة الإسلامية هي المصدر للتشريع بدلا من مبادئ الشريعة هي مصدر التشريع، ولا يجب أن نختلف على تطبيق الشريعة فلا مشكلة فيها مطلقًا، فمشكلة مصر هي الفساد والفقر والبطالة والغلاء وكيفية استغلال موارد مصر الهائلة وردع الفساد وتحقيق عدالة اجتماعية وكرامة إنسانيه وحرية..

وعلينا جميعا أن نضع دستورا توافقيًا به حدود دنيا من المبادئ نتفق عليها جميعًا.

2- سلطات المجلس العسكري في الدستور:

وهي المشكلة الأهم، فمن الواضح في وثيقة السلمي (التي عُطلت ولم تُلغَ) أن المجلس العسكري يرغب في أن يحكم البلاد من الباطن! فوثيقة السلمي تقول إن المجلس العسكري هو حامي الشرعية الدستورية! وهذا يعني أن المجلس العسكري يستطيع تغيير الدستور وتعديله في أي وقت إذا لم يكن على مزاج حامي الشرعية الدستورية وهذا يعني أن المجلس العسكري فوق الدستور والرئيس والبرلمان! وتنص أيضًا على أن قرار الحرب يتخذه فقط المجلس العسكري دون مشاورة نواب الأمة والرئيس المنتخب؟! وكذلك أي قانون يخص الجيش يصدره فقط المجلس العسكري دون موافقة البرلمان! وكذا موازنة الجيش تكون برقم إجمالي دون مناقشة أو موافقة أو متابعة البرلمان، وهذا لا يجوز إطلاقًا فنحن نقبل أن تكون مخصصات التسليح سرية وتناقش في لجنة الأمن القومي فقط، ولكن مخصصات المرتبات والمكافآت والمشروعات والمصانع والأندية وغيرها يجب أن تُراقَب من البرلمان والأجهزة الرقابية.. ولهذا يجب ألا نسمح بهذا في الدستور فلو حدث ذلك سيكون البرلمان والرئيس بلا صلاحيات حقيقية وهذا يتعارض مع أهداف الثورة

والديمقراطية ويعد انقلابًا صريحاً على الثورة حتى لو سلموا السلطة لبرلمان ورئيس منتخب في انتخابات نزيهة.. يجب أن يعلم الجميع أن الثورة المصرية ستنجح إن شاء الله على الرغم من كل المخططات لإجهاضها، ويجب أن يحافظ المجلس العسكري على الثورة وإلا ستنقلب الثورة عليه والله الموفق والمستعان».

13- نحو منهج توافقي إسلامي ليبرالي

(كتبت هذا المقال في 15 فبراير 2012 بعد حالة الاستقطاب الحادة والتي ليس لها داعٍ بين الإسلاميين والليبراليين خاصة أن الثورة لم تكتمل بعد وما زال نظام مبارك يحكم!)

«مرت وستمر الثورة المصرية بمنعطف خطير، ويعزز هذا التناحر والانقسام بل والتخوين المتبادل بين التيار الإسلامي والليبرالي، وكل هذا لا يصب إلا في مصلحة الثورة المضادة ومخططات إجهاض الثورة.. بدأ هذا الانقسام بلعبة الاستفتاء، ورأينا البعض يقول نعم للمسلمين ولا للكفار!! وما كان هذا الاستفتاء إلا لإذكاء روح الانقسام بين القوى الثورية لإجهاض الثورة والدليل أنه تم بعد الاستفتاء عمل إعلان دستوري دون استفتاء!!

ثم أما بعد فما الحل؟

من خلال هذا المقال أحاول الإجابة على سؤال مهم: هل يمكن إحداث

منهج توافقي إسلامي ليبرالي؟

الإجابة: نعم.. يجب أن يعلم الجميع في البداية أن مصر لن تسير صوب انحرافات الإسلاميين أو الليبراليين.. وأعني بانحراف بعض الإسلاميين: الانقلاب على الديمقراطية وتداول السلطة عندما يتسلمون السلطة، وكذا التشدد المبالغ فيه مثل القول بحتمية قبول الجزية من غير المسلمين! (ومعلوم أن الجزية كانت في السابق نظير عدم وجود غير المسلمين في الجيش لحمايتهم أما الآن فالجيش به المسلم والمسيحي) أو تحريم كرة القدم.. وكذلك لن تسير مصر تجاه انحرافات بعض الليبراليين مثل السماح بزواج المثليين أو الشذوذ الجنسي أو التعري في الإعلام وإباحة شرب الخمر.. فكل تلك الانحرافات من الطرفين لو حدثت فستقع ثورة أخرى لتصحيح الأفكار التي لن يقبلها أبدًا الشعب المصري.. كذلك على الطرفين أن يبتعدوا عن نهج التخوين، فليس من دعوا لإضراب خائنين وليس من لا ينزل التحرير في موقف معين خائنًا.. إذن فلنعتبر أن ما سبق ذكره هو شروط التوافق.. والآن كيف سيحدث التوافق؟

يعتقد البعض أن أهم وجه للخلاف هو الشريعة الإسلامية.. والحقيقة أنني لا أجد أدنى مشكلة في الشريعة الإسلامية ولا في تطبيقها.. ففي كل الأحوال لن نستطيع تطبيق شرع الله إلا بتحقيق العدالة والحرية

والكرامة والديمقراطية.. فمشكلتنا هي كيفية تحقيق العدالة واستغلال الموارد المنهوبة وغير المستغلة وتطبيق القانون على القوي قبل الضعيف وتحقيق رقابة فاعلة والحفاظ على الحريات وأن يكون لدينا مشاريع قومية يجتمع عليها الجميع.. فعندما تتحقق كل تلك الأمور فأين الخلاف؟ فلتُقطع يد السارق ما دمنا وفرنا له حياة كريمة.. وشرع الله لا يتعارض مع غير المسلمين فالإسلام يكفل لهم حرية العقيدة وكافة الحقوق والواجبات..

وهناك في التفاصيل بعض أوجه الخلاف المزعومة مثل السياحة والبنوك والحجاب.. والحل لكل هذا وجود لجنة من كبار علماء الأزهر تجتمع لحل تلك المعضلات.. مثلاً السياحة: هل في الوقت الحالي الأفضل هو إجبار السائح على زي معين وبالتالي نفتقده ويضعف الاقتصاد؟ أم الأفضل هو استقطاب السياح من باب الضرورات تبيح المحظورات؟ فعليهم أن يجتمعوا ويقرروا الأفضل.. وهناك حلول جزئية مثل تخصيص شواطئ للسياح والنساء وحدهم.. فالحلول التوافقية قائمة..

البنوك: فلتجتمع نفس اللجنة وتقرر هل البنوك في صورتها الحالية الفائدة بها ربوية؟ فلو هكذا فليتم عمل خطة شاملة مستقبلية تدريجية لإعادة هيكلة البنوك بما يحقق عائدًا اقتصاديًا أكبر للدولة وبما يحافظ على العمالة..

الحجاب: هل الأصح فرض الحجاب بقوة القانون (وحينها نجد أن البعض يلبس الحجاب عن عدم اقتناع ويخلعه عندما يسافر خارج مصر!).. أم الأفضل عدم الإجبار على الحجاب والعمل المتواصل على نصح الفتيات بأهمية الحجاب والتدين الحقيقي؟

كلها أسئلة مطروحة على رجال الأزهر ويتعين عليهم الإجابة عليها.. هذا التوافق سيكون لصالح مصر والثورة أما الانقسام فلا أرى مستفيدًا منه سوى أعداء الثورة.. والله الموفق والمستعان».

14- حوار سري جدًا

(كتبت هذا المقال في 5 مارس 2012 بعد فضيحة تهريب المتهمين الأمريكان لأمريكا في قضية التمويل الأجنبي.. التي أثيرت لتشويه الثوار بأنهم عملاء يتقاضون تمويلاً من الخارج).

«المتحدث الأول: سلام عليكم.

المتحدث الثاني: عليكم السلام.

الأول: إزيّك يا أفندم؟

الثاني: الحمد لله يا أفندم.. أخبار معاليك إيه؟

الأول: الحمد لله.

الأول: أخبار شغلك إيه يا أفندم.. أنا مقدر الأعباء..

الثاني: الحمد لله يا أفندم.

الأول: ربنا يوفقك أنا عارف كم الأعباء الملقاة عليك، كان الله في العون.

– شكرًا يا أفندم وجزاك الله كل خير..

– إنت عارف طبعًا إن بلدنا على طول مستهدفة من الخارج خاصة الأيام دي زي ما انتَ عارف.

– أكيد يا أفندم لكننا لن نركع للغرب في ظل الثورة ودماء الشهداء والتضحيات.

– معلوم طبعًا، بس إنت عارف لازم نكيّف أمورنا ونوازن الأمور عشان المركب تمشي، وانت عارف الظروف الاقتصادية والضغوط علينا من كل جانب...

وبخصوص القضية إياها بصراحة عاملة لينا صداع جامد أوي وكل يوم يقول لك مش عارف حقوق إنسان وكلام فارغ، والعيال بتوع الثورة الممولين دول كان لازم يتأدبوا..

– مش فاهم حضرتك!!

– بصراحة فيه ضغوط كبيرة جدًا علينا عشان نُخلي سبيل الأمريكان في القضية ولازم نسايس أمورنا.

– ضغوط من مين؟ وبعدين أنا لسه سامع معالي رئيس الوزراء بيقول

«مصر لن تركع».

– معلوم طبعًا كل دا، بس كل يوم فيه مستجدات ولازم الدنيا تمشي، ومن شوية تلقيت اتصالات من قيادات البلد وطلبوا القضية تخلص بهدوء.

– تخلص إزاي يا أفندم؟ فيه قضية منظورة والقضاء هيقول كلمته.

– أمممم، زي ما فهمتك، لازم نوقف قرار المنع من السفر.

– مش موافق على الكلام ده يا أفندم مينفعش.

– الموضوع خطير ولازم نعمل كدا.

– القضاء هيقول كلمته يا أفندم.

– أمممم، بس أنا عرفت إن ابن حضرتك بيشتغل في جهة لها علاقة بالسفارة الأمريكية، ولو حد نشر الكلام ده هتكون في موضع حرج وبالتالي لازم تتنحى عن القضية.

– الكلام ده مش سليم بالمرة.

– يا أفندم فيه ضغوط مستمرة واحنا استجبنا خلاص، ولازم نوقف قرار منع السفر لأن فيه كلام إن القضية هتتحول لجنحة مش جناية.

– يا أفندم أستأذن حضرتك مش هاقدر أستمر بالشكل ده.. وده تدخل في عملي وهذا لن أرضاه في ظل الثورة، وده يحتم عليّ عدم الاستمرار طالما لا يحترم كلمة القاضي.. وخلال ساعات هاتنحى عن نظر القضية.

– إنت على راسنا كلنا يا أفندم، وأكيد موقف زي ده لن يؤثر على

علاقتنا معًا كزملاء داخل القضاء، وبكل تأكيد لن يؤثر على قضائنا الشامخ، وانت عارف أن شعبنا بيحترم القضاء بشدة..

– أتمنى أن يستمر هذا الاحترام والتقدير.

– ما تقلقش يا أفندم، أنا عارف قلقت سيادتك والوقت تأخر، تؤمرني بشيء؟

– الأمر لله.

– السلام عليكم.

– عليكم السلام.

(هذا الحوار لا يمت للخيال بأي صلة وكل ما فيه واقعي، ولكن كل أحداثه حدثت في أي دولة بخلاف مصر)».

15- حوار بين الجنرال والعجوز والشيخ

(كتبت المقال في 9 مارس 2012 بعد ما أثير عن وجود مرشح توافقي بين المجلس العسكري والإسلاميين يضمن لهم خروجًا آمنًا!)

«في سواد الليل، وبسيارات سوداء، تسلل العجوز والشيخ إلى مكتب الجنرال... وكان هذا الحوار:

الجنرال: أهلا بيكم وتشرفت بلقائكم ولقاء كل وطني شريف.

العجوز: الشرف لينا يا أفندم.

الشيخ: جزاك الله خيرًا وأعانك الله لخدمة الوطن.

الجنرال: طبعًا إنتوا عارفين إن البلد بيمر بظروف صعبة جدًا، انفلات أمني، اقتصاد يتراجع بشدة وسياحة واقعة وبطالة متزايدة علاوة على أزمات أنابيب الغاز وغيرها ومقاطعة دول الجوار لنا وعدم إرسالهم الدعم المتفق عليه بالإضافة إلى الضغط الأمريكي الإسرائيلي.. والبلد يحتاج لقيادة صلبة قوية تمتلك خبرة ورؤية لقيادة البلد في الظروف الصعبة دي..

العجوز: معلوم يا أفندم.

الشيخ: أتفق معاك يا أفندم وعايزين قيادة تتقي الله.

الجنرال: طبعًا، وإحنا عايزين الرئيس يكون شخصية متصالحة مع الجميع مش عايزين رئيس تصادمي يهدم كل البلد، رئيس لديه خبرات في العمل الإداري ويتعاون مع الجميع.

الجنرال (موجهًا كلامه للعجوز): بصراحة أنا شايف فيك يا أفندم كل المؤهلات دي وسبق إني عرضت عليك تترشح للرئاسة وقلت هافكر، ها وصلت لإيه؟

العجوز: لسه بافكر يا أفندم بس أكيد كلامك ده هيشجعني أكتر، بس المشكلة إني مش ضامن دعم القوى السياسية الكبيرة في البلد.

الجنرال: لا تقلق، أنا كلمت رئيس أكبر حزب ليبرالي وقال إننا معاك،

وإنت إيه رأيك يا شيخنا؟

الشيخ: بصراحة، أنا كشخص مرحب جدًا بالترشيح دا، لكن الأمر شورى عندنا، وبصراحة إحنا عملنا جس نبض للقواعد الشبابية وأغلبهم غير مرحب..

الجنرال: ليه مش مرحبين؟

الشيخ: لأنهم حاسين إنه مرشح بعيد عن الإسلاميين ومنحاز لليبرالية..

العجوز: يا شيخنا.. إحنا كلنا مسلمين وإحنا شعب متدين وسأكون مرشح الإسلاميين وكل المصريين.

الجنرال (بعد تفكير): فيه حل يا جماعة.

العجوز: إيه هو؟

الجنرال: إحنا ممكن خلال الفترة دي نغرس في نفوس الشعب أن المرشح ليس بعيدًا عن الإسلاميين وده بأكتر من حاجة، إنه يلتقي كثيرًا بكبار المشايخ وده هيظهر للشعب أنهم بيدعموه، وإننا نخلّي الصحفيين والإعلام بتاعنا يرسخوا الأمر ده ويكتبوا عن تدين المرشح ونظافة يده، وطبعًا خطباء المساجد لهم دور والتعليمات ليهم جاهزة، وفي الوقت نفسه يظهروا للشعب إن باقي المرشحين غير متدينين وغير مؤهلين..

العجوز (مبتهجًا): شيء رائع.

الشيخ: فكرة جيدة جدًا، بس أنا ما أضمنش كل أصوات الإسلاميين.

الجنرال: لا تقلق، حاول بس علـى قـد مـا تقـدر، وكلـه مرتـب ومعمـول حسابه.. حيث كده اتفقنا؟

الشيخ والعجوز (في نفس واحد): اتفقنا!

الجنرال (للعجوز): يلا بقى شد حيلك الفترة الجاية هتتعب شوية.

العجوز: أي تعب يهون عشان الوطن يـا أفنـدم، والتعـب ده هييجـي إيـه جنب كل اللي عملتوه سيادتكم للوطن؟

الجنرال: أشكرك، وإن شاء الله لما تبقى رئيس أتمنى لك التوفيق وعـايزين نخلص بقى من موال محاكمات رموز النظام ده وكل حد في البلد يقول لك عليه فلول وكلام فارغ، وعايزين تفضل علاقتنا مع الدول الكبيرة زي ما هي؛ إحنا مـش قـدهم وفيه بينا اتفاقيات ومصالح مشتركة.

العجوز: يا أفنـدم.. أنـا هـاحترم كلمـة القـضاء النزيـه وهارضـى بـالحكم ومفيش حاجة اسمها إعادة المحاكمات.. البلد مش حمل الكلام دا، وإن شاء الله أنـا هاتصالح مع الكل ومفيش حاجة اسمها فلول، كلنا شعب واحد، وأكيد هاحافظ على علاقتنا بالغرب، وأول شيء هاعمله لو نجحت إن شاء الله حفلـة لم نـرَ لهـا مثـيلاً لشكر سيادتكم على كل ما بذلتموه لأجل الوطن الحر والثورة.

الجنرال: تمام، وانت يا شيخنا العظيم إيدك معانـا؛ إحنـا بنعـوّل علـيكم كتير.

الشيخ: لا تقلق يا أفندم، أنا هاحاول بكل جهدي لخدمة الوطن وانتخاب مرشحنا التوافقي المحترم.

العجوز: إن شاء الله خلال ساعات هاعلن للشعب ترشحي الرسمي.

انتهى».

16- فك شفرات الانتخابات الرئاسية

(كتبت هذا المقال في 7 مايو 2012 لتحليل الانتخابات الرئاسية قبل التصويت).

«1- هل أبو الفتوح مرشح الإخوان؟

قولاً واحدًا «لا»، والسؤال بالأساس به خلط واضح في الأمور، فيجب أن نفرق بين شيئين: الانتماء التنظيمي للإخوان والانتماء الفكري.. فتنظيميًا أبو الفتوح بعيد عن الجماعة والقيادات الحالية ولن يعود إليها. لكن فكريًا هو يحمل فكر الجماعة ولا يستطيع أن يخلعه.. ولكن هو إخواني إصلاحي وليس محافظًا، بمعنى أنه وسطي غير متشدد ومنفتح على جميع القوى والرؤى الفكرية والسياسية..

2- ما سبب ترشح الإخوان للرئاسة؟؟

هناك احتمالان لا ثالث لهما:

الأول: وجود صفقة بين الإخوان والمجلس العسكري على أن يحقق الإخوان للعسكر خروجًا آمنًا وضمان عدم محاكمة مبارك وعائلته بتهم سياسية أو جنائية بأدلة جديدة، مقابل ضمان عدم حل البرلمان وترك الإخوان بحرية في الساحة السياسية دون اعتقالات أو حل للجماعة كما حدث لهم من العسكر في العقود الماضية...والدليل على هذا أن الإخوان حين أرادوا ترشيح مرشح من خارج الجماعة كما وعدوا الشعب سابقًا اتجهوا لمرشحين محسوبين على المجلس العسكري أكثر من كونهم محسوبين على الثورة وهم منصور حسن وطارق البشري وحسام الغرياني ومحمود مكي وذلك حتى ينفذوا الصفقة حيث شخصيتهم ضعيفة وليس لهم شعبية وبالتالي نجاحهم سينسب الفضل فيه للإخوان ويكونون مجرد عرائس يحركها خيرت الشاطر..

الثاني: هو مصلحة شخصية للإخوان لأن قرار الإخوان سابقًا عدم الترشح للرئاسة كان لمصلحة عامة لمصر والثورة أما العودة عن القرار فهو مصلحة شخصية؛ لأنهم وجدوا أن البرلمان لم يحقق لهم أي شعبية كما توقعوا وضحوا بكل شيء في سبيل الكرسي! بل فقدوا الكثير من الشعبية والمصداقية لدى المواطن (رغم أن هذا ليس ذنب البرلمان لأنه مقيد بلا صلاحيات ولكنه بسبب الأداء السيئ والمتواطئ لحكومة الجنزوري الفلول، وبالسخرية القدر؛ فالإخوان هم من دعموا حكومة الجنزوري ورفضوا حكومة إنقاذ وطني ثورية بصلاحيات كاملة!)، وفي الوقت نفسه هم غير قادرين على

تشكيل حكومة منهم تصنع لهم شعبية وبالتالي إن لم يترشحوا للرئاسة، فسينسب أي فضل في تحقق نهضة أو تقدم للرئيس وبالتالي يخرج الإخوان من المولد بلا حمص، لذا كان القرار هو الترشح للرئاسة..

3- «سأنتخب عمرو موسى وشفيق لأن لديهما خبرة سياسية».. هل هذا الكلام سليم؟

قطعًا لا، فلست متفقًا بالأساس مع من يقول إن الخبرة السياسية تكتسب من المناصب القيادية والوزارية فقط، ففي رأيي يمكن أن يكون أي شخص عادي أكثر حنكة وخبرة وفهمًا بأمور السياسة أكثر من وزير عاش في كنف وحضن النظام واستمد خبرته من نظام مزور مستبد مفسد، فهذا الوزير لم يحتك بالشعب ولم يعرف همومه وكان همه في السياسة نفاق الحاكم وتبرير ظلمه وقهره للشعب.. وفي رأيي أن من ناضل في الشارع وعرف معاناة البسطاء وهمومهم وناضل لأجل الحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية سيكون أكثر خبرة سياسية ممن استمد خبرته من نظام مستبد وسكت على ظلمه وعلى مشروع توريث مصر..

4- هل رفضُنا للفلول لأننا نريد الانتقام منهم أو التشفي؟

في رأيي الشخصي هذا ليس السبب الرئيسي المهم، فحتى لو الفلول لم يسرقوا (رغم أنهم أكيد تستروا على الفساد) وحتى لو كانوا محترمين،

وحتى لو هم غير متواطئين ضد الثورة عن عمد، فرفضي للفلول نابع بالأساس من معنى الثورة، فالثورة تعني التطهير والتغيير الحقيقـي، لـذلك لم يحـس المواطن بمردود الثورة حتى الآن لأن الثورة لم يحكمها ثوريون، فحتى تحس بتغيير حقيقي ينبغي القضاء على الفساد بالتطهير والقرارات الثورية فلا بـد من تغيير القيادات الفاسدة فكريًا وماليًا في كل المناصب العليا من عمـد ووزراء ومحافظين فلول ورؤساء مجالس إدارات الشركات ورؤساء الهيئات الرقابيـة والقضائية وغيرهم.. وحتى يحل محلهم أشخاص ذوو كفاءة ونزاهة لتحقيـق رغبات الشعب.. ولن يحقـق هـذا إلا مرشـح ثـوري لأن مرشـحي الفلـول هـم أنفسهم أصدقاء لهؤلاء القيادات ومـنهم مـن عُـيِّن مـن قبـل هـؤلاء المرشحين الفلول فكيف يقوم بإقالتهم؟ فهذا المرشح جزء منهم.. كما أن غالبية المؤيـدين والداعمين لمرشحي الفلول هم هؤلاء القيادات الفاسدة فهل سـيكافئهم المرشح الفلول لو فاز بالرئاسة بأن يطهر البلـد مـنهم أم يزيـد مـن سلطاتهم ويـزداد الفساد أكثر من الأول؟

5- هل تؤيد الفلول لأنك تريد الاستقرار؟

لو ستنتخب الفلول لهذا الـسبب فأنـت مخطـئ خطـأ كـبيرًا، فأنـت سئمت من المظاهرات والفوضى، وأنا أؤكد لهؤلاء أن سـبب المظـاهرات هـو أن الثـورة لم تحكـم والثـوار ليـسوا في الحكـم، فلـن تهـدأ المظـاهرات ويتحقـق

الاستقرار إلا بمرشح ثوري يحقق مطالب الثورة والشعب، لكن فوز الفلول بالرئاسة سيزيد حدة التظاهر وستكون ثورة ثانية ونعيد المرحلة الانتقالية من جديد..

6- بعض المحبطين يقولون إن مصر ستظل كما هي حتى لو انتخب مرشح ثوري لأن العسكر متوغلون في كل شيء (ظاهرة العسكرة)؟

رأيي أن هذا غير صحيح، ففعلاً الكثير من القيادات في كل المجالات هم من العسكر ولكن سهل جدًا التخلص من تلك القيادات بقرارات فورية وتغييرهم ويحل محلهم أشخاص يمتلكون الكفاءة والنزاهة يحققون رغبات الشعب..

7- البعض: سأنتخب مرسي لأنه الوحيد الذي لم يطلب الرئاسة ولكن طُلِب لها؟

رأيي أن هذا غير صحيح، فكل مرشحي الرئاسة المعروفين لم يترشحوا للرئاسة إلا بضغط شعبي عليهم، فكيف سيترشح أحد للرئاسة وهو ليس له مؤيدون ومحبون؟

8- متى تنسحبون لأنكم بلا فرص؟

لازم العوا يتنازل لأبو الفتوح، ولازم خالد علي والبسطويسي

والحريري يتنازلوا لحمدين. وإلا هذا الرباعي (العوا وعلي والبسطويسي والحريري) سيحصلون على أصوات متدنية جدًا لا تليق بتاريخهم.. فعليهم أن ينسحبوا بكرامتهم ولا يتسببوا في تفتيت أصوات لصالح موسى وشفيق.

سليم العوا ماذا ينتظر حتى ينسحب؟

بدأ العوا السباق قويًا جدًا، لكنه فقد تأييد الثوار باتهامه لهم بالبلطجية وانحيازه لمجلس طنطاوي، وفقد السلفيين بتأييده للشيعة، وفقد الأقباط لتصريحاته السابقة عن وجود أسلحة بالكنائس.. فماذا ينتظر ومن سيدعمه؟ حتى حزب الوسط تخلى عنه!

ختامًا.. أحذر القوى الثورية من وجود فرص للفلول موسى وشفيق في الرئاسة بسبب أفعال بعض القوى وأفعال المجلس العسكري حتى كره الكثيرون الثورة.. لذا يجب على الجميع بذل كل الجهود لتوعية الناس بمخاطر انتخاب الفلول على مصر والثورة والاستقرار».

17- حوار بين شاب ثوري والرئيس في ميدان التحرير

(كُتب هذا المقال في 1 يوليو 2012 لوصف حوار من القلب بين الرئيس محمد مرسي وأحد شباب الثورة).

«حاول الشاب جاهدًا وبذل جهدًا مضنيًا من أجل لقاء الرئيس.. وبعد عدة

محاولات نجح!

الشاب: مبروك يا ريس.

الرئيس: الله يبارك فيك.. ادعي لي بالتوفيق.

الشاب: ربنا يوفقك إن شاء الله وتحقق أهداف الثورة.

الرئيس: إن شاء الله.

الشاب: تفتكر يا ريس كنت تستحق المنصب دا؟

الرئيس (بنظرة بابتسامة ماكرة): أنا منتخب من الشعب والبلد أكيد مليان كفاءات أفضل مني.

الشاب: أنا قريت تاريخ لثورات كتيرة ولقيت إن أغلب الثورات بيحكمها الانتهازيون وأحيانًا نفس النظام اللي حصلت الثورة ضده.

– عايز تقول إيه؟

– عايز أقول إن حزبك وجماعتك أكتر ناس أخطأوا أخطاء قاتلة أسهمت في تعطيل المسار الثوري وأوصلتنا للوضع الحالي الذي ربما يؤدي لموت الثورة!

– إيه الأخطاء دي؟

– كتيرة وكلها سببها الانتهازية وحب السلطة، وده مش معناه إنكم خونة، في رأيي مشكلة جماعتكم كانت في حاجتين، الأولى أنكم وثقتم في المجلس العسكري وراهنتم عليه وليس على الثورة، والثانية أنكم شايفين أن صلاح البلد

يتمثل في وصولكم للحكم بأي طريقة! ومن أهم الأخطاء التصويت بـ«نعم» في تعديلات دستورية هي السبب في كل التخبط السياسي الحالي وإبطال الانتخابات وسبب تصويتكم كان عشان تجرى الانتخابات البرلمانية بدري قبل الدستور وانتوا بس حاليًا اللي على الأرض فتاخدوا أغلبية قبل ما شباب الثورة ينظم نفسه ويكوّن أحزاب، والاستفتاء ده اللي قسم وفتت القوى الثورية، وده أعطى فرصة للعسكر بالتلاعب بالثورة، وتخليكم عن الميدان وأحيانًا وصف الثوار بالفوضويين أو وصف إحدى المليونيات بجمعة الوقيعة! والكل كان يطالب بحكومة إنقاذ وطني ثورية وانتوا وافقتوا على حكومة من الفلول عشان لا تعطل الانتخابات البرلمانية هدفكم الأساسي.. وسبحان الله كوارث الحكومة الفلول دي هي اللي قللت شعبيتكم في الشارع جدًا! وتخليكم عن الثوار وهم يقتلون في أحداث كثيرة لأسباب وحجج واهية لا تنطلي على أحد، وتأخر قانون العزل السياسي...الخ.

– كل ده شايله منا؟ على العموم عفا الله عما سلف والكل يخطئ.

– نعم، الكل أخطأ بالتخلي عن الميدان عند التنحي والثقة في مجلس العسكر ولكن ما تلاها من أخطاء لكم كانت قاتلة.. وعشان عفا الله عما سلف انتخبنا حضرتك في الإعادة لأن مصر والثورة أهم من اختلافنا السياسي معاك، ولازم تعرف حضرتك أن لولا شباب الثورة ما كانتش أخدت كل الأصوات دي في الإعادة، ولازم تعرف إن كان فيه مرشحين أحق منك في الوصول للإعادة لكن سبب وصولك مش

لأنك الأفضل لكن بسبب توافر الأموال وتوافر أعضاء للجماعة في كل مكان..

- على العموم إن شاء الله الفرصة متاحة لإصلاح كل الأخطاء وتصحيح المسار الثوري وتحقيق أهداف الثورة.

- تمام، لكن فيه معوقات وأهمها الإعلان المكبل اللي لو نفذ يبقى سنعود للمربع صفر والعودة لما قبل الثورة واستمرار الحكم العسكري وكمان حضرتك مش هتكون رئيس غير لمدة 4 شهور كما أعلن البعض.

- إزاي؟

- لأن طبقًا للإعلان الدستوري من سيتحكم في وضع الدستور هو مجلس العسكر وبالتالي هيغيروا شروط الترشح للرئاسة ومش بعيد يحطوا شرط أن أبناء الرئيس لا يحملون جنسيات أخرى! عشان وجود حضرتك ما يكونش شرعي وتجرى انتخابات جديدة.

- الرئيس (بنبرة تركيز): فعلاً والموقف متأزم ولازم نحل المشكلة دي.

- الحل سهل جدًا.

- إزاي؟

- بما أن الاستفتاء لا ينص على أن سلطة التشريع للعسكر، وبما أن الإعلان الدستوري الأخير لم يُستفتَ الشعب عليه، وبما أن حضرتك تسلمت السلطة من العسكر؛ فمن حقك إصدار أو تعديل الإعلان الدستوري كما فعلوا سابقًا خاصةً أن حضرتك رئيس منتخب من الشعب عكس مجلس العسكر، ووقتها ولأول مرة من

سيسعى للصدام أو القفز على الشرعية هو المجلس العسكري وسيتم تعريته أمام كل الشعب ويعرف الشعب أنهم طلاب سلطة وهدفهم إجهاض الثورة ووقتها الثوار والشعب هيكون معاك واللي هيكسب في حالة الصدام هو الشرعية والثورة، ومجلس العسكر هيخسر خسارة فادحة لو فكر في الاصطدام مع الشرعية.

– كلامك رائع ومنطقي جدًا وباشكرك عليه، طب حل البرلمان؟

– على الرغم من أني مختلف مع أداء البرلمان ومختلف في تركيبته كمان لكن ده مجلس منتخب من كل الشعب وكمان المحكمة الدستورية العليا معينة من مبارك وقراراتها مسيسة وكمان الإعلان الدستوري بينص على أن أي نظام انتخابي يصلح، وبما أن كمان الخلاف كان على الثلث فليه حل كل البرلمان؟ وفيه حلين، الأول إعادة الانتخابات على المقاعد الفردية أو إجراء استفتاء شعبي على حل البرلمان.

الرئيس: أنا شاكر ليك وخلي عندك يقين بربنا أن الثورة ستنتصر إن شاء الله.

– أنا متفائل جدًا وعندي ثقة في ربنا وفي شباب الثورة، والثورة هتنجح لأن الشعب تخلص من خوفه وفيه إعلام بديل وهو الإنترنت لا يزيف الحقائق ويزيد الوعي وقادر على الحشد.

ينصرف الرئيس مودعًا الشاب والجموع المحتشدة في الميدان بعلامة النصر».

ثانيًا: تويتات ثورية

إليك عزيزي القارئ عددًا من الـ«تويتات» أو الـ«بوستات» الثورية، التي كتبتها على «فيس بوك» و«تويتر» ومواكبة للأحداث بالتدرج الزمني (الأقدم فالأحدث)، فستوضح التفكير والانفعال الوقتي للأحداث حتى يتعايش القارئ مع الثورة بشكل أفضل وأعمق من خلال رؤيتي التحليلية في كل حدث:

– 31 مارس 2010: حمد الله على السلامة يا ريسنا يا غالي. والله مش عارف من بعدك هنعمل إيه. بعدما عوّدتنا على العز ومنعتنا من الحروب.

إمضاء: منافق!

– 26 مايو: من اسوأ مصطلحات قاموس الغباء فى مصر التى يرددها غالبيه شعب يعانى من الجهل السياسى: اللى نعرفه احسن من اللى منعرفهوش! ومن افضل المصطلحات التى يرددها قلة واعية ترغب فى النهوض: الامل فى التغيير! والاغرب ان حديث الشارع المصرى حاليا هو عن فوز الاهلى على الزمالك!

– 9 يوليو: يعني إيه لما الناس تثور وتهيج عشان محمد فؤاد

انضرب بالطوب في السودان هو وشوية ممثلين لكن محدش يثور بسبب قتل الناس بالتعذيب وقتل الناس في العبارات والقطارات وموت الناس بالأمراض بسبب المياه الملوثة والأكل المسرطن والفساد والواسطة والتزوير والعمالة لإسرائيل؟!! لو حد عارف ليه التناقض ده يقول لي.

- 9 يوليو: يعني إيه كتير من المنافقين ينتقدوا ويهاجموا بشدة كل مسئول في البلد وكل محافظ وكل وزير وكل رئيس وزراء وفي الوقت نفسه لا ينتقدون الرئيس لأنه شخص عظيم وبلا أخطاء ولا ينتقد، في حين أن الرئيس عندنا بإيده كل شيء وهو من يعين هؤلاء وهو من يعزل هؤلاء وهو المسئول الأول سياسيًا أمام الشعب.. ولو كان الرئيس لا يعلم بمشاكل الناس وفساد المسئولين يبقى يتقاعد ويقعد في البيت أو في شرم الشيخ لأن الجو هناك فظيع بصراحة!

- 2 ديسمبر: أعتقد أن الرسالة التي يريد الحزب الوطني أن يوصلها للجميع بعد الانتخابات هي أن أي انتخابات قادمة سينجح بها من يريده الحزب الحاكم فقط وأن رغبة وإرادة الشعب لا قيمة لها! والسؤال هنا: «هل هذا صحيح أم أن للشعب رأيًا آخر؟».

- 11 سبتمبر: التغيير هو الشيء الوحيد الثابت في الحياة.

- 26 يناير 2011: نقلت عن أحمد بخيت: «ولعل يومًا واحدًا في العمر يغفر ذنب عمر».

- 7 فبراير 2011: الثورة والحرية ليهم تمن غالي بس مردودها كبير جدًا لينا ولأولادنا ولمصر عشان تتقدم وتُستغل مواردها ونبقى دولة محترمة زي باقي الدول اللي اتقدمت وكل مواطن يحس أن له قيمة وكرامة.. واللي عايز حرية من غير تمن ما يستحقش الحرية أو يبقى جاهل.

- 20 فبراير: اللي بيحب حسني مبارك ونازل بكرة مظاهرة جمعة رد الجميل.. يقول الدعاء ده: «اللهم احشرني معه يوم القيامة وأدخلني مدخله».

- 21 مارس: في هذا الحضور التاريخي للناس للاستفتاء كانت نسبة الحضور 40٪ وفي استفتاء المادة 76 لمبارك لم يحضر أحد وكانت النسبة المعلنة للتصويت 66٪.. هذا هو الفارق بين الاستبداد والديمقراطية.

- 22 مايو: حينما سمعت المشير طنطاوي يقول إن الثورة قامت من أجل مناخ أكثر حرية.. (نفس كلام حسني مبارك ونظامه سابقًا) تيقنت أن الثورة لم تنتهِ بعد، وأن المجلس العسكري مشكلته في إدارة الفترة الانتقالية أنه غير ثوري ويسعى إلى مسك العصا من المنتصف ولديه حسابات أخرى والثورات تحتاج إلى قفزات وآليات وضمانات حقيقية لتحقيق الديمقراطية.

ـ 21 يوليو: أفتقد بشدة علي الدين هلال ونبيل لوقا بباوي ومجدي الدقاق ومصطفى علوي ومصطفى الفقي وجهاد عودة وعبد المنعم سعيد وإبراهيم كامل.. والطلعة البهية والنفاق والدفاع عن الباطل.

ـ 25 يوليو: فصل الإعلامية الشهيرة دينا عبد الرحمن من عملها بسبب عرضها مقالاً ينتقد الأداء السياسي للمجلس العسكري يعد ردة للخلف وأمرًا غير مقبول.. ويبدو أن المجلس العسكري لم يتفهم بعد حدوث ثورة شعبيه في مصر!!

ـ 19 أغسطس (بعد أحداث الحدود بسيناء): إن كانت هذه مسرحية لإقناع الشعب بضرورة أن يحكم الجيش الشعب دائمًا أو على الأقل أن يكون رئيس مصر من الجيش فذلك غير مقبول ولن ينطلي على شعب مصر.. وإن كانت خطة صهيونية لإجهاض الثورة حتى يكره الشعب الثورة ويتمسك بحكم العسكر فعلى الجيش أن يوفر طاقته لحماية حدود مصر ويبتعد عن مهام الشرطة وأعباء السلطة وحماية الصينية!!

ـ 28 سبتمبر: صفحة «كلنا خالد سعيد»: (اللواء ممدوح شاهين يوم 30 مارس: «مين اللي قال دستور 71 شغال؟ أنا لا أقبل هذا الكلام!! مفيش دستور 71.. مش حنكمل بدستور 71.. ده اتلغى خلاص»... اللواء

ممدوح شاهين في 24 سبتمبر: «لم نلغِ كل ما صدر في دستور 71.. دستور 71 قائم.. والإعلان الدستوري مؤقت.. مين قال إن الدستور انتهى»).. وطبعا هو قال كده لتبرير تمديد قانون الطوارئ اللي الكل أجمع على أنه مخالف للإعلان الدستوري والاستفتاء.. حد يقول لي إيه تفسير ده غير إن الثورة بتتسرق مننا؟!

– 1 اكتوبر: الثورة الان تقع بين قوتان :

الاولى: مجلس حاكم لم ينحاز للثورة.

الثانية: قوى ثورية ترفض اليأس ومصرة بكل قوة على تحقيق المطالب.

وما بين تلك القوتان: فئة بسيطة ليست بقليله تعانى اشد المعاناة من القوى الاولى ورغم هذا بسوء تقدير وقلة وعى تحمل المسؤلية والسبب للقوى الثانية.. وعجبى

– 4 أكتوبر: مهمة الجيش أن يدير ظهره للوطن وأن يوجه وجهه لحدود الوطن.

– 14 نوفمبر (بعد البراءات من قتل الثوار): قضاء غير مستقل = قضاء موجه من السلطة.

- 25 نوفمبر: الإخوان ليسوا خائنين للثورة فهم يرون أن مصلحة مصر هي في وصولهم لأغلبية مجلس الشعب وهذا غباء سياسي ونظرة ضيقة وليس خيانة للبلد.. وأؤكد لكم طالما استمرت الأوضاع واكتملت الانتخابات وفازوا بالأغلبية فالإخوان أول من سينزل للتحرير عندما لا يشكلون الحكومة طبقًا للإعلان الدستوري الذي يعطي سلطات تشكيل الحكومة للمجلس العسكري وليس لأغلبية نيابية ولن يكتبوا الدستور طبقًا لوثيقة السلمي.. وكذلك لن يستطيعوا تمرير أي تشريع أو قانون بدون موافقة المجلس العسكري.. وحينها سيندمون على شهور تخاذلهم وسيرهم في مسار المجلس العسكري والموافقة على سياساته..

- 27 نوفمبر: من المستحيل أن نتفق على شخص توافقي لحكومة الإنقاذ من مرشحي الرئاسة؛ لأن كل مجموعة ترغب في تحقيق شعبية لمرشحها وتقليل شعبية المنافسين.. لماذا لا نقترح أشخاصًا يحظون بقبول وطني من الجميع، وأقترح المستشار محمود الخضيري أو زكريا عبد العزيز.. حد ممكن يختلف ع الأسماء دي؟

- 28 نوفمبر: توقعاتي لنتيجة الانتخابات (التي صدقت لحد كبير فيما بعد) من الكنترول: الإسلاميين 70٪، الفلول 10٪، باقي التيارات

20٪.

- 28 نوفمبر: فوز الإخوان بالانتخابات ليس انتكاسة للثورة.. الانتكاسة ستحدث لو انقلب الإخوان على الديمقراطية وتداول السلطة.. وأعتقد إن ده صعب.. أما الانتكاسة الحقيقية فهي عدم تسلم السلطة من العسكر.

- 2 ديسمبر: الحمد لله؛ د. الجنزوري ينجح في تشكيل حكومة إنقاذ.. المجلس العسكري.

- 6 ديسمبر: الحكم على وزارة الجنزوري يكون من خلال 3 وزارات فقط لأن دول هما المؤثرين أما باقي الوزارات فعديمة التأثير في المرحلة الحرجة دي، والـ3 وزارات هي: وزارة العدل: بسبب محاكمات الفاسدين والقتلة وإشراف القضاء على الانتخابات.. وزارة الداخلية: للحاجة لتطهير الداخلية والقضاء على الانفلات الأمني المفتعل.. وزارة الإعلام: بسبب التحريض والتدليس الإعلامي ونفاق السلطة.. لو الجنزوري اختار 3 وزراء محترمين في الوزارات دي فأنا معاه وهأيده.

- 14 يناير 2012: زي دلوقتي من سنة بن علي ركب الطيارة

وهرب.. وإحنا بقالنا سنة بنركب مبارك الطيارة ونفسّحه.

- 24 ينـاير: مـش عـارف فيـه إيـه؟ كـل حركـة بتقـول لـك مـش هنخرّب ومش هنتعدى على الجيش! والناس تقول لك هيحصل تخريب يـوم 25!! ومـش فـاهم مـين قـال أساسًـا إن هيحـصل تخريـب أو اعتـداء علـى الجيش؟ دي هواجس اخترعهـا الإعـلام المـضلل.. وأتحـدى حـد يقـول علـى شخص واحد دعا للتخريب يوم 25.. ولو حدث تخريب فلن يكون من الثوار ولكن سيكون مـن الـسلطة الغاشمـة الـتي تريـد تخـوين الثـوار وأن يكـرههم المواطنون البسطاء وأن يكرهوا الثورة حتى يحنوا إلى عـصابة مبـارك ويتخلـوا عن أهداف الثورة.

- 25 يناير: اليوم كانت الموجة الرابعة للثورة المصرية بنجاح.

الموجة الأولى: مع تولد حركات مثـل «كفايـة» و«6 أبريـل» و«شـباب العدالة والحرية» و«الجمعية الوطنية للتغـيير».. ونـزولهم الـشارع بهتافـات ضد التوريث وإسقاط مبارك ومـع دسـتور ديمقراطـي وعـيش وحريـة وعدالـة اجتماعية..

الموجـة الثانيـة: ثـورة ينـاير 2011 وإسـقاطها لمبـارك ومـشروع التوريث وتخليص كل المصريين من الخوف..

الموجة الثالثة: أحداث محمد محمود وما تخللها من خروج آلاف الشباب ومواجهتهم الغاز والرصاص المطاطي والناري بكل بسالة وخروج مظاهرات مليونية قلبت كل موازين المجلس العسكري وأجهضت حلمه في البقاء بالسلطة وإضعاف الروح الثورية للشباب بمحاكمات عسكرية وتخوينهم.. وأجبرت مجلس طنطاوي على تحديد موعد ملزم لتسليم السلطة..

الموجة الرابعة: 25 يناير 2012 التي أثبتت أن الثورة ما زالت مستمرة والروح الثورية ما زالت متدفقة والتي ستُسقط أحلام المجلس العسكري في عمل دستور يعطي لهم مزايا تجعلهم فوق الدستور والرئيس والبرلمان وتجبرهم على محاكمات عادلة أو تجبر البرلمان والرئيس القادم على إعادة المحاكمات مرة أخرى لتكون محاكمات سياسية وجنائية ثورية عادلة..

- 8 فبراير: ناس كتيرة بتسأل ليه المجلس العسكري حدد موعد فتح الترشح للرئاسة ولم يحدد موعد الانتخابات؟ الإجابة: أعتقد أنه سايب الكارت ده عشان يهدي بيه الناس لو حصل شيء جديد يوم 11 فبراير ونجح العصيان السلمي..

- 17 فبراير: إحنا عملنا تعديلات للدستور عشان الاستقرار وعشان

الدستور هيطوّل وعشان نعمل انتخابات.. دلوقتي عايزين نعمل دستور في شهرين وقبل الانتخابات.. طب دلوقتي فرضًا الدستور تعارض في مواده مع الاستفتاء فيما يخص المادة 76 و77 و88.. هيكون إيه الحل نشتغل بالاستفتاء ولا بالدستور الجديد في انتخابات الرئاسة؟! منهم لله بقى اللي أقنعوا الناس بـ«نعم»، فكل هذا التخبط بسبب مرور سنة دون دستور يحقق استقرارًا سياسيًا وعدم تخبط وانتخابات عادلة دون طعون..

– 25 فبراير: الشيخ الحق هو من يقول الحق في وجه سلطان جائر ويفضح ظلم واستبداد الحاكم المستبد.. ويستغل حب الناس له وشعبيته في دعوة الناس للثورة على الظلم.. أما الشيخ المنافق أو الخائف أو العميل لأمن الدولة فهو من لا يفعل ذلك..

– 26 فبراير: الثورة لا تعرف الأمر الواقع... الرضا بالأمر الواقع يناسب الحركة الإصلاحية... أما الحالة الثورية فهي نسف للواقع.

– 8 مارس: حمدين صباحي، عبد المنعم أبو الفتوح، حازم أبو إسماعيل، أبو العز الحريري، البرادعي، خالد علي، يحيى حسين عبد الهادي، هشام البسطويسي، أيمن نور.. منعًا لتفتيت الأصوات وزيادة فرص الفلول اتفقوا على مرشح رئاسي واحد ونائبين ورئيس وزراء والباقي شخصيات وطنية تصلح كوزراء.

- 31 مارس (بعد ترشيح الإخوان للشاطر رئيسًا):

- أطالب شباب الإخوان بسحب الثقة وفصل أعضاء مجلس شورى الإخوان من الجماعة لأنه خالف قرار الجماعة بعدم الترشح للرئاسة وعدم ترشيح مرشح إسلامي كما فعلوا مع أبو الفتوح، أو إعادة أبو الفتوح للجماعة ودعمه كمرشح (على فكرة باتكلم بجد).

- سيظل السؤال: لمَ التراجع عن وعدين قطعتموهما على أنفسكم بعدم ترشح أحد منكم أو مرشح إسلامي؟ إن كنتم فعلاً ترغبون في مرشح ليواجه العسكر كما تزعمون فهناك صباحي وأبو الفتوح وأبو إسماعيل.. وإن كنتم تريدون مرشحًا إسلاميًا كالشاطر فهناك أبو إسماعيل وخفاجي والعوا وأبو الفتوح.. وإن كنتم تريدون مرشحًا ثوريًا غير إسلامي فهناك صباحي وخالد علي والحريري ويحيى حسين عبد الهادي وأيمن نور أو البرادعي.. وهناك تساؤل: لماذا أخذ الشاطر عفوًا سياسيًا؟ وهل ترشح الشاطر لتفتيت أصوات الإسلاميين بعد تنامي شعبية أبو إسماعيل؟

- يرى البعض أن الإخوان يجارون العسكر في أنهم سيحققون لهم خروجًا آمنًا ومن ثم عند امتلاكهم كل السلطة سينقلبون على العسكر، في إشارة عكسية لما حدث للإخوان من العسكر في 54 أو أيام الملك أو في عهد

السادات، حيث قيام الإخوان بعقد صفقات مع الحكام ثم انقلاب الحكام عليهم.. شخصيًا أتمنى هذا ولا أتوقعه لأن تاريخ الإخوان مع الصفقات كبير من أيام الملك حتى صفقتهم مع أمن الدولة في انتخابات 2005 باعتراف المرشد مرورًا بكل التنازلات بعد الثورة لأجل الكرسي، وهم بطبيعتهم غير ثوريين وهذا واضح من أنهم آخر فصيل شارك في الثورة وأول فريق ترك الميدان؟ ولكن أتمنى إلا يفعلوا هذا ويعلموا أن ما حدث ثورة شعبية ولا يستطيع أحد أن يُنكّل بفصيل مهم في الشعب وهو فصيل الإسلاميين، والكرة في ملعبهم وغالبية الشعب ستكون معهم حالة أي صدام، وأتمنى أن ينحازوا للثورة كليًا ولدماء الشهداء والمصابين كليًا وليس جزئيًا.. ويا ليت قومي يعلمون.

– 6 أبريل: حل عبقري أن يجتمع هؤلاء في فريق رئاسي (أبو الفتوح: ثوري إسلامي ليبرالي، البرادعي: ثوري ليبرالي اشتراكي، صباحي: ثوري يساري اشتراكي ناصري).

– 6 أبريل: بعض الإخوة السلفيين دلوقتي بيعارضوا المجلس العسكري.. أمّال ليه كنتم بتخونوا الثوار من شهور لمعارضتهم للمجلس العسكري؟! أخيرًا فهمتم؟ وفين الراجل الطيب اللي كان واقف على عرفة

يدعي ويشتم من ينتقد المجلس العسكري ويصفهم بالخونة؟! (أصحاب العقول في راحة).

- 14 أبريل: (محمد البلتاجي: تأكد لنا أن من كانوا يهتفون خلال الفترة الماضية «يسقط يسقط حكم العسكر» كانوا على حق ونحن كنا على خطأ).

- 14 أبريل: قلتم نعم لتحقيق مصالح خاصة والتعجيل بالانتخابات.. ولكن يمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين، التعديلات اللي قلتم عليها نعم اللي خلت رئيس لجنة الانتخابات هو فاروق سلطان المعين من مبارك وبها المستشار عبد المعز.. وجعلت قراراتها غير قابلة للطعن، واشترطت النقاء الكامل للجنسية.. هي نفسها اللجنة اللي استبعدت الإسلاميين!! (من حفر حفرة لأخيه وقع فيها).

- 4 مايو: لما مجلس طنطاوي يصدر إعلان دستوري مكمل بصلاحيات الرئيس، أمّال مجلس الشعب المنتخب واللي بيقوم بالتشريع يعمل إيه؟ يزغط بط مثلا؟!

- 5 مايو: لا تصدق أن المجلس العسكري ضرب المعتصمين سلميًا واعتقلهم وسلط عليهم البلطجية لقتلهم بسبب الحفاظ على شرف العسكرية

وهيبة الدولة وكرامتها متمثلة في وزارة الدفاع.. فلو كان يهمهم كرامة الدولة ما كانوا سكتوا على إهانة مبارك لكرامة المصري طوال 30 سنة من الظلم والاستبداد والاعتقالات والتزوير والإفساد واحتكار الحياة السياسية والتمهيد للتوريث.. فيا مدعي الكرامة لماذا سكتّم عن كل هذا؟!

الحقيقة أن المجلس العسكري فعل هذا لأنه لا يريد أن تكون نهايته مثل نهاية مبارك.. (فسواء اتفقت أو اختلفت مع الاعتصام في العباسية فنرفض الاعتداء على المتظاهر السلمي والخطأ ينصب على من بدأ بالعنف ووفر الحماية للبلطجية وأطعمهم بوجبات إدارة المدرعات! !).

– 9 مايو: موسى قبل الثورة: سأنتخب مبارك أيًا كان المرشح أمامه لأنني أعرف طريقته في إدارة الأمور.. شفيق بعد الثورة: مبارك هو مثلي الأعلى.. وعشان كده يا ريت كل واحد ينتوي انتخاب هؤلاء أن يعرف أنه لن يحقق بهذا أي استقرار لكن سيزيد الفوضى والمظاهرات لأن هناك ملايين لن ترضى أن يحكمنا مبارك بشَرطة..

– 9 مايو: الأقباط شركاء الوطن: عانيتم كثيرًا من الاضطهاد وافتعال فتن طائفية لتحقيق أغراض سياسية لنظام مبارك حتى ينصب تركيز الشعب علي المشاكل بيننا.. وعانيتم من الحرمان من المناصب العليا وعدم المساواة في

أشياء عدة.. لو قررتم انتخاب شفيق أو موسى وقتها مش عايزين حد يبقى يتكلم عن اضطهاد وظلم.. يا ريت.

- 9 مايو: صوتي لمين؟ صوتي لمناضل عظيم.. صوتي لمن ناضل لأجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية واستقلال القرار الوطني.. صوتي لمن دعم المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي الصهيوني.. صوتي لصاحب المواقف وليس الشعارات.. صوتي لمن نزل يوم 25 وقاد المظاهرات بنفسه واخترق الكردون الأمني. راهنت على أن هذا الشعب سيثور ولم يصدقني أحد.. توقعت أن يوم 25 يناير سيحدث ثورة ولم يصدقني أحد.. صوّتُّ بـ«لا» في الاستفتاء وكان ده الصواب.. صوت للثورة مستمرة في البرلمان والكل قال بعدها الثورة مستمرة.. صوتي لحمدين صباحي وإن شاء الله يكون الرئيس.

- 21 مايو: يوجد خطورة على مصر الآن وهي ضعيفة أن يحكمها فصيل سياسي واحد في كل شيء (برلمان وحكومة ورئاسة) فالسلطة المطلقة مفسدة مطلقة، ولا نريد رئيسًا يؤدي لمزيد من الانقسامات أو حرب أهلية.. وتجربة إجهاض حكم حماس ليست ببعيد.. نريد رئيسًا على مسافة واحدة من كل التيارات ويحبه كل المصريين نريد رئيسًا يحقق أهداف الثورة ويبني مصر ويحقق استقرارًا حقيقيًا. وعشان كده صوتي لمناضل حقيقي ينحاز للفقراء

والديمقراطية والثورة.. صوتي لحمدين صباحي.

- 30 مايو: شفيق أثناء الثورة قال: رصدنا تحركات من الشباب لمنزل البرادعي والأمن يتعقب هذا الشباب والبرادعي (وكأنه مسجل خطر!!).. ودلوقتي عشان ياخد أصوات الثوريين يقول لك أنا معجب بالبرادعي وعايز أعيّنه مستشار سياسي!! ده إهداء لأي حد الشيطان هيّأ له أن شفيق ممكن يكون الحل..

- 1 يونيو: لمن سيقاطع.. لو قاطعت يبقى بتفيد أحد المرشحين دون قصد فطالما في كل الأحوال هتفيد أحد المرشحين حتى لو قاطعت فليه ما تصوتش للمرشح الأكثر مزايا والأقل مساوئ؟ (موت محتمل أفضل من موت مؤكد).

- 2 يونيو: الحكم بإدانة مبارك لصالح شفيق والحكم ببراءة مبارك في صالح مرسي.

- 2 يونيو: بعد براءة مساعدي العادلي وجمال وعلاء ننتظر: براءة مبارك والعادلي في الاستئناف.. وترشح جمال مبارك للرئاسة 2016 خلفًا لشفيق... وكل سنة وانتم طيبين ويجعله عامر. - براءة مبارك وأولاده وحسين سالم من تهم الفساد المالي معناها إن مفيش ولا مليم من المليارات

المنهوبة سيعود للشعب... الثورة مستمرة. - هل يفاجئنا الإخوان بقرار سحب مرسي من الانتخابات والنزول للميدان الآن؟

- 12 يونيو: أعتقد أن السبب الأساسي لإصرار الإخوان على السيطرة على الجمعية التأسيسية هو تحصين مجلس الشعب بمادة في الدستور تضمن عدم حل المجلس.. أما الشريعة والمادة 2 فلا خلاف عليها..

- 14 يونيو (بعد قرار الدستورية ببطلان مجلس الشعب): ضيعتم الثورة يا ولاد «...»، بسبب الانتهازية والطمع والغباء السياسي، كنتم تلهثون وراء السلطة... والسلطة ضاعت والثورة في طور الضياع.. ولكن أنا متفائل وإن شاء الله الثورة ستكتمل طالما الحق معنا والشباب مصر على إنجاح ثورته.. وأتمنى من الشباب توحيد صفوفه ثوريًا وسياسيًا..

- 14 يونيو: في رأيي حتى لو نجح مرسي مش كفاية لأن اللي هيضع الدستور هو مجلس العار وبالتالي لو نجح مرسي ممكن يقلصوا صلاحيات الرئيس تمامًا ويبقى طرطور ويزودوا صلاحية العسكر على غرار وثيقة السلمي.. الحل في ثورة ثانية نتعلم فيها من دروس الماضي القريب..

- 17 يونيو: إزاي يبقى الفلول ماشيين شمال مع شفيق وأنا أقاطع وأكون ع الحياد؟!! بتفكروني بموقعة الجمل لما الجيش ساب البلطجية وكان

ع الحياد!! الثوري الحق لما يشوف كل أعداء الثورة مع شفيق يبقى هو ضدهم وينتخب الطرف الآخر.. لما أشوف كل أعداء الثورة شمال فلازم أكون أنا يمين مش أكون محايد.

- 17 يونيو: أكبر عدو للثورة هو الإحباط واليأس.

- 17 يونيو: قبل دقائق من انتهاء التصويت: السيناريو الأول: فوز شفيق ويترك للقوى السياسية المحسوبة على العسكر كتابة الدستور بصلاحيات واسعة للعسكر.. ويعتمد هذا السيناريو على قوة العسكر في التصدي للمظاهرات وعقد شفيق صفقات مع بعض القوى السياسية لإخماد الثورة.. ويتجمع الفلول في حزب سياسي مشابه للحزب الوطني ينافس بقوة في الانتخابات البرلمانية.. السيناريو الثاني: فوز مرسي، ويتحكم العسكر في كتابة الدستور ويعطوا صلاحيات واسعة لهم في الدستور تضمن لهم البقاء الآمن في المعادلة السياسية.. ويمتاز هذا السيناريو بالرهان على عدم نزول الإخوان للتحرير وتقسيم قوى الثورة ومن ثم إضعافها.. في كل الأحوال الثورة مستمرة.

- 18 يونيو: بعد إصدار الإعلان الدستوري المكمل: هاام لمواجهة هذا الانقلاب الكامل: لو مرسي نجح إن شاء الله يصدر هو كمان إعلان دستوري معدل، وكله بالقانون يا ولاد الـ«...».

- 21 يونيو: لن يقبل الإخوان المساومة مع العسكر بقبول الإعلان الدستوري وحل البرلمان مقابل مرسي رئيسًا؛ لأن لو قبلوا هيكون معناها أن مرسي هيكون رئيس لـ4 شهور فقط لأن المجلس العسكري هو من سيضع الدستور فلو شروط الترشح للرئاسة تغيرت هيتم عمل انتخابات رئاسية جديدة طبقا للدستور الجديد.. لهذا لن يقبلوا.

- 23 يونيو 2012: هاام: الجمعية التأسيسية تسابق الزمن لإنهاء الدستور قبل أن يتم حل الجمعية من قبل القضاء الإداري أو المحكمة الدستورية العليا.. وده غير كافي ويا ريت تعرفوا إن مجلس العسكر ممكن يُبقي على الجمعية التأسيسية؛ لأن طبقا للمادة «60 مكرر 1» في الإعلان الدستوري فمجلس العسكر أو الدستورية العليا ممكن يعترض على أي مادة في مشروع الدستور وحالة عدم الاتفاق يتم اللجوء للدستورية العليا وهي تقرر ضاربة عرض الحائط باللجنة التأسيسية.. الحل معروف وهو إلغاء الإعلان غير الدستوري المكبّل.

- 25 يونيو: أول قرارات مرسي التي أتمناها هي:

1 - فرض حظر جوي مانع لهروب كلاب مبارك خارج البلاد.

2 - إلغاء الإعلان غير الدستوري المكبّل.

3 - نقل مبارك لسجن طرة.

4 – تشكيل حكومة ائتلافية برئاسة البرادعي.

5 – العفو عن كل سجناء الرأي.. والبقية ستأتي تباعًا إن شاء الله.

– 3 يوليو: ثلاثة سيناريوهات متوقعة قريبًا:

1– قيام مرسي بإلغاء الإعلان الدستوري وعودة مجلس الشعب (الصِّدام).

2– حدوث صفقة بموجبها يعود مجلس الشعب ويتم تمرير الإعلان الدستوري (رجعت ريما لعادتها القديمة).

3 – يبقى الوضع كما هو عليه (فرحانين بالرئاسة).. أتوقع وأتمنى السيناريو الأول لأنه يفترض أن الإخوان تعلموا الدرس.

– 7 يوليو: تقوية التيار الليبرالي وتقوية التيار الإسلامي لصالح مصر لأنه يمنع تطرف كلا التيارين فيمنع ويكبح جماح التطرف الليبرالي والتطرف الإسلامي.. ويؤدي بنا في النهاية لمصر الوسطية. – لماذا لم ينتفض القضاة لعدم تنفيذ أحكام القضاء بخصوص وقف تصدير الغاز أو تطبيق حد أدنى للأجور أو بطلان عقد مدينتي أو بطلان انتخابات مجلس الشعب في عهد المخلوع؟!

– 19 يوليو: الإفراج عن المعتقلين.. حكومة ثورية.. إلغاء الإعلان

غير الدستوري.. يا رب صبّرنا.

- 23 يوليو: مشكلة ثورة يوليو لم تكن في تكريس حكم العسكر ولكن المشكلة كانت في تكريس حكم الاستبداد فلا مشكلة في العسكر طالما وصلوا لمناصبهم بالانتخاب الحر أو الكفاءة.

- 25 يوليو: إذا أردت أن تتحايل على قرارك بعدم وجود أحد من معسكرك كرئيس وزراء فاختَر طرطورًا.. (فعلها العسكر وفعلها مرسي).

- 25 يوليو: للأسف الأقباط يبنون مواقفهم السياسية على أساس الخوف من الإخوان فلو الثوار ضد الإخوان هيكونوا مع الثوار ولو الفلول ضد الإخوان هيكونوا مع الفلول.

- 26 يوليو: على الرغم من اختلافي مع اختيار قنديل لكنني مع إعطاء الفرصة الكاملة له ولحكومته والعبرة بالنتائج وفي النهاية يحاسَب الرئيس المنتخَب على النتائج.

- 26 يوليو: مش لازم الوزير يبقى أكتر حد خبير في مجاله لكن المهم الوزير يقدر يستعين ويستفيد بالخبرات دي أفضل استفادة.. لازم تتغير نظرتنا في اختيار الوزراء.

- 28 يوليو: مش عارف ليه الشعب المصري بقى بيكره حماس كدا؟ أنا فاكر من كذا سنة كانت حماس محبوبة جدًا ومثال المقاومة.. الله يخرب

بيتك يا عكاشة كل ده بيجي منك.

- 4 أغسطس: بعد إعطاء أوسمة لطنطاوي وعدد من قيادات نظام مبارك: إمتى بقى يا ريس تطلع عفو لمبارك وتعطيه وسام الجمهورية من الدرجة الإخوانية؟

- 4 أغسطس: إزاحة العسكر لن تكون بتجنب الصدام أو التوافق معهم.. العسكر لا أمان لهم وأثبتت المواقف أنهم لا يرضخون ولا يخافون إلا من الضغط الشعبي، وعجبي!

- بعد كارثة رفح: قبل أن تتهم أحدًا من دون أدلة.. المهم أن تبحث عن صاحب المصلحة.

- 12 أغسطس (بعد إلغاء الإعلان الدستوري وإقالة طنطاوي وعنان): أرادوا بمرسي سيناريو عبد الناصر مع نجيب 54 فغافلهم مرسي بسيناريو السادات مع مراكز القوى 71.. كلنا معك يا مرسي لإكمال وتحقيق أهداف الثورة إن شاء الله.

- 16 أغسطس: فيه ناس عندها استعداد إسرائيل تحتل سيناء بس الإخوان ما يكونوش في الحكم!

- 16 أغسطس: فيه عندنا نوعين سيئين من البشر وهما كتير: نوع يبرر أي شيء حتى لو غلط. ونوع يطلع القطط الفطسانة في أي شيء حتى لو

صح.

– 20 أغسطس: حزب الكنبة ده أمره غريب؛ سنة ونصف أي كارثة تحصل أو سوء أوضاع يرجعوا السبب فيها للثورة والثوار مش للمجلس العسكري الحاكم اللي بيملك كل شيء لكن بعد حكم مرسي بقى أي شيء يرجعوه لمرسي! قمة الازدواج وحزب الكنبة يثبت أن مشكلته في عقله غير القادر على التفكير والتغيير. فمشكلته مع الثورة والثوار!

– 20 أغسطس: ضباط 8 أبريل والرائد أحمد شومان متى يفرج عنهم؟

– 23 أغسطس: فيه طرق تانية ممكن تجيب مليارات زي استرداد الأراضي المنهوبة بدلا من الحل السهل بإغراق مصر بالمزيد من الديون والتي أتمنى ألا تكون مشروطة..

– 10 سبتمبر: أكيد اللي مسح الجرافيتي بشارع الحرية كان يقصد ينظف الميدان بس هو نسي قبل ما ينظف الميدان أنه ينظف عقله من الجهل المتفشي.

– 11 سبتمبر: زيادة مرتبات بعض الفئات ليس الحل؛ لأن زيادة فئة دون الأخرى سيزيد الاحتجاجات (إشمعنى).. الحل في نسف هيكل

الأجور بالكامل في كل مصر وإعادة هيكلة الأجور بالكامل بما يحقق عدالة حقيقية في توزيع الأجر ويؤدي لزيادة الإنتاجية مع فرض حد أدنى وحد أقصى للأجور يتغير بتغير معدل التضخم.

- 11 سبتمبر: القضاء العسكري غير مستقل ومحاكمة طنطاوي ومجلس العار ليس بصفتهم العسكرية ولكن بمسئوليتهم السياسية عن قتل المتظاهرين، وبالتالي لازم تعديل تشريعي لمحاكمتهم أمام القضاء الطبيعي كأي مسئول سياسي ولنا في محاكمة مبارك العسكري أمام القضاء الطبيعي تجربة ماثلة، والتشريع في يد مرسي.

- 13 سبتمبر: للأسف التيارات السياسية مشغولة بالهدم أكثر من البناء، مشغولة بالطعن فيمن ينافسها وينازعها على السلطة ولا أستثني أحدًا، فالكذب والتدليس وتضخيم سفاسف الأمور وجعل الإشاعات مصدرًا لتوجيه الشارع.. ولكن هو ده ضريبة الديمقراطية وفي النهاية لن يصل للسلطة إلا مَن يستطيع أن يقنع الناس أكثر ويشوّه معارضيه أكثر!

- 16 سبتمبر: فيه ناس ما عندهاش أي استعداد لتقبل وجود معارضة للرئيس، ودول إما جهلة بالديمقراطية أو يرغبون في احتكار السلطة للأبد لأن الديمقراطية تتطلب تداول السلطة وتنافس الأحزاب وإذا ما كانش

فيه معارضة فلن يبذل الحزب الحاكم الجهد الكافي أما في حالة وجود معارضة قوية فسنرى تنافسًا قويًا من أجل المواطن ونهضة الدولة.

- 22 سبتمبر: أما عن الأخونة فأقول: ليس لديّ أدنى مشكلة في أن تكون الحكومة والمحافظين كلهم إخوان لأن ده حقهم طالما الشعب اختار مرسي رئيسًا وفي النهاية الشعب يحاسبه على النتائج، لكن ليس من حقهم تعيين رؤساء تحرير ومجالس إدارات الصحف ورؤساء الأجهزة الرقابية وتعيين وزير للإعلام.. لأن دي مؤسسات ملك للدولة ولا بد أن تكون مستقلة وغير تابعة لأي سلطة!

- 28 سبتمبر: أين ومتى التطهيـــــــــــر (الداخلية، القضاء، المحافظين، مجالس إدارة الشركات، رؤساء المدن والأحياء، محليات وعمد القرى) ـــــــــــير؟!!!!

- 11 أكتوبر (بعد براءة متهمي موقعة الجمل): - شيء طبيعي، أحكام البراءة في موقعة الجمل لأن الجناة الحقيقيين خارج القفص، وهم في رأيي: مبارك ومخابراته وأمن دولته والمجلس العسكري لعدم تصديه للهجوم البربري للبلطجية وحمايته لهم والسماح لهم بدخول الميدان وكانت الأوامر بذلك، على الرغم من أن الجيش كان مكلفًا بحماية الميدان

والمعتصمين!

– محدش يستغرب من العك السياسي الجاري، طالما القوى المعادية للثورة والقوى السياسية الانتهازية اختارت من البداية أن تدار الثورة بشرعية القانون والدساتير الساقطة وليس الشرعية الثورية.

– من أول الثورة وإحنا بنطالب بإقالة النائب العام لكن كان بيرد طنطاوي ويقول مينفعش إقالته طبقا للقانون لذا كان يجب على مجلس شعب الثورة أن يعدل قانون السلطة القضائية في أولى جلساته عشان يقال النائب العام ويقال أعضاء المحكمة الدستورية العليا، لكن للأسف مجلس الشعب كان بلا رؤية ووثق الإخوان في المجلس العسكري وشكروه على إجراء انتخابات نزيهة فرد عليهم طنطاوي وأعطاهم «خازوق» حل البرلمان والبراءات لقتلة الثوار وعجبي.

– 13 أكتوبر (بعد التراجع عن إقالة النائب العام): طالما من البداية رفضتم كل المقترحات الثورية بتشكيل مجلس رئاسي أو محاكمات ثورية أو الدستور أولاً.. واخترتم تمشوا بالقانون؛ فمن الغباء أن تخالفوا القانون بقرار ثوري وبعدين تجيبوا ورا!

– 13 أكتوبر: من ينتصر في الحرية والعدالة؟ التيار الإصلاحي

(عصام العريـان) أم التيـار المحـافظ (سـعد الكتـاتني)؟ أتمنـى الأول وأتوقـع الثاني.

- 17 أكتوبر: إزاي هيناقش المجتمع مسودة الدستور وهـي أساسًـا ناقصة؟ المسودة عايزة مسودة... وعجبي.

- 26 أكتوبر: استغلال الدين في السياسة لا يكـون بتوزيـع الدعايـة الحزبية في الأعياد؛ لأن من حق كل حزب أن يدعو الجمهور لبرنامجه، لكن استغلال الدين معناه إني أقول أنا صح في رأي سياسي لأني باتكلم باسم الـدين وغيري على باطل وضد الدين.. أما توزيع اللحمة والزيت والسكر فهو مشروع طالما لا يقدم مصحوبًا بدعاية حزبية فهنا يكون لوجه الله ولمساعدة الفقير، أما توزيع اللحمة مصحوبًا باسم الحزب فهو ليس لوجـه الله وإنمـا لوجـه مـآرب سياسية.

- 2 نوفمبر 2012: (من أنا: إسلامي المنهج، اشتراكي التوجـه، ليبرالي المبدأ.. كمنهج وتوجه عام إسلامي.. في الاقتـصاد اشـتراكي وسـطي.. في الحريات والديمقراطية ليبرالي)..

الفهرس

* * *





في عمق الثورة المصرية

كنت انتوى أن يرتكز هذا الكتاب على أحداث الـ 18 يوم التي سبقت تنحى مبارك، والأحداث التي سبقت ثورة 25 يناير بما تخللها من زخم وحراك سياسي ونضال وطني في الشارع وصولاً للحالة الثورية في ثورة يناير..

لكنى اكتشفت أن تنحى مبارك لم يكن من اجل إسقاط النظام، ولكن كان من اجل الحفاظ على النظام..!..

فالثورة لم تنتهي بتنحي مبارك.. والكتاب لا يجيب فقط على تساؤل ماذا حدث..؟.. ولكن يجيب على تساؤل آخر هام، وهو: لماذا حدث؟..

حسام سعد

